اَلتَّا جِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِيُقِينَ وَالشُّهَدَاءِ عِلَاتِ دارتا جركو (قيامت كردن) انبياء صديقين اور شهداء كى معيت حاصل بوگ

ترمذى شريف كالواب لبيوع متعلق ابحاث كالمجموعه

خ الراسية

جلددو

ثاليين

طافظ عبرالقيروس خاك قاران

مدرس مدرسه نصرة العلوم گوجرانواله

ناشى عمر اكا دمى زوررسانعرة العلو گفشاگر كوجرانوالد



# 

احقر محرعبدالقدوس فال قارن

## ﴿ جمله حقوق بحق عمرا كادى زرگهنشه كمر كوجرا نواله محفوظ بين ﴾ طبع ششم مسد اكتوبر ۱۰۱۲ء

نام كتاب ...... خزائن السنن جلدودم (ترندى شريف ابواب البيوع) تاليف ...... حعزت مولانا حافظ عبدالقدوس خان قارن مطبع ..... كى مدتى پرنترز لا بور تعداد ..... باره سوي پاس (١٢٥٠) قيت ..... ير ١٩٠ (ايك سونو يرد پ) ناش ..... عراكادى نز دمدر سراهم قالعلوم محند كمر كوجرانواله ناش .....عراكادى نز دمدر سراهم قالعلوم محند كمر كوجرانواله

ملے کے پیچ اللہ اور اللہ اور اللہ اور اللہ اور

المنه الافرويوري تا كان كرا چي المنه متساها دي في به بهتال رود متان المنه متساه دي في به بهتال رود ما الاور المنه متساه وهميدارد ديا زار دا د ليندي المنه متسرديد و برچك را د ليندي المنه متسرديد و برچك را د ليندي المنه متب خان ازاكا مي ايون آياد المنه متب حان والى رود تله كك المنه متب ما دود الورد و الورد و المنه المنه متب ما دود الورد و الورد و المنه و الورد و المنه و المنه و المنه و المنه و المنه و الورد و المنه و الورد و المنه و الورد و الورد و المنه و الورد و ا

ا وارونشر واشاعت مدرسه لعرة العلوم كوجرا تواله المئة ظفر اسلاى كتب خاندى في روذ ملكمر

# فهرست مضامين خزائن السنن جهام دوم،

صغر	مضامین	سن	مضامين
44	سود کے بارہ میں دعید	IA	11. 200
14	ايك اشكال ادراس كاجواب	11	عرص حال على ركوام وطليه عظام سے كزارش
	بَابُمَا جَآءَ فِي النَّفُلِينظِ فِي }		اظهارتشكر اللهاء
4	الْكِذُبِ وَالزُّورِ وَنَحْقِ إِ		اَفِرَاكِ الْبُيونِعِ عَنْ رُسُولِ اللهِ
"	جوطا ورغلط بانى كي بارمير وكايان	14	ابهاب البيوع على رسول اللو
0	بَابُ مَلْعَاءَ فِي الثُّجَّارِ وَتَسْمِينُهُ	4	
74	النَّدِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّا مُ		بع کی اہمیت اور حکمت
	تاجون نيرصنورعليالسلام ي	14	بيع كي تعرليف
"	طرق ان كانام ركف كابيان		بع کے ارکان اور اس کا حکم
YA	المنت دارتاج كا درج		بوع جمع لا نے کی وجہ
	مَابُ مَا جَاءَ فِيْ عَنْ حَلَفَ	11	كائم ما كاء في تن الإالشَّبهاتِ
4	عَلَىٰ سَلُعَتِهِ كَا ذِيًا	"	شبر النه والي چرار جيور شيخ كابيان
"	سودے برجو ٹی قسم کھانے کابیان	41	مشترجيزے بيخ فائے كو اواب بوكا
49	مَا كُو مَا جُلَاءً فِي التَّعِيدُ بِالتِّجَادَةُ	77	اشكال أوراس كاجواب
337		"	باب مَا عَا وَفِي أَكُلِ الرِّيف
"	ع رسط لي معلى على كابيان المراب المراب في الأسفة تدر	"	شود کمائے کا بیان
۳.	عَابُ مَا حَيْاءُ فِي السُّفُصَةِ	4	رالوكا لغوى اوراصطلاحي معنى
	فِي اللَّهِ مَلَ عِلَا إِلَى الْجَدِيلِ }	۲۳	مشودكي مختلف شكليس

مقرو مدسيح وعد براد بارسودا ليني كابيان البحث الثاني بَاكِمَا جَاءَ فِي كِتَا بَدِ الشُّرُوطِ ٣٧ الكوني تلقى كركسودا فربيك تواسكاتم شرائط نامر لكفن كابيان البحب الثّالث NW ٣٣ "تلقى الركبان كى ممانعت كى وجركيابَ؟ اكي اشكال اوراس كابواب مَا كُمَا عَاءَ لَا يَبِيعُ مَاضِ كَ لِبَادٍ بيع المقاليضة كى تعرليف مشرى كوديهانى كاسودا نيجنى كالعت كليان كَابُ مَا جَآءِ فِي الْمُكْيَالِ وَالْمِدْزَانِ لا كيينع كاض لباد كامطلب ناپ اور تول کا بیان اليسى بيع كاحكم مُؤْرِينَ مُن يُن مُن يُن مُن يُن مُن يُن مِن الله احات كانفريه نيلامي كيصورت بين بيع كابيان دوعديثول مين بظام تعادم أوراسكا جواب شوافع كيهلي دسل اوراس كاجواب 60 بَابُ مَا حَاءَ فِي النَّهُي عَنِي مَ بيع من يزيد كامكم 40 44 المتحاقكة والمئابئة إ مَابُ مَاحَاءَ فِيُ بَيْعِ الْمُدُ بَيْنِ 44 بيع محاتك اورمزابنك ممانعت كابيان مديرغلام كوبيجيخ كابيك رُجُورُون كُمِور كيد يعين مديرى اقدام اوران كويبيخ بارہ میں اسم کائم کے اقوال } معتملق المركزام الله اقوال بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرُ اهِيَّةِ بَيْع امام الوحنيفة كي دليل التَّمْرَةِ قَبُلُ اَنْ يَبْدُ وُصَلَاحُهَا } المم فنافق كاستدلال وراسيح بوابات وَهُوَةُولُ الظَّافِيِّ كُفْهُ } درخت پر سط موے ببل کو برصلاح سے پین<u>ے بیجے کی م</u>ا لعست کابیان } امام ترمذي پراعتسراص 4. بدوصلاح كى مختلف كفييري كاب مَا جَآءُ فِي كُرُ اهِي تو درخت يريط على كي يع كي تُكُوِّ الْبُسُيْنُ عِ } 11 جيه صورتين اوران كاحكم تجارتى قا فلركوشرسے باہر ہى مل كر كَابُ مَا كِمَاءً فِي النَّهِي ان مال خريد لين كا كاميت كابيان } 11 عَنْ بَيْعٍ حَبَ لِي الْحَبَ لَا قَ البحث الاول حل ویجنے یاس کوادائی من کے لیے كتنى مسافت سيتلقى كى ممانعت

انفرف كے باؤيس المركزام كے اقوال قَوْلُهُ لَا يَحِيلُ سَلَفُ وَبَيْعٌ 44 قَوْلَهُ وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعِ ر الم احدكانظريه 44 قَوْلُهُ وَلَارِبْحُ مَالَمُ يُعِثْمَنُ 40 ا بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرُاهِيُّةِ م ٥٨ بَيْعِ الْوُلَاءِ وَهِبَ عِلْمُ 46 ولاركوبي اورمبركين كمانعت كابيان قَوْلُهُ وَهِمَ فِيهِ يَحْيَى بُنُّ سُلَيْمِ 44 ٥٥ أباب مَاجَآءُ فِي كُلُ اهِيَةِ بَيْع الْحَيْوَانِ بِالْحَيُوانِ فَسِيئَةً } ادماري سورت يس مانداري واندارك بدايع كالعظيان بيع الحيوان بالحيوان كياريس 44 ٥٥ ءم شافعيٌ كانظرير امام مالك ويم كانظريه 11 ٥٨ الم الوطنيقة ودامام احدً كانظريه 11 امام الوصنيفة كي ليسلى دليل 4 ١١ ١١ دومري دليل 44 04 را را تيمري دليل 11 اعتراس اوراس كاجواب 4 ر احضرت الم شافعي كى يبلى ديل وراسكا جاب 49 ر ، ، ، ، دوم ديل درسكوا ر الم مالك كي دليل اوراسكابواب 4. ٢٠ كاب مَا حَاءَ فِي فِرَاءِ ٢٠ العَبُدِ بِالْعَبُدَةِ بِالْعَبُدَةِ بِالْعَبُدِ الْعَبْدِ الْعَبْدُ الْعُبْدِ الْعَبْدُ الْعُبْدِ الْعَبْدُ الْعُبْدِ الْعَبْدُ الْعُبْدِ الْعَبْدُ الْعُبْدِ الْعَبْدُ الْعُبْدُ الْعُبْدِ الْعَبْدُ الْعُبْدِ الْعَبْدُ الْعُبْدِ الْعَبْدُ الْعُبْدِ الْعَبْدُ الْعُبْدُ الْعِبْدُ الْعُبْدُ الْعِبْدُ الْعِبْدُ الْعُبْدُ الْعُبْدُ الْعِبْدُ الْعُبْدُ الْعِبْدُ لِلْعِبْدُ الْعِبْدُ الْعِبْدُ الْعِبْدُ الْعِبْدُ الْعِبْدُ لِلْعِبْدُ الْعِبْدُ الْعِلْعِلْعِلْعِلْعِلْعِ الْعِلْعِ الْعِلْعِلِ الْعِبْدُ الْعِلْعِلِلْعِلْ 41

مدت مقرد كرف ك عمانعت كابياك بيع حبل الحبلة كأنفير يع باطل اور بع فاسدين فرق بَيْعُ الْمَلَا قِيْح حَدُلُ الْحَبَلَة كَ تَوْلِفِ مِن ا فقار کرام کے اقوال بَاكُ مَا حَاءً فِي كُنَ اهِيَّةِ الْغُرُر دحوكه والى بع كى عانعت كابيان غرر والى بح كاحكم قوله بيح الحصاة بَابُ مَا جَآءُ فِي النَّهِي } عَنْ بَيْدَتَ بْنِي فِي بَيْعَتَ إِنِّ ایک سودے بیں دوسودے } كرف كى محالعت كابيان بيعتين فيبيعة كالبالفير دومديتول يل بظامرتعارص أدراسكا جأب بَابُ مَاحَاءَ فِي كُنَ اهِيَّةِ م بَيْع مَالَيْسَ عِنْدُكُ اللَّهِ فيركو وجيزى بحى مانعث كابيان مَالَيْسَ عِنْ دَلِكَ كَي بِلَى لَفِير ه ره دومري نفسير اسمالعتس ووقهم كي يعمنن اب بع فضولى كاحكم مبيد رقب كناس بيا اسي

4

جب مك بالغ اورشتري جدا مهور ابك غلام كريد وغلام تريد في كابيان ال كوخيار موتاسية -كَاكُمُ الْجُدُونُ الْحِنْطُةُ بِالْحِيْطُةِ یع مین خیار کی اقسام مُثَلًا بِمُثَلِ وَكُلَ الْمِيَةِ التَّفَاصُلِ فِيهِ 11 AP قيمت اورشنس فرق گندم کے بدلے گذم کی بع مرابری کی) البييعان بالخنياريي كونساخيار موتيس درست أورقي بيتي كي مور مرادب اورتفرق سے کیام ادہے؟ } AA يس منوع موتے كابسيان ٱلْبَيِّيَانِ بِالْخِيَارِ مَالَوْبَيَّفَنَّ قَاسِ حيلول كالمنتف اقيام 41 غادا ودتفرق كاتعين مجمد فيمسله بَابُ مَا حَاءُ فِي الصَّرُفِ SP احافى اپنے تفریر پرترج کی دج بات بع صرف دلقدى كولقدى تجدلے بيمنے كابيا يسلى ترجع تا فوي ترجع استبدال شركاره ميرائم كرام كأقوال AGUAZ 40 امام شافئ كے تظرير كى ترجيات عَنْ لَهُ لَا يُشِعْنُ بَعَضَهُ عَلَى بَعْنِ A9 4 كَا لَهُ الْدُهِ مِنْ أَوْهِ كَا وَهُمَا وَ يبل ترجيح اوراس مع خوايات 9. 46 كونشى تول<sup>ك</sup>ال كاحكم اشكال اوراسكا جواب دومرى ترجع ادراس كانواب 11 91 تيسرى ترجيح اوراس كاجواب كنسى نوط أيرحبس بي بالخلف لبخاس بي 10 49 قامنى شوكانى كادعوى اوراس كارد 94 اشكال اوراس كاجواب h امم الويوسف كانظرب بَابُ مَا جَاءً فِي إِبْتِيَاعِ الغَّنْلِ غيرتقارين كاغلط برونيكيترا بَعْدُ التَّابِينِ وَالْمَبُدِوَ لَهُ مَالٌ } A. 94 يخآراكى مختلف تفيرس تأبير كالوردز فتول اور مالدارغلام 95 قَوْلُهُ إِلَّا اَنْ تَكُونَ صَفَقَةَ خِيَادٍ كو بيح كابسيان 4 4 المام ترمذي كااحناف براعتراص المرثلاثة كانظريه 90 4 المُدُلافة كى دليل اكس كابيلاواب 4 11 الم الوحنية كانظريراوردليل دوسراجواب 94 AI كِابُ مَا جَاءَ فِيهُنُ يُخْتُعُ فِي الْبَيعُ اعتراض اوراس كاجواب AF 11 بع مي دعوكا كما جانے والے كا بيان غلام کے بیچے جانے کے وقت اسکے یاس 11 كَفُلُهُ كَانَ فِي عُقْدُ يَهِ صَعْفَا جوال سے وہ کس کا ہوگا ؟ 94 <u>ؠ</u>ؘٳڮؙڡؘڶڂؚۜٳٛٷؘڷڹؖؾۣؖٵؘؽؚڣؚٳڵڿؚؽٳۘڕۿ 11

6

امام الوصنية اورامام شافعي كے دلائل المم القروغيري بيل دلي اوراس كاجواب 11. 94 دورى دسل أوراسك توابات 111 بَابِ الْإِنْتِفَاعِ بِإِلرَّهُنِ 111 مرحود جيزت فائده أعلف كابيان معودجر كي عيثيت كياسي ؟ 117" كيام حون جرب مرتهن فالده أعاسكان جوانكة فالمين كي ديل اوراسك جوابات HEIN بَابُ مَا جَاء فِي شِيل وِالْقُلَادةِ وَفِيْهَا ذَهَبُ وَخَرَرُهُ 4 سونا أدور تى يى يى يور مادكوبيي كابيان اخاف كانظريه الم الك كانظريه الم مشافي اورائم احدكا نظريه 1-1 احاف کے دلائل IIZ 11 ام شافعی کی دیل دراسے جابات トゲード HA امام نودي كاب جا اعتراض وراسكا جاب 119 13 مستلهمدعجوة 1.4 11 بَابُمَاجَآءُ فِي إِشْرِتُواطِ 1.4 الْوُلَاءِ وَالزَّجْرِعَنُ ذَالِكَ 11 11 غلام بالوندى بيجيف كوقت بالغ كاانكي ولاراب يي فرط واردين اوراس كى ممانعى \_\_\_ كابيان مكاتب كى بيع مي عنقلق بحث 4 141 امام الوضيفه كانظريه المرُ ثلاثة "كا نظريه

كي غبن كي وج نسخ كاخيار بوتاسية كالخدادة كساتوفادحرت حبال کے لیے فاص مف ؟ } اعتراض اوراس كاجواب كياعاقل بالغ، آزاد آدى كو تمرفات سے روکا ماسکتے شوانع صزات كى دليل دراس كاجواب كَاكِ مَا كَاءَ فِي الْمُصَدَّلَةِ جس مانور كے قسنول ميں دودھ وكالكيام واستح ييجة كابيان كياممراة كاحكم اونكني اور بحرى مين فاص بيت ؟ } تمريري وجرس ددكاخيار كب بروكا و اور كتف عرصة كبروكا و مصراة والى عديث يرعل نهوكف كي وجوبا تصريه فبن ب ياعيب بيء مصرة يسدد كي صوت من كياعوض يناموكا احناف براعراص اوراس كاجواب دوسرا اعتراض ادراس كاعواب اخانطح فلأف يركيك اوراسي حقيقت مصراة والابس فرايات ورانى عيثيت كاب مَا جَاءَ فِي الشَّرِي الله ظَهُرَالدًا بَيْهِ عِنْدَالْبَيْعِ } جانورگی بیع کرتے وقت اس پر سواری کی شرط الکانے کابیان

اعراص اوراس كاجواب احناف کی دلیل وَاشْتَرِ إِنْ لَهُ وَالْوَلْاءَ سَيْعَالَ بَعْث دومراجواب ITY شوافع صزات كي ومرى ليل وراسط جوابا دو اعتراض اورائي بوابات 11 ما نکیدکی دلیل 170 بيع فننولى كمنعلق بحث 177 احناف کی دلیل امام الرحنيفة كي دليل HW اعترامن اوراس كاجواب اعتراض اوراس كاجواب 177 140 يَابُ مَاجَاءَ فِي النَّهِي لِلْمُسْلِمِ الْ اعتراض اوراس كاجواب 174 17% يَّدُفَعُ إِلَى الدِّمِّيِّ الْخَمْرُ يَبِيِّهُمَا كِابُ مَا جَآءَ فِ الْمُكَاتَبِ ذمی کے ذرابیر سے نثراب کی خرید فروضت إِذَاكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي 174 جن التي إس بدل كنابت كادايي كى مسلمان كے ليے ممالعت كا بيان البعث الاوّل 11 جننى مالبيت بهواسس كاحكم 4 البعث الاول الم صاحب كى يبلى دسل ITA 11 الم الراميخي كانظريه اورانكي دليل دوسری دنیل اعتراص ادراس كاجواب اس كاجواب IYA جهور کی دلیل تيسرى دليل 179 اعتراص اوداس كاجواب البعث المشاني 179 " ام شافعی کی دلیل اوراس کا جواب ديركامته كرميل دسيل اوراس كاجواب قُولُهُ فَلُتَّحْتَجِبُ مِنْهُ دوسرى دليل اوراس كاجواب 14. 14. كَابُ مَاحَكَاءُ إِذَا ٱفْلِسَ لِلرَّحُلِ اعتراص ادراس كاجواب 4 غَنِيُمُ فَيَجِدُ عِنْدُهُ مُتَاعَهُ العثالثاني 11 141 ذمی کے دریسے بیچی کئی شراب کاکم جس كود والدقرار دياكيا اسكياس كوني كاث آدمی بناسامان مبینه پائے تو وہ کیا کرے ؟ } 11 أفلاس كالغوى واصطلاح معنى " 1441 مفلس کے بارہ میں الر کرام کے نظریات مسئلة الظفى شوافع صراكي ساير ليل اوراسكا بيلاج

بالغ اورشتری کے اختلاف کی 100 صورت میں کیا ہونا ماہیے؟ } ١٢٥ العث الاقل بالع اورمشترى كے درميالك ق كاختلاف كى صُوت بين تخالف وگا و ١٨١ الم صاحب كي دليل المم شافي كي دليل 100 اسسكاجاب 18% 11 IM بالغ اورشترى كے درمیان مقدرمبیر يالش من خلاف موتواس كاصل " ١٣٩ المحت الثالث SAL مبید ملاک ہوجانے کے لید م اختلاف موتواسس كاحل 11 14. امام الوصنيقة كانظرير اوردليل 11 اعتراص اوراس كاجواب SA المام شافعي كي مبلي دنسل 101 اسس کے جوابات 1 احناف يراعتراص أوراس كاجوأب 144 الم شافي كى دورى دايل دراسكاجاب احناف براعتراص أوراس كاجواب 14. المُ مَأْجُاء فَيُ بَيْع فَضُلِ الْمَاءِ 141 زائدیانی بیجنے کے بارہیں 11 ١٥٣ وَوُلُهُ لَا يُعْمَنَّعُ فَضُلُ الْمَاءِ 144 المُنْعَعَ بِ وَالْكُلُاءُ ١٥٨ كَا جُمَاجًا وَفِي كُنَ اهِيَةٍ عَسْبِ الْفَحُ

مستعاريير الكرموطاني كى صوت سي صفان ہے يا منين ام الوصنيفة كي دليل امام شافعي اورامام احدك يبلى دليل اوراس كاواب شوانع صزات کی دوسری دلیل امس كيوابات مَّىٰ لَهُ قَالَ تَتَاكَةُ ثُمُّ أَنْكُ كَلِي الْحَسَنُ بَابُمَا كِمَاءُ فِي الْإِحْتِكَارِ اشياركوشاك دكففكا بيان کن کن چیزوں کا احتکار منوع ہے ؟ الم مالك اورام الولوسف كيسل دسل دوسرى دليل اوراس كاجواب المام احدث كي دليل ام اومنيقد اورام شافق كى دليل كتنى مرت تكروك ركفنا احتكارب بَابُمَاجَاء فِي بَيْعِ الْمُحَفَّلاتِ الم ترمزي في باب دوباً و كيون فائم كيا ؟ كَابُ مَاجَآءَ فِي الْيَمِيْنِ الْفَاحِرَةُ يَقْتَطِعُ بِهَامَالُ الْمُسْلِمِ جوئي قيم الحاكركس لمان كا مال ليغظمابيان مسلمان فاصى غيرسلو لطفيعله كيي فيوا روايات يراشكال اوراس كاجواب كابُ مَلْكِمَا ءُإِذَا اخْتَكُفُ الْبَيْعُانِ

سع میں دومھائیوں یا ما<u>ں بیٹے</u> میں م اجت بے کر زُرجا فرجنی کے لیے 16. دینے کی مانعست کا بیان تفرلق والني كرامت كابيان الكامة كامعة اورص المحث الاقل 140 161 كِابُ مَا جَآءُ فِي ثُمَنِ ٱلْكُلْبِ البحث الثاني 144 یعے گئے کتے کی قیمت کے بادہ میں البعث الثالد 4 فیم کے کئے کی فرید فروخت ہوسکتی ہے ؟ كِابُ مَا حَاءً فِيْ مَنْ يَكُثْتَرِى ام ایرانهم انتخی کانظریه اور دلیل 144 العبد وبستفله ثم بيجه به عيبا } HA مبيدس اضافه كي جا رصورتين شوافع حضرات كانظريه أورسيلي دليل 140 4 اعتراض اوراس كاجواب اسس کے حوابات 166 " شوافع صرات کی دومری میل دراسکا جاب كَوْلُهُ وَاسْتَغْرَبُ مُحَدِّبُنَّ 199 إسلعيث لل هلذا الحديث الم الومنيفة كي نظرير ولائل SCA كَنُ لُهُ قَالَ كُسُبُ الْحَجَّامِ جَبِيدُ بَابُ مَاحَكَاءُ مِنَ الرَّبِخُصَةِ 144 فِي أَكُولِ التُّمَرُةِ لِلْمَارِّدِهَا كَوْلُهُ مَهُمُ الْبَغِيِّ خَبِينَتْ 11 144 كزرة والمعجيع درخت سقيل كَلُّ لُهُ وَحُلُواً فَ الْكَاهِنِ IYA 149 کھانے کی احازست کا بیان ک كَابُ مَا حَاءَ فِيْ كُرُاهِيَةِ قَوْلُهُ مَنْ دَخَلَ عَالِيُطَ ثَمَنِ الْكُلْبِ وَالسِّنْقُدِ فَلْيَأْكُلُ وَلَا يَتَّخِذُ خُنْنَةً کے اور بلی کی قیمت کے ) قَوْلُهُ فَ لَا شَيْءً عَلَيْهِ مكروه بون كابيان 11 قَوْلُهُ وَكُلُّ مَا وَقَعَ كاثب 149 11 شکاری کتے کی بیع کاجواز بَابُ مَا حَاءَ فِي النَّهُ يَ عَنِ التُّنْبُأَ 11 بع میں کسی چیز کی استثنار کرنا 12. كَوْلُهُ قَالَ لَا تَبِيعُوا الْقَيْنَا مَتِ 4 قَنِ لَهُ نَهِي عَنِ الْمُحَاقَلَةِ كوله و تمنهن كرام وَالْمُزَابِنَةِ وَالْمُخَابِرُةِ كَابُ مَا حَآءَ فِي كُرُا هِيَةِ أَنُ A: وَالثُّنْيَا إِلَّا أَنْ تُعَلَّمُ يُّذِرُّ قَ بَائِنَ الْأَخُونِينِ ٱوْبَائِنَ بَابُ مَا جُاءَ فِي كُلُ إِلِيَةِ بَيْعِ الطُّعَامِ إ الْوَالِدَةِ وَوَكَدِهَا فِي الْبَسَيْعِ

	4	1	
-	الْ بَابُ مَا حَاءً فِي بَيْعِ جُلُودِي	۸I	حَتَّى يَسْتَوُ فِيَهُ ﴿
1/4	الْسَيْسَيَةِ وَالْأَصْسَنَامِ }		طعام پرقب سے پہلے اس کی ک
	مردار کے چرف ادر نبوں کی )	"	ين مكروه بونے كابيان
4	ا خريد و فروخست كا بيان	17	كن شياركوقبفدسي بيط بيجا ماسكاسي
19-	المردادى يربى كاحم	"	المم مالك كا نظريه اور دليل
"	/ to the	٨٣	اسس كاجواسي
191	ا اشكال ادراس كاجواب	۸۴	الم شافتي إودام محركا نظريه اور دليل
"	قَوْلُهُ إِنَّ اللَّهَ وَرَسُوْلُهُ حَرَّمَ	"	امام الوصنيقة كالنظربيه اور دلبل
197	اشكال اوراس كاجواب		مَا بُ مَا حُمَاءً فِي النَّهُ يُن عَين
*	قَوْلُهُ لَا هُوَ حَمَلَ مُ	11	البيع على بيع أخِيت ا
	اَبَابُ مَا جَآءُ فِي كُنَّ اهِيَةِ مِ	-	کسی دومرے کے سودسے کے دوران
"	الرُّجُونَع مِنَ الْهِبَ تِي		سودا کرنے کی جانوت کا بیان
"	مبدوائيس لين كى كرامت كابيان	ΙΛ۵	مُولُهُ لَا يَدِيعُ مَعْضَكُ مُ عَلَى يُعْ مَعْضِ
191"	البعث الاؤل	11	قُولُهُ وَلَا يَخْطُبُ لِبُصْكُمُ عَلَى خِلْبَةِ أَخِيْدِ
"	كون بہر وائيں نے سكتاہے ؟		بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْخَيْرِ وَالنَّفِي م
196	المام الوطنيقك نظهر اوردنس	11	عَنْ دُالِكَ }
*	اعترامن ادراس كالجواب	PAI	شراب کے کاروبادی جانعت
190	المام صاحبٌ كى دومرى دليل		بَابُ مَا جَاءُ فِي إِحْتِ لَابِ
11	المم نشا فعي كما نظرب اور دنسيل	1	الْمُوَاشِيُ بِنَيْرِ إِذْنِ الْأَنْ الْإِنْ إِنْ
"	اسكاءِاب		ما مكول كي امانت كينيردا فرون كاي
19.4	اعترامن اوراس كاجواب	1	دوده دوست کابیان
11	اعتراض اوراسط حوابات	"	مبور فقهاد كانظريه
194	امام شافئی کی دومری دلیل	"	الم احد كانظريه اوردييل
11	اس كاجراب	JA	
19/			
"	المام مالك كانظريرا وردليل	1	روایات کی توجیهات
			1

١٩٨ وزن ين كيوريا ده فين كابيان Y . A قَوْلُهُ فَسَا وَمُنَا بِسُرًا وِيُلِ كَوْلُهُ عِنْدِي وَزَّانَّ يَزِنَّ بِالْاَجْبِ 7.4 قولَه فَقَالَ عَنُ أَبِي صَفْوَانَ 11 بَابُ مَا جَاءَ فِي إِنْظَارِ الْمُعُسِرِ وَالرِّفَقِ فِهِ تنگدمت کومسلت دسیخ اوراس ۲ كرسانة زمى كرف كابسيان } 11 أباب مَا جَاء فِي مَعْلِوا لَعَنِيّ طُلُمُ 41. الداركابلا وجرقرض كى ادائيكى سے المول كرناظم بون كابيان حواله کی تعربیت ۲П الاكم باره مي المركوام كا توال ٢٠٣ محال عليد ك داواليه ومان كى م رر صوت میں امر کوام کے اقوال ٢٠٣ أَبَابُ مَلْجَاءَ فِي الْمُنَّابِذَةِ وَالْمُلامَسَةِ ٢٠٠٧ بيع منابذه ادرملامسه كابيان بيع المنابذه كي تفيير ٢٠٥ اشكال اوراس كاجواب 414 بيع الملامسه كي تعربيت ملوكه بفيموج دجيزك بسع كاحكم 414 كاب ما كاء في السَّلفِ في اللَّمَامِ وَالنَّمَ 410 غلے اور عیاوں میں بیع سلم کا بیان 4.6 بيع سلم كى تعرايف 11 4 حيوان مين بيع سلف MIY الم شافعی وغیرہ کی دلیل Y-A امام الومنيفكا نظريه اوردليل

البعث الثاني مبدوالس بينا درام سے امكروه الم الوصنيفة كانظريه اوردليل ديجرائركيسي دس اوراسكجابات دومرى دليلاوراس كاجواب تيسرى دبيل اوراس كاجواب الجعث الثالسف اگروا مب مبر والیں لینا چاہے تو كيا تشار قاضي كي مزورت به يا منين<sup>؟</sup> بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَرَايَا وَالرُّخْسَةِ فِي ذَٰلِكَ عرايا اوراس بين رُضت كابيان الم الوصليف كانظريه المام صاحب كى دليل احنان کے نزد کی عرایا ہی کی قسم نہیں ہے۔ اخناف برسلا اعتراض أدراسكا جوأب دومرا اعتراص ادراس كاجواب شوافع کی ہلی دلیل اوراس کا جواب دومری دنیل اوراس کا جواب نيسرى دسل اوراس كاجواب امام مالک کانظریہ بابُ مَاجَاءَ فِي كُلُ إِهِيَةِ النَّجُشِ بن كيمكره موسف كابران بخش کی تعرایف تجش والى بيع كاحكم كَابُ مَاجَآءِ فِي الرُّبُحُكَانِ فِي الْوَزُ

معاملاً میں آپس می ترمی کھنے کا بیان يَابُ النَّهُي عَنِ الْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ مسجدس فريدد فردخت كي 11 ممانعت كابيان 414 777 بيثع العيهنه اعتراض اوراس كاجواب بيع عينه كى تعريف 776 مع عيد كم باره من الركوام كاقوال بع عینه کی ماندت کے دلائل 440 مسئدتورق 1 بيئعُ الْعُرْبَانِ (بيعامه) 446 بَيْعُ الْعُرُبَانِ كَى تَولِيْ بَيْعُ الْعُنْ بَان كاحكم الم احرُ ك دلاكل ورأ الح جوابات ٢١٩ بيع الاستعناع 449 آرور برال تيار كوانا 4 بَيْعُ الْسِبَرَاءُ وَ 44. سودے میں مرقعم کے عیسیے برى بونے كى شرط اللاكر بيجيا 419 احناف كانظريه أوردنيل 11 بهلا اعتراض ادراس كاجواب 10 دومرااعر اضادراس كاجواب 4 تيساراعراض ادراس كيجوابات 44. بَينُعُ الْحُيِّ 771 آزاد آدمی کی خرید و فروخت

بُابُ مَا حَاءً فِي ٱرْضِ الْمُشْتَرُكِ يُرِيدُ بَنْفُهُ هُ بَيْعُ نَصِيبِهِ } مشترك زمين ميس سعابنا حصم بیے کے متعلق بحسن جهود كانظرب الم سفيان ورئ كانظريه اور دسيل اسكاجاب امام احمد كانظريه كالمُ مُلجَآءُ فِي الْمُخَابَرَةِ والمعاىمة بيع مخابره اورمعاومه كابيان كاثب قاصى اورماكم كى جانب سے اشيار کے بھاد مقرر کرنے کا بیان كِابُ مَا جَاءَ فِي كُنَ اهِيَ يَوْ الغش في البيوع خريدو فروخت بين دعوك و ملا وسط کی ممانعت کا بیان } كاب مَا حَاء فِي إِسْتِقْرَاضِ الْبَعِيْلِ وَالشَّيُّ مِنَ الْحَيُولِ اونر اکوئی اورجانور جانور کے بدلهين قرص لين كابسيان إ ائمه ثلاثه كانظريه اور دليل احناف ك طفت استع بوابات كُوْلُهُ فَإِنَّ خَيْرَكُ مُرَاحْسَنُكُمْ قَضَاءًا <u>ک</u>امـو

2779	بالغ ادرمشتری دونون کی جانب	III.	
"	ے ادبار کی صورت میں میع ) البیع عِنْدُ اَذَانِ الْجُمُعَةِ		1
"	جمعه کی ذان کے دقت فوئیدو فردخت	(I I	
46.	جمعه كاذان كالبرخريدو فردخت كاحكم		نا
"	بَيْعُ الْحَيْدُ إِلَا لَحْدِ	"	·
"	زندہ مانور کو گؤشت کے بدلے میں بینا	4	
444	بيع تلجئه (فرضي بيع)	4	
"	بَيْعُ الْوَفَاء	770	
"	والس كردين كأشروك بيح كرنا	"	
444	بيع الحقوق	777	
"	کون سے حقوق کی فرید و فروخت م ہوسکتی ہے ؟	4	
700	بوسسی ہے ! گڑول (ناموں کی رحبطرلیشن)	4	
440	سفتي ر مندي كا كارويار)	772	
"	شيئرزي خريد و فردخت	9	- {
444	دُعار کی درخواست		(
YMA	مراجع ومصادر	TA	
		*	
		77	-

انساني احضاري خريد وفروخت عورت کے دود ور بیجنے کے ) بارے میں المرکزام کے اقوال انساني نوك كي فريدو فروخت مرتي وقت ايني اعضار كاعليه ديز بَيْعُ الْمُصْلِطِّلِ مِبورادي كافريد وزوخت كرنا بع المصنطري صورتين يع المصطركامكم يع باطل بسع فاسد بع توليه بیع مرا بحد بیع الصک ص دسادر پرکونی چیز دینے كااقرارنام بواسس كابينا بَيْعُ الدَّيْنِ رَضَ كَا وَرَضَتَ كَرَنَا يَعُ الْحَالِيٰ بِالْحَالِيٰ

## عرض فال

نحدمده ونصلیعلی رسوله الکربیع ، اما بعد، تزمذى شرايف كى مع اصّافات ان نقارير كالمجموعه جوكه والدكرامي فدرشيخ الحديث صرمت مولانا محدمر فرازفان صاحب صفدر دام مجدم ترندى مربعي بإصاتے وقت مختلف سالوں ميس بیان کرتے رسبے وہ اواب البیوع تک انتائی جامع ، مرال اورمخقرانداز میں تین حقول رہتمل ايب بى جلديس اب سيكئ سال يبلي شائع بوجيله بيص كوبرا در عزيز المولوى رشيدالحق فان عابدما صب سكم فترتيب ديا اورعماركرام وطلبعظام اسعلى ذخيروس استفاده كردس م م احادیث کی کتابوں میں بیوع رخرید و فروخت ، سفیتلق ابحاث کاشارشکل ترین ابحاث س بوناسين ك وجرس مديث برصف واساطله وطالبات كوفاص برايشاني بوتىس احترف طالب على زاندس يرا بحاث بخارى شريعيف مي البين والدمحرم وام مجدىم سے اورسلم خرلف وترمذى شرافيت يسعم مكرم مفترقرآن صرست مولاناصو فى عيدا كحييدفان صاحب سواتي دام مجدسم سے اور الوداؤد سردین بشکرة شرایف اور مدایر میں جامع المعقول والمنقول صر مولانا عبد المتیوم صاحب ہزاروی دام مجدم سے پڑھی تقیں ۔ان شیوخ کے بیان کردہ مسائل كسى حدثك دمن مي تحر تع اور عير حب الترتولي كفضل دكم سے ترمذى مربيب و الوداؤد شراعيف مين يرائجات براهان كامو قدملا توشروهات كمطالعسال الجاث مح متعلق كافي معلومات كالضافه جواتوان علومات كواكيكاني مين درج كربار بالدركي سال مك طلبه كويرا كاش الحموا ما رہا - عير بيمسوس كه كے كانكھنديس طلبه كومشفتات كے ساتھ وقت بھی بہت مرف ہوتاہے تورفیصلہ کیا کرحس طرح ترمذی شرایف کی کتاب البیوع تک کی ابی ش شائع کی گئی میں اسی طرح ان ابھاٹ کویمی شائع کردیا جائے تا کرصرف ہمارے ہال تعليم طامل كرسف واسف طلبه سى منيس ملك حسر مقام مين عيى طلبه وطالبات تعليم عال كررسي بي وه نزائن السنن جلد اول كى طرح اس مسيحيى استفاده كرسكيس يبغنله تعلي مرجست بيس

مائل کی دضاحت اورفقهار کوام کے اقوال باحوالم بقيد صفحات ذکو كر ديئے گئے ہيں تاكومزيد معلومات کے فوام ش مندصرات اصل کتابوں کی طرف مراجت کرسکیں۔

عم عرم استاذى المحرم صرب مولاناصوفي عبدالحبيدخان صاحب سواتى وأم مجدم كى ترمذى شرايف الواب البيوع على شائع موكرمنظرعم برآجي بعص كوان كے صاحب زاده فاشل اوجوان مولانا ماجى كحدفياض صاحب للمؤسف كييثون سفقل كمسك ترنيب دياس اس میں الواب البوع کے تحت بیش کی گئی تمام احاد میث کا اردو ترجم کیا گیاہے ،اور راولوں کا تعادف ذکر کرنے کے سائقہ سائق فقہی مسائل کی لیقدرمنرودست مجدث کی گئی ہے طلبه كوام كواس مصص فروراستفاده كرناج اسي

علماركوام وطلبرعظام سے گزارش س

علماركوام وطليه عظام سيكرارش كاس كتاب سيجال بمعادت بين

مقم ( کمزوری ) یاکسی سلد مینلطی محوس کریں تواس سے احتر کو ن ورمطلع فرائیں انشاراللد العزيز معفول اغلاط كي درستي مي كوئي تأل نهوكا اور آكاه كرك وألي حفرات ك شكرب كرسا تفطعلى كى اصلاح كو ذمر دارى محياجات كانيز كرارش سى كرمير المشيوخ كجيد دعافرائیں کرائٹرتعالی ان کاسا مصحن وعافیت کے ساتھ تا دیرسلامت باکرامن فرائے۔ اوراحقری اس فدمت کو نثرف تبولیت سے نوانسے اور میرے ،میرے والدین اوراسا تذہ كرام كے بيے اس كوصدقة جارير بنائے - آمين يا إلا العالمين -

مافظ محدعيدالفتركس فان قارآن

#### ليم الله الرحل الرحيم رب يسر ولا تعسر وتمم بالخير وبك نستعين

### اَبُوابُ البُيُّوْعِ عَنْ زَسُولِ اللهِ مِلْ اللهِ

#### رسول الله طائع سے خرید و فروخت کے متعلق احکات

#### بیع کی اہمیت اور حکمت

علامہ عینی قرماتے ہیں کہ دینی امور کا مدار پانچ چیزوں پر ہے۔ (۱) اعتقادات (۱) عبادات (۳) معاملات (۳) معاملات (۳) زواجر (۵) آداب - معاملات میں اکثر بھی کی طرف ضرورت پیش آتی ہے اس لیے فقماء کرام معاملات میں بیوع کو زیادہ اہمیت سے ذکر کرتے ہیں۔ اور علامہ عبنی بھی حکمت یہ بیان کرتے ہیں کہ اس کی وجہ سے نظام عالم کو فساد سے بچانا اور امور معاش کو قائم رکھنا ہے۔ (عمدة القاری ج ۵ ص ۵۹)

اور نظام عالم کو رج کی وجہ سے فیاد سے پہلنے کی وضاحت یوں ہے کہ اللہ تعالی نے قرآن کریم بین ارشاد فرمایا ہے۔ کھو الّذِی خَلْقَ لَکُمْ مَّا فِی اَلاَ رُضِ جَمِیْما (پارہ اللہ تعالی وی دات ہے جس نے تسمارے فائدہ کے لیے وہ سب کچے پیدا کیا جو ذیان بین ہے۔ ان چیزوں سے انسان فائدہ اٹھا سکتا ہے اور ان بین تصرف کر سکتا ہے۔ تو اس تصرف کر سکتا ہے۔ تو اس تصرف کے لیے معود کو ذرایعہ بنایا۔ اس لیے کہ اگر ایک چیز کس کے پاس موجود ہور کوئی دو سرا آدمی اس سے فائدہ اٹھاتا جاہتا ہے تو اس کی پائچ صور تیں ہو سکتی ہیں۔

پہلی صورت میہ ہے کہ میہ آدی دو سرے سے زبردی چین لے یا اس سے چوری کر کے اس سے فائدہ اٹھائے تو اس صورت کی نہ شریعت اجازت دی ہے اور نہ ہی عقلاً میہ درست ہے۔ اس لیے کہ اس کی دجہ سے جھڑے ہوں کے اور نظام عالم میں فساد ہوگا۔

دوسری صورت یہ ہے کہ یہ آدمی اس چزکے مالک سے اجازت نے کر اس سے فائدہ اٹھائے بشرطیکہ اس سے فائدہ اٹھانے کی شرعاً ممانعت نہ ہو اور فائدہ حاصل کرنے کا کوئی عوض مالک کو نہ دیا جائے تو اس کو عارت کتے ہیں۔ تیسری صورت میہ ہے کہ مالک کی اجازت کے ساتھ اس چیزے فائدہ اٹھلیا جائے اور فائدہ اٹھانے کا عوض مالک کو دیا جائے تو اس کو اجارہ کتے ہیں۔

چو تقی صورت ہے ہے کہ اس چیز کا مالک کوئی معاوضہ لیے بغیروہ چیز دو سرے کو دے کرمالک بنا دے تو اس کو ہمہ کہتے ہیں۔

اور پانچ یں صورت ہے ہے کہ کسی چیز کے عوض اس چیز کا دوسرے کو مالک بنا دے تو اس کو تھے جیں۔ علامہ ابن جیر فرماتے ہیں کہ بھے کی صلت پر مسلمانوں کا اجماع ہے اور عکست بھی اس کا تقاضہ کرتی ہے کہ بھے طال ہو۔ (فتح الباری ج ۵ ص ۱۹۱)

#### ئىچ كى تعريف

حضرت موانا ظفر احمد عثالً فرائے ہیں کہ بیسے اساع سے مشتق ہے (یعنی کمی کو کوئی چیز دینے کے لیے ہاتھ کھیلانا) اور رسے کو رسے اس لیے کہتے ہیں کہ بائع اور مشتری ہیں سے جر ایک میبعہ اور مثن لینے اور دینے کے لیے ہاتھ دراز کرتا ہے اور یہ بھی ہو سکتا ہے کہ رسے کے وقت بائع اور مشتری رضا ظاہر کرنے کے لیے ایک دو مرے سے مصافحہ کریں اسی لیے رسے کو صفقہ بھی کما جاتا ہے۔ (اعلاء السنن ج ۱۲ می س)

علامہ عنی اور بعض ویکر فقہاء کرام نے تھ کی تعریف یہ فرمائی ہے مبادلة المال بالمال علی سبتیل التقرآضی اس میں المال میں الف لام عمدی ہے بعنی وہ مال جس کو شریعت مال قرار وی ہے۔ اور بعض معزات نے یہ تعریف کی ہے۔ آن آلبتیت مبادلة مال منید بال منید مال سے تبولہ مفید بال مامنید مال سے تبولہ باہمی رضا ہے کرنے کو تھے کتے ہیں۔

حضرت موالنا ظلیل احمد صاحب سمار نوری بیج کی تعریف کرتے ہیں والبیسے نقل ملکی النی الغیر بیت میں والبیسے نقل ملکی النی الغیر بیت نوالسَّراء وَبُوله (بلل الجمودج ۵ ص ۳۳۹) لین اپی ملکیت کو کی ووسرے کی ملکیت بین مثن کے بدلہ میں خفل کرنے کا نام بیج ہے اور اس کے قبول کرنے کا نام شراء ہے۔ مر بھی بیج اور شراء کا اطلاق ایک ووسرے پر ہوتا ہے لین بیج کا شراء پر اور شراء کا اطلاق ایک ووسرے پر ہوتا ہے لین بی کا شراء پر اور شراء کا اطلاق بین میں میں اطلاق ہوتا ہے لور بی کی شرائط میں سے ہے کہ متعاقدین اس کے اہل مول لین عاقل و بالغ ہوں اور بیج کا محل بھی ہو لین جس چیز کی بیج کی جا رہی ہے وہ بیج کے متاب وہ بیج کے مبید مشتری کے سپرد کرنے پر قدرت حاصل ہو۔

#### ہیج میں باہمی رضا ضروری ہے

کھے کے ارکان ایجاب اور قبول ہیں۔ اگر بائع کمتا ہے کہ ہیں ہے چیز تھے پر اسنے کی بیچنا مول یا مشتری کہتا ہے کہ ہیں تھے سے بے چیز اسنے کی خرید تا ہوں تو یہ ایجاب ہے اور اس کے جواب ہیں خرید لینے یا بچ دینے کا قول قبول ہوگا۔ صاحب ہدائے فرماتے ہیں کہ ایجاب و قبول کے الفاظ ماضی کے صیفہ سے ہونے جاہئیں جیسا کہ ایک کے بِعُتُ کہ ہیں نے یہ چیز پچ دی اوردو سمرا کے کہ اِشْنَدَیْتَ کہ ہیں نے یہ چیز خرید لی۔ (ہدایہ ج سم س)

ﷺ کا تھم یہ ہے کہ اس کی وجہ سے بائع شن کا اور مشتری مبیعہ کا مالک بن جا آ ہے۔ بیوع جمع لانے کی وجہ

و کی مختف اور کئی اقدام ہیں اس لیے السوع جمع لایا گیا جو کہ بھے کی جمع ہے۔ امیر کمائی نے سبل السلام ج ۳ ص ۱۸۷ میں تھے کی آٹھ فتمیں بیان کی ہیں اور علامہ عینی نے عنی شرح المدایہ ج ۳ ص ۳ میں اس کی بعض اقدام کا ذکر کیا ہے مثلا "بھ المقایف، ' بھی صرف ' بھے سلم' بھے مرابحہ' بھے تولیہ' بھے الو ضعہ اور بھی آلاِ سُتِنصَدَاع وغیرہ۔ ان میں سے مرایک کی تعریف آگے بیان ہوگ۔ ان شاء اللہ العزرز۔

بَابُمَا جَاءَ فِي تَرَكِ الشَّبَهَاتِ (شبه ڈالنے والی چیزیں چھوڑ دینے کابیان)

قاضی شو کالی تیل الاوطارج ۵ ص ۲۲۱ لور علامه ابن ججر فتح الباری ج ۵ ص ۱۹۵ میں

اور الما على قاري مرقات ج ١ م ٣٥ يل فرات بي كر الدَّلَا آبِينَ والى روايت بي الحكام كو تين اقسام بي تقييم كيا كيا ہے۔ (١) جس چيز كے استعال كي شريعت نے صراحتًا الجازت دى اور اس چيز كى اباحت بر ايك پر واضح ہو تو وہ حلال بين ہے (بيساكہ درختوں كے كھل اور گندم كمكي و فيرو) (١) جس چيز ہے شريعت نے صراحتًا منع كيا ہو اور ممافعت ہر ايك پر واضح ہو اور شريعت نے اس كے كرنے پر وعيد سائى ہو تو وہ حرام بين ہے (بيساكہ شراب خزير اور مردار و فيرو) (٣) جس چيز كے بارہ بي شريعت سے اجازت يا ممافعت صراحتًا نہ ہو تو وہ مشتبہ ہے۔ جب تك اس كى صلت يا حرمت كاكوئي پيلو رائح نہ ہو جائے اس وقت تك اس كا ترك افتال ہے اس ليے كہ أگر وہ چيز حرام ہوگي تو يہ آدى حرام كي اس وقت تك اس كا ترك افتال ہے اس ليے كہ أگر وہ چيز حرام ہوگي تو يہ آدى حرام كے اس وقت تك اس كا ترك افتال ہے اس ليے كہ أگر وہ چيز حرام ہوگي تو يہ آدى حرام كے اس وقت تك اس كو اجر و ثواب ليے گا

اور صفرت گنگوئ فرمائے جیں کہ اَنْحَلاَن بَیْنَ کا مطلب ہے ہے کہ اس کی طت یا تو خود واضح ہو یعنی کتاب و سنت عیں ہے کی ایک عیں اس پر نص موجود ہو یا ہے کہ جہتدین صفرات کے اجتمال کے بعد اس کی صلت واضح ہو چکی ہو تو وہ طال بین ہے اور اسی طرح اَنْحَرَام بَیْنَ کا مطلب ہے۔ اور مشہبات ہے ایے امور مراد جیں جن کی وضاحت انمہ ہے نہ ہو اور اس کی وجہ یہ ہو سکتی ہے کہ وہ امور ان کے دور جن پائے بی نہ جلتے ہوں یا یہ ہے کہ ان سے وضاحت نہ ہو بلکہ خاء ہو۔ (الکوکب الدری ج اص ۱۹۵۳) اور مبار کیوری ماحب فرمائے جیں کہ اُنْ حَلَا بَیْنِ کا مطلب ہے ہے کہ اس کی صلت پر نص موجود ہویا ہے صاحب فرمائے جین کہ اُنْ حَلَا اُنْ بَیْنِ کا مطلب ہے ہے کہ اس کی صلت پر نص موجود ہویا ہے کہ ایس کی صلت پر نص موجود ہویا ہے کہ ایس کی صلت پر نص موجود ہویا ہے کہ ایس کی صلت پر نص موجود ہویا ہے کہ ایس کی صلت پر نص موجود ہویا ہے کہ ایس کی صلت پر نص موجود ہویا ہے کہ ایس کی صلت پر نص موجود ہویا ہے کہ ایس کی صلت پر نص موجود ہویا ہے کہ ایس کی صلت پر نص موجود ہویا ہے جس سے گھو آلیٰدی خکلق کر میں اگر میں ہے اور میں طرح آلیٰدی خکلق کر میں ہے اور بین کر میں ہے اور میں کہ معلوم کیا جا سکتا ہے جر نشہ آور چیز کا تھم معلوم کیا جا سکتا ہے سے ایک صدیم میں ہے آلیہ شرح کر کر آلی تو اس سے ہر نشہ آور چیز کا تھم معلوم کیا جا سکتا جے۔ (تحقۃ اللاحودی ج ۲ ص ۲۲)

علامہ عینی الم خطابی کے حوالہ ہے عرق القاری ج ۱۱ می ۱۲۸ بی اور مبارک ہوری تعفقہ الاحوذی بی الم خطابی کہ جس چیز بی رئ وَجہ حِلَتُ اور مِنْ وجہ حُرِّمَتُ کا پہلو بلا جائے وہ مشتبہ ہے اور بعض حضرات نے کہا ہے کہ جس بی طلت اور حرمت کے والا کل متعارض موں اور ان والا کل بین ہو تو وہ چیز مشتبہ ہے۔

اور الم بخاری نے ج اص ٢٥٦ ميں اس بلب كے تحت جو روايات بيان كى بيں ان ميں مشتبات كى مثاليں پائى جاتى بيں۔ ايك روايت ميں ہے كہ ايك عورت نے آكر حضرت عقبہ فور ان كى بيوى سے كما كہ ميں نے تم دونوں كو دودھ پاليا ہوا ہے تو جب يہ معالمہ حضور عليہ السلام كے سامنے بيش ہوا تو آپ نے حضرت عقبہ كو اپنى اس بيوى سے جدا ہونے كا تحم فرمايا۔

اور دو سری روایت میں ہے کہ حضور علیہ السلام نے حضرت سودہ کو اس اڑکے سے پردہ کرنے کا تھم فرمایا جو ان کے باپ کے فراش پر پیدا ہوا تھا گر اس کے بارہ میں عتبہ بن ابی وقاص کا دعویٰ تھا کہ بیہ میرے زناکی وجہ سے پیدا ہوا ہے۔

اور ایک روایت میں ہے کہ آپ طاہا آنے فرمایا کہ اگر شکاری نے ہم اللہ پڑھ کر کتا شکار کے لیے چموڑا اور اس آدمی کو شک ہو کہ ہو سکتا ہے کہ میرے اس کتے کے ساتھ شکار کرنے میں کوئی اور کتا بھی شریک ہوگیا ہو تو آپ طابام نے ایسا شکار کھانے سے منع فرما ریا۔

علامہ ابن القیم فراتے ہیں کہ مشہات میں اِ مُجَدَاد فی نَفَید میں ہو آ اور نہ ہی ہے اشہاء ہر ایک کے لیے ہو آ ہو اے اور حدیث کے الفاظ لا یکفلکھا کیشیر میں الناس سے اس کی وضاحت ہوتی ہے اس لیے کہ بیان دو حتم کا ہو آ ہے۔ ایک بیان جلی جس کو اکثر لوگ جان سے ہیں اور دو سرا بیان خفی جس کو صرف خاص علاء ہی جان سے ہیں۔ (تمذیب سنن الی داؤدج ۵ ص ۱)

#### مشتبہ چیزے بچنے والے کو ثواب ہوگا

جب تک آدی کو کمی چیز کے بارہ میں اشباہ ہو اس سے ابھناب بھر ہے۔ اور ابن الحجہ ص اس سے ابھناب بھر ہے۔ اور ابن الحجہ ص اس میں یہ مواجہ موجود ہے کہ نبی اکرم طابع نے فرایا لا یُبلُک العَبدُ اَنَ یَکُونَ مِنَ الْمُنْ عَبْدُ مَا اللهِ اللهِ یَبْدُ مَا لَا یَبلُک العَبدُ اَنْ یَکُونَ مِنَ الْمُنْ عَبْدُ مَا اللهِ یَبْدُ مِن اللهِ عَبْدُ اللهِ یَبلُول مِن واقع ہونے سے بچنے کی خاطر الی چیزوں میں واقع ہونے سے بچنے کی خاطر الی چیزوں میں واقع ہونے سے بچنے کی خاطر الی چیزوں سے نہے جو حرج میں نہیں والتیں۔

قَوْلُهُ اِسْتِبَرَاءٌ لِدِیْنِهِ وَعِرْضِهِ که آدمی اپند دین اور عزت و آبرو کو بچانے کے لیے اس چیزے بچتا ہے آ کہ اس چیز کے ارتکاب پر نہ تو اس پر کوئی فتویٰ صاور ہو اور نہ بی وہ لوگوں کے طعن کا شکار ہو۔

#### اشكل اور اس كاجواب

ترفی شریف ج ۲ می ۱۲۹ و فیرو کی روایت سے معلوم ہوتا ہے کہ مشہدت سے ابعناب کرتا چاہیے اور ابو واؤد ج ۲ می ۱۸۳ ش معرت ابن عباس سے اور ابن الجا میں المقاط ابن المحالا الر ترفی ج ۱ می ۱۹۳۰ اور ترفی ج ۱ می ۱۹۳۰ میں معرت سلمان فاری سے روایت ہے اور یہاں الفاظ ابن المجد سے نقل کے جا رہے ہیں کہ نمی کریم شاہلا نے فرایا الدحالا منا اَحل الله فی کِنَابِهِ وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمُ اللهُ فِی کِنَابِهِ وَمَا سَکَتَ عَنْهُ فَهُو مِمّا عَفٰی عَنْهُ اور مند احمہ کی والیت میں آگے فَلاَ تَذَکَلَفُوهُ کے الفاظ ہیں۔ "جس چیز کو اللہ تعالی نے اپنی تماب میں طال قرار دیا ہے وہ طال ہے اور جس کو حرام قرار دیا ہے وہ حرام ہوتا ہے اور جس کو حرام قرار دیا ہے وہ حرام ہوتا ہے اور جن چیزوں سے فاموشی افقیار کی ہے تو ان کو محاف کیا گیا ہے۔ پس تم ان کی مشقت نہ اٹھاؤ۔" اس سے معلوم ہوتا ہے کہ مشہدات کے ارتکاب پر کوئی گرفت نہیں تو بظاہر دونوں روایتوں میں تفارض ہے۔ اس کا ایک جواب تو یہ ہے کہ جس روایت میں اجتناب کا ذکر ہے اس کا تعلق اس کیز کے تھم سے درع اور جس میں عنی عنہ ہے اس کا تعلق اس چیز کے تھم سے دورع اور بر ہیز گاری سے ہے اور جس میں عنی عنہ ہے اس کا تعلق اس چیز کے تھم سے جواب یہ ہے کہ جس می ما عفٰی عنہ ہے اس کا تعلق اس چیز کے تھم ہے دور برا الفاظ ہیں فیلا تَذِکلَفَوْهُ یعنی عنہ ہے اس میں بھی اجتناب کا بی تھم ہے اس لیے کہ جس می افغاظ ہیں فیلا تَذِکلَفَوْهُ یعنی جب جمیس ان چیزوں کا مکلف نہیں بنیا گیا گیا آئی آئی آئی آئی آئی آئی آئی ان سے بچے تی رہو۔

بَاتِ مَا جَآءَ فِي آكلِ الرِّبُوا (سود كھلنے كابيان)

رباكالغوى اور اصطلاحي معنى

حضرت مولانا ظفر احمد عثائی حافظ ابن حجر سے نقل کرتے ہیں کہ اَصَلَ الرّباو اَلزّیادَةً کہ رہا کا لغوی معنی زیادتی ہے۔ خواہ سے زیادتی کی چیز میں خود بخود ہو جیسا کہ اللہ تعالی کا ارشاد ہے اِهنَوْزَتُ وَ رَبَتَ (یارہ ۲۳ سورۃ حم السجدہ آیت ۳۹) کہ نشن پر بارش نازل ہونے کی وجہ سے زمین آزہ ہوئی اور ابھری۔ یا وہ زیادتی مقابلہ میں ہو جیسا کہ ایک درہم کو دو درہموں کے بدلہ میں بیچنا (اعلاء السنن ج ۱۲ ص ۵۲۲) اور رہا کے اصطلاحی معنی کے بارہ میں علامہ عینی قرماتے ہیں قَالَ اَصَحَابَنَا اَلرّباوا فَضَلَ مَالِ بِلاَ عَوْضِ فِی مَعَا وَضَةِ مَالٍ بِمَالٍ (عمرۃ القاری ج ۱۱ ص ۱۹۹) لینی نفذی کا نفذی سے تباولہ ہو تو بلا عوض مل کی زیادتی کا بہمالٍ (عمرۃ القاری ج ۱۱ ص ۱۹۹) لینی نفذی کا نفذی سے تباولہ ہو تو بلا عوض مل کی زیادتی کا

ہم رہا ہے۔ اور رہا کی ہی تعریف ہوایہ ج س میں کے حاشیہ نمبر ۲۰ بیل کی گئی ہے جیسا کہ کوئی آوی آیک ورہم کو وہ ورہموں کے بدلے نیچے تو جو ذائد درہم ہے وہ رہا ہوگا۔ پھر رہا کی وہ قسمیں ہیں۔ (۱) رباو آلفقسل ۔ رہا نسنہ کا مطلب یہ ہے کہ کی کو اوھار دے کر دت گزر جانے کے ماتھ ماتھ اس میں اضافہ کرتے جاتا جیسا کہ جالمیت کے دور میں تھا اور آج کل بینکاری نظام بھی ای طرح ہے۔ یمال تک کہ دس روپ قرض لیے ہوئے برجھے بڑے سو گئا وہ العظم کی ای طرح ہے۔ یمال تک کہ دس روپ قرض لیے ہوئے برجھے بڑھے وہ العظم السیوطی میں ۱۹۹۳ وریٹ نمبر ۱۳۳۳) امام سیوطی آئے کہ اگرچہ اس روایت کو ضعیف کہا ہے گر اس کے مطابق بعض محابہ اور آبعین کے عمل سے آگرچہ اس روایت کو ضعیف کہا ہے گر اس کے مطابق بعض محابہ اور آبعین کے عمل سے اگرچہ اس کی آئیہ ہوتی ہے اور حضرت موالنا مفتی می شفیع صاحب کی گئے ہیں کہ السِنرائے آلمہ نیسر میں عزیزی نے اس کی آئیہ ہوتی ہے۔ بمرطل سے میں عزیزی نے اس کی آئیہ ہوتی ہے۔ بمرطل سے میں عزیزی نے نزدیک صالح للعمل ہے۔ (مسئلہ سود ص ۱۰)

اور رِبَا اَلْفَفَلُ كَا مَطَلَبُ بِيهِ ہے كہ ورہم كو درہم كے بدلے اور دينار كو دينار كے بدلے كى بدينى كے مائير بينار كى بدلے كى بدينى كى بدينى كى مائير بينار اس كى ممانعت معزت عثان رضى الله عندكى روايت بيس ہے۔ اُنَّ رَسَّوُلَ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَبِيَعُوا اللّهِ يُنَارَ بِاللّهِ يُنَارَيُنِ وَلَا اللّهِ هُمَّ بِاللّهِ يَنَارَ يُو و باللّهِ يَنَاركو وو باللّهِ يَنْ اللهِ يَنْ اللهِ يَنْ اللهِ يَنْ اللهِ مِنْ اللهِ يَنْ اللهِ يَنْ اللهِ يَنْ اللهِ يَنْ اللهِ مِنْ اور ايك ورہم كو دو درہمول كے بدلہ بيل نه نتيو۔ "

#### سود کی مختلف شکلیں

اور اس طرح احتاف کے زویک کمیل اور موزونی چیزوں میں جبکہ جنس ایک ہو تو ان میں کی بیشی کے ساتھ تباولہ رہا ہوگا۔ اور اس میں اس کے اعلیٰ اور اوئیٰ ہونے کا اغتبار نہیں ہے۔ اگر ایس صورت پیش آجائے کہ اعلیٰ گندم کو اوئی گندم کے بدلہ میں فروخت کرتا ہو تو اعلیٰ گندم کی بچے الگ کرلی جائے اور جب اس کی بچے کمل ہو جائے تو پھر اوئیٰ کی بچے علیحدہ کر اس سے کم مقدار کی جائے۔ اس طرح صراف (زرگر) حضرات جو گابک سے پراتا زبور لے کر اس سے کم مقدار میں اس کو زبور دیتے ہیں تو سونے کی سونے کے بدلے اور چاندی کی چاندی کے بدلے کی میں سود ہوگی۔ ان کے لیے بھی بی صورت ہے کہ گابک کے زبور کو پہلے نفذی کے بدلے میں غرید لیس اور پھر اپنا زبور ان کو نفذی کے بدلے میں علیحدہ بچیں تا کہ سود سے فی

جائیں۔ اور اس پر وہ روایات داالت کرتی ہیں جن میں آتا ہے کہ حضرت باال نے وہ صاع کھٹیا مجوریں دے کر ایک صاع اعلی مجوریں خریدیں تو آپ ٹاپیلم نے منع فرملیا اور فرملیا کہ اگر اعلی اور اونی کے جادلہ کی صورت پیش آجائے تو ہر ایک کی علیحہ علیحہ انچ کر لیا کرو۔ پہلے اپنی چیز بیجو اور پھروو سری خرید لوجیسا کہ مسلم ج ۲ ص ۲۹ میں ہے۔

لاثري اور بيمه كالحكم

لاٹری اور معمہ بازی بھی سود ہی کی شکلیں ہیں۔ اس کے کہ لاٹری ہیں لاٹری جاری کرنے والے کو اور اس آدی کو جس نے بازی جیتی ہو اس کو فائدہ پنچتا ہے جبکہ باتی لوگوں کی رقم ضائع ہو جاتی ہے جنہوں نے فیس کی صورت میں رقم جع کرائی ہوتی ہے اور بعض لوگ بظاہر بغیر فیس کے معمہ شائع کرتے ہیں گروہ بھی معمہ فارم یا اخبارات کے ذریعہ سے اس کو بھ کر آیک طرفقہ سے فائدہ حاصل کرلیتے ہیں۔ اس طرح بیمہ جان کا ہویا مال کا دونوں ناجائز ہیں۔ مال کے بیمہ میں یا تو سود پلیا جاتا ہے یا جوال اس لیے کہ بیمہ کرانے والے کو جو مالانہ رقم دی جاتی ہے وہ اس رقم کی وجہ سے دی جاتی ہے جو اس نے جع کرائی حالانکہ وہ رقم بھی محفوظ بتائی جاتی ہے تو یہ رقم اس کو ذائد ملی جو کہ سود ہے۔ اس طرح آگر بیمہ کرانے والے کو جو رقم ملتی کرانے والا بوری قسطیں اوا کرنے سے پہلے مرکیا یا اس کو نقصان ہوگیا تو اس کو جو رقم ملتی کرانے والا بوری قسطیں اوا کرنے سے پہلے مرکیا یا اس کو نقصان ہوگیا تو اس کو جو رقم ملتی کرانے والا بوری قسطیں اوا کرنے سے پہلے مرکیا یا اس کو نقصان ہوگیا تو اس کو جو رقم ملتی کرانے والا بوری قسطیں اوا کرنے سے پہلے مرکیا یا اس کو نقصان ہوگیا تو اس کو جو رقم ملتی خود وہ مرقم کہنی حض اپنی شرائط کی وجہ سے دیتی ہے حالانکہ اس کی رقم سے کہنی نے اتا فائدہ جمیں اٹھایا ہو تا اور بھی جوا ہے۔

اور آگر جان کا بیمہ ہو تو اس میں رشوت پائی جاتی ہے اس لیے کہ اسلام میں آزاد انسانی جان کالی متنقد میں ہو تو اس میں آزاد انسانی جان کالی متنقد میں ہے کہ اس کو عوض یا خرید و فروخت کے بدلے استعمال کیا جا سکے حالاتکہ معاملات میں دونوں طرف سے الی چیزوں کا ہونا ضروری ہے جو عوض بن سکیں اور جو چیز کی مال منتقوم کے عوض کے بغیردی جائے اس کو رشوت کہتے ہیں۔ اس لیے بیمہ خواہ جان کا ہو یا مال کا اس کی شریعت میں کوئی مخبائش نہیں ہے۔ اور پر انز بائد بھی ناجائز ہیں۔ اس سلسلہ میں موالنا محمد تقی علیان دام مجربم کے نقبی مقالات کا مطالعہ فرائیں۔

#### سود کے ہارے بیں وعیر

سود کی حرمت اور اس پر سخت تشدید کا اندازہ اس آیت سے کرلیں جس میں آتا ہے کہ اگر تم سود سے باز شیں آتے تو فَا ذَنْوَا بحَرُب مِن اللّٰهِ وَرَسَّولِهِ (سورة البقرة آیت

۲۷۹) "الله اور اس كے رسول سے جنگ كے ليے تيار ہو جاؤ-" اور حضور عليه السلام في سود لينے وسية السلام في سود لينے وسية والے اور اس كے موكل اور اس كے شاہد اور كاتب پر لعنت فرمائى ہے۔ (اور يہ اس كى حرمت پر دليل ہے۔ اور حضرات فقماء كرام في فرمايا ہے كہ ہر ايك پر لعنت اس كى حرمت پر دليل ہے۔ اور حضرات فقماء كرام في اص ۱۹۰۹) اى سے بينك يا ديكر سودى كاروبار كرنے والے ادارول كى ملازمت كا تحكم معلوم كيا جا سكتا ہے۔

#### أيك اشكل اور اس كاجواب

امیریائی نے سل السلام ج س م م ۱۸۳۳ میں ایک ادکال پیش کر کے اس کا جواب دیا ہے۔ ادکال یہ ہے کہ نی کریم طابع نے پروردگار سے دعا فرائی کہ پروردگار میں جس کے بارہ میں بد دعا کوں یا اس پر لعنت کوں تو تو اس کو اس کے حق میں رحمت بنا دے تو سود والے پر بھی حضور علیہ السلام نے لعنت فرمائی ہے تو اس لعنت ہے اس کی حرمت تو خابت نہیں ہوتی تو اس کا جواب یہ دیا کہ یہ دعا آپ نے فرمائی کہ آگر میں خضب کی صالت میں کی پر بد دعا کوں تو اس کو رحمت بنا دینا۔ یہ لیسے آدی کے بارہ میں نہیں ہے جو واضح حرام کا مرتکب ہو اور اس پر آپ نے لعنت فرمائی ہو۔ اور سود سے باز نہ آنے والوں کو تو اللہ تعالیٰ نے اپنے اور اس پر آپ نے لعنت فرمائی ہو۔ اور سود سے باز نہ آنے والوں کو تو اللہ تعالیٰ نے اپنے اور ایس پر آپ نے لعنت فرمائی ہو۔ اور سود سے باز نہ آنے والوں کو تو اللہ تعالیٰ نے اپنے اور اپنے رسول کے ساتھ جنگ کا چیلئے دیا ہے۔ تو الی صور تیں اس دعا سے خارج ہوں گی۔

اُکُلِ رِبَا مِیں اَکُل کی قید اتفاقی ہے اس لیے کہ اکثر سود لے کر آدمی کھا تا ہے ورنہ اگر کوئی آدمی کھا تا نہیں صرف لیتا ہے تب بھی ممنوع ہے۔

بَابَمَا جَآءَفِى النَّغُلِمُ ظِفِى الْكِذَبِ وَالزَّوْرِ وَ نَحْوِمِ (جھوٹ اور غلط بیانی کے بارے میں وعید کابیان)

کذب اور زور مام طلات بیل بھی ممنوع ہیں اور جب ان کے ذرایعہ سے کسی

دوسرے کو نقصان پنچا ہو تو اس کی ممانعت اور بھی سخت ہو جاتی ہے۔ اس لیے بیچ کے باب یاب بیل ان کو ذکر کیا جاتا ہے کیونکہ عام طور پر تاجر حضرات اپنا سودا بیچنے کے لیے بکوت اس کا اور تکاب کرتے ہیں حالانکہ ان کی وجہ سے بھے میں سے برکت اٹھ جاتی ہے جیسا کہ بخاری میں ۲۷۹ ج اکی دوایت ہے وَان کَنَمَا وُکَنْبَا مُحِقَّتُ بَرَکَةٌ بَیْنَهُمَا کہ اگر بائع اور مضری میں سے کوئی سودے کا عیب چھپائے اور جموث ہوئے تو ان کے درمیان برکت ختم کردی جاتی ہے۔

بعض حفرات نے کما کہ کذب اور دور دونوں متراوف میں اس لیے ان کے زدیک دائر میں عطف تغیری ہے اور بعض حفرات کے زدیک کذب کا تعلق قول سے ہے اور دونوں مترات سے نزدیک کذب کا تعلق قول سے ہی دور عام ہے اس لیے کہ دور کتے ہیں جق کے راستہ سے تجاوز کرنے کو اور یہ قول سے بھی ہو سکتا ہے اور عمل سے بھی۔ قولہ الکہ ایر آلا شَرَاک بِاللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ مرف میں نہیں ہیں جو اس دوایت میں بیان کیے گئے ہیں بلکہ اور بھی ہیں۔ حضرت موانا سید انور شاہ صاحب فرماتے ہیں کہ حضرت این عباس کی تعداد مادیت میں کبار کی سات سو تک کی تعداد بنائی گئی ہے۔ (العرف الشذی ج ا می ۳۸۳)

بَابَمَا جَاءَفِی النَّجَارِ وَتَسَمِیَةَ النَبِیْ صَلَّی اللَّهُ عَلَیْهِ وَسَلَّمَ إِیَّاهُمَ (تاجروں نیز حضور علیہ السلام کی طرف سے ان کانام رکھنے کابیان)

اور حضرت مولانا علامه تشميري قرمات جي كه اس صديث سے معلوم ہو آ ہے كه ولال

جائز ہے اور ہماری فقہ کی کابوں میں لکھا ہے کہ آگر عرف میں سے رواج ہو تو ولائل بائع یا مشتری یا دونوں سے اجرت لے سکتا ہے۔ اور فرماتے ہیں کہ اس میں اختلاف ہے کہ تجارت افضل ہے۔ اور فرماتے ہیں کہ علامہ ابن جُرِّ کو نسان المیران میں قیس بن ابی غرزہ صحابی کے نام میں غلطی گی ہے انسوں نے عزرہ بن ابی قیس کما ہے طلائکہ وہ تو صحابی نہیں ہے۔ (العرف الثاری می سمس)

قولهٔ إِنَّ الشَّيْطَانَ وَاللا ثُمَ يَهُ حُضَّر انِ الْبَيْعَ فَشُوْرَوْا بَيْعَكُمْ بِالصَّدَقَة بِن

اس میں الائم سے مراد وہ ایم (کناہ) ہے جس میں کسی دو سرے کا حق ضائع نہ ہوا ہویا اس سے مراد وہ اٹم ہے جو بالقَصَد وَالإرادَه نه ہو بلکه غفلت وغیرہ سے ہو جائے اور اس کا پید بھی نہ ملے کیونکہ جان بوجد کر ایسے اٹم کا ارتکاب کرنے والا جس میں دو سرے کا حق دہانے والا ہو تو ایسے اٹم کی تلافی صدقہ سے شیں ہوگی بلکہ صدقہ اس اٹم کی تلافی کرتا ہے جس میں ارادہ اور نیت کا دخل نہ ہو اور حدیث کا اطلاق ای صورت پر ہے۔ اگر رہے کے بعد ووسرے کے حق کے ضیاع کاعلم ہو جائے اور اس آدمی کاعلم بھی ہو تو صاحب حق تک اس کا حق پنجانا ضروری ہے۔ مثلًا بائع نے مشتری کو سودا دیا اور تولئے وقت اس نے بورے اعماد اور یقین سے سودے کا وزن کیا مربعد میں اس کو علم ہوا کہ بات رکھنے میں غلطی ہو گئ ہے اور مشتری کو سودا کم گیا ہے تو اس کو باتی سودا پنچانا ضروری ہے۔ اس طرح اگر سودے کا بل بناتے وقت بائع نے بورے اعماد اور یقین سے بل بنایا اور رقم مشتری سے وصول کرلی مگر بعد میں معلوم ہوا کہ بل بنانے میں غلطی لگ منی ہے اور مشتری سے رقم زیادہ وصول کرلی منی ہے تو زائد رقم مشتری تک پنچانا ضروری ہے۔ یہ اِٹم صدقہ کر دینے سے دور نہیں موگا۔ آگر مشتری معلوم نہ ہو تو انظار کرے آگر کسی وقت مل جائے تو اس کو دے دے اور جب يقين ہو جائے كه أب وہ مشترى نسيل ملے كاتو جتنى رقم زائد وصول كرلى كئى ہے اس رقم كا صدقد كرے جيساكہ مم شدہ چيز ال جانے پر ہو تا ہے۔ اس طرح اگر مشترى كو مبعد كى زائد وصولی یا طے شدہ ممن کی کم ادائیگی کاعلم ہو جائے تو اس کا بھی میں عکم ہے اور حفرت محنگوئی نے اس جیسا مغموم بیان کرنے کے بعد فرمایا ہے کہ ہو سکتا ہے کہ تاجر کو صدقہ کا اس لیے فرمایا گیا ہے آ کہ اس کو عنود میں مسامحت کی عادت بن جائے اور اس طرح جب وہ ہر سودے میں ایک مقدار صدقہ کی اینے آپ پر مقرر کر لے گا تو اس کی بھے اور مال میں برکت ہوگی اور نیت و اراوہ کے بغیراس کے ہاتھ سے جو کو تابی جلد بازی وغیرہ کی وجہ سے ہوگئ ہو تو اس صدقہ ہے اس کی تلافی ہو جائے گی۔ (اُلکُوْکَبُ الدَّرِیْ ص ۳۵۳) المانت وار تاجر کا ورجہ

قَوْلُهُ اَلنّا جِرَ الصّدُوقَ الْاَ مِينَ مَعَ النّبِينِينَ اللهِ حضرت موانا ظفر احر حیّالٌ فرات بی کہ اس کا معنی یہ ہے کہ تجارت میں صدق اور للات انبیاء کرام ملیم السلام کے افسل میں ہے ہے تو جب کوئی آدی انبیاء کرام علیم السلام جیے افسل کرتا ہے تو یہ اس بات کا مقاضہ کرتا ہے کہ یہ ان کے ساتھ ہو۔ (اعلاء السنن ج ۱۳ ص ۱۲) اس سے میچ طریقہ پر تجارت کرنے والے تاجر حضرات کا مقام واضح ہو جاتا ہے۔ نیز اس سے مومن تاجر مراویس اس لیے کہ ایمان کے بغیر تو کوئی عمل قلل قبول بی نہیں ہے۔ ای لیے اس باب کی وو مری روایت جو صفرت رفاحہ ہے ہی الفاظ جی اِن النّجَارَ بَیْمَدُونَ یَوْمَ الْفِیامَةِ اَلْعَالَ اِللّا مَنِ اللّهُ وَ بَرَ وَ صَدَقَ کہ قیامت کے ون سارے کے سارے تاجر گنگار اللّا مَنِ اتّفَی اللّهَ وَ بَرَ وَ صَدَقَ کہ قیامت کے ون سارے کے سارے تاجر گنگار افسائے جائیں گے سوائے ان کے جو اللہ سے ورتے رہے اور انہوں نے نیکی کی اور پی افسائے جائیں گے سوائے ان کے جو اللہ سے ورتے رہے اور انہوں نے نیکی کی اور پی مومن تاجروں کے لیے بی ہے کہ ایسے تاجروں کو انبیاء کرام علیم السلام کی مَعِیّت نصیب مومن تاجروں کے کے بی ہے کہ ایسے تاجروں کو انبیاء کرام علیم السلام کی مَعِیّت نصیب مومن تاجروں کے آگرچہ وہ ان کے حرتب میں نہ ہوں گے۔

بَابُمَا جَآءَفِيْمَنَ حَلَفَ عَلَى سَلَعَتِهِ كَاذِبًا

(سودے پر جھوٹی فٹم کھانے کابیان)

قَوْلَهُ ثَلَاثُهُ لَا يَنظُرُ اللهُ إلَيْهِمُ يَوْمُ الْقِيَامَةِ الى مِن نظر شفقت مراد ب ورند الو الله تعالى سے كوئى چربى او جمل نيس ب-

اَلْمَنَّانُ - علامہ تحمیری المنان کے دو معانی بیان کرتے ہیں۔ ایک یہ کسی کو کوئی چے دے کر بعد میں احسان جملے۔ اور دو سرا معنی یہ کہ کیل اور وزن میں کی کرے اور فرائے ہیں و مُنا اُحَتَّے کہ اس مقام میں کی معنی زیادہ صحیح ہے۔

الکمسیل از ار اسلیم این ازار کو تخوں سے نیچ تک انکانے والا۔ یمی تھم ہے شاوار وغیرہ کل احتاف کے نزدیک ہر حالت میں اسبل ممنوع ہے اور شوافع حضرات کے نزدیک اس وقت ممنوع ہے جبکہ تکبر کی وجہ سے ہو اور وہ ان روایات سے ولیل پکڑتے ہیں جن میں الحیااء کی قید ہے اور وہ اس قید کو احرازی مانتے ہیں کہ تکبر ہوگا تو منع ہے ورنہ اسبل

یں کوئی حرج نہیں اور احناف کے نزدیک یہ قید واقعی ہے اور ہر طال میں اسبال ممنوع ہے۔

اس پر شاکل ترخی ص 4 کی وہ روایت والت کرتی ہے جس میں حضور علیہ السلام نے صفرت عبید بن فلد المحارفی کو آواز دے کر فرمایا ارفع ازاری کہ اپنی تہہ بند کو او نچا کرو۔ توجب انہوں نے عذر پیش کیا کہ اِنّما هِی بُرَدُهُ مُلْحَاء 'یہ تو ملحاء چاور ہے لین اس چاور کے باندھنے کا طریقہ بی یہ ہے۔ یا یہ کہ یہ تو معمولی چاور ہے اگر یہ زمین پر لگ کر خراب کے باندھنے کا طریقہ بی یہ ہے۔ یا یہ کہ یہ تو معمولی چاور ہے اگر یہ زمین پر لگ کر خراب مجی ہو جاتے تو کوئی بات نہیں ہے تو آپ نے فرمایا اُمّا لُک فِیّ اُسْتُوہُ کیا تیرے لیے میرے اُندر نمونہ نہیں ہے لین تھے چاور میری طرح باندھنی چاہیے۔ اس صحابی نے وہ چاور تکبر اندر نمونہ نہیں ہے لین تھی اس لیے آپ شابط نے ان کو اس عذر کی وجہ سے اجازت ہوا تھا یار بار چاور نیج ہو جاتی تھی اس لیے آپ شابط نے ان کو اس عذر کی وجہ سے اجازت وے وی تھی۔

وَالْمُنَفِّقُ سَلَّعَنَهُ بِالْحَلَّفِ الْكَاذِبِ - اور اپ سودے كو جمول فتم كے ساتھ بيجے والا بھى اللہ تعالى كى نظر شفقت سے محروم رہے گا۔

بَابُمَا جَاءَفِی النَّبُکِیرِ بِالنِّجَارَةِ (تجارت کے لیے می جلدی نکنے کابیان)

جس طرح الله تعالى نے بعض مقالت كو بعض پر اور بعض افراد كو بعض پر فغيلت وى به اس طرح الله تعالى نے بعض پر فغيلت دى ہے۔ اور حضور عليه السلام نے اپنى است كے حق بي الله تعالى سے دعاكى تقى كه پروردگار ميرى است كے ليے دن كے اول حصد بي بركت عطا فرملہ حضرت كنكوى فرماتے ہيں كه به وقت ہر چے كے بركت كا ہے خواد دينى معالمہ ہويا دنياوى۔

اور بیمق کی روایت میں ہے حضرت فاطمہ فرماتی ہیں کہ میں صبح کی نماز پڑھ کر سوئی ہوئی تھی کہ حضور علیہ السلام نے اپنے پاؤں مبارک کے ساتھ ٹھوکر لگا کر جگایا اور فرمایا اے بی اتلہ تعالی طلوع فجر اور طلوع عمس کے درمیان لوگوں میں رزق تقتیم فرما آ ہے تو تو عافل نہ ہو اور اپنے رب کا رزق لینے کے لیے اٹھ حاضر ہو۔

مِّكُوْرُهَا - اس مِن بَور كِي اضافت ها كِي طرف اونَيْ مناسب كِي وجه سے ہے۔ قُولُهُ فَا ثُورِي وَكَثْرُ مَالَهُ - اس مِن وَكَثْرَ مَالَهُ مِن واوَ عطف تغیركے ليے ہے اور كُثْرُ مَالُهُ تَعْير ب أَثْرِي كى لينى حطرت مع تاجر تھے اور وہ دن كے اول حصد ميں تجارت كرتے ہوگئے يعنى ان كامل تجارت كرتے ہوگئے يعنى ان كامل كوت ہوگيا۔

بَابَمَا جَاءَفِى الرَّخَصَةِ فِى الشَّرَاءِ اللَّى اَجَلِ (مقرره مدت كے وعدہ ير ادهار سودا لينے كابيان)

حضرت کشمیری فرماتے ہیں کہ بھے جمن مُوَجَّلُ (اوھار) کے ساتھ ہو یا جمن مُعَجَّلُ (نقلہ)

کے ساتھ دونوں طرح درست ہے۔ گریہ اس وقت ہے جبکہ صلب عقد جی غیر متعین آخیر
کو جمن کے ساتھ شرط قرار نہ ویا ہو اور مبارک پوری صاحب تحفۃ الاحوذی ج ۲ می ۲۲۸
میں فرماتے ہیں کہ ایام بخاری نے باب اس طرح قائم کیا ہے بَابَ شِرَاءِ النَّبِی صَلّی اللّهُ
علیہ وسلّم بالنَّسِیّة کہ حضور علیہ السلام نے اوھار بھی سودا خریدا ہے اور حافظ ابن جُرِّفَحَ الباری ج م مَن ۲۰۹ می فرماتے ہیں کہ شاید امام بخاری نے یہ باب قائم کر کے اس خیال کو رفع کرنا چہا ہے کہ حضور علیہ السلام اوھار سودا نہیں خریدتے تھے۔ یہ باب قائم کر کے اس خیال کو رفع کرنا چہا ہے کہ حضور علیہ السلام اوھار سودا نہیں خریدتے تھے۔ یہ باب قائم کر کے انہوں نے فرایل کے دور ابن بطال نے فرایل کہ اوھار سودا خریدتا بالاجماع جائز ہے۔

حضرت گنگوی الکوک الدری می ۱۳۵۳ میں فرماتے ہیں کہ ایجاب و قبول کے بعد اگر مشتری نے کما کہ خمن بعد میں دول گا تو فواہ اجل معلوم ہو یا مجبول ہوا ہر صورت میں بھے درست ہوگی۔ اور اگر اس نے انعقاد تھے سے پہلے تی کمہ دیا کہ میں خمن بعد میں دول گا اور سودا فی الحال لیتا ہوں تو اگر اجل معلوم ہو تو بھے درست ہے لیبی کہتا ہے کہ دس دن بعد رقم دے دول گا۔ ورنہ تھے فاسد ہے اس لیے کہ یمال سے اجل خمن کا حصہ بن گئی ہے اور اجل مجمول ہو تا لازم آیا۔ اور جب خمن مجمول ہو تو بھے فاسد ہوتی ہے اور اجل ہونے کی وجہ سے خمن کا مجمول ہو تا لازم آیا۔ اور جب خمن مجمول ہو تو بھے فاسد ہوتی ہے اور صاحب ہدایہ نے ج او مس کے اور اس شرط کی وجہ سے بائع یا مشتری میں سے کسی ایک کو یا میں ہو قائدہ پہنچتا ہو تو اس میں مرط ہو تھا جائز نہیں ہے۔ مثلاً بائع کوئی غلام مشتری کے ہاتھ بیچتا ہو تو اس میں غلام کا فائدہ ہے کہ میں اس شرط ہر مختجہ دیتا ہوں کہ تو آگے اس کو نہ بیچے تو اس میں غلام کا فائدہ ہے کہ میں اس شرط ہر مختجہ دیتا ہوں کہ تو آگے اس کو نہ بیچے تو اس میں غلام کا فائدہ ہے رہے دیتر اس کا نقاضہ نہیں کر آ تو ایک شرط درست نہیں ہے۔ اس کے پیش نظر دھرت مدئی تا ہوں کہ تو آگے اس کو نہ بیچ تو اس میں غلام کا فائدہ ہے دیتر اس کا نقاضہ نہیں کر آ تو ایک شرط درست نہیں ہے۔ اس کے پیش نظر دھرت مدئی تا ہوں کہ تو آگے اس کو نہ بیچ تو اس میں غلام کا فائدہ ہے دیتر اس کا نقاضہ نہیں کر آ تو ایک شرط درست نہیں ہے۔ اس کے پیش نظر دھرت مدئی آ

کی تقریر ترزی ص ۱۵۲ میں لکھا ہے کہ آگر ہد اجل صلب عقد میں ہو اور غیر معین ہو تو اس مقد میں ہو او اس مقد میں ہے۔

مولانا ظفر اجر عثمانی اعلاء السنن ج ۱۲ م ۵ یس فراتے ہیں کہ علامہ این حزم وغیرو الل فاہر کے نزدیک میسرو (آسانی سے مشتری کو رقم میا ہو جانے) تک تھے جائز ہے خواہ تھے ہیں اجل جمیول ہو اور صلب عقد میں ہو۔ مولانا حثمانی فرماتے ہیں کہ علامہ ابن حزم وغیرہ اس بات کو بحول سے ہیں کہ اگر اجل جمیول کے باوجود تھے درست ہوتی تو تھے سلم میں بدرجہ اولی درست ہوتی قوتھ سلم میں بدرجہ اولی درست ہوتی حالاتکہ وہاں بالاتفاق اجل مجمول درست نہیں ہے۔ اور علامہ ابن حزم وغیرہ تندی شریف ج اص ۱۳۹ کی اس روایت سے دلیل پکڑتے ہیں جس میں ام الموسنین حضرت تامی شریف ج اص ۱۳۹ کی اس روایت سے دلیل پکڑتے ہیں جس میں ام الموسنین حضرت عائشہ نے حضور علیہ السلام سے درخواست کی تھی کو یکھنے اکیه فاشنگریت مینہ تو ویشن الی الکی الکی الکی الکی ہیں واس یہودی کے پاس بھیج کردو کپڑے متکوالیں اور خمن کی اوائیگی میسرہ تک موخر کر دیں۔

مولانا عثانیؓ اس کے جواب میں فرماتے ہیں کہ یہ اُجُل عقد میں مشروط نہ تھی بلکہ ہیج حالی کر کے اس سے ثمن کی اوائیگی مَیسَرُو تک مؤخر کرنا تھا اور یہ بلاتفاق جائز ہے۔

اور اس کا قرید روایت کے الفاظ میں موجود ہے کہ یہودی نے یہ کما اِنْمَا یُرِیدَانُ یَرِیدَانُ یَرِیدَانُ یَرِیدانِ الله اور میرے دراہم کے جائے۔ اور یہ اس صورت میں ہو سکتا ہے کہ جب اس کا تعلق عمن کے ساتھ ہو جاتا اور اس کے ضائے کے بارہ میں اس نے یہ کما۔ اور علامہ عینی فرماتے ہیں کہ اس یمودی کا نام ابوالتم تھا (عمرة القاری ج ا ص ۱۸۲) اور بیمق ص سے ج کی روایت میں الفاظ ہیں رَحَی دُرعًا لَهُ عِندَ اَبِی الشّعْتِم الْبَهَوْدِی کہ حضور طابعہ نے اپی درع ابوالتم یمودی کے رحق در میں اس خور میں اس کے جس طرح باب باندھا ہے اس سے بھی یہ چی کی پت چا باس بھور رہی رکھی۔ لیام بغاری نے جس طرح باب باندھا ہے اس سے بھی یہ چی کی پت چا تھا۔ یہودی کے معلد سے یہ معلد میں واضح ہوگیا کہ غیر مسلموں کے ساتھ بیچ فی اس رقم کی اوائیگی کو مو خر کرنا و شراء جائز ہے۔

قُولَهُ فِطَرِيْنِيْ - مباركيوريٌ تخفة الاحوذي ج ٢ ص ٢٢٨ من النهاي كے حواله سے لكھتے ہيں كم قطرى قاف كى مراج الكھتے ہيں جس ميں مرخ رنگ اور بيل بوت ہوں اور اس ميں بجھ كمرورا بن ہوليني طائم نه ہو۔

قُوْلَهُ فَقَالَ لَسُتُ اُحَدِثُكُمْ حَنَى نَقَوْمُوا اِلَى حَرَمِيّ بَنِ عَمَارَةَ - المام ترفى المول فرائة فرائة فرائة في الله فرائة في الله فرائة في الله في الله

قُوْلُهُ إِهَالَهُ سَنِحَةً - سَنِحَةً به مراد بدودار نہیں ہے کوئکہ اس کو تو کوئی سلیم الفطرت پند نہیں کرنا حالاتکہ حضور علیہ السلام تمام حکوق میں زیادہ سلیم الفطرت تھے۔ اس کا معنی یہ ہے کہ وہ کچھ عرصہ پڑے دہنے کی وجہ سے اپنی پہلی حالت پر نہ رہتی اس لیے کہ تازہ چیز کا ذاکقہ آزہ چیز جیسا نہیں ہو تا گازہ چیز کا ذاکقہ آزہ چیز جیسا نہیں ہو تا گر آپ اس کا خیال نہیں کرتے تھے بلکہ بلا تکلف اس کا استعال فرا لیتے تھے۔

بَابُ مَا جَاءَفِي كِنَابَةِ الشُّرُوطِ (مُرائط علم لكن كابيان)

حضرت من کی تقریر ترفدی می ۱۵۲ میں ہے کہ اگر ایک شرط ہو جس کا عقد تقاضہ کرتا ہے تو اس شرط کا لکھنا جائز ہے شائ اگر بائع کو خطرہ ہو کہ مشتری خمن نقد نہیں دے گا تو یہ شرط کرتا کہ خمن نقد ہویا مشتری کو خطرہ ہو کہ بائع میبعہ کا قبضہ نہیں دے گایا یہ خطرہ ہو کہ مبعہ میں کچھ نقص ہوگا تو یہ شرط کرتا جائز ہے اور اس کا لکھنا جائز ہے کہ مبعہ میں کوئی نقص نہیں ہے اور اگر ایسی شرط ہو جس کا عقد نقاضہ نہیں کرتا تو ایسی شرط لگاتا اور لکھنا جائز نہیں ہے۔ جمہور فقہاء کے نزدیک جائز شروط کا لکھنا واجب نہیں بلکہ مشخب ہے اور لمام ایراجیم نخعی اور عطاء بن ابی رباح وغیرہ کے نزدیک ان کا لکھنا واجب ہے۔ جمہور یہ کہتے ہیں کہ جسے عقد کے وقت گواہ مقرر کرنا واجب نہیں اس طرح یہ لکھنا بھی واجب نہیں اور امام ایراجیم نختی وغیرہ کے نزدیک وَاشَهِدُوا اِذَا تَبَا بَعْنَمُ کی وجہ سے گواہ مقرر کرنا وجب نہیں اس طرح یہ لکھنا بھی واجب بھی واجب ہے کہ دونوں علیہ اسلام کی موجودگی ہیں حفرات محلہ کرام بغیر گواہ مقرر کے نیج کرتے سے اور اس کی وجہ سے بھی ہے کہ گواہ اور کتابت کو واجب قرار دینے کی صورت میں حرج سے اور اس کی وجہ سے بھی ہے کہ گواہ اور کتابت کو واجب قرار دینے کی صورت میں حرج سے اور اس کی وجہ سے بھی ہے کہ گواہ اور کتابت کو واجب قرار دینے کی صورت میں حرج واقع ہوتا ہے اور حرج شرعا" مدفوع ہے اس لیے سے واجب تھیں ہیں۔

قَوُّلُهُ أَلاَ اَقُرِیْکَ کِنَابًا کَنَبَهُ لِی رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَیْهِ وَسَلَّمَ - اس روایت ے معلوم ہوتا ہے کہ حضور علیہ السلام بائع تھے اور حضرت عدام مشتری تھے۔ اور بخاری

#### أيك اشكال اور اس كاجواب

حضرت گنگوئی نے ایک اشکال ذکر کر کے اس کا جواب دیا ہے۔ اشکال میہ ہے کہ علاء
کا اس بات پر انفاق ہے کہ حضور علیہ السلام نے بجرت کے بعد کوئی چیز شیں پیجی یعنی ایسی
بیج شیس کی جس میں نفذی وصول کی ہو تو یہاں آپ کو بائع کیسے قرار دیا جا سکتا ہے تو اس
کے جواب میں فرماتے ہیں کہ ہو سکتا ہے کہ یہ بیج مقایضہ ہو جس میں کسی جانب سے بھی
نفذی شیس ہوتی بلکہ دونوں جانب سے عروض ہوتے ہیں تو اس صورت میں ہر ایک کو بائع
اور مشتری کما جا سکتا ہے۔ اس بیج سے بیج مقایضہ مراد لینے سے یہ اشکال بھی رفع ہو جاتا ہے
کہ آپ بائع کیسے شے؟ اور یہ اشکال بھی رفع ہو جاتا ہے کہ ترفدی شریف کی روایت میں
آپ کا بائع اور بخاری شریف کی روایت میں آپ کا مشتری ہوتا ثابت ہوتا ہے تو جب بیج
مقایضہ میں ہر ایک کو بائع اور مشتری دونوں کما جا سکتا ہے تو پھر کوئی اشکال باتی شیس رہتا۔
مقایضہ میں ہر ایک کو بائع اور مشتری دونوں کما جا سکتا ہے تو پھر کوئی اشکال باتی شیس رہتا۔
(الکوکب الدری ج اص ۳۵۵)

#### بیع مقایضه کی تعریف

حضرات فقماء کرام نفذی کو دین اور نفذی کے علاوہ باتی چیزوں کو عین سے تعبیر کرتے ہیں۔ جیسے آگر ایک جانب نفذی اور وو سری جانب سے سلمان ہو تو اس کو رَبِّج آلَعَینِ بلدینِ سے تعبیر کرتے ہیں اور آگر دونوں جانب سے نفذی ہو تو اس کو رَبُّج الدَّیٰنِ بلدیٰنِ سے تعبیر کرتے ہیں اور اس کو رج صرف کہتے ہیں اور آگر ایک جانب سے بھی سلمان ہو اور دو سری جانب سے بھی سلمان ہو نفذی کی جانب سے بھی سلمان ہو نفذی کی جانب سے بھی سلمان ہو نفذی کی جانب سے نہ ہو تو اس کو رُبُع الْعَینِ بِالْعَینِ سے تعبیر کرتے ہیں اور اس کو رج مقایضہ کہتے ہیں۔

قُوْلَهُ لَا مَاءَ وَلَا غَائِلَةً وَلَا خِبَثَةً - وَاءً ع مراد جسمالْ بَارى اور عائله سے مراد كوكى ايسا حيله جس كے ذراجه سے دوسرے كا مال سلب كرنا مو اور فبشہ سے مراد افلاق كزورى ہے

#### جيباكه غلام كابمأك جانا وغيرو-

بَابَمَا جَاءَفِي المِكَيَالِ وَالْمِيزَانِ (ناب ول كابيان)

قُولُهُ الْاَ مَمُ السَّابِقَةَ۔ حضرت گنگوی فراتے ہیں کہ ہو سکتا ہے کہ حضرت شعیب علیہ السام کی قوم کی مختلف براور ہوں اور قبائل کا لحاظ رکھ کر اہم جمع لایا گیا ہو اور سے بھی ہو سکتا ہے کہ حضرت شعیب علیہ السلام کی قوم کے علاوہ اور اقوام کو بھی اس جرم کی وجہ سے عذاب دیا گیا ہو جن کی تفصیل ہمیں نہیں جائی گئے۔ (الکوکب الدری ج اص ۳۵۲)

بَابَ مَا جَا ءَفِي بَيعِ مَنَ يَزِيدَ (تيلامي كي صورت ميں بيع كابيان) وو روايتوں ميں بظاہر تعارض اور اس كاجواب

بیج من بزید سے مراد بیج بصورت نیائی ہے۔ مسلم شریف ج ۲ ص ۲ کی روایت میں ہے کہ حضور علید السلام نے فرمایا لا یستہ الستسیم عَلَی سَوم السسلم کہ کوئی مسلمان اپنے بھائی کے سودے بر سودا نہ کرے یعنی اگر وہ سودا کر رہا ہو تو دو سرا آدی اس کے سودے میں

وقل اندازی نہ کرے۔ اور بیج من بزید کی صورت میں بظاہر اس کے خلاف نظر آتا ہے اس لیے کہ جب ایک آوی سٹا اس ایک ورہم کہتا ہے تو وو سرا وو درہم کہ ویتا ہے تو بظاہر ان وونوں قتم کی روایتوں میں تعارض نظر آتا ہے۔ مگرور حقیقت ان میں کوئی تعارض نہیں ہے اس لیے کہ لا یَسَمِ المَسَلِمَ والی روایت میں یہ ہے کہ بائع اور مشتری جب سووا کر رہے ہوں لیعنی ایک دو سرے کو قائل کرنے کی کوشش کر رہے ہوں تو وو سرا و حل اندازی نہ کرے کیونکہ ہو سکتا ہے کہ وہ دونوں ایک بات پر راضی ہو جائیں اور بیج من بزید میں بائع ایک آدی کے بتائے ہوئے وہ مونوں قتم کی روایتوں میں کوئی تعارض نہیں ہے اور پھر لا یسَمِ وہوت رہا ہے۔ اس لیے دونوں قتم کی روایتوں میں کوئی تعارض نہیں ہے اور پھر لا یسَمِ المَسَلَمَ کے الفاظ ہے یہ معلوم ہوتا ہے کہ جب سودا ملے ہو چکا ہو تو دو سرا دخل اندازی نہ کرے اور بیج من بزید میں سووا ملے بی نہیں ہوا ہوتا اس لیے کہ بائع راضی نہیں اور جب تک بائع اور مشتری دونوں راضی نہیں ہوا ہوتا اس لیے کہ بائع راضی نہیں اور جب تک بائع اور مشتری دونوں راضی نہیں ہوا ہوتا اس لیے کہ بائع راضی نہیں ہوتا لفا دونوں تک بائع اور مشتری دونوں راضی نہیں ہول اس دفت تک نج کا انعقاد بی نہیں ہوتا لفا دونوں تک بائع اور مشتری دونوں راضی نہیں ہو۔

بنيع من يزيد كاعكم

مبار کیوری صاحب تحقة الاحوذی ج ۲ ص ۲۳۰ اور علامہ ابن جر فح الباری ج ۵ ص ۲۵۸ میں فرماتے ہیں کہ حضرت لیام ابرائیم نخعی ہے یہ روایت ہے کہ وہ بیج من بزید (نیلامی کی بیج) کو مکرہ قرار دیتے ہیں اور ایام اوزائی اور اسحاق بن راہویہ فرماتے ہیں کہ فتیمت کے مل اور وراثت کے مال میں نیلامی کی بیج جائز ہے اس کے علاوہ جائز نہیں ہے اس لیے کہ وار قطنی ج ۲۰ ص ۱۱ کی روایت حضرت ابن عراہے اس طرح ہے۔ نهای رَسَولَ اللّهِ صَلّی اللّه عَلَیّهِ وَسَلّم اَنَ بَبِیّعَ اَحُدُکُم عَلَی بَیْعِ اَجْیهِ حَتیٰی یَذُرَ اِلْا الْغَنائِمَ وَالْمَوَارِیْتُ فی سے خارج ہیں تو ان میں یہ بیج ورست ہوگی مگر والیّت ضعیف ہے۔

اور جمهوریہ فرماتے ہیں کہ ربع من بزید جائز ہے اس لیے کہ نبی اکرم مالیم سے جو یہ ربع کی تحقیق میں المحقیق میں بزید کا ربعت کا مال تھا اور نہ ہی وراثت کا۔ اس سے علی الاطلاق ربع من بزید کا جواز وابت ہوتا ہے۔

اور پھریہ بھی طوظ رہے کہ صرف مشتن کی جانب سے مثن بتانے کو بھے نمیں کہتے اور پھریہ بھی طوظ رہے کہ کئی آدمی اس چز کے نی الله الله بتائیں اور بائع جس کو بہند کرے

اور اس پر راضی ہو جائے جیسا کہ مسلم شریف ج ۲ من ۳ کی اس روایت میں یہ الفاظ بھی ج س و کا یہ روایت میں یہ الفاظ بھی ج کوئی آدمی اپنے بھائی کی مثلنی پر مثلنی نہ کرے اور اس کا مطلب یہ ہے کہ مثلنی طے ہو جانے کے بعد مداخلت نہ کرے اور اگر طے ہونے ہے بہلے کئی آدمی کسی ایک عورت کو پیغام بھیجیں تو اس میں کوئی حرج نہیں ہے۔ اس طرح یمال بھی بائع کی رضا ہے پہلے کئی حضرات شن بنا سکتے ہیں پھر بائع کی مرضی کہ جس پر راضی میں جائے۔

فَوَّلُهُ بَاعَ حِلْسًا - حفرت طامه کشمیری فراتے بیں کہ اس کا معنی نائ نمیں ہے بلکہ حلس اس کو کتے بیں جو بکری کے بالوں سے بنا ہوا (کمبل) ہو۔ بلکہ حلس اس کو کتے بیں جو بکری کے بالوں سے بنا ہوا (کمبل) ہو۔ بااتِ مَا جَاءَ فِی بَینِ الْمَدَبَرِ (مربر علام کو بیچنے کا بیان)

تربیر کا لغوی معنی ہے النظر الی عاقبة الا مور لین کاموں کے متیجہ پر غور کرنا اور اصطلاح میں مدیر اس غلام کو کہتے ہیں جس کو مالک نے سے کہا ہوکہ تو میرے مرنے کے بعد آزاد ہے یا کمہ دے کہ تو مدیر ہے۔ (فتح القدیر ج سا ضلام)

مرری اقسام اور ان کو بیچنے کے متعلق ائمہ کرام کے اقوال

پر مربر کی دو قسمیں ہیں۔ (۱) مربر مطلق (۲) مربر مقید۔ مربر مطلق وہ ہو آ ہے کہ جس کو مالک نے یہ کہا ہو کہ میرے مرنے کے بعد آزاد ہے۔ اور مربر مقید وہ ہو آ ہے جس کو مالک نے یہ کہا کہ اگر ہیں اپنے ای سفر ہیں جس سفر پر جا رہا ہوں یا اپنی ای بیاری ہیں جس بیاری ہیں مطلق بیاری ہیں اختلاف ہے۔ اہم ابو حنیفہ فراتے ہیں کہ مربر مطلق جائز ہے اور مربر مطلق کے بیچنے ہیں اختلاف ہے۔ اہم ابو حنیفہ فراتے ہیں کہ مربر مطلق بالکل نہیں بیچا جا سکا۔ نہ مالک کے مرفے سے پہلے اور نہ اس کی موت کے بعد۔ اور ای بالکل نہیں بیچا جا سکا۔ نہ مالک کے مرفے سے پہلے اور نہ اس کی موت کے بعد۔ اور ای دائی کی ایک روایت لیام مالک ہے جی ہے۔ (او جز السالک ج ۱۱ ص ۱۱) اور ان سے ایک روایت یہ ہو تو پر اس کو بیچا جا سکتا ہے۔

اہم احمد بن حنبل فرماتے ہیں کہ اگر اس غلام کو مدیر کرنے سے پہلے مالک مقروض تھا تو الیمی حالت میں اس مدیر کو بیچنا جائز ہے ورنہ نہیں۔

الم شافعي فرماتے ہیں کہ خواہ مالک اس غلام کو مدیر قرار دینے سے پہلے مقروض مویا

نه ہو ہر صورت میں اس کو بچنا جائز ہے۔

الم اوزائ قرماتے ہیں کہ جو آدمی اس غلام کو خرید کر آزاد کرنے کا ارادہ رکھتا ہو تو ایسی صورت میں اس غلام کو بیچنا جائز ہے ورنہ نہیں۔

# امام ابو حنیفه کی دلیل

الم ابوطنید کی ولیل وہ روایت ہے جو دار تعلیٰ ج م ص ۱۳۸ میں حضرت ابن عمر اسکا ہے ہے کہ المتدبَر لا یبنا ع وَلا یُوهَب وَهُو حُرْ مِن ثَلَتِ الْمَالِ - مرر کو نہ بھا جا سکنا ہے اور وہ شمث مال ہے آزاد ہوگا۔ اس روایت کی دو سندیں ہیں ایک سند مرفوع ہے گروہ کمزور ہے کیونکہ اس میں ایک راوی علی بن نمیان ضعیف ہے اور وہ سمری سند حضرت ابن عمر پر موقوف ہے اور یہ سند صحیح ہے۔ اور البدائع میں ۱۳۰ ج میں ہے کہ مررکی بھے کے ناجائز ہونے کے قائلین میں حضرت عبر اللہ بن محضرت عبد اللہ بن عابی مصورت عبد اللہ بن عبرا الله بن عبرا الله بن مسعود مصرت عبد الله بن عبرا الله بن عبرا الله بن عبر الله بن عبر الله بن عبد الله بن الله بن عبد الله بن عبد

امام ابوصنیفہ فرماتے ہیں کہ مالک کی زندگی میں تو اس کو بالکل نہیں بیچا جا سکتا اور مالک کے مربے کے بعد آگر وہ شکت مال تک پنچنا ہو تب بھی وہ آزاد ہو جائے گا اور آگر شکث مال سے زائد ہو یا مالک کا مال اس غلام کے علاوہ اور کوئی نہ ہو تو الیک صورت میں سے غلام سعی کرے گا اور جذنا حق وارثوں کا بنتا ہے ان کو دے گا اور آزاد ہو جائے گا اس کو بیچا نہیں جا سکتا۔

# المام شافعي كااستدلال

اور المام شافعی بخاری ص ۲۸۷ ج ا ابن ماجه ص ۱۸۱ اور مسلم ج ۲ ص ۵۳ وغیرو کی ان روایات سے استدلال کرتے ہیں جن میں ثابت ہو آ ہے کہ ایک آدمی نے غلام کو مدر کیا اور اس کے سوا اس کا کوئی مال نہ تھا تو حضور علیہ السلام نے اس مدر کو بچ دیا۔

#### اس كا ببلا جواب

ان روایات سے شوافع کا استدال میج نس ب اس لیے کہ ترفری ص ۲۳۲ج اک

روایت میں فَمَاتَ وَلَمْ يَتُرَكَ مَالًا غَيَرُهُ كَ الفاظ بیں لور شوافع حفرات کتے بیں کہ بید معالمہ مالک کی زندگی میں پیش آیا اور فمات کے الفاظ اس روایت میں سفیان بن عیب کا وجم ہے۔ چو کلہ مالک کے مرنے کے بعد کی حالت میں تو شوافع بھی اس غلام کو بیچنے کے قائل نہیں بیں اس لیے کہ مالک کے مرنے کے بعد وہ مدیر نہیں رہتا بلکہ آزاد ہو جا آ ہے۔ اور بخاری شریف کی روایت میں ہے فَدَفَعَهُ اِلَیْهِ که حضور علیہ السلام نے اس غلام کا خمن وصول کرکے مالک کو وے دیا اور ابواؤو شریف می ۱۹۵ ج ۲ کی روایت میں ہے کہ آپ نے فرمایا آنتَ اَحَقَ بِشَمْنِهِ کہ تو اس کے خمن کا زیادہ حفدار ہے۔

#### دو سراجواب

حضرت گنگوئی فرماتے ہیں کہ اگر سے واقعہ مالک کی زندگی ہیں چیش آیا تو پھروہ مدیر مقید ہوگا اور اس کا بیچنا احناف کے نزدیک بھی جائز ہے اور اگر مالک کے مرفے کے بعد چیش آیا تو پھر نہی کریم طابیجا نے اس سے سعی کروائی ہوگی اور تعیم بن نحام اس کے ضامن ہے ہوں کے اور راوی نے مجازا '' اس کو بھیج و شراء سے تعمیر کر دیا۔ اس لیے کہ غلام کو مدیر کرنا وصیت کی طرح ہے اور وصیت صرف ثلث میں ہی ہو سکتی ہے تو جب مرفے والا مقروض ہوتی ہے اس لیے اس سے سعی کروا کر اس مو تو اس کے قرض کی اوائیگی وصیت پر مقدم ہوتی ہے اس لیے اس سے سعی کروا کر اس کے قرض کی اوائیگی کی جائے گی۔ یا سے مطلب ہے کہ مدیر مطلق کی بھی پہلے جائز تھی بعد میں اس کو منسوخ کر دیا گیا۔ (الکوکب الدری ص ۱۳۵۱ ج)

#### تيسراجواب

اور باتی روایات جن میں مربر کے بیچنے کا ذکر آیا ہے ، وہ روایات مجمی مفہوم میں محتمل ہیں اور ان میں کئی احتمالات ہیں۔

۔ ہو سکتا ہے کہ وہ "دمی سَفیْہ لیعنی کمزور عقل ہو اور اس نے یہ تصرف کیا ہو اور آپ ماڑھام نے اس کے تصرف کو باطل کر دیا۔ یمی وجہ ہے کہ آپ نے اس کو بیچنے کی اجازت نہ دی بلکہ خود اس کو بیچا اور قاضی کو ایسے حالات میں تصرف باطل کرنے کا حق حاصل ہے۔

الله المال المال المال المال المال المال المال المال المرف المال المرف المرفق الم

بینا بھی آپ مالیا کی خصوصیت تھی۔

٣- ہو سكتا ہے كہ رجے ہے مراد اجارہ ہو اس ليے كہ الل عرب اجارہ پر رجے كا اطلاق كرتے ہيں اور حضور عليه السلام نے وہ غلام اجارہ پر دیا ہو ماكہ وہ مال لاكر مالك كو دے كيونكہ وہ عمل جہد اور دار تطنی ج ٢ مس ١٣٨ كى روايت ميں ہے كہ حضور مالي الم منظم نے ايك مدمت كو يجا اور أيك روايت ميں ہے كہ فرمایا لا بَنْ سَ بِبَيتِ خِنَمَةِ الْمَنْبَرِ كَى مدركى فدمت بيخ ميں كوئى حرج نہيں ہے۔

سے پہلے آزاد مقروض کو قرض کے بدلے بیچنا جائز تھا اور پھر فَنظِرَةُ اللّی مَیسَسَرَةَ اللّٰهِ اللّٰهِ کَا رَاللّٰ اللّٰهِ اللهِ اللّٰهِ اللهِ اللهُ الللهُ اللهُ اللّٰهُ اللللّٰهُ اللّٰهُ اللللّٰهُ الل

۵۔ ہو سکتا ہے کہ وہ مدیر مقید ہو تب ہی مالک کی زندگی میں سے واقعہ پیش آیا اور مدیر مقید کو تو احناف کے نزویک بھی پیچا جا سکتا ہے۔

٧- وار قطنی ج ٣ ص ١٣٨ کی راویت میں اَلَمَدَبَرُ لَا یَبَاع مِی قاعدہ بیان کیا گیا ہے اور باقی روایات میں اَلَمَدَبَرُ لَا یَبَاع مِی قاعدہ بیان کیا گیا ہے اور باقی روایات میں تو اصول حدیث کے مطابق جس روایت میں قاعدہ بیان کیا گیا ہو' اس کو دو سرے روایت پر اور تحرِّم روایت کے حمن میں دیگر حضرات کے جوابات کے حمن میں دیگر حضرات کے جوابات مجی ہو جاتے ہیں۔

قَوْلَهْ أَنَّ رَجَالًا مِنَ الْاَ نَصَارِ علامہ عِنی عمدۃ القاری ص ۳۹ ج ۱۲ اور امیر بمانی سبل المسلام ص 290 ج ۱۲ اور مبار کپوری صاحب محفۃ الاحوذی ص ۲۳۰ ج ۲ میں فرماتے ہیں کہ اس آدمی کا نام ابو نہ کور تھا اور اس غلام کا نام لیقوب تھا علامہ عینی اور امیر بمائی فراتے ہیں کہ اس کا شن آٹھ سو درہم مقرر ہوا تھا۔

قَوْلُهُ فَاشَنَرًا وَ نَعَيَمَ بُنُ النَّحَامِ بعض روايات ميں ليم بن عبد الله آنا ہے اور بعض روايات ميں ليم بن عبد الله آنا ہے اور بعض روايات ميں ليم بن عبد الله النحام آنا ہے۔ يه النحام نُحَمَةً ہے ہے جس كا معنى ہے كھانے يہ بحى بكورت كھانے ہے اس ليے ان كو نحام كما جائے لگا۔ تو يہ نحام صفت ہے عبد الله كى۔ اور يہ ايك ہى شخصيت بيں كميں ان كو مخالط سے دو شخصيتيں نه سمجھ ليا طائے

وَهَوَ قُولَ الشَّافِعِيٰ كُن رِالم تَذَى رِاعَرَاض

حضرت مولانا اصغر حسین صاحب فرماتے ہیں کہ امام ترذی کا یہ کہنا کہ اس حدث پر شوافع کا عمل ہے درست نہیں ہے اس لیے کہ شوافع کے نزدیک مریر کی وجے درست ہے اور مالک کے مرنے کے بعد وہ مدیر نہیں رہتا بلکہ آزاد ہو جاتا ہے اس لیے اس روایت کی توہل شوافع حضرات کو بھی کرتا پرتی ہے اور احناف کتے ہیں کہ یہ حضور علیہ السلام کی خصوصیت شی (الورد الشذی ص ۲۰۹۳)

بُابَ مَا جَآءَ فِي كَرَاهِ يَهِ تَلَقَبِي الْبَيَوَعِ (تجارتی قافلہ کو شرے باہری مل کران سے مل خرید لینے کی کراہیت کابیان)

روایات میں الفاظ مختلف ہیں کسی میں ہے لا تُلقّوا الرّحبّانَ کسی میں ہے لا تُلقّوا الرّحبّانَ کسی میں ہے لا تُلقّوا السّنَلْعَ کسی میں ہے کہ باہرے کوئی السّنَلْعَ کسی میں ہے کہ باہرے کوئی الفائد سلمان لے کر آرہا ہو اور کوئی آدمی شہر سے باہر بی قافلہ والوں سے مل کر ان سے سلمان خرید لے۔ تلقی البیوع میں البیوع سے یا تو اصحاب البیوع مراد ہیں یا بیوع جمعنی میں میں کرآ بلکہ اصحاب البیوع کو یا مبید کو جاکر میں سے۔

يمال تين ابحك بير-

#### البحث الاول

کتنی مسافت سے تلقی کی ممافت ہے۔ اہل ظاہر کے زدیک علی الاطلاق ممنوع ہے۔
اہم بخاری اور ایک روایت اہام مالک ہے یہ ہے کہ اعلی سوق تک چنچنے تک ممنوع ہے اور اہم مالک ہے اور اہم مالک ہے ایک روایت یہ ہے کہ اگر تلقی قریب سے ہو تو بازار میں اس قافلہ کے واضل ہونے تک ممنوع ہے اور اگر تلقی قریب سے ہو تو بازار میں اس قافلہ کے واضل ہونے تک ممنوع ہے اور اگر تلقی بعید ہو تو پھر ممنوع نہیں ہے اور اس کی مسافت متعین کرنے میں ان کی روایات مختلف بیں۔ علامہ ابن رشد برایة المجتد ص ۱۳۲۰ ج میں فرماتے ہیں کہ قرب کی حد چھ میل ہے بین۔ علامہ ابن رشد برایة المجتد ص ۱۳۲۰ ج میں فرماتے ہیں کہ قرب کی حد جھ میل ہے بینی اگر چچ میل سے زائد کی مسافت ہو تو ان کے نزدیک یہ ممنوع نہیں ہے۔ بعض ما کیے

نے وو میل اور بعض نے ایک میل کی مسافت کو حَدِ قَرَب قرار دیا ہے۔ اور امام سفیان اوری فرات ہوں ہے۔ اور امام سفیان اوری فرماتے ہیں کہ جتنی مسافت میں نماذ کے قصر کا حکم آیا ہے اتنی مسافت قرب کی ہے اور اس سے ذائد حَدِ بَعَد ہے۔ اور امام ابو حنیفہ کے نزدیک اس کی کوئی حد مقرر نہیں ہے۔

الم بخاری اس سلسلہ میں روایات ذکر کرنے کے بعد فرماتے ہیں قال اَبَوَ عَبد اللهِ اللهِ عَدار اللهِ اللهُ عَدار اللهِ اللهُ عَدار اللهِ اللهُ الله

الل طاہر ان مطلق روایات سے استدلال کرتے ہیں جن میں کسی قید کا ذکر نہیں ہے۔ اور ما کید نے کہا کہ اس میں مقصد اہل سوق کے ساتھ خیر خوابی ہے اس لیے قریب میں اس کا لحاظ رکھا جائے گا اور بعید میں اس کا کوئی لحاظ نہیں ہے۔

#### البحث الثاني

اگر كوئى آدمى تلقى الركبان كركے سودا خريد لينا ہے تو اس كا تحكم كيا ہے؟ الل طاہر كے نزديك اس كى بچے مى منعقد نہيں ہوتی۔ الم بخاری فرماتے ہيں كہ اس كى بچے مردود ہے الم شافعی كے نزديك بچ تو ہو جائے كى مگر اس قافلہ كے بازار بيس آنے كے بعد بائع كو اختيار ہوگا كہ وہ بچ كو باتى ركھ يا كالعدم قرار و دے خواہ اس نے بچے كے وقت خيار ركھا ہو يا نہ ركھا ہو يا نہ ركھا ہو ۔

الم ابو حنیفہ فرماتے ہیں کہ اگر شروالوں کو یا بائع کو اس تلقی کی وجہ سے نقصان ہو تو سے تلقی مکروہ ہے مگر اس کے باوجود رہے ہو جائے گی اگر بائع نے خیار رکھا ہو تو اس کو خیار ہوگا ورنہ کوئی خیار نہ ہوگا اس لیے کہ وہ رہے کرنے میں خود مخار تھا۔

لام شافی کی ولیل - الم شافی آپ اس نظریه بر ولیل به ویت بین که روایت میں بے فیافا آتی سینده السّوق فَهُوَ بِالْخَیارِ (مسلم شریف ص ۴ ج۴)

امام ابو حنیفہ فرماتے ہیں کہ آگر خیار نہیں رکھا تو کوئی خیار نہ ہوگا زیادہ سے زیادہ سے کہ مشتری نے بائع سے دھوکہ کیا ہے تو اس کی وجہ سے خیار تو لازم نہیں آیا۔ ملاعلی قاری فرماتے ہیں کہ اس خیار سے مراد خِیَار فِی اَلاِسْتِرُوَاد ہے اور اس سے سے ابت ہو آ ہے کہ بیہ بیج صحیح ہے اس لیے کہ بیج فاسد کی صورت میں تو خیار ہو آ ہی شیں۔ (مرقات ص 21 ج 7) اور علامہ تشمیریؓ فرماتے ہیں کہ اگر تلقی کرنے والے نے قولا " بائع سے دھوکا کیا (لیمنی اس کو بھاؤ غلط بنایا) تو بائع کو قشح کا اعتمار ہے اور فعل سے دھوکہ دیا تو دیانا" اقلہ اور قسح ہوگا (اس پر جرنہیں ہو سکتا) (العرف الشذی ص ٣٨٦)

قاضی شوکائی نیل الاوطار ۱۷۵ ج ۵ میں فرماتے ہیں کہ فَھوَ بِالَخَیارِ والی روایت تو کھے کے انعقاد پر ولالت کرتی ہے اور لهم مزئی بھی مختصر المزنی ص ۵۱۸ میں فرماتے ہیں کہ اس سے بچ کا انعقاد ثابت ہو تا ہے۔ اور علامہ مینی عدة القاری ص ۲۸۳ ج ۱۳ میں امام طحادی کے حوالہ سے ذکر کرتے ہیں کہ بید حصہ بچ کے انعقاد پر ولالت کرتا ہے اگر بیج فاسد ہوتی تو بائع اور مشتری کو اس کے قطع پر مجبور کیا جاتا۔

اور المام طحاوی الم شافع کو جواب دیے ہیں کہ صدیث میں ہے کہ البَیِغانِ بالنخیارِ مالَم یَنفَرَ فا اور آپ کے نزدیک تفرق سے مراد تفرق باللبدان ہے تو اس کا مطلب یہ ہوا کہ تفرق تک خیار ہے اس کے بعد نہیں تو جب تلقی کرنے والا اور قاقلہ والے جدا جدا ہو جائیں تو خیار کیے رہے گا؟

احناف حضرت ابن عمر کی ان روایات سے استدال کرتے ہیں جن میں آیا ہے کہ ہم حضور علیہ السلام کے زمانہ میں تلقی رکبان کرتے سے اور ایک جگہ سے خرید کو اس جگہ فی ویتے سے تو آپ نے منع فرمایا کہ جب تک تم اس سلمان کو خریدی ہوئی جگہ سے خفل نہ کر لو اس وقت تک اس کو مت بھی تو ان روایات سے تلقی کی اباحث فابت ہوتی ہے اس لو اس وقت تک اس کو مت بھی تو ان روایات سے تاقی کی اباحث فابت ہوتی ہے اس لیے بعض حضرات نے کما ہے کہ تلقی میں ممافعت کرابت تنزیمی پر محمول ہے اور یہ جواز کے ساتھ جمع ہو سکتی ہے۔ یہ روایات علامہ ابن حرم نے المحلی میں نقل کی جیں گر ان روایات کے ساتھ جمع ہو سکتی ہے۔ یہ روایات علامہ ابن حرم نفراتے جیں کہ حضرت ابن عرف سے تلقی کا جواز ان کے نزدیک بھی نمیں ہے (اَلْحَقَلُ می ۱۳۵۳ ہے ۵) مراب ہے تاقی کا جواز ان کے نزدیک بھی نمیں ہے (اَلْحَقَلُ می ۱۳۵۳ ہے ۵)

علامہ ابن حزم کی اس بات کا جواب مولانا ظفر احمد عثانی ویتے ہیں کہ جن روایات سے حضرت ابن عرض کے تلقی کا ترک ابن حزم فابت کرتے ہیں ان روایات میں لیٹ بن ابی سلیم راوی ہے جس کو محلی میں خود کی جگہ ضعیف کمہ چکے ہیں اور پھر ابو جعفر الرازی مجمی متکلم فیہ راوی ہے (اعلاء السنن ص 141 سے 181)

# البحث الثالث - تَلْقِي الرَّكْبَانِ كَ مِمانعت كى وجه كيا ہے؟

الم مالک فرماتے ہیں کہ اس میں بازار والوں کے ساتھ خیر خوابی مقصود ہے اس کے وہ فرماتے ہیں کہ اگر کسی نے تلقی کی اور بازار میں سلمان لے آیا تو بازار والے اس کے ساتھ بچے میں شریک ہوں گے وہ آکیلا اس سلمان کو شیس رکھ سکتا۔ علامہ ابن حزم فرماتے ہیں کہ امام مالک کے نزدیک تلقی رکبان کی ممافعت اس وقت ہے جبکہ تجارت کی نہیت ہو اور آگر اپنے لیے طعام یا قربانی کا جانور خرید کر لے آیا تو اس میں کوئی حرج نہیں ہے (محلی مصر محمد کے اس میں مقصد بائع کو نقصان سے بچانا ہے باکہ مشتری اس سے شرکا بھاؤ چھیا کر اس کو وجوکانہ وے اس لیے بائع کو خیار ویا گیا ہے۔

اور المام ابو حنیفہ فرماتے ہیں کہ اس میں بائع اور اہل شرونوں کو ضرر سے بچانا مقصود ہے اگر ان دونوں میں سے کسی کا ضرر ہو تو تلقی رکبان کردہ ہے درنہ جائز ہے اور اگر وہ قاظلہ والوں پر شہر کا بھاؤ چھپا تا ہے تب بھی تلقی کردہ ہے (ہدایہ ص ۳۵ ج ۳۳) تلقی الرکبان کے جواز اور ممافعت دونوں فتم کی روایات موجود ہیں اس لیے تو امام بخاری کا نظریہ علامہ ابن حجر یہ بیان کرتے ہیں کہ امام بخاری کے نزدیک جواز کی روایات میں مراد آعلی النوق میں تلقی ہے اس طرح انہوں نے دونوں فتم کی روایات کو جمع کیا ہے اور علامہ ابن جر فرماتے ہیں کہ امام بخاری کا دونوں فتم کی روایات کو جمع کیا ہے اور علامہ ابن حجر فرماتے ہیں کہ امام بخاری کا یہ جمع کرنا رائج ہے (فتح الباری ص ۲۵۲ ج ۲۷) اس سے معلوم ہوا کہ دونوں فتم کی روایات کو امام بخاری وغیرہ بھی تشلیم کرتے ہیں تو احناف نے دونوں فتم کی روایات میں تطبق کے لیے ضرر کا لحاظ رکھا ہے کہ ضرر ہو تو منع ہے ورنہ جائز دونوں فتم کی روایات میں تطبق کے لیے ضرر کا لحاظ رکھا ہے کہ ضرر ہو تو منع ہے ورنہ جائز دونوں فتم کی روایات میں تطبق کے لیے ضرر کا لحاظ رکھا ہے کہ ضرر ہو تو منع ہے ورنہ جائز

بَابْ مَاجَاءَلَا يَبَيَعَ حَاضِرُ لِبَادٍ (شری کو دیماتی کاسوداییچ کی ممانعت کابیان)

بادی سے مراد ساکن البادیہ ویملت کا رہنے والا اور حاضر سے مراد ساکن الحفر شرکا رہنے والا ہے۔

لأيبيتع حاضر لبادٍ كامطلب

علامہ کشمیری فرماتے ہیں کہ لا يبيئ خاضر لباد كامطلب سے كه ديماتي آدى

کوئی سلان بیچنے کے لیے لاتا ہے اور شری اس کو کمتا ہے کہ ابھی اس کو نہ بیچو بلکہ سے مال میرے پاس رکھ دو' میں اس کو آہستہ آہستہ بیچوں گا تاکہ تیرا سودا منگا بک جائے (العرف الشذی ص ۳۸۷)

حضرت مولانا خلیل احمد سمار نبوری فرماتے جیں کہ حضرت ابن عبال ہے اس کی سے
تفیر منقول ہے کہ لا بُکونَ لَهٔ سِمَسَارًا کہ سے شہری ویماتی کے لیے تیج میں وَلْاَل نہ بِنے
(بذل الجمود ص ۱۳۹۸ ج م) اور حضرت ابن عبال سے سے تغییر سنن الکبری للبیتی ص
۱۳۲۲ ج۵ میں منقول ہے۔

اور الم بخاری نے ج ا م ۲۸۹ میں فرمایا کہ اس کا مطلب سے ہے لَا بنگوں کہ سستسارا کہ شہری آدمی دیماتی کا مل بیچے میں اس کا دلال نہ ہے اور حاشیہ میں لکھا ہے کہ این بطال نے کہا کہ الم بخاری سے فرمانا چاہتے ہیں کہ شہری آدمی دیماتی سے اجرت لے کر اس کے مال کو نہ بیچے اور اگر وہ بغیر اجرت کے جو تو جائز ہے۔ (بخاری حاشیہ نمبر ۸ج ا م م

اور صاحب ہدایہ ص ۳۵ ج۳ میں فرماتے ہیں کہ اس کا مطلب یہ ہے کہ جس مال کی شہریوں کو ضرورت ہو وہ مال دیمات والوں پر نہ بیچ ماکہ شہریوں کو ضرور نہ ہو۔ مثلاً ایک آدمی کسی ایسی چیز کی ایجنسی دیماتی کو دے دیتا ہے جس چیز کی شہر والوں کو ضرورت ہے تو یہ درست نہیں ہے کیونکہ ایسی صورت میں شہر والوں کو اس چیز کے حاصل کرنے کے لیے درست نہیں ہے کیونکہ ایسی صورت میں شہر والوں کو اس چیز کے حاصل کرنے کے لیے دیمات میں جاتا ہیں کے اور ان کو ضرر ہوگا۔

اليي بيع كاعكم

مبار کیوری صاحب تخفۃ الاحوذی ص ٢٣١ ج ٢ میں فرماتے ہیں کہ علامہ نووی نے فرمایا ہے کہ ان اصادیث سے تیج الحاضر للبادی کی حرمت ثابت ہوتی ہے وَیہِ قَالَ الشَّافِعی وَالاَکَتْرُونَ مُر فرماتے ہیں کہ اس تحریم کے باوجود تھ ہو جاتی ہے۔

امیر بیائی سبل السلام ص ۸۱۸ ج ۳ میں فرماتے ہیں کہ علاء نے یہ کما ہے کہ منی ہر صورت میں ہے خواہ بالاجرة ہویا بلا اجرت ہو۔

احتاف كانظريه

احناف ك نزديك الدِينَ النَّصِيحة ك بيش نظريد تع جاز ب اور الم بخاري في

بھی کی دلیل پیش کی ہے جس سے ان کا نظریہ بھی احناف جیسا طابت ہو تا ہے۔ اور اس بھ میں ممانعت کسی خرابی کی وجہ سے نہیں بلکہ صرف تادیب اور الل بلد کے ساتھ زمی کرنا ہے اور اس کا قرید اس روایت کے ساتھ یہ الفاظ ہیں ذَرَوا النّاسَ یَرُزُقُ اللّهَ بِعُضَهُمْ مِنَ بَعَضِ (ابوداؤد ج ۲ م س ۱۳۳) یعنی لوگوں کو معالمات میں چھوڑ وو اللہ تعالی بعض کے ذریعے بعض کو رزق دیتا ہے۔ اور مسلم م ۲ ج ۲ کی روایت میں دَعُوا النّاسَ کے الفاظ ہیں۔ شوافع کی پہلی ولیل اور اس کا جواب

شوافع حفرات اپنے نظریہ پر لا مسم حاضر لباد دانی ردایات سے استدلال کرتے ہیں اس کا جواب احناف یہ دینے ہیں کہ یہ نئی کراہت تنزیمی پر محمول ہے جیسا کہ علامہ ابن حجرؓ نے فتح الباری من ۲۷۵ج ۵ میں ایک قول پیش کیا ہے اور اس میں ممانعت اہل بلد کے ساتھ شفقت کی دجہ ہے ہے۔

اور علامہ این القیم فراتے ہیں کہ وَذَهبَ بَعُضَهُمُ اللّٰ اَنَّ النَّهِیَ فِیهِ بِمُعنَی اللّٰ رَشَادِ دُونَ اللّٰ بِجَابِ وَاللّٰهِ اَعَلُمُ (تمذیب سنن الله داؤد ص ۸۲ ج ۵) لیتی مُمانعت لویب کی وجہ ہے ہے ایجاب کے لیے نہیں ہے اور بعض حضرات نے یہ کما ہے کہ یہ تخم الله ین النصیحة والی مدیث کی وجہ ہے منسوخ ہو چکا ہے۔ گر مبارکپوری صاحب تحفظ الله ین النصیحة والی مدیث کی وجہ ہے منسوخ ہو چکا ہے۔ گر مبارکپوری صاحب تحفظ الاحوذی می ۱۲۳ ج ۲ میں امیر بمائی ہے نقل کرتے ہیں کہ ننخ کا دعوی درست نہیں اس لیے الاحوذی می تاریخ کا علم نہیں ہے کہ کوئیا تھم پہلے اور کون سابعد میں ہے۔ شوافع کی ووسری دلیل اور اس کا جواب شوافع کی ووسری دلیل اور اس کا جواب

لور شوافع حفرات ابوداؤدج اص ۱۳۱ کی اس روایت سے بھی استدلال کرتے ہیں جس میں ہے کہ حفرت طلح بن عبید اللہ کے پاس ایک دیماتی او نٹنی لے کر آیا کہ آپ اس کو بھ دیں تو انہوں نے فرمایا کہ تم خود جا کر پیچو میں تمہاری طرف سے نہیں بھی سکتا ہاں مشورہ دے سکتا ہوں اگر کوئی تمہارے ساتھ سودا طے کرے تو جھے سے مشورہ کر لیا۔ اگر خمن درست ہوا تو میں تمہیں بتا دوں گا اور اگر خمن حصل نہ ہوا تو تمہیس روک دوں گا۔

اس کا جواب یہ ہے کہ حضرت طلح نے احتیاط کے طور پر ایما کیا۔ اور پھر اس روایت کے بارہ میں امام خطابی معالم السنن ص ۸۳ ج ۵ میں قرماتے ہیں وَفِی اِسَنَادِهِ مُحَمَّدُ بَنَ اِسْتَحَاقَ وَفِیدًا یَفْنَا رَجَلَ مَجْهُولَ کہ اس کی سند میں محد بن اسحاق ہونے کے ساتھ ایک

رادی مجبول بھی ہے لیعنی انہوں نے اس کے ضعف کی طرف اشارہ کیا ہے۔ اور مولانا سمار نیوری فرماتے ہیں کہ اس دیماتی کا نام تو معلوم نہیں ہو سکا مگروہ صحافی تے (بذل الجمود ص ٢١٩ ج ٣) اس ليے يہ جمالت روايت ير كوئى اثر انداز نميس موتى-بَاتِمَا جَاءَفِي النَّهَيْ عَنِ الْمَحَاقَلَةِ وَالْمَزُابَنَةِ

(بع محاقله اور مزابند کی ممانعت کابیان)

علامه تشمیری العرف الثذی ص ۱۳۸۷ میں محاقلہ کے وو معانی بیان کرتے ہیں۔ ا۔ بَيْعَ الْحَنطة بِالزَّرْعِ لِين كمرى فصل كو تار كندم كے بدلہ ميں بچند الد عاقلہ معنی مزارعت۔ یعنی زمین سے پیدا ہونے والی فصل کے کچھ حصہ کے بدلہ میں زمین کرایہ پر لینک امیر یمانی سبل السلام ص ۸۱۵ ج ۲ میں ان کے علاوہ تیسرا معنی بھی بیان کرتے ہیں بیع الطعام فی سنبلہ کہ طعام کو اس کے خوشوں میں ہوتے ہوئے بیجنا۔ مران میں سے پہلے معنی کو راج قرار دیتے ہیں۔ اس لیے کہ بیہ حضرت جابڑ محالی کی تغییر ہے۔

اور صاحب برایہ نے ص ۳ ج ۳ میں جج محاقلہ کی یہ تعریف کی ہے بَیْعَ الْحَنطَة فی سَنبِلَهَا بِحِنطةِ مِثَلَ كَبِلها خَرَصًا كه فوشول كے اندر جو اُندم ہے اس كو تار گندم

كے بدله من اس كے كيل كے برابر تخمينہ سے بيا۔

اور مبارکیوری صاحب تخفۃ الاحوذی ۲۳۲ ج ۲ میں النہایہ کے حوالہ سے نقل کرتے بیں کہ محاقلہ کے کئی معانی ہیں ا۔ محدم کے بدلہ میں زمین کرایہ پر لینا المد مزارعت ال بَيْتَعُ الطَّعَامِ فِي سَنَسَلِمِ بِالْبُرِ ٣٠ بَيْتُ الزَّرَعِ قَبُلَ إِدَرَاكِمِ لِعِيْ كَيْنَ كِي سَ يَهِ عِي اس كونج ويناـ

اگر محاقلہ مزارعت کے معنی میں لیں تو یہ امام ابو حنیفہ کی دلیل بنتی ہے جو مزارعت کو درست قرار نہیں دیتے اور آگر محاقلہ کو بیتم الجنطة بالزّرع کے معنی میں لیں تو ممانعت کی وجہ میہ ہوگی کہ جنس کو جنس کے بدلہ میں بیچنے کی صورت میں مساوات شرط ہے اور بهال مساوات نہیں ہے۔

اور أكر محاقله كامعني إكراءً الأرض بالبحنطة موتو ممانعت كي وجه وه روايات مول می جن میں زمین کرانیہ ہر دینے کی ممانعت ہے جیسا کہ مسلم ص ۱۱ج۲ میں حضرت جابر وغیرہ کی روایات ہیں اور امام نوویؓ شرح مسلم ص ۱۴ ج ۲ میں فرماتے ہیں کہ امام طاؤسؓ اور حسن بھریؓ کے نزدیک زمین کو کراہ پر دیٹا ہر حال میں ممنوع ہے۔ خواہ نقذی کے بدلہ میں ہویا

اور مبارکوری صاحب فرات بین کہ بچ محاقلہ بین ممافت کی وجہ یہ ہے کہ یہ کیلی ہو تو اس کے تبادلہ کی صورت میں مساوات اور یدا بید دونوں ہاتیں ضروری بین اور یہاں چونکہ مساوات بھی نہیں اور یدا بید بھی نہیں اس لیے ممنوع ہے۔ محاقلہ اور مزابنہ کی تغییر خود امام ترذی نے یہ بیان فرمائی ہے کہ محاقلہ کتے بین بیتے الزّرَعِ بالدِ خَلَف کمری فصل کو تیار گندم کے بدلہ بین بینا اور مزابنہ کہتے ہیں بینے الشّمر عَلیٰ رُونِس النّحَلِ بالنّمر ورفت پر سے موے پھل کو انارے موے پھل کے بدلہ بین بینا

قَوْلُهُ أَنَّ زَيْلًا أَبَّا عَيَّاشِ سَأَلَ سَعَدًا عَنِ ٱلبَّيضاءِ بِالسَّلَتِ

بیناء سے مراد گندم اور سلت سے مراد وہ ہے جس کو لوگ بیٹیبری جو کتے ہیں۔ حضرت گنگوئ فرماتے ہیں کہ سلت اور عام جو میں فرق سے ہے کہ اس کے کنارے عام جو کی طرح نہیں ہوتے اور یہ عام جو سے اعلی ہو تا ہے اس لیے کہ اس کا چھلکا کم ہو تا ہے اور اس کو بیٹیبری جو کمنا نام رکھنے والوں کی نادانی ہے الاکوئب الدری ص ۳۵۷)

اور مبارکبوری صاحب تحفہ الاحوذی ص ۲۳۳ ج ۲ میں تکھتے ہیں کہ موطا امام مالک (ص ۵۷۵ عاشیہ ۱) کے حاشیہ جی ہے کہ السَّلَتَ نَوْعَ مِن الشَّعبَر لا قِسْر لهٔ کہ سلت جو کی ایک قسم ہے جس پر چھلکا نہیں ہو تا۔ جمہور کے نزدیک بیضاء اور سلت مختلف انواع ہیں اس لیے ان کی بیچ کی بیشی کے ساتھ جائز ہے اور امام مالک کے نزدیک یہ ایک تی نوع ہیں اس لیے ان کی بیچ کی بیشی کے ساتھ ورست نہیں ہے اور حضرت سعد بن الی وقاص نے اس لیے ان کی بیچ کی بیشی کے ساتھ ورست نہیں ہے اور حضرت سعد بن الی وقاص نے بھی بیتے النّمة بالرّطب پر قیاس کر کے بیج البیضاء بالسلت کو ممنوع قرار دیا ہے۔

ر محبور کو خنگ محبور کے بدلے بیجنے کے بارے میں ائمہ کرام کے اقوال

المام ابو حنیفہ کے نزدیک تمرکو رطب کے بدلہ میں اور انگور کو زبیب کے بدلہ میں مطلقاً بیچنا جائز ہے۔ صرف رطب کو مطلقاً بیچنا جائز ہے۔ صرف رطب کو رطب کے بدلہ میں انگور کو انگور کے بدلے میں بیچنا جائز ہے۔ اور امام ابو بوسف کے نزدیک

سب جائز ہیں سوائے بیع النمر بالرطب کے کیونکہ اس کی ممانعت پر نص موجود ہے۔
انام ابو حنیفہ تیج کے وقت مساوات کے لحاظ رکھتے ہیں اور امام محر مآل کا اعتبار کرتے
ہیں اور ترفدی شریف کی بید روایت ان کی ولیل ہے اس لیے کہ اس میں الفاظ ہیں کہ حضور
علیہ السلام نے پاس بیٹے ہوئے لوگوں سے بوچھا اینقص الرطب اذا یبس کیا رطب خکل
ہو کر کم ہو جاتی ہے تو انہوں نے کما کہ فعم تو آپ نے اس سے منع فرمایا۔

المام ابو حنیفہ کی جانب سے دلیل یہ دی می ہے کہ بخاری شریف ج ا ص ۲۹۰ میں النمر بالنمر کو جائز قرار دیا ہے اور حضور علیہ السلام نے رطب کو بھی تمر قرار دیا ہے جیسا کہ روایات میں موجود ہے جبکہ آپ کے پاس خیبر کی مجوریں لائی گئیں تو آپ نے فرمایا اوکل نمر خیبر هکذا کیا خیبر کی ساری مجوریں الی ہوتی ہیں تو ان روایات کے مجمومہ سے یہ نتیجہ لکانا ہے کہ بیسع النمر بالرطب جائز اور درست ہے۔

امام ابوطنیفہ جب بغداد تشریف لائے تو ان سے اس بارہ میں سوال کیا گیا تو انہوں نے فرایا کہ تمر اور رطب ایک جنس بیں یا علیحدہ علیحدہ جنس بیں؟ اگر ایک جنس نہیں تو ان کی بیج مساوات اور بدا بید کی شرط کے ساتھ درست ہے اور اگر علیحدہ علیحدہ جنس بیں تو وافا اختلف النوعان فبیعوا کیف شنتم (جب وہ مختلف انواع جول تو ان کی بیج جیے چاہو کی بیشی سے کرہ) والی صدیف کے چیش نظر جائز ہے اور یہ روایت میں موجود ہے۔ جب امام صاحب کے سامنے حضرت سعد والی روایت چیش کی گئی تو انہوں نے فرمایا کہ اس میں ابو عیاش راوی مجبول ہے اور یہ روایت صرف اس کی سند سے منقول ہے۔

تحفہ الاحوذی می ۲۳۳ ج ۲ میں ہے کہ جب امام ابو حنیفہ پر اعتراض کیا گیا کہ ابالی ہوئی یا بھیگی گندم کو عام گندم کے بدلے بچا جا سکتا ہے یا نہیں تو انہوں نے فرمایا کہ نہیں بچا جا سکتا تو اعتراض کرنے والوں نے کما کہ بھی صورت تو عنب اور زبیب اور رطب اور تمریس پائی جاتی ہے کہ ایک میں رس زیادہ اور دو مرے میں خلک ہو جانے کی وجہ ہے کم ہوتا ہے پائی جاتی ہے کہ ایک میں رس زیادہ اور دو مرے میں خلک ہو جانے کی وجہ ہوتا ہے تو اس تاج کو کیوں جائز قرار دیتے ہو تو امام صاحب نے فرمایا کہ رطب میں تری امر خلقی سے جبکہ مقلیہ یعنی ابلی ہوئی گندم میں تری امر خلتی سے نہیں بلکہ عارضی ہے اس لیے ان دونوں مئلول کی صورت علیحدہ علیحدہ ہوگی۔

علامہ ابن حزم ہے المحدی میں اور اس طرح مبارکبوری صاحب ہے تحفہ الاحوذی ج مسلم ابن حزم ہے المحدی المحدی المحدی الم

-4

اس کے جواب میں مولانا ظفر اجمد عثانی اطلاء السنن ص ۳۲۱ ج ۱۳ میں فراتے ہیں کہ ابو عیاش کو جبول قرار دیے میں ابو حنیقہ اکیا نہیں ہیں بلکہ محد ثین کرام کا ایک طبقہ ان کا ہم نوا ہے۔ لیام حاکم نے مسر رک میں فرایا کہ اس روایت کو بخاری اور مسلم نے ابو عیاش کے مجبول ہونے کی وجہ سے اپنی کابول میں نقل نہیں کیا اور این عبد اللہ نے فرایا وَامَا زَیدُ فَقِیلَ اَنَّهُ مَجَهُولُ (رہا رید تو اس کے بارے میں کما گیا ہے کہ وہ مجبول ہے)

ترقری شریف کی بے روایت (جم میں ہے کہ حضرت سعد ہے بیضاء بالسلت کے بارے میں بوچھا گیا) بظاہر امام ابو طبغہ کے نظریہ کے ظاف ہے اس کا جواب دیے ہوئے امام طحلوی فرماتے ہیں کہ یہ ممانعت صالت نسبنہ پر محمول ہے (طحلوی ج ۲ ص ۲۱۱) اور ابوداؤو شریف می ۱۳۱ ج ۲ اور دار قطنی ج ۳ می ۳۵ کی روایت میں نسبنہ کے الفاظ موجود ہیں اور وہ روایت بھی زید ابر عیاش سے مروی ہے اور نسبنہ کی صورت میں امام ابو طیفہ کے نزدیک بھی تیج جائز نہیں ہے تو ترقری شریف کی بید روایت ابو عیاش کے جمول مونے کی وجہ سے اس کی وجہ سے دو سری روایات کو ترک کردیا جائے۔ بعض حضرات نے کہا کہ یہ ابو عیاش ذرقی ہیں گر امام طحلوی نے فرملیا کہ بید درست بیس ہے اس لیے کہ وہ صحابی جیز اور عبد الله بن بزید نے ان کا زمانہ نہیں پلیا احلایث کے نہیں بیا احلایث کے نہیں جے اس لیے کہ وہ صحابی جیز اور عبد الله بن برید نے ان کا زمانہ نہیں بیا احلایث کے

مجموعه كو پیش نظر ركعتے ہوئے لهم و حنیفہ كا نظریہ ہى رائح ہے۔ قَوْلَهْ فَفَالَ لِمِنَ حَوَلَهُ اَ يَنَفَّصُّ الرَّ طَبُّ إِذَا يَبَسَ فَالَوّا نَعَمُ فَنَهَىٰ عَنَ ذَالِكَ

علامہ کشمیری فرماتے ہیں کہ جب ممافعت کی علمت نسب ہے تو پھر آپ کے اس سوال کا مقصد کیا ہے؟ اس کے جراب ہیں فرماتے ہیں کہ فاضل بماؤالدین المرطانی نے تلوی کے حاشیہ ہیں فرمایے ہیں فرمایے ہیں کہ واضل تیرعا تھا یعنی ضرورت سے زا کہ تھا اور آپ نے یہ سوال کر کے مخاطین کے زائن میں بید بات بھائی کہ جب رطب خشک ہو جانے پر کم ہو جاتی ہیں آرپھر اس بھی کا فاکدہ ہی کیا ہے؟ ورنہ بید بات تو بدی ہے کہ رطب خشک ہو جانے پر کم ہو جاتی ہیں اور بدی بات کے بارہ میں سوال کی کوئی وجہ نظر نہیں آتی۔ اور جن حضرات نے یہ کما کہ اس میں استفہام تقریری ہے ان کی بات بھی ول کو نہیں گئی العرف الشدی میں کہ سے کہ رطب خشک ہو نے ہیں کہ یہ سوال کر کے آنخضرت صلی الله والعرف الشدی میں کہ میں کہ یہ سوال کر کے آنخضرت صلی الله علیہ وسلم نے نمی کی علمت کی صراحت فرمائی ہے کہ نمی کی وجہ یہ ہے کہ رطب خشک ہونے علیہ وسلم نے نمی کی علمت کی صراحت فرمائی ہے کہ نمی کی وجہ یہ ہے کہ رطب خشک ہونے علیہ وسلم نے نمی کی علمت کی صراحت فرمائی ہے کہ نمی کی وجہ یہ ہے کہ رطب خشک ہونے علیہ وسلم نے نمی کی علمت کی صراحت فرمائی ہے کہ نمی کی وجہ یہ ہے کہ رطب خشک ہونے علیہ وسلم نے نمی کی علمت کی صراحت فرمائی ہے کہ نمی کی وجہ یہ ہے کہ رطب خشک ہونے علیہ وسلم نے نمی کی علمت کی صراحت فرمائی ہے کہ نمی کی وجہ یہ ہے کہ رطب خشک ہونے علیہ وسلم نے نمی کی علمت کی صراحت فرمائی ہے کہ نمی کی وجہ یہ ہے کہ رطب خشک ہونے

پر کم مو جاتی ہے تو نسب کی صورت میں بیج کا کوئی فائدہ نہیں ہے (الکوکب الدری ص ۱۳۸۷)

آگر سے روایت نسینے کی صورت پر محمول ہو تو نمی واضح ہے اور آگر نسینہ کی صورت نہ ہو بلکہ یَدا بِیدِ کی صورت ہو تو پھر حضرت مدنی کی تقریر ترفدی ص ۲۹۱ میں اس کی وجہ سے بیان کی گئی ہے کہ نمی نظر شفقت کی وجہ سے ہے تحریم کے لیے نمیں ہے تاکہ جن روایات میں جواز فابت ہو تا ہے ان کے ساتھ تعارض نہ رہے۔ گر شوافع حضرات اس نمی کو تحریم کے لیے بی لیتے ہیں اور اس بھے کو ناجائز قرار دیتے ہیں۔

بَابِمَا جَاءَفِى كَرَاهِيَةِ بِيئِعِ الشَّمْرَةِ قَبَلَ أَنَيْبَدَوَ صَلَاحَهَا (درفت پر لگے ہوئے کھل کو برو صلاح سے پہلے بیچے کی ممانعت کا بیان)

۲- بدو صلاح کا دوسرا معنی سے کہ اس میں کچھ مشماس آجائے اور اس کھل کا بکنا فاہر ہو جائے سے معنی امام شافعیؓ کے نزدیک رائح ہے۔

الم المرابر بست يوس المعنى مد به كو المربية والمستهام المائة بالم الموجائة الوروار تعنى ج المسلم المائة كالتيموا معنى مد المائة المائة

ورخت پر گلے ہوئے کھل کی بیچ کی چھ صورتیں اور ان کا حکم

علامه تشميري العرف الشذي ص ١٨٨ مي علامه ابن جر كي فتح الباري (ص) ك حواله

سے فرماتے ہیں کہ اس مسئلہ کی چھ صور تیں ہیں۔

ا۔ آبڈو صلاح سے پہلے کاف لینے کی شرط کے ساتھ بیج ہو تو یہ صورت احتاف کے زدیک جائز ہے اس لیے کہ ہو سکتا ہے کہ مشتری کو پھل کی بجائے کی اور وجہ سے اس کی ضرورت ہو اور یہ مال منقوم کی بیج ورست ہے۔ اور علامہ بینی عمرة القاری ص سم ج ۱۲ میں حضرت زید بن شابت کی روایت پیش کرتے ہیں قال کان النّا س بَعْبَا بِعَوْنَ الشّمَارَ قَبْلَ اَن يَبْدُوَ صَلَاحَهَا کہ لوگ بدو صلاح سے پہلے بھی پھل کی خریدو فروخت کرتے ہے۔ تو اس سے جواز ثابت ہوتا ہے تو نمی والی روایت کا جواب یہ ہے کہ فروخت کراہت تنزیمی پر محمول ہے یا نمی شفقت پر محمول ہے جیسا کہ حضرت زید بن ثابت کی روایت ہو بخاری ج اس میں الفاظ ہیں کالمشقورة بیشیئر بھا لیکشرة روایت ہو بخاری ج اس میں الفاظ ہیں کالمشقورة بیشیئر بھا لیکشرة بھا لیکشرة بخوت بھروں کی وجہ سے تیج سے دوک ویا۔ یا نمی والی روایت اس پر محمول کہ پھل کی خشیت سے ان کو اس وقت نہ بچو۔ اور یہاں پھل کی حیثیت سے ان کا بیچنا نہیں ہے۔ اور اس کو حضرت گنگونی نے الکوکب الدری ص ۱۳۵۸ میں فرمایا ہے۔ اور شوافع حضرات کے دوریک بدو صلاح سے پہلے تیج درست نہیں ہے۔ اور شوافع حضرات کے زدیک بدو صلاح سے پہلے تیج درست نہیں ہے۔

ا۔ اس مسئلہ میں دو سری صورت یہ ہے کہ بدو صائح سے پہلے بچے ہو اور پھل پکنے تک نہ کاننے کی شرط ہو تو یہ بالاتفاق ورست نہیں ہے۔ احناف کے نزدیک اس لیے کہ اس میں شرط فاسد پائی گئی ہے اور شوافع کے نزدیک اس لیے کہ یہ بچے بدو صلاح سے پہلے ہو۔

اس مسئلہ میں تیمری صورت یہ ہے کہ بچے بدو صلاح سے پہلے ہو اور پھل کو درخت پر باقی رکھنے یا نہ رکھنے کی کوئی شرط نہ ہو تو اینی صورت میں اگر مشتری اس کو فی الفور ا آر لیتا ہے یا بائع اس کو کھنے تک باقی رکھنے کی اجازت دے رہا ہے تو احناف کے نزدیک یہ درست بی ہے ورنہ درست نہیں ہے۔ اور شوافع کے نزدیک تو بدو صلاح سے پہلے تھے درست بی

سے اس مسلہ میں چو تھی صورت یہ ہے کہ بھے بدو صلاح کے بعد ہو اور فی الفور آبار لینے کی شرط ہو تو یہ ہلاتفاق جائز ہے۔ شرط ہو تو یہ ہلاتفاق جائز ہے۔

ر بانچویں صورت یہ ہے کہ بھے برو صلاح کے بعد ہو اور پھل کو درخت پر کھنے تک کی شرط کے ساتھ ہو تو یہ بالاتفاق جائز نہیں ہے اس لیے کہ پھل کو درخت پر باتی رکھنے کی شرط

قاسد ہے۔

۱۱- پھٹی صورت ہے ہے کہ بھے بدو صلاح کے بعد ہو اور پھل کو درخت پر رکھنے یا نہ رکھنے کی شرط نہ ہو تو یہ صورت مختلف فیہ ہے۔ ائمہ اثلاثہ اور امام اسحال بن راہویہ کے نزدیک یہ شرط نہ ہو تو یہ صورت مختلف فیہ ہے۔ نزدیک اگر مشتری فی الفور آثار لے یا بائع اپنی مرضی ہے اجازت دے دے تو تھے درست ہوگی اس لیے کہ عموا لوگ اجازت دے دیتے ہیں اور اس کی مدت بھی معلوم ہوتی ہے اور اگر بائع پھل کو درخت پر باتی رکھنے کی اجازت دے درست نہ دے اور مشتری اس پھل کو پخت تک درخت پر باتی رکھنے کی اجازت نہ ہوگی۔ اور اس می ممافعت کی وجہ حدیث کے یہ الفاظ ہوں گے۔ بہ تَنَافِ رَکُن مَالُ نَہ ہوگی۔ اور اس میں ممافعت کی وجہ حدیث کے یہ الفاظ ہوں گے۔ بہ تَنَافِ مَالُ الله الله بھتا ہے الموار کرے تو یہ قبل اور ترفی شریف کی روایات میں اگرچہ یہ الفاظ نہیں ہیں مگر (جبکہ اس کی اجازت نہیں ہی کا اس لیے کہ نبی کو عموم کے لیے شوافع بھی نہیں ان میں بھی علمی اس کو سمجھا جائے گا اس لیے کہ نبی کو عموم کے لیے شوافع بھی نہیں مارٹ نہ ہوتی تو کوئی صورت بھی مائز نہ ہوتی تو کوئی صورت بھی جائز نہ ہوتی۔

بَابَمَا جَاءَفِى النَّهُى عَنُ بَيِع خَبَلِ الْحَبَلَةِ (حمل كو پيچني اس كوادا يَكَى حمن ك ليے مرت مقرر كرنے كى ممانعت كابيان)

الم نودی شرح مسلم ص ٢ ج ٢ ميں قاضى عياض عن نقل كرتے ہوئے كيستے جي كه حبل الحبلة ميں بعض لوگوں نے حبل كو حاء كے فتح اور باء كے سكون سے پڑھا ہے مكريہ غلا ہے كيونكد اصل ميں حبل حاء اور باء وونوں كے فتح كے ساتھ ہے۔ اور اُلَحَبَدَة جمع ہے عَلِلْ كى جيساك طَلَمَة جمع ہے فالم كى۔

بيج حبل الحبلة كي تغير

علامہ کشمیری العرف الثذی ص ۱۳۸۸ میں اور حضرت گنگونی الکوکب الدری می ۱۳۵۸ میں فرماتے ہیں کہ حبل الحبله کے اندر دو اختال ہیں۔ ایک بید کہ مادہ جانور کے بیٹ میں جو بچہ ہے اس کی بیج کی جائے۔ اس صورت میں معدوم چیز کی بیج ہونے کی وجہ سے بیٹ میں اور چیز کی بوگر اس مادہ کے بیٹ سے بیٹ باطل ہوگ۔ اور دو سرا اختمال ہے ہے کہ بیج تو کسی اور چیز کی ہو گر اس مادہ کے بیٹ

میں جو بچہ ہے اس کے پیدا ہونے کے وقت کو شمن کی اوائیگل کے لیے اجل مقرر کیا جائے تو اس صورت میں شرط فاسد کی وجہ سے بھے فاسد ہوگی۔

بيع باطل اور بيع فاسد ميس فرق

بھ باطل اس کو کہتے ہیں کہ جو اپنے اصل اور وصف کے ساتھ بالکل غیر مشروع ہو جیسا کہ معدوم چیز کی تھے اور بھے فاسد وہ ہوتی ہے جو اپنے اصل کے لحاظ سے مشروع ہو مگر وصف کی وجہ سے غیر مشروع ہو۔

بيع الملاقي

علامہ ابن رشد ہوایہ المجتمد می ال ج ۲ میں فرماتے ہیں بَینَعْ حَبَلِ الْحَبَلَةِ مَا بَینَعْ الْمَضَامِیَن یعنی الْمَضَامِیَن یعنی مادہ جانوروں کے پیٹ میں جو بچہ ہے اس کی بھے کو بھے حل الحجلہ کہتے ہیں۔ اور نر جانوروں کی پشتوں میں جو نطفہ ہے اس کی بھے کو بھے الملا تھی کہتے ہیں۔ یہ جالمافٹ کے دورکی بیوع تھیں ان کے حرام ہونے پر انفاق ہے۔

خبَلَ الْحَبَلَة كي تعريف مِن فقهاء كرام ك اقوال

مبار کیوری صاحب مخفة الاحوذی ص ٢٣٣ ج ٢ بس ابن التين کے حوالہ سے اور امير يمائي سبل السلام ص ٨٠٨ ج ٣ بس لکھتے ہيں که حبل الحبله کی تعريف بس فقهاء کے اختلاف کی صورت بس چار اقوال بنتے ہیں۔

ا مادہ جانور کے پیٹ میں جو بچہ ہے اس کو بیجالہ احتاف کے نزدیک یہ معنی رائج ہے۔ امام نودی شرح مسلم میں فرماتے ہیں کہ یمی نظریہ ہے امام احمد اور اسحاق بن راہویہ کا۔ اور یہ معنی لغت کے زیادہ قریب ہے۔ اور امیر یمائی سبل السلام میں فرماتے ہیں کہ امام ترزی کا نظریہ بھی یمی ہے اور امام بخاری نے بھی اس بھے کو بھے الغرر میں بیان کر کے اس کی جانب الشارہ کیا ہے۔

۱- مادہ جانور کے پیٹ میں جو بچہ ہے وہ بچہ مادہ ہو اور وہ برنا ہو کر حاملہ ہو تو اس کے پیٹ میں جو بچہ ہو گا اس کی بیٹ میں جو بچہ ہو گا اس کی بیٹ محدوم چیز کی بچے ہے اس لیے ناجائز ہے۔ سے ہائع اور مشتری کسی چیز کی بچے کرتے ہیں اور شن کی ادائیگی کے لیے اجل سے طے کرتے ہیں کہ جب اس مادہ جانور کے پیٹ میں جو بچہ ہے وہ پیدا ہوگا تو شن کی ادائیگی ہوگ۔ سے معنی امام شافعیؓ اور امام مالک ؓ کے نزدیک رائے ہے اور اس کی وجہ امام نوویؓ سے فرماتے ہیں کہ یہ معنی روایت کے راوی حفرت ابن عرائے تغیر کرتے ہوئے بیان کیے ہیں اس لیے سے معنی رائے ہے۔ معنی رائے ہے۔

سم بائع اور مشتری آپس میں کسی چیز کی تاج کرتے ہیں اور شمن کی ادائیگی کے لیے اجل مقرر کرتے ہیں اور شمن کی ادائیگی کے لیے اجل مقرر کر حاملہ کرتے ہیں کہ جب اس مادہ جو اور وہ برا ہو کر حاملہ ہو اور جب اس کا بچہ پیدا ہوگا تو اس وقت شمن ادا کرتا ہو گا تو اس صورت میں چونکہ اجل مجمول کو شرط قررا دیا گیا ہے اس لیے بھے فاسد ہوگی۔

# بَابَمَا جَاءَفِي كَرَاهِيةِ الْغُرُرِ (دعوكه والى بيع كى ممانعت كابيان)

مولاتا سمار نیوری بزل الجمود ص ۲۵۱ ج ۵ میں فراتے ہیں کہ جس بھے میں بائع یا مشتری کو غرر بینی وجو کہ ہو وہ بھے الغرر ہے۔ اور المام نووی شرح مسلم ص ۲ ج ۲ میں فراتے ہیں کہ معدوم یا مجمول چیز کی بھے یا الیی چیز کی بھے جس کو مشتری کے حوالہ کرنے پر قادر نہ ہو یا الی معدوم یا مجمول چیز کی بھے جس میں بائع کی ملکیت تام نہ ہو یہ سب بھے غرر میں واخل ہیں جیسا کہ فضا میں اثر نے والے پر ندوں کی بھے یا وریا میں موجود مجملیوں کی بھے یا ہمائے ہوئے غلام کی بھے وغیرہ علامہ کشمیری العرف الشرف الشری ص ۱۳۸۸ میں فراتے ہیں کہ آگر بانی میں موجود مجملیوں کا پکڑنا آسان ہو تو بھے جائز ہوگی ورنہ نہیں۔ جیسا کہ آج کل مجھلی فارم بنے ہوئے ہیں مالک مجھلی کا سووا کرتا کوئی دشوار نہیں ہے اس مودوا کرتا کوئی دشوار نہیں ہے اس کے لیے اس مجھلی کو مشتری کے حوالے کرتا کوئی دشوار نہیں ہے اس لیے بھے جائز ہوگی۔ بھی محکم فضا میں اڑنے والے پر ندوں کا ہے جو کسی کی ملکیت میں ہوں اور مالک ان کو مشتری کے حوالے کرتا کوئی دشوار ہو تو اس کی بھی خار ہوگی۔

غرروالي بيع كانحم

علامہ کشمیری العرف الشذی ص ۱۳۸۸ میں فرماتے ہیں کہ غرر قولی ہو تو فنخ قضاءًا واجب ہے کہ جس کے ساتھ دموکا ہوا ہے وہ قاضی کے ذرایعہ سے اس تھ کو شخ کرائے۔ اور اگر غرر فعلی ہو تو تسخ دیاتاً واجب ہے کہ جس نے دھوکا کیا ہے وہ دیانت کا مظاہرہ کرتے

موئے اس تھ کو ضخ کرے۔

حضرت مواذنا ظفر اجم عثالی اعلاء السنن ص ٢٥ ج ١٦ من فرماتے ہیں کہ العین الغائبہ لیمن البائبہ لیمن الفائبہ لیمن الفائبہ لیمن الفائبہ کی ملکت میں ہو گر ہے کے دفت بائع اور مشتری کے پاس موجود نہیں تو المام شافعی الی بھے کو بھے الغرر میں داخل کرتے ہیں اور امام ابو حنیفہ کے نزدیک الیم بھے جائز ہے اور اس پر حضرات صحابہ کرام کے آثار موجود ہیں کہ وہ الیم بھے کر لیتے ہے۔

الم نودی فرات میں کہ جس میں حقیر غرر ہو لینی جس کو عام طور پر لوگ محسوس نہ کرتے ہوں تو وہ تھ جائز ہے مثلاً الیا کوٹ خریدنا جس کا استر چھپا ہوا ہے تو کوٹ کے الح اس کی تھ جائز ہے۔ اس طرح ایک ماہ کے لیے مکان کرایہ پر لیا طلائکہ ماہ بھی تمیں کا ہوتا اس کی تھے جائز ہے۔ اس طرح ایک ماہ کے لیے مکان کرایہ پر لیا طلائکہ ماہ بھی تمیں کا ہوتا ہے لور بھی اختیں کا جاتا ہیں میں اجرت دے کر داخل ہوتا تو کیا معلوم یہ آدمی کتا پائی صرف کرے گاتو ان چیزوں میں غرر معمولی ہے اس لیے یہ تمام پوع جائز ہیں۔

غرر کی صورتوں میں سے ایک صورت یہ ہے کہ مبید یا خمن مجول ہو۔ مثلاً ریو رُ کریوں کا ہو اور کوئی آدمی ریوڑ والے سے کے کہ ان میں سے ایک کری چار سو روپ کی دے دے تو اس صورت میں مبعد مجبول ہے۔ اسی طرح ایک کری کو پکڑ کر کہنا ہے کہ یہ چند رویوں کی مجھے دے دے تو یہ خمن مجبول ہے۔

غرر کی ایک صورت یہ بھی ہے کہ بائع کو جید مشتری کے حوالہ کرنے پر قدرت نہ ہو مثلًا بھاگا ہوا غلام ہو یا بائع کے ساتھ دو سرا آدی اس جید کے اندر شریک ہو وغیرہ۔

اور غرركی ایک صورت به بھی ہے كہ ميد مشتری كے حوالہ كرنے كو اليے مواقع كے ماتھ معلق كرنا جس كے وجود بيں آنے يا نہ آنے دونوں كا احتمال ہو مثلًا مثن وصول كرے لور كے كہ مبيد اس وقت حوالے كول كا جب فلال واقعہ چيش آئے گا اس كو تُعَلِيَقَ النَّمَلِيَكِ عَلَى الْخَطَرِ ہے تعبير كرتے ہيں۔

قَوْلُهُ وَيُسِمَ الْحَصَاةِ

لام ٹودی شرح مسلم میں اور مبارکوری صاحب تخفۃ الاحوذی میں ۲۳۵ ج ۲ میں فرماتے ہیں کہ اس میں تین تاویلات ہیں یعنی اس کے تین معانی بیان کیے جاتے ہیں۔
اللہ کوئی آدمی کتا ہے کہ میں کنکری چینکآ ہوں جمال تک کنکری پنچے گی اتن زمین یا اگر کپڑے پر چینکآ ہوں۔ چونکہ اس میں جیع جمول ہے اس لیے یہ بیع

ناجائز ہے۔

٧- كوئى آدمى كمتا ہے كہ ميں يہ چيز است كى تھھ پر بيچا ہوں اور تھے اس وقت تك خيار ہے جب تك ميں كئرى بهيئك دوں و تيرا خيار ختم اور بھے لازم و الى بيت تك ميں كئرى بهيئك دوں و تيرا خيار ختم اور بھے لازم و الى بج كے بارے ميں علامہ ابن رشد بداية المجتد مي ٣ ٣٢ ميں فرماتے ميں وَهٰنَا فِمَارٌ كم يہ جواء ہے اس ليے ناجار ہے كوئكہ اس ميں ايجاب تو ہے مردو سرى جانب سے قبول ميں بيا جا رہا حلائكہ ايجاب اور قبول دونوں بھے كے ركن ميں۔

۳- کوئی آدمی کتا ہے کہ میں کنگری مچینکآ ہوں تو جس چیزیا کپڑے کو وہ کنگری گئے وہ استے مشن کے بدلے میں میری ہوگی تو اس میں مبیعہ مجمول ہے اور یہ تمار کی ایک صورت ہے اس لیے یہ بھی ناجائز ہے۔

بَابَ مَاجَاءَ فِي النَّهِي عَنَ بَيَعَتَيَنِ فِي بَيَعَةٍ (ايک سودے میں دو سودے کرنے کی ممانعت کابیان)

عَنَ آبِي هَرُيرَةٌ عَالَ نَهٰى رَسَوَلَ اللهِ صَلْى اللهُ عَلَيْهِ وَسَنَّمَ عَنَ بَيْعَنَيْنِ فِي بَيْعَةٍ ك كه في كريم الكام سائد ايك سودسه من دو سودے كرنے سے منع فرمايا ہے۔

معرت ابو ہریرہ کی اس روایت کی بیعنین فی بیعة کے الفاظ ہیں اور حضرت ابن مسعود کی روایت جو مند احمد ج اص ۱۹۸ میں ہے اس میں صَفَقَتَیَنِ فِی صَفَقَةٍ کے الفاظ ہیں۔

اس لیے محدثین کرام ؓ نے فرملیا ہے کہ دونوں روایتوں کا منہوم ایک ہی ہے جس طرح ایک بھے میں دو بھے ممنوع ہیں اس طرح ایک بھے میں دو عقد ممنوع ہیں خواہ دہ عقد بھے کی صورت میں ہوں یا اجارہ اور اعارہ کی صورت میں ہو۔

حضرت محکوی الکوکب الدری من ۳۵۹ میں فرماتے ہیں کہ بیعتین فی بیعتہ میں ہی ۔ اور اس صورت میں کہ بیعتین فی بیعتہ میں ہی ۔ اور اس صورت میں ہر شم کا عقد اس میں داخل ہوگا۔ اور اگر تھے سے حقیقتا کچ مراد لی جائے تو پھر اس سے مراد بیہ ہوگا کہ تھے کا وقوع چونکہ بھڑت پلیا جاتا ہے اور اس کی شان باتی عقود سے اہم ہے اس لیے اس کا ذکر کر دیا طلائکہ الیں صورت میں دیگر عقود بھی داخل ہیں۔

· بَيَعَتُينَ فِي بَيَعَةٍ كَى پُلَى تَغْيِر

قاضی شوکائی نیل الاوطار ص ۱۲۱ ج ۵ میں نیفین فی بنیفیز کی دو تغیری بیان کرتے میں ایک تغیر یہ ہے کہ آدی دو سرے کو کہنا ہے کہ یہ چیز آگر تو جھ سے ادبار لے تو میں است کی دوں گا اور آگر نفذ لے تو استے کی دوں گا۔ اب تیری مرضی جیسے چاہے لے لے۔ یہ تغییر اہام احریہ کے نزدیک رائے ہے۔ علامہ ذیلی نصب الراب م من ۲۶ میں فراتے ہیں کہ اگر مشتری ان دو میں ہے کی ایک کو متعین کر کے جدا ہوا تو اس بچے میں کوئی حرج نہیں اس کے مطابق اہام ترذی نے فرمایا فیارفا فیارفا علی اَحدید میا فیلا بَانُس کہ جب ان دونوں صورتوں میں ہے کی ایک کو متعین کر کے جدا ہو تو اس بچے میں کوئی حرج نہیں دونوں صورتوں میں ہے کی ایک کو متعین کر کے جدا ہو تو اس بچے میں کوئی حرج نہیں ہے۔ علامہ ابن رشد ہدایہ المجتمد ۱۵ ج ۲ میں فرماتے ہیں کہ آگر دہ کی ایک صورت کو متعین کی کے بغیر جدا ہوگی اور دیا می شافع کے بغیر جدا ہوگی اور دیا میں خوارد دیا ہوگی۔ اور دیا م مانگ نے اس کو باب الخیار ہے قرار دے کر جائز قرار دیا ہے کہ دہ جدا ہوگی۔ کو دو دو دو دانوں میں ہے کی ایک صورت کو افقیار کر سکتا ہے۔ کہ دہ جدا ہوئے کہ دہ جدا ہوئے اور دیا م مانگ نے اس کو باب الخیار ہے قرار دے کر جائز قرار دیا ہے کہ دہ جدا ہوئے کہ دہ جدا ہوئے کہ دہ جدا ہوئے کہ دہ جدا ہوئے کہ دیا دو دیا میں دونوں میں ہے کی ایک صورت کو افقیار کر سکتا ہے۔

مولانا ظفر اجر صاحب عثائی اعلاء السنن ص ساعاج سا میں فرماتے ہیں کہ اس صورت میں امام اوزائ کا نظریہ ہی ہے مشتری کی ایک پہلو کو متعین کے بغیر جدا نہ ہو اور آگر وہ جدا ہو جاتا ہے تو اس کو وہ نمنوں میں سے جو کم ہے وہ لازم ہوگا۔ اور مملت میں سے جو مملت کمی ہوگا وہ اس کو حاصل ہوگی۔

# دومرى تغيير

بَبَعَنَيْنِ فِي بَيَعَةٍ كَى دو مرى تغيريه ہے كہ ايك آدى دو مرے سے كے كہ بيل تجھ پر يہ مكان اتنے درہم كا دي ہوا برطيك تو فلال سودا جھ كو اتنے درہم كا دے امام ترفى قراتے ہيں كہ يہ معنى امام شافق نے كيا ہے۔ اور علامہ كشميرى العرف الشذى ص ٣٨٨ ميں فرماتے ہيں كہ سى تغير امام ابو حفيفة ہے كتاب الافار ص ١٦١ ميں منقول ہے۔ اس صورت ميں ہمي چو نكہ جمالت محمن لازم آتى ہے اس ليے ممنوع ہے كيونكہ معلوم نہيں كہ على الانفراد ان ميں سے ہر ايك كا محمن كيا ہے۔ اور بيات بحى ہے كہ اس ميں ايس شرط ركمى مئى ہے دس كا عقد تقاضا نہيں كرتا۔ امير يمائي سبل السلام ٨٠٨ ج ٣ ميں فرماتے ہيں كہ اس صورت ميں استقرار محمن نہيں اس ليے بيہ بيج ورست نہيں اور پھر بيہ بات بحى ہے كہ جن حضرات ميں استقرار محمن نہيں اس ليے بيہ بيج ورست نہيں اور پھر بيہ بات بحى ہے كہ جن حضرات

کے نزدیک اس دن کے خمن سے زیادتی صرف اوبار کی وجہ سے رہا ہوتی ہے تو ان کے نزدیک اس میں رہا پلیا جاتا ہے اس لیے ناجائز ہے۔ تندیک اس میں رہا پلیا جاتا ہے اس لیے ناجائز ہے۔ تندیری تفسیر

علامہ ابن رشد برایة الجشد ص ۱۵ ج ۲ میں بَینعَنینِ فِی بَینعَةِ کی ایک اور تغییر کرتے ہیں کہ بائع یہ کتا ہوں تو اس کرتے ہیں کہ بائع یہ کتا ہے کہ میں یہ چیزیا یہ چیز تجھ پر اسنے درہم کی بیچا ہوں تو اس صورت میں چونکہ مبع مجمول ہے اس لیے یہ بھی ممنوع ہے۔

## دو روایتول میں تعارض اور اس کا جواب

حضرت ابو جریرہ ہے ایک روایت ابو واؤدج ۲ ص ۱۳۳ میں اس طرح آتی ہے مَنَ بَاعَ بَیْدَمَتَیْنِ فِی بَیْدَهِ فَلَهٔ اَوْکَسَهَمَا اَوِ الرِّبَا کہ جس آدی نے ایک تھے میں وو تھے کیں تو اس کے لیے ان وو شمنوں میں سے جو کم ہے وہ ہو گایا وہ براوا کا مرتکب ہوگا۔ اس روایت سے بَیْدَمَنیْنِ فِی بَیْمَعْدِ کا جواز ٹابت ہوگا ہے الله اس کا ترذی شریف کی روایت سے تعارض ہے۔

روایت مشہور روایات کے مغموم کے مطابق ہو جائے گی۔ باب ما جاء فین کر اھنیة بنیع ما لیس عِندُه (غیر موجود چیز کی بیج کی مماثعت کابیان)

> قَوْلُهُ لَا تَبِعَ مَالَيْسَ عِنَدُکَ مَا لَيْسَ عِندَکَ کی پہلی تفسیر

قاضی شوکائی نیل الاوطار ص ۱۲۳ ج ۵ میں مَا لَیسَ عِندُکَ کا معنی کرتے ہیں مَا لَیسَ عِندُکَ کا معنی کرتے ہیں مَا لَیسَ فِتی مِدَکِکَ وَقَدْرَنِکَ لِین جو تیری مکیت اور دسترس میں نہ ہو جیسا کہ بھوڑے غلام کی تھے جس کا ٹھکانہ معلوم نہ ہویا وہ ایسے آدمی کے قبضہ میں ہو جس سے لے کر مشتری کے حوالہ کرنے کی بائع کو ہمت نہ ہو اس طرح بھاگا ہوا پرندہ جس کے لوث آنے کا احتمال نہ ہو اس کی بھے کرنا وغیرہ۔

# دو سری تفییر

مَا لَيَسَ عِنَدَکَ کی و سری تغيروه ہے جو ترفری شريف ميں حضرت عکيم بن حزام کی روايت سے ثابت ہے کہ انہوں نے حضور عليه السلام سے پوچھا کہ ميرے پاس کوئی آدی آت ہے اور کی چيز کا سودا کرتا ہے اور وہ چيز ميرے پاس موجود نہيں تو کيا ميں بازار سے وہ چيز خريد کراس کو دے دول تو آپ صلی الله عليه وسلم نے فرمايا لا تَبَعَ مَا لَيْسَ عِنَدُکَ امير مِمائي سبل السلام ص ٨٥ ج ٣ ميں فرماتے ہيں کہ اس ميں اس بات پر دلالت ہے امير مِمائي سبل السلام ص ٨٥ ج ٣ ميں فرماتے ہيں کہ اس ميں اس بات پر دلالت ہے کہ کی چيز کا مائک بنے سے پہلے اس چيز کی تاج درست نہيں۔

#### اس ممانعت سے استناء

قاضی شوکائی نیل الاوطار ص ۱۵۵ج ۵ میں فرماتے ہیں کہ اس سے وو قتم کی بیج مشتیٰ ہے ایک بیج سلم اور اس کے استثناء کی وجہ سے ہے کہ صبیح روایات سے اس بیج کا صبیح ہونا ٹابت ہے۔

اور دوسری اس چیز کی بیج مشی ہے جو چیز مشتری کے ذمہ میں ہو کیونکہ وہ چیز عاضر مقبوض کی طرح سمجی جاتی ہے۔ (مثلاً سودا دوکان میں موجود ہے اور یہ آدمی دکان کے علاوہ سمی لور جگہ بیٹھ کر کسی سے سودا کرے۔ اس طرح بیج الاستیضناع بھی مشین ہے)

بنيج نضولي كاحكم

ایک آدی کسی دو مرے کا مال اس کے دکیل یا اس کا نمائندہ ہونے کی حیثیت کے بغیر بی چ دے تو یہ نفول ہے اور اس کی جانب ہے کی گئی بچ کو بچ ففولی کہتے ہیں۔

مبارکیوری تحفۃ الاحوذی ص ۲۳۷ج ۲ میں قرماتے ہیں کہ کسی وہ سرے کا مال اس کی اجازت کے بغیر بیچنا بھی ما لَبَسَ عِندَکَ میں واخل ہے اور امام شافعی ہی معنی لے کر بیج فضولی کو تاجائز قرار دیتے ہیں اور احناف کے نزدیک بیج فضولی موقوف ہوتی ہے مالک اجازت دے دے دے و تو تھیک ورنہ درست نہ ہوگ۔

اور حضرت مدنی کی تقریر ترخی می ۱۹۱۳ میں ہے کہ اس نمی سے بیج سلم اور بیج فضولی مشتی ہیں۔ ایک تو وہ روایت ہے جس میں فضولی مشتی ہیں اور بیج فضولی کی استیاء کی وہ وجس ہیں۔ ایک تو وہ روایت ہے جس میں آتا ہے کہ حضور علیہ السلام نے حضرت حکیم بن خزام کو ایک ویتار دے کر دنبہ خرید نے کے لیے بھیجا وہ دنبہ خرید کرلا رہے تھے کہ راستہ میں بی اس کو دو دینار کا بیج دیا اور اس واقعہ وینار کا اور خرید کرلائے اور اس واقعہ پر حضرت حکیم بن خزام دنبہ بیج ہیں آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے وکیل نہ تھے اور آپ پر حضرت حکیم بن خزام دنبہ بیج میں آپ صلی اللہ علیہ وسلم کے وکیل نہ تھے اور آپ کے اس بیج کو رد بھی نہ فرمایا جو اس کے جواز کی دلیل ہے۔ گر اس روایت پر اشکال بہ ہے کہ آخضرت صلی اللہ علیہ وسلم نے تو وہ وینار صدقہ کر دیا تھا خود نہیں لیا تھا۔

اس کا جواب سے ہے کہ اُنتخضرت صلی اللہ علیہ وسلم نے جس مال کی قربانی کرنے کا اراوہ فرمایا تھا اس میں سے پچھ باتی بچانا مناسب نہ سمجما اس لیے تو صدقہ کیا۔ آگر وہ تھ جائز نہ ہوتی تو اس دینار کا صدقہ کرنا ہی جائز نہ ہو آ۔

مولانا ظفر احمد عثالی اعلاء السنن می اهاج ۱۳ شی فرائے بیں کہ لا تبع مالیت مالیت میں کہ لا تبع مالیت میں کہ الا تبع مالیت عندک والی روایت سے بیج فضولی کی نفی نہیں ہوتی اس لیے کہ مشتری کے حوالے کرنے کی قدرت بھی بات فردت بھی بات میں فردری ہوئے والی ہوگی تو قدرت بھی بات مردری ہو اور اگر بھ موقوف ہوگی تو قذرت علی النسلیم بھی موقوف ہوگی اور یمال قدرت موقوف موجود ہے اس لیے بھے موقوف درست ہوگی آگر مالک نے اجازت وے دی تو نافذ ہو جائے گی ورنہ کالعدم ہو جائے گی۔

تخفۃ الاحوذی ص ۲۳۷ ج ۲ میں اور حفرت منی کی تقریر ترفدی ص ۱۱۲ میں ہے کہ جس چزیر ابھی تک مشتری نے قبضہ نہیں کیا تو اگر اس کو نیچے گا تو وہ بھی اس طرح مالیّت

عِندَی میں داخل ہے۔ مبیع پر قبضہ کرنے سے پہلے اس میں تصرف کے بارے میں ائمہ کرام کے اقوال

حضرت گنگوی الکوک الداری می ۱۳۹۱ میں فرماتے ہیں کہ فقہاء کرام کا اس میں المحافظ المنظاف ہے کہ مشتری مبیعہ پر قبضہ کرنے سے پہلے اس میں تصرف کر سکتا ہے یا کہ نہیں۔ الم محد الدار مام شافی فرماتے ہیں کہ خواہ مبعد متقولی چیز ہو یا غیر متقولی ہو مثلا دار وغیرہ و قبضہ سے پہلے مشتری اس میں تصرف درست اور غیر متقولی میں درست نہیں ہے لیکن فرماتے ہیں کہ متقولی چیز میں تصرف درست اور غیر متقولی میں درست نہیں ہے لیکن الکوک الدری کے عاشیہ میں اس پر گرفت کی گئی ہے کہ یہ کاتب کی غلطی معلوم ہوتی ہے الکوک الدری کے عاشیہ میں اس پر گرفت کی گئی ہے کہ یہ کاتب کی غلطی معلوم ہوتی ہے درست اور متقولی میں درست نہیں ہے اور صاحب بدایہ نے اس کی دلیل میں یہ بھی فرمایا ہو درست ہوا ہوتی ہے کہ چو نکہ عقار لیمیٰ غیر متقولی چیز میں ضائع ہوتا نادر ہے اس لیے اس میں قبضہ درست ہوا ور درست ہوا ہو اس لیے اس میں قبضہ درست ہوا ہو درست ہوا ہو درست ہوا ہو درست ہوا ہوتی ہوتا عام پیا جا تا ہے اس لیے اس میں قبضہ درست ہوا در اس سے متقولی اور غیر متقولی میں فرق رکھا گیا ہے اور امام اجر کا نظریہ امام ترخی گئی ہو جائے۔ اس لیے متقولی اور غیر متقولی میں فرق رکھا گیا ہے اور امام اجر کا نظریہ امام ترخی گئی ہوئی تصرف کر سکتا ہے۔ اور امام نووی شرح مسلم میں ہوتا ہوں میں مشتری نظریہ امام ترخی گئی نقرف کر سکتا ہے۔ اور امام نووی شرح مسلم میں ہوتا ہیں ہیں نظریہ امام کا گئی کا نقل کرتے ہیں۔

اور لام اسحاق بن راہویہ کا نظریہ یہ بیان کیا کہ ان کے نزدیک سکیلی اور موزونی چیزوں میں مشتری قبضہ سے پہلے تصرف نہیں کر سکتا ہاتی چیزوں میں کر سکتا ہے۔

جن حضرات کے نزویک صرف طعام میں قضہ سے پہلے تھے ممنوع ہے وہ ان روایات
سے استدلال کرتے ہیں جن میں طعام کے الفاظ آتے ہیں جیسا کہ مسلم ص ۵ ج ۲ میں
حضرت ابن عباس حضرت ابن عمر اور حضرت ابو جریرہ کی روایات ہیں جن میں یہ الفاظ ہیں
من ابناً عَ طَعَامًا فَلَا يَبعَهُ حَنَى يَسُنَوَفِيَهُ لَهُ کَهُ بِي كُريم صَلَى الله عليه وسلم فے طعام پر
قبضہ كرنے سے پہلے اس كى بھے سے منع فراليا ہے اور ایک روایت میں ہے من ابناً ع

طَعَامًا فَلاَ يَبِعَهُ حَنَى يَقَبِضُ وَ فَخْصَ طَعَامِ خَرِيدِ وَ وَهُ اس پِر قَصْد سے پہلے اس کو نہ بیجے۔ ان روایات کا جواب آیک تو بہ ہے کہ روایت کے راوی حضرت ابن عباس خود فرماتے ہیں وَاحَسِت کَلَ شَبْئَ بِمُنْزِلَةِ الطَعَامِ (مسلم ص ٥ ج ٢) یعنی میں ہر چیز کو طعام کی طرح خیال کرتا ہوں۔ تو صرف طعام پر اس کو ولیل بناتا کیے درست ہوگا۔

اور ترزی شریف کی سی روایت الا تَبِعَ مَالَیْسَ عِنَدَی بھی ان کے ظاف ولیل

اور الم اسحاق بن راہوں خنی بستوفیه - خنی یکتاله والی روایات سے استدالل کرتے ہیں کہ ان میں وزن اور کیل کی جانب اشارہ ہے تو اس لیے کیلی اور موزونی چیز میں بقت ہے ہے تھا تھرف ورست نہیں باتی چیزوں میں جائز ہے۔ ان کا جواب بھی وہی ہے جو طعام کی قید لگانے والوں کو دیا گیا ہے۔

قُولُهُ لَا يَجِلُ سَلَفٌ وَيُنِيعٌ

حضرت گنگوئی الکوکب الدری ص ۱۳۹۰ میں اس کا معنی یہ کرتے ہیں کہ کوئی آدمی کسی سے کوئی چیز اس شرط پر خرید آ ہے کہ بائع اس کو قرضہ دے۔ اور اس طرح اس کے عکس صورت کہ بائع مشتری سے کمتا ہے کہ میں تھے پر یہ چیز پیچا ہوں بشرطیکہ تو مجھے قرضہ

دے۔
اور امیر ممائی سبل السلام ص ۸۴ ج ۳ بیس اس کا معنی سے کرتے ہیں کہ کوئی آدمی کمی
سے صرف اوبار کرنے کی وجہ سے منگا سودا خرید آ ہے اور پھر اس خیال سے کہ سے تو درست
نہیں کہ صرف اوبار کی وجہ سے مثمن بیس زیادتی کی جائے تو حیلہ سے کرآ ہے کہ بائع سے رقم
قرض لے کر اس کو مثمن کی جگہ دے وہتا ہے تو سے صورت سلف وزیج کی ہے۔

مبار کپوری صاحب تحفۃ الاحوذی ص ٢٣٥ ج ٢ میں فراتے ہیں کہ اس صورت میں چو نکہ قرض کی وجہ سے قرض دینے والا نفع حاصل کر رہا ہے اور کُلَّ فَرُضِ جَرَّ نَفُعًا فَهُو عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ال

مَوْلَهُ وَلَا شَهُ طَانِ فِي بَيْعِ

جمور ائمہ فرائے ہیں کہ شرطان (دو شرطوں) کی قید اتفاقی ہے اس لیے کہ آگر تھ میں ایک بھی شرط الی موجس کا عقد تقاضہ نہیں کر آتو وہ شرط فاسد ہے اور اسکی دجہ سے تھے

فاسد ہوگ۔ امام احد کا نظریہ

الم الله فرائے ہیں کہ اگر دو شرفیں ہوں تو بھے فاسد ہے اور اگر ایک شرف ہو تو بھے درست ہوگی جیسا کہ کوئی آدی کی سے کمتا ہے کہ میں تھے سے یہ کپڑنا فرید تا ہوں بشرطیکہ تو اس کو رنگ بھی دے اور گرے جھے کو ی کر بھی دے تو دو شرطوں کی وجہ سے یہ بھے ناجائز ہو اگر ایک شرط ہو جیسا کہ کتا ہے کہ میں تھے سے یہ کپڑا فرید تا ہوں بشرطیکہ تو جھے یہ کپڑا رنگ کر دے یا کہتا ہے کہ جھے ی کر دے تو جمہور فقماء کے نزدیک یہ شرط بھی فاسد ہوگی اور امام احمد کے نزدیک صرف ایک شرط ہونے کی وجہ سے یہ بھے درست ہوگی۔

## الم احرا على ولائل اور ان كے جوابات

الم احمد کی دلیل ایک تو ترندی شریف کی بید روایت ہے جس میں وَلاَ شَرَطَانِ فِی بَیْنِ کَ الفاظ مِیں اس کا جواب جمہور کی جانب ہے بیہ ہے کہ بیہ قید انفائی ہے۔ اور جمہور کی جانب ہے بیہ جس میں نھی عَنَ بَنِهِ وَ شُرَطِ کی جانب ہے بیہ جس میں نھی عَنَ بَنِهِ وَ شُرَطِ کی جانب ہے بیہ جس میں نھی عَنَ بَنِهِ وَ شُرَطِ کی جانب ہے الفاظ میں۔ اور تیمرا جواب معنرت ام المومنین عائشہ صدیقہ کی روایت ہے جس میں معنرت بریرہ کے الفاظ میں۔ اور تیمرا جواب معنرت ام المومنین عائشہ صدیقہ کی روایت ہے جس میں معنرت بریرہ کے مالکوں نے والاء کی شرط لگا دی تھی کہ والاء ہماری ہوگی تو حضور علیہ السلام نے فرایا کہ لوگوں کو کیا ہو گیا ہے کہ وہ الی شرطی لگاتے ہیں جس کی اللہ اور اس کا رسول اجازت نہیں دیا۔ اور اس میں ان لوگوں نے صرف ایک عی شرط لگائی تھی اور بیہ روایت ابو داؤد ص ۱۹۲ ج ۲ وغیرہ میں ہے۔

حضرت لهم احر کی طرف سے بید دلیل مجمی بیش کی گئی ہے کہ حضور علیہ السلام نے معضرت لهم احر کی شرط لگائی۔ اگر معضرت جابر سے اونٹ خریدا اور انہوں نے مدینہ چنچنے تک اس پر سواری کی شرط لگائی۔ اگر ایک شرط لگائی جائز نہ ہو آتو ایسا نہ ہو آ۔

اس کا جواب میہ ہے کہ امام ابن دقیق العید احکام الاحکام میں فرماتے ہیں کہ اس حدیث میں اضطراب ہے۔

اور دوسرا جواب سے کہ سے شرط صلب عقد میں نہ تھی بلکہ بھے کمل ہو جانے کے بعد سے اور کی اجازت عاریاً تھی۔ سے جواب لام طحادیؓ نے ج ۲ ص ۱۵۹ میں دیا ہے اور

اس كا قريد بخارى ج اص ٣٤٥ كى روايت كے الفاظ ميں اَفْعَرَنِي ظَهَرَ الله المَدِينَةِ اور افقار كا معنى اعارہ ب لينى حضرت جابر نے فرمايا كه ميں نے وہ اونٹ مدينہ تك سوارى كے ليے آپ سے عاريتا "ليا-

اور تیسرا جواب میر ہے کہ میر صورۃ سیج تھی اور حقیقتا ہیں تھا اس لیے تو حضور علیہ السلام نے اونٹ اور ممن دونوں چیزیں حضرت جابڑ کو دے دی تھیں۔

اور چوتھا جواب یہ ہے کہ بھے میں پہلے شرط لگانے کی مخبائش تھی بعد میں یہ منسوخ ہوگئی اور نہلی عَن بَنِیعِ وَ مُرَطِ اِس کے لیے نائ ہے۔

فَوْلَهُ وَلا رِبَعَ مَا لَمَ يَضَمَنَ

امیر یمائی سبل السلام میں اس کا بیہ معنی کرتے ہیں کہ آدی جس چیز کا مالک نہ ہو اور
اس چیز کے ذریعہ سے آگر اس نے نفع حاصل کیا تو وہ نفع اس کے لیے جائز شیں مثلا کسی کا
غلام غصب کیا اور اس غلام سے کام لیا اور اس کے ذریعہ سے نفع (اس کے ذریعے سے کملیا
ہوا مال) حاصل کیا اور پھر مالک کو وہ غلام واپس کر دیا تو غصب کی مدت میں اس غلام کے
ذریعہ سے جو نفع اس نے حاصل کیا ہے یہ ربح مالکہ مضمین ہے اور یہ جائز شیں ہے۔

امیر بمائی اس کا دو سرا معنی میہ کرتے جی کہ مَا لَمُ یُضَمَنَ اَی مَا لَمُ یَقَبَضَ لَعِیٰ جس پر قبضہ نہیں کیا اس کا نفع لینا درست نہیں ہے۔ اس لیے کہ جب تک مشتری نے قبضہ نہیں کیا' اس وقت تک وہ چیز بائع کی ضان میں ہے آگر وہ چیز ضائع ہو جائے تو بائع کا مال ضائع ہوگا۔ اور نفع کا حقد ار وی ہو تا ہے جس پر ضان ہو۔

قَوْلَهُ فَالَ اِسْحَاقَ بَنَ مَنَصَورٍ قُلَتَ إِلاَ حَمَدَ المَ تَرَمُنُ فَرَاتَ بِي كَهُ اسْحَالَ بِنَ مَصُور فَ فَلَيْ الْمَا الْمَدُّ عَ نَهَى عَنَ بَيَعٍ وَ سَلَفٍ كَامَعَى وريافت كيا تو انهول في منعور في فرايا كه من عن وريافت كيا تو انهول في الله عن الله يكل الله عن الله يكل الله عن الله يكل الله عن الله يكل الله عن الله عن الله يكل الله عن الله يكل الله عن الل

اور فرماتے ہیں کہ بید اختال بھی ہے کہ اس کا معنی بید ہو کہ کسی کو قرض دے کر اس سے کوئی چیز لی ہو اور کے اگر تونے مقررہ مدت میں رقم واپس نہ کی تو بید چیز جو میں نے تھے سے لی ہے بید تیری جانب سے مسیعہ بن جائے گا اس رقم کے بدلے جو تو نے جھے سے لی

فَوَلَهُ قَالَ اِسْحَاقً كُمَّا قَالَ - قَالَ كَا قَاعَل اسحاق بن رابوي من اوريد يهلَّ قَالَ

اسحاق بن منعور کے تحت ہے لین اسحاق بن منعور نے امام احد ؓ سے بَیع و سُلُف کی تفسیر نقل کرے کہا کہ اسحاق بن راہویہ ؓ نے وہی قول کیا ہے جو قول امام احد ؓ کا ہے۔

بَابَمَاجَاءَفِي كُرَاهِيةِ بَيَعِ الْوَلَاءِ وَهِبَنِهِ (ولاء كو يجين اور بهد كرنے كي ممانعت كابيان)

ولاء واؤ کے فقہ کے ماتھ ہے۔

وَلاء كِي وو تشميل جِن- إلى وَلاء العِمَاقَة ٣- وَلاء المَوَالا قد

وَلاَ ءَ الْعِنَاقِه كَا مَظَلَب بِي بِ كَهِ مَالَك فِي عَلام آزاد كيا اور غلام كم مرف كم وقت اس كاكوئي نسبى يا ذوى الارحام ميں سے كوئي شرعى وارث نه ہو تو اس كے مال كو ولاء كتے ہيں اور اس كا مستحق اس غلام كو آزاد كرف والا ہو آ ہے اور اگر وہ پہلے مرچكا ہو تو درجہ بہ ورجہ اس آزاد كرف والے كے عصبات اس كے مستحق ہول گے۔

اور وَلاَ ءُالَمَوَالاَ ہُ كا مطلب بيہ ہے كہ ايك آدى كس كے ہاتھ پر مسلمان ہو آ ہے اور اس كے ساتھ معلدہ كر آ ہے كہ أكر ميں تيرى زندگى ميں مركبا تو ميرا مال تيرا ہوگا اور أكر ميں نے كوئى جنابت كى تو اس كى ديت تجھ پر ہوگ-

حضرت مولانا سید انور شاہ صاحب فراتے ہیں کہ جب تک دو سرے نے اس کی جناعت کوئی ارش برداشت نہیں کی اس وقت تک اس معلمدہ کو شخ کیا جا سکتا ہے اور اگر اس نے اس کے سمی جرم کی ارش (آدان) اوا کر دی تو پھر اس معلمدہ کو شخ نہیں کیا جا سکتا۔ (العرف الشذی ص ۱۹۸۹)

اور یہ موالات اس صورت میں درست ہے جبکہ اس کا کوئی شرعی وارث نہ ہویا اس کے وارثوں کا علم نہ ہو تو احناف کے نزدیک اس کا مال اس آدمی کو دیا جائے گا جس کے ساتھ اس نے موالاۃ قائم کی ہے اور شوافع حضرات کے نزدیک اس موالاۃ کی کوئی حیثیت شیس ہے ایسی صورت میں ان کے نزدیک وہ مال بیت المال میں جمع کیا جائے گا۔

احتاف کے نزدیک بَیتَ الوَلاَءِ وَهِبَنِهِ مِن وَلاَءَ الْعِنَاقَه اور وَلاَءَ الْمَوَالاَة ووتول طرح کی ولاء مراد ہے۔ اس لیے کہ وہ ولاء العناقہ مراد ہے۔ اس لیے کہ وہ ولاء العناقہ مراد ہے۔ اس لیے کہ وہ ولاء الموالاة کے قائل نہیں ہیں۔

ولاء كامعني

ولاء تس کو کہتے ہیں اس میں وو اختال ہیں ایک ہیہ کہ ولاء سے مراد وہ قرابت داری ہے جو ان دونوں کے درمیان قائم ہوئی ہے تو اس کو بھی نہیں پیچا جا سکتا کیونکہ یہ تو مِن الاَعْمَان (عینی چیزوں میں سے) نمیں ہے بلکہ مِنَ الاَعْراض ہے اس احمال کے پیش نظرامام نووی نے شرح مسلم میں اور حضرت منگوی نے الکوکب الدری ص ۳۸ میں فرمایا ہے کہ ب ولاء مل سیں ہے بلکہ یہ ایسے ہے جیسا کہ کوئی آدمی ابوت (باپ بیٹے کا ورمیانی رشتہ) یا اخوت (دو بھائيوں كا درمياني رشته) كو ينج اور ولاء ميں دوسرا اختال بيد ہے كه اس سے مراد وہ مال ہو جو ولاء کی صورت میں مالک کو ملتا ہے تو وہ معدوم ہے اس کیے اس کی بیج بھی صحیح نہیں ہے۔ اور پھریہ بھی معلوم نہیں کہ ولاء اس مخص کو حاصل ہوتی بھی ہے یا نہیں۔ ہو سكتا ہے كديد مولى اس آزاد كروہ غلام ہے پہلے مرجائے تو پريد زيع كس چيز كى كررہا ہے۔ بعض حضرات سے ولاء کی بیج اور ببد کی روایات موجود بیں جیسا کہ مولانا ظفر احمد عثانی نے ابن بطال وغیرہ سے نقل کیا ہے کہ حضرت عثانؓ اور حضرت ابن عباسؓ اور عروہؓ ولاء کی بھے کے جواز کے قائل تھے اور حضرت میمونہ ہے بھی ولاء کے ہیہ کے جواز کی روایت ہے۔ تو اس کا جواب میہ دیا گیا ہے کہ ہو سکتا ہے کہ ان حضرات کو ولاء کی بیج اور بہہ سے منی کی روایات نہ مپنجی ہوں۔ اور اہام ابن عبد البر فرماتے ہیں کہ علماء کا اتفاق ہے کہ ولاء کو نہ پیجا جا سکتا ہے اور نہ بی ہبہ کیا جا سکتا ہے اور ان کا اس صدیث کے مطابق عمل بر انفاق ہے۔ صرف حضرت میمونہ سے روایت ہے کہ انہوں نے جب سلیمان بن بیار کو آزاد كياتواس كي ولاء حضرت ابن عباس كو بهد كروى تقى- (اعلاء السنن ج ١٣ ص ١٣٣١) قَوْلَهُ وَهِمَ فِيهِ يَحْيَى بَنَ سَلَيم يحى بن سليم جب بدروايت كرتے بين تو عبيد الله بن عر اور حضرت عبد الله بن عر عي ورميان نافعٌ كا واسطه ذكر كرت بي جبكه ووسرك حعرات نافع کا واسطہ ذکر شیں کرتے۔ بلکہ عبد اللہ بن دینار کا واسطہ ذکر کرتے ہیں۔ وو سرے حضرات جو تحبی بن سلیم کے اس روایت میں مقابل میں وہ ثقات میں اس لیے ان کی روایات درست بین اور نافع کا واسطه ذکر کرنے میں یمی بن سلیم کو وہم موا ہے۔ بابما جاءفي كزاهية بيعالخيؤان بالحيوان نسيتة (ادہار کی صورت میں جاندار کی جاندار کے بدلے میں بیچ کی ممانعت کا بیان) علامه سيمني عمدة القاري ص ١٣٣ ج ١١ مين اور قاضي شوكاني نيل الاوطار ص ١١٧ ج ٥

میں قرائے ہیں کہ جمہور کے نزدیک بَیْعَ الْحَیْوَانِ بِالْحَیْوَانِ ہِر طالت میں جائز ہے خواہ جنس ایک ہو یا مخلف ہو اس طرح خواہ متفاضلًا (کی بیشی کے ساتھ) ہو یا نسینۂ ہو۔ (یسی نظریہ لام شافعیؓ کا ہے)

تَبَعَ الْحَيْوَانِ بِالْخَيْوَانِ كَ بِارے مِين امام مالك كا نظريه

اور المام مالك ك نزديك أكر جنس مختلف مو تو ان كى تيج نسينه جائز ہے ورند نہيں۔ مثلا كائے كے بدلے لونث وغيره كى تيج-

الم ابو حنيفة أور الم احد كا نظريه

اور المام احر المام ابو حنيفہ ك زريك خواہ جس ايك ہو يا مخلف ہو نسية كى صورت بي الله ورست نبيل م

حضرت گنگوی الکوکب الدری ص ۳۹۱ میں فرماتے ہیں بنیع النحبوان بالنحیوان فرماتے ہیں بنیع النحبوان بالنحیوان فرماتے ہیں بنیع النحبوان بالنحیوان نہیں ہو تو پھر کوئی کراہت نہیں ہے۔ اس پر الکوکب الدری کے حاشیہ میں گرفت کی گئی ہے کہ قاعدہ کے مطابق تو یہ درست ہے اس لیے کہ جب قدر اور جنس ایک نہ ہو تو پھر تھے متفاضلاً اور نہیں نیا ہے کہ جاج کہ جب قدر اور جنس ایک نہ ہو تو پھر تھے متفاضلاً اور نہیں نئے ہم طرح جائز ہے۔ اور علامہ ابن رشد ؓ نے بھی بدایت المجمد ص ۱۹۰ ج ۲ میں امام ابو حقیقہ کا نظریہ حقیقہ کا نظریہ وی بیان کیا ہے جو علامہ عنی اور قاضی شوکائی نے بیان کیا ہے۔

امام ابو حنیفه کی پہلی دلیل

الم ابو حنیفہ اور الم اجر کی پلی دلیل میں ترفری شریف کی روایت ہے جو حضرت سمرہ سے کہ بی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے بَیْنَعَ الْحَبُوانِ بِالْحَبُوانِ نَسِینَة ہے مع فرلما ہے۔

اس روایت پر اعتراض کیا گیا ہے کہ امام بیمی نے کما ہے کہ حسن کا حضرت سمرہ ہے ساع طابت نہیں ہے اس لیے یہ روایت مصل نہیں۔ مگراس کی تردید خود امام ترفی نے کر وی اور فرمایا کہ سیمنا عُ الْحَسَنِ مِنِ سَمَرَةَ صَبِحِیتُ کہ حسن کا حضرت سمرہ ہے ساع صحح

دو سری دلیل

اور امام ابو صنیفہ کی دو مری دلیل حضرت جابر کی روایت ہے جو امام ترفی نے ذکر کی ہے جس میں ہے کہ حضور علیہ السلام نے فرمایا کہ ایک کے بدلہ میں دو جانور کی تیج نسینه کی صورت میں درست نہیں۔ اور جب ہاتھ بہ ہاتھ موں تو لا بَاَسَ بِهٖ تو پھراس میں کوئی حرج نہیں ہے۔
جرج نہیں ہے۔
تیسری دلیل

معرت مولانا محد زکریا صاحب اوجز المسالک ص ۲۵۱ ج ۱۱ بین علامہ ابن حرم ہے لفل کرتے ہوئے لکھتے ہیں کہ یمال نسیٹ کو طرفین سے قرار دے کر بَینے الکالی بالکالی پر اس کو محمول کرنا درست نہیں ہے اس لیے کہ وہ عام ہے اور سے ظام ہے۔

اور امیریمائی بھی سیل السلام می ۱۵۸ج ۳ میں فرماتے ہیں وَهُو لَا يَضِح كَه اس كُو بَينَةَ الْكَالِي بِالْكَالِي بِر مُحُول كُرَةً صَحِح شين ہے۔ ئيز حضرت جابرٌ كي روايت ميں وَلَا بَاسَ بِهِ يَدَا بِيد كِ الفاظ ہِي جو نَسِينَهُ مِن الْجَانِبَيْنَ كَي نَفَى كُرَتْ ہِي اس ليے كَه يَدا بَيْدِ كَامْقَالُ مُطْلَقٌ نَسِينَهُ ہِ نَهُ كَه نَسَينَهُ مِنْ الْجَانِبَيْنَ۔

#### اعتراض اوراس كاجواب

حضرت ابن عمر کی روایت پر یہ اعتراض کیا گیا ہے کہ حضرت ابن عمر کا خود اس پر عمل نہیں تھا جیسا کہ موطا اہام مالک ص ۵۹۱ میں روایت ہے کہ انہوں نے اِشْفَرَی رَاحِلَه بِارَبَعَةِ اَبْعَرَةً مَضَمَونةً عَلَيْهِ لِعِنْ انہوں نے چار اونٹوں کے بدلے سواری کے قاتل ایک طاقتور اونٹنی خریدی۔ تو جب راوی کا عمل اپنی مروی روایت کے خلاف ہو تو وہ روایت موول یا منسوخ ہوتی ہے۔ اس کا جواب ہے ہے کہ مصنف عبد الرزاق میں روایت ہے کہ طاؤ س نے حضرت ابن عراسے ایک اونٹ کے بدلہ دو اونٹ کی نسینہ کی صورت میں ہے کے بارہ میں پوچھا تو انہوں نے کر بھہ اس کو اچھا نہ سمجھا۔ اور اس طرح کی روایت ابن ابی شبہ میں ہے کہ ابن سمری نے حضرت ابن عراسے پوچھا اَلْبَعَیتر بالَبَعِیتر بالَبَعِیتر

حضرت الم شافعی کی پہلی دلیل۔ الم شافعی آپ نظریہ پر حضرت عبد القد بن عمرہ کی روایت پیش کرتے ہیں جو مند احمد من ابوداؤد ج ۲ من ۱۲۱ اور دار تطنی من میں ہے کہ حضور علیہ السلام نے مجھے تھم فرمایا (اور یہ بیت المال کے جانوروں کی دکھے بھال پر مامور تھے) کہ میرے پاس جو اونٹ ہیں ان پر مجامدین کو سوار کر کے لشکر جھیجوں۔ میں لوگوں کو سوار کر آ رہا یماں تک کہ سواریاں ختم ہوگئیں اور لوگ باتی تھے تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے مجھے فرمایا کہ صدقہ کی اونٹیوں کے بدلے اونٹ خرید لے تو میں دو دو اور تین تین اونٹیوں کے بدلے ونٹ خرید لے تو میں دو دو اور تین تین اونٹیوں کے بدلہ میں ایک ایک اونٹ خرید آ رہا حالانکہ اس وقت اونٹیاں بیت المال میں موجود نہ تھیں برلہ میں ایک ایک اونٹ خرید تا رہا حالانکہ اس وقت اونٹیاں ان لوگوں کو ادا کیں جن بھر جب صدقہ کا مال آیا تو آپ صلی اللہ علیہ و سلم نے وہ اونٹیاں ان لوگوں کو ادا کیں جن سے اونٹ لیے تھے اس روایت سے بیٹے الحیوانِ بالحیوانِ نوشیئة کا جواز خابت ہو تا

#### اس كاجواب

مبار کپوری صاحب تحفۃ الاحوذی ص ٢٣٩ ج ٢ میں قاضی شوکائی کی نیل الاوطار ص ١١٦ ج ٥ میں قاضی شوکائی کی نیل الاوطار ص ١١١ ج ٥ سے نقل کرتے ہوئے لکھتے ہیں کہ فی اُبتادہ تحکیر بَن اِسْحَاق وَفِیهِ مَقَالُ مَعُروف ہے۔ اس روایت کی سند میں محمد بن اسحاق ہے جس کے بارہ میں محد ثمن کا کلام معروف ہے۔ اور قاضی شوکائی فرماتے ہیں وَقَالَ الْحَطَابِي فِي اِسْنَادِهِ مَقَالُ (نیل الاوطار ص ١١٥ ج ٥) کہ امام خطابی نے کما ہے کہ اس کی سند میں کلام ہے۔

لام شافعی کی دو سری دلیل۔ موطا امام مالک ص ۵۹۱ میں حضرت علی کا اثر موجود ہے کہ انہوں نے ایک میعاد تک ایک اونٹ میں اونٹوں کے بدلہ میں پیچا۔

#### اس كايبلاجواب

قاضی شوکائی قرماتے ہیں کہ سے روایت منقطع ہے اس لیے کہ اس میں حسن بن علی اور حضرت علی کے ورمیان اِنقطاع ہے۔

#### دو سرا جواب

دو سری کے لیے تقویت کا باعث بن کر راج بن اس روایت پر جس پر جرح بھی موجود ہے۔ نیز امام ترمذی نے نئی کی روایت کو حَسَنَ جُنج قرار دیا ہے (ترمذی ج اص ۲۳۳)

## امام مالک کی دلیل اور اس کاجواب

امام مالک کا نظریہ اس مارہ میں ہے ہے کہ اگر جنس ایک ہو تو بھے نسبینة (ادہار) درست نہیں ہے اور ایک جنس کے تعین میں ما کیہ کا آپس میں اختلاف ہے۔

علامہ ابن رشد فراتے ہیں کہ اگر مید غیر مطعومہ لینی خوراک اور طعام کی مدسے نہ ہو تو اہم مالک کے نزدیک اگر جانبین (بائع اور مشتری) ہے دی جانے والی اشیاء کا منافع ایک جیسا ہو تو تفاصل (زیادتی) جائز ہے اور نسینہ (ادہار) جائز نہیں ہے (بدایۃ المجتمد ص ۱۰۰ ج اس سے معلوم ہوتا ہے کہ منافع ایک جیسا ہو تو ایک جنس قرار پائے گی بعض ما کید نے کما ہے کہ منافع ایک ہوئے کے ساتھ ساتھ اساء (نام) میں بھی اتفاق ہو تو وہ ایک جنس ہوگی۔ بعض ما کید جنس منافع مخلف ہوں تو وہ ایک جنس منافع مخلف ہوں تو وہ الگ الگ جنس شار ہوں گی۔ جیسا کہ وونوں جانب سے دودھ دینے والی گریاں ہوں تو وہ الگ الگ جنس شار ہوں گی۔ جیسا کہ وونوں جانب دودھ دینے والی اور اگر ایک جانب دودھ دینے والی اور والی جانب دودھ دینے والی اور دوسری جانب دودھ دینے والی اور دوسری جانب دودھ دینے والی اور دوسری جانب دودھ دینے والی اور اگر ایک جانب دودھ دینے والی اور دوسری جانب ماکولہ لینی وہ بکری جو دودھ دینے والی نہ ہو بلکہ اس کو صرف کھایا جا سکتا ہو تو

ان کا منافع مخلف ہے اس لیے بعض ما کید کے نزدیک ان کی آپس میں تھے نسینہ جائز اس کا منافع مخلف ہے اس لیے بعض ما کید کے پاس اپنے اس نظریہ پر کوئی روایت نہیں ہے۔ علامہ ابن رشد فرماتے ہیں کہ امام مالک نسینہ کی ممافعت میں مدار نمذاً بلذریعہ کو رکھتے ہیں (بدائیۃ المجتمد ص ۱۰۱ ج ۲) یعنی رہا ہے نکتے کے لیے یہ صورت افتیار کی ہے۔ امام مالک کے جواب میں اتا بی کافی ہے کہ روایات کی موجودگی میں اس قتم کے قیاس کی کوئی حیثیت نہیں ہے۔

بَابَمَا جَاءَفِى شِرَاءِ الْعَبُدِ بِالْعَبَدَيْنِ (ايك غلام كي بدلے ووغلام خريد نے كابيان)

اگر جائدار کی جائدار کے بدلے تھ نقد ہو تو بالانقاق جائز ہے ہے شک ظاہرا یا عکما متفاضل ہو۔ ظاہرا" متفاضل کا مطلب یہ ہے کہ آیک بڑا اور دو سرا چھوٹا ہو یا آیک کے بدلہ میں دو ہوں۔ اور حکما متفاضل کا مطلب یہ ہے کہ آیک کی قیمت زیادہ ہو اور دو سرے جائدار کی قیمت زیادہ ہو اور دو سرے جائدار کی قیمت کم ہو۔ تو آگر بچ نفتہ کی صورت میں ہو تو جائز ہے اور یہ شراء آلعبد بالعبدیں کی صورت نفتہ تھی اس لیے یہ روایت ائمہ میں ہے کی کے خلاف نمیں ہے اور حیوان اشیاء راویہ میں ہے اس لیے ان کی بچ متفاضلا جائز ہے لینی ان میں راواکی علمت نمیں راویہ یا تحدیداں بائی جائی۔ اور اوھار کی صورت میں اتمہ کا جو اختلاف ہے وہ بینے الحیوانِ بالحیواں نیسینے تھے باب میں گرر چکا ہے۔

بَاْتِمَا جَآءَانَ الْجَنطَةَ بِالْجِنطَةِ مَثلًا بِمَثَلَ وَكَرَاهِ بِهِ النَّفَاضَلِ فِيهِ

گندم کے بدلے گندم کی بیج برابری کی صورت میں درست اور کی بیشی کی صورت میں منوع ہونے کابیان)

الم تردی نے اس باب کے تحت حضرت عبادة بن الصامت کی روایت بیان کی ہے جس میں حضور علیہ السلام نے چھ اشیاء کا ذکر فرمایا ہے الذَهَبَ بِالدَهَبِ وَالْمِصَةَ بِالْمِصَةَ بِالْمِلْحَ وَالشَّعِبَ وَالْمَشَعِبَ اور فرمایا که ان کی تھے مَثَنًا بِمَثْلِ (برابر) نَدُا بِمَدِ (نَقَد) کی صورت میں جائز ہے ان میں تفاضل (کی بیشی) بھی مَثَنًا بِمَثْلٍ (برابر) نَدُا بِمَدِ (نَقَد) کی صورت میں جائز ہے ان میں تفاضل (کی بیشی) بھی

ورست شیں اور نہ بی نسینه (اوہار) درست ہے۔

ابل ظاہر کے زدیک تفاضل کی ممانعت ان بی چھ اشیاء میں ہے باتی کسی چیز میں ممانعت نہیں ہے۔ اور باتی حضرات نے ان اشیاء میں ممانعت کی علمت حلاق کر کے تھم کا مرار اس علمت پر رکھا ہے۔

علت كيا ہے؟

اس علم مين ائمه كرام كا اختلاف م-

امام شافعی اور امام احر فراتے ہیں کہ علت طَعیدیۃ وَدُمنیدَۃ ہے بینی وہ چیز خوراک کے زمرہ ہے ہویا جمن ہو۔ سونے اور چاندی ہیں تھم شمنیت کی وجہ سے اور باتی چیزوں ہیں طعمیت کی وجہ سے ہے۔ اس طرح اگر یہ علی کسی اور چیز ہیں پائی جائے تو اس میں بھی تھم جابت ہوگا امام مالک فرماتے ہیں کہ ان میں علی الطّعم واللّا دِخار ہے بعنی وہ چیز خوراک کے زمرہ سے ہو اور الی ہو جس کو ذخیرہ بناکر رکھا جا سکے جلد خراب ہو جانے والی چیز میں یہ تھم نہ ہوگا۔ امام احر کے نزدیک ربوا کی علی الله عم ہے لیمنی وہ چیز خوراک کے زمرہ سے ہو۔ احناف کے نزدیک علی قدر اور جنس ہے اگر قدر اور جنس ایک ہو تو تفاضل اور نسب منوع ہوگا ور نسب منوع ہوگا۔ اور جنس گائدم کو جو یا چاول کے بدلہ ہیں بیجنا۔ اگر جانبین (بائع جیسا کہ سونے کو چاندی کے بدلے یا گندم کو جو یا چاول کے بدلہ ہیں بیجنا۔ اگر جانبین (بائع اور مشتری) سے دی جانے والی اشیاء ایک جنس کی ہوں تو مساوات لیمنی ان کا برابر ہوتا موردی ہے اور اس میں اس کا اعلی یا گھٹیا ہونے کا لحاظ نہیں ہوگا اور اگر جنس مختلف ہو تو تفاضل جائز ہے جیسا کہ ایک میں گندم کے بدلہ میں دو میں جاول و غیرہ بیجنا۔

جمہور کے نزدیک گندم اور جو دو الگ الگ نوع ہیں اس کیے ان میں تفاضل جائز ہے اور امام مالک کا قول سے نقل کیا گیا ہے کہ ان کے نزدیک گندم اور جو ایک ہی نوع ہیں اس کیے ان میں نفاضل ورست نہیں ہے اور امام ترفدی نے بھی امام مالک کا سے قول نقل کیا

(تنى ج اص ٢٣٥)

اگر الی صورت ہو کہ جانبین سے ایک ہی جنس کی بھے ہو گر ایک جانب اعلیٰ اور دو سری فتم گھٹیا ہو تو اس میں ایسا کرنا چاہئے کہ ان میں سے ایک بھے نقلی میں پہلے کر کے دو سری چیز کی بھے بعد میں علیحرہ کر لی جائے اور جتنی قبت پہلی چیز کی مقرر ہوئی اس کے بدلے میں وہ چیز دے کر ساتھ وہ اضافہ دے ویا جائے جو دو سری چیز کی بھے میں تھا آ کہ کسی جانب کو نقصان بھی نہ ہو اور راوا (سود) سے بھی چی جا کیں اور اس قسم کا حیلہ جائز ہے چانبی بخاری ج ا می ۱۲ ج ۲ میں حضرت بال کی اور باس قسم کا حیلہ جائز ہے مسلم می ۲۲ ج ۲ کی حضرت ابو سعید الحدری اور حضرت ابو ہریرہ کی دوایات میں ہے کہ آپ مسلم می ۱۲ ج ۲ کی حضرت ابو سعید الحدری اور حضرت ابو ہریہ کی مورت میں سے کہ آپ مسلم اللہ علیہ و سلم نے اعلی اور گھٹیا آیک بی جنس کی بھی کی صورت میں سے طریق بتایا بسع مسلم اللہ علیہ و سلم نے اعلی اور گھٹیا آیک بی جنس کی بھی کی صورت میں سے طریق بتایا بسع مسلم اللہ علیہ و سلم نے اعلی اور گھٹیا آیک بی جنس کی بھی کی صورت میں سے طریق بتایا بسع مسلم اللہ علیہ و سلم نے آغی اور گھٹیا آیک بی جنس کی بھی کی صورت میں سے طریق بتایا بسع مسلم شرید ہے۔

حِلوں کی مختلف اقسام ہیں بعض جائز ہیں اور بعض ناجائز ہیں۔

فتح الباری ص ٢٦٩ ج ١٦ ميں ہے کہ حیلہ ووقتم پر ہے۔ اللہ مباح حیلہ ٢- ندموم حیلہ۔ مباح حیلہ کی تعریف سے ہے ما یُنوَصَّلَ بِهِ اللّٰی مُقَصَّدُودِ بِطَرِیَقِ خَفِی مَباَ ہِ لِعِیٰ مباح مخفی طریق سے مقصود تک جس کے ذریعہ سے پہنچا جائے وہ مباح حیلہ ہے۔ علامہ ابن القیمؓ فرماتے ہیں کہ جس سے اللہ تعالیٰ کے کسی حق کو ساقط کیا جائے وہ

حرام حیلہ ہے۔

حضرت ملاعلی القاری قرماتے ہیں کہ کذالک کذنا لیکوسف (سورہ یوسف آیت ۱۳۳) جیسی آیات ۱۳۳) اور وَخَدُ بِیدک ضِغثا فَاضَرِ بَ بِه وَلا تَحَنَثُ (سورہ ص آیت ۱۳۳) جیسی آیات بیں جو حیلہ ہے اور اس طرح اعادیث بین اعلی مجوروں کو ردی مجوروں کی الگ الگ بیج کا جو طریق بتایا گیا ہے یہ مباح حیلہ ہے اس سے پہ چانا ہے کہ حق تک چنچ اور نقصان سے بیت چانا ہے کہ حق تک چنچ اور نقصان سے بیت کا جو حیلہ ہے وہ جائز ہے اور جو حق فابت ہو جانے کے بعد حق کو باطل کرنے کے لیے کیا جائے وہ حیلہ ہاطل کرنے کے لیے کیا جائے وہ حیلہ باطل ہے اور اس کے مثل علامہ ابن حجر نے فتح الباری ج ۱۳ ص ۱۲۹ میں الم محربن الحق ہے نقل کیا ہے۔

علاء احتاف صرف ایسے بی جلوں کو جائز قرار دیتے ہیں جو قرآن کریم اور احادیث سے اہابت ہیں اور جو حیلے ندموم اور باطل ہیں ان کا تخی سے انکار کرتے ہیں۔

### بَابَمَاجَاءَ فِي الصَّرَفِ (رَحِ صرف (نقرى كو نقرى ك بدلے بيجے) كابيان)

صاحب ہدائی فرماتے ہیں کہ صرف کا لغوی معنی ہے النقل والر داور صرف کا لغوی معنی ہے النقل والر داور صرف کا لغوی معنی الزیادۃ بھی ہے۔ اور بیج صرف اس کو کہتے ہیں کہ بائع اور مشتری دونوں بیج کی صورت میں جن چیزوں کا بیاولہ کر رہے ہیں ان میں ہے ہر ایک مِن جنس الاثمان ہو (لینی سونا اور چاندی ہو سونے اور چاندی کو اپن اصل کے لحاظ ہے مثن قرار دیا جاتا ہے خواہ دہ کی بھی شکل میں ہوں) اور لغوی معنی النّفل والرَّدَ کو پیش نظر رکھتے ہوئے اس بیج کو صرف کہنے کی وجہ یہ ہے کہ ان میں ہے ہر ایک بدل ایک کی ملکیت میں متحقل ہو جاتا ہے اور اگر لغوی معنی الزیادۃ کو پیش نظر رکھا جائے تو پھر اس بیج کو صرف کنے کی وجہ یہ ہے کہ اس بیج میں نیادتی الزیادۃ کو پیش نظر رکھا جائے تو پھر اس بیج کو صرف کنے کی وجہ یہ ہے کہ اس بیج میں نیادتی مطلوب ہوتی ہے اس لیے اس کو بیج صرف کہتے ہیں (ہدایہ میں ۲۸ ج ۲۳)

اور حفزت مولانا سید محمد انور شاہ صاحب کشمیری فرماتے ہیں کہ بیج صرف وہ ہوتی ہے جس میں مسید اور خمن وونوں نقدی ہوں یعنی سونا یا چاندی ہوں۔ خواہ سونے کے بدلہ میں سونا ہو یا چاندی ہو۔ سونا اور چاندی این اصل کے اعتبار سے خمن ہیں اور باتی چیزیں اصل کے لحاظ سے خمن خمیں خمیں ہیں۔ (العرف الشذی ص ۱۳۹۰)

علامہ بینی شرح بدایہ بیں فرائے ہیں کہ بیج صرف کے جواز کی تین شرفیں ہیں۔

1- جانبین (بائع اور مشتری) ہے جدا ہونے ہے پہلے پہلے قبضہ کرنا۔ ۲- جانبین میں ہے کسی کو شرط خیار نہ ہونا۔ ۳- کسی جانب ہے ادبار نہ ہو۔ اگر یہ بیج بجنسہ ہو لیمی سونے کے بدلہ میں سونا ہو اور چاندی کے بدلہ میں چاندی ہو تو الیمی صورت میں تفاضل (کمی بیشی) اور نسبنہ (ادبار) دونوں ممنوع ہیں اور اگر بغیر حنسہ ہو لیمی سونے کے بدلہ میں چاندی ہو تو الیمی صورت میں تفاضل جائز اور نسبنہ ممنوع ہے۔ اور اس میں جید اور ردی کا اعتبار نہ ہوگا اور اس طرح معنوب (سکم) اور غیر معنوب کا لحاظ نہ ہوگا بلکہ وزن کا اعتبار ہوگا۔ (بینی شرح ہدایہ ص ۱۲۲۳ ج ۳)

اور علامہ کشمیری فرماتے ہیں کہ بیع صرف میں جانبین سے قبضہ بالاجماع ضروری ہے اور اس بارہ میں حضرت ابن عباس سے اس کے خلاف جو قول منقول ہے ان کا

رجوع ثابت ہے۔ (العرف الشذي ص ۲۳۹)

حفرت مولانا خلیل احمد سمار نبوری فرماتے ہیں کہ امام خطابی نے فرمایا ہے کہ عامتہ المسلمین کا یمی قول ہے کہ بیج صرف میں قبضہ مِنَ الجانبین ضروری ہے اور ایک جنس ہونے کی صورت میں نقاضل جائز نہیں ہے۔ البتہ حضرت اسامہ بن زیر اور حضرت ابن عباس سے روایت ہے کہ وہ ایک ورہم کی بیج وہ وراہم کے بدلے میں جائز قرار دیتے تھے گر اس سے ان کا رجوع ثابت ہے۔ (بذل الجمودج ۵ ص ۲۳۵)

اور مبارکیوری صاحب فرماتے ہیں کہ اس مسئلہ ہیں حضرت ابن عمر کا اختلاف بھی معقول ہے گر ان کا بھی رجوع خابت ہے اور حضرت ابن عباس کے رجوع کے بارہ ہیں اتوال مختلف ہیں اور پھر فتح الباری ص ۱۳۸۲ ج ۴ کے حوالہ سے لکھتے ہیں کہ ان کا رجوع بھی خابت ہے کہ ابو الصباء کتے ہیں کہ ہیں نے حضرت ابن عباس سے کہ ہیں اس کے بارہ میں سوال کیا تو انہوں نے کر ہہ اس کو نامیند قرار دیا۔ (تحفۃ اللاحوذی ص ۲۳۰ ج ۲)

اور حفرت ابن عباس وغيروكى دليل يه مقى كه حضور عليه السلام نے الى اشياء كى تيج ميں فرايا ہے لارِبَا إلا في النّسِينَة بعنى صرف ادباركى صورت ميں سود ہے اس كا جواب يہ ہے كه يه روايت مَحتَمَل ہے۔ بهو سكتا ہے كه يه الي صورت ميں بهو جبكه جانبين سے جنس مختلف بهول۔ جبكه اس كے ير ظاف حضرت ابو سعيد الخدري كى روايت جو امام ترذى في خت الباب ذكركى ہے وہ اپن منہوم ميں واضح ہے اس ليے اس روايت كو ترجيح بهوگ لور قاضى شوكائي فرماتے ہيں كه لا رِبًا إلا في النسسينة ميں نفي اصل كى نهيں بلكه نفى اكمل كى ج كه جس هم كا سخت ربوا جس پر شديد وعيد آئى ہے اس قتم كا ربا نهيں ہے (نيل كى ہے كہ جس هم كا سخت ربوا جس پر شديد وعيد آئى ہے اس قتم كا ربا نهيں ہے (نيل

# اِسْتِبَدَالِ مُن ك بارك من اتمه كرام ك اقوال

فَوَلَهُ قَالَ كَنْتَ أَبِيمَ الْإِبلَ بِالْبَقْيَعِ فَأَبِينَعَ بِالْدُنَانَيَرِ فَاحُدَّ مَكَانَهَا الُورَقَ اگر كوئى آدمى سودا دراہم كَ ساتھ كرنا ہے مران كى جگہ دینار دینا ہے يا سودا دینار كے ساتھ كرنا اور اس كى جگہ دراہم دینا ہے توكيا درست ہے يا نہيں اس میں ائمہ كا اختلاف ہوگ اس احمد فراتے ہیں بسِغرِ يَوَمِهَا جائز ہے لين درہم اور دینار كى اس دن كى جو قیمت ہوگى اس كے صاب سے جائز ہے اور وہ اپنى تائيد میں حضرت این عمر كى روایت كے ان الفاظ كو دليل بناتے ہیں كہ آپ صلى اللہ عليہ وسلم سے بوچھا گيا تو آپ نے فرمايا لا بائس به

بالَقِيَسَةِ (تَمْنَى جِ اص ١٣٥)

حعزت سعید بن المسیب اور ایک روایت امام شافتی سے بید ہے کہ استبدال حمن مر حل بیں محمدہ ہے۔ یعنی جو چیز عمن میں طے کی ہوا وہی ادا کرے اس کو بدلنا محمدہ ہے۔ اور الم ابو صنیفہ اور الم شافعی مشہور روایت کے مطابق یہ فرماتے ہیں کہ استبدال ممن ہر حال میں جاز ہے خواہ بسیعر یومیها ہویا کی بیشی کے ساتھ ہو۔ اور دلیل میہ دیتے مِن كه حضور عليه السلام في قربليا ب إنا اختلفت هذه الأصناف فينعوا كيف شنتم اذَا كَانَ يَدًا بِيَدِ (مسلم ج ٢ص ٣٥)

الم سرضي فرماتے میں کہ استبدال شن اس وقت درست ہے جبکہ صاحب الحق

راضي مو (المسوط ص ١٨ج ١١)

اور مولانا ظفر احمد صاحب علي فرمات بي كه موسكما هي كه جن روايات مي بستعر يومها ك الفاظ ميں بيد الفاظ صاحب حق ك راضى مونے سے كنابيد مول- اس ليے كه ظاهر يى كے كد صاحب حق جماؤ كے خلاف بر راضى نہيں ہو آ۔ (اعلاء السنن ص ٢٣٦ج ١٢) الم احد کی دلیل ابوداؤد ص ۱۲۰ ج ۴ وغیرہ کی وہ روایت ہے جس میں الفاظ ہیں لا بَأْسَ أَنْ نَأَخَذَ بِسِعْدِ يَوْمِهَا لِعِنْ أَكر لو اس ون كے بِعادَ كے مطابق لے لے لوكوئى حرج نمیں ہے۔ تو الم احر فراتے ہیں کہ بستعر يوميها كالحاظ ركھا جائے گا۔

اس كا جواب يه ہے كه امير يمائي فرماتے بين كه وَأَمَا فَوُلَهُ فِي رَوايَةِ أَبِي مَا وُحَبِسِعَر یومیا فالظّاهِر اَنَّهٔ غَیْرٌ شَرّطِ لِین ای دن کے جاؤ کا بیان شرط کے طور پر نہیں ہے (سل السلام ص ۱۸۸ ج ۳)

قَوْلَهُ لَا يُشَفُّ بَعُضَّهُ عَلَى بَعُضِ

لا يَشَفَ إِشْفَافٌ م إوريه لفظ مِنَ الاصداد م يعنى اس كامعنى كى كرنا اور زیادتی کرنا دونوں طرح آتا ہے۔

فَو لَهْ لَا نَبِيَعُوا مِنَهُ غَانِبًا بِنَاجِزِ-علامداين حجرٌ قرات بين كه غَانِبًا بِنَاجِزِ كا مطلب سے موجل کو طانی کے بدلہ میں مت نیو۔ (فتح الباری ص ۳۸۰ج ۳)

حصرت مالک بن اوس کی روایت جو ترزی ج اص ۲۳۵ میں ہے۔ اس سے معلوم ہو آ ہے کہ حطرت عرفہ بیچ صرف میں اتنی مسلت کی اجازت بھی نہ دیتے تھے کہ آدمی اپنے خادم کے آنے کا انتظار کرے۔ قُولَهٔ اِلاَ هَاءَ وَهَاءَ المام نوویٌ فرماتے ہیں کہ هاء کو مد کے ساتھ اور قصر کے ساتھ وونوں طرح پڑھا جا سکتا ہو اور ہے اصل ہیں ھاک تھا کاف کی جگہ ہمزہ لے آئے اور اس کا معنی ہے کہ بائع اور مشتری ہیں ہے کوئی ایک دو سرے کو کہتا ہے خَدَ هٰذا اور دو سرا بھی اس طرح کے (نووی شرح مسلم ص ۲۲ ج ۲) اور ہے اس صورت میں ہو سکتا ہے جبکہ بائع اور مشتری ہیں ہے ہرایک مبیعہ اور شمن کو ایک دو سرے کے حوالے دست بدست کریں۔ سکت کریں۔ کرنسی نوٹول کا تھم

کرنسی نوٹ کے ہارہ میں حضرات مفتیان کرام کی عبارات مختلف ہیں اور اس کا مدار اس تحقیق پر ہے کہ نوٹ کی حیثیت کیا ہے؟ پہلے نوٹ کی حیثیت کچھ اور تھی اور آج کے زمانہ میں کچھ اور ہے۔ اس لیے مفتیان کرام نے اپنے اپنے دور کے لحاظ سے فتوے دیے بار

پہلے نوٹ کی حیثیت ہے بھی کہ حکومت کے پاس جنٹی مالیت کی نفتری لیخی سونا یا چاندی
ہوتی بھی اس کے مطابق نوٹ چھاپے جاتے تھے اور وہ نوٹ مالیت نہیں بلکہ زر صانت تھے
کہ نوٹ والا جب بھی اصل نفتری سونا اور چاندی حاصل کرنا چاہے تو حکومت اس کو دے
گی۔ اصل مالیت حکومت کے پاس ہوتی تھی اور نوٹ حکومت کی جانب سے صانت نامہ ہوتہ
تھا۔ اس کے چیش نظر اس دور کے مفتیان کرام نے فتوے دیے کہ نوٹ مال نہیں بلکہ مال
کی سند ہے اور محض حوالہ ہے لینی حکومت کے ذمہ جو قرضہ ہے اس کے وصول کرنے کا
ذرایعہ ہے اور اس کی تفصیل مولانا ظفر اسمہ صاحب عثانی کے فاوی ایداو الاحکام ص ۱۱ ج ۲
بین دیکسی جا کتی ہے اور اس کی تفصیل مولانا ظفر اسمہ صاحب عثانی کے فاوی ایداو الاحکام ص ۱۱ ج ۲
بین دیکسی جا کتی ہے اور اس کے مطابق حضرت تھانوی نے لکھا ہے کہ معالمہ نوٹ حوالہ
میں دیکسی جا کتی ہے اور اس کے مطابق حضرت تھانوی نے لکھا ہے کہ معالمہ نوٹ حوالہ
ذرایعہ سے اگر زکوۃ اوا کی گئی تو وہ ذکوۃ اس وقت تک اوا نہ ہوگی جب تک فقیر اس سے
خال شرید نہ لے۔ اور اگر اس فقیر کے سودا خرید نے پہلے ہی نوٹ صائع ہوگیا تو زکوۃ
لوا نہ ہوگی۔

پراس کے بعد نوٹ کی حیثیت میں تبدیلی آمنی اور طومت نے اس کا لحاظ کیے بغیر کہ اتنی مالیت کی نفذی ہے یا نمیں نوٹ جاری کرنا شروع کر دیے اور ان ہی نوٹوں پر کاروبار شروع ہوگیا۔ اور نفذ کی جانب توجہ ہی نہ رہی تو اس بدلتی ہوئی حیثیت کی وجہ سے مفتیان کرام نے پہلے حضرات سے پچھ مختلف فتوے دیہ۔

دارالعلوم دیوبند کے مفتی صاحب سے سوال کیا گیا کہ آگر کسی آدمی کے پاس اصل نفتری شیں بلکہ نوٹ ہیں تو کیا آدمی اصل نفتری ملئے تک ذکوۃ کی اوائیگی موخر کرے یا نوٹوں سے ذکوۃ دے دے تو اس کا جواب دیا گیا کہ موجودہ دور میں نفتہ کا انتظار ہے سود ہے اس دجہ سے کہ نفتہ پلیا ہی شیں جاتا اس لیے نوٹ آگر نصاب بھر ہیں تو اس پر ذکوۃ اور اس کی ادائیگی واجب ہے۔ (فاوی دارالعلوم ص ۱۹۸ج ۲)

اور ایک سوال کے جواب میں مفتی محمود الحن صاحب گنگوی فرماتے ہیں کہ آگر ڈالر کی حیثیت وہ ہے جو کہ ایڈیا میں نوٹ کی ہے کہ اصالیا وہ رسید اور حوالہ تھا اس رقم کا جو اس میں درج ہے کہ اس کے ذرایعہ رقم وصول کی جا سمتی ہے لیکن رفتہ رفتہ اب رقم تقریبا معدوم ہو چکی اور سب جگہ نوٹ ہی رقم کی طرح مستعمل ہے لیس بیہ نوث بھی اب مجھ بن چکا ہے اس کی بچ کی زیادتی کے ساتھ درست ہے۔ (فاوی محمودیہ ص ۱۳۳ج)

اور غیر مقلدین کے شخ الکل موانا نذیر حسین وہلوی کھتے ہیں حاصل کانام تھم نوٹ کا مشل خطم دراہم متعین کے ہوگا اور نیز تھ و شراء اس میں مشل دراہم کے جاری ہوگ۔ دفقہ عالم دین موانا محمد تھی عثانی صاحب دام مجد ہم کی بخری ہی رائے ہے کہ موجودہ دور کے نقیہ عالم دین موانا محمد تھی عثانی صاحب دام مجد ہم کی بھی بھی رائے ہے کہ موجودہ دور میں نوٹ عرفی شمن بن گئے ہیں اور اب بیہ حوالہ کی حیثیت نہیں رکھتے ہیں۔ (کاغذی نوٹ اور کرنی کا تھم ص کے) اور اسی نظریہ کی تائید ہیدوستانی جید علاء کرام نے کی ہے۔ تفصیل کے لیے جدید فقہی مباحث کا مطالعہ فرما میں۔

اگر نوٹ کی موجودہ حیثیت جو مفتیان کرام نے ظاہر کی ہے اس کا لحاظ رکھا جائے تو اشکل ہو آ ہے کہ نوٹ تو کلند ہے اس کو شمن کیسے قرار دیا جا سکتا ہے۔

اشكار

اس کا جواب سے ہے کہ الیا بھشہ سے ہوتا رہا ہے کہ کمی بھی دھات تانبہ کانی وغیرہ حتی کہ چڑے کے کلاوں کو بھی کرنسی اور نقد بنایا جاتا رہا ہے اور الیک حیثیت میں ان کی اپنی حیثیت باقی رہتی بلکہ ان کی جو قیمت حکومت یا عرف کے لحاظ سے مقرر کی جاتی ہے اس کا لحاظ سے مور کی جاتی ہے اس کا لحاظ سے مور الحن صاحب فرماتے ہیں لحاظ سے موتا ہے اس جیسے ایک سوال کے جواب میں مفتی محمود الحن صاحب فرماتے ہیں سلور 'تانبہ 'کانسی وغیرہ کو اگر سکہ بنا لیا جائے تو اس کو اصطلاعاً خمن کما جائے گا حقیقت میں وہ خمن نہیں (قادی محمودیہ می ۲۵۳ ج۲)

یماں بھی عرفی اور اصطلاحی منتمن قرار پانے کے بعد ان نوٹوں کی کلفذی حیثیت باتی نہ

### رہے گی بلکہ ان کی جو قیت مقرر کی گئی ہے اس کا لحاظ ہوگا۔ کرنسی نوٹ ایک جنس ہیں یا مختلف اجناس ہیں؟

آیک طک کے نوٹ متحد البجنس ہوں گے اور ان میں ان کی اکائی قیمت کا لحاظ ہوگا۔ وس کے نوٹ میں دس اکائیاں ہیں تو یہ ایک ایک کے دس اور دو دو کے پانچ اور پانچ پانچ کے دو نوٹوں کے برابر ہوگا۔ اس لیے نوٹ کی بج نوٹ کے بدلہ میں برابر بی ہوئی چاہیے ان کی مقرر کردہ قیمت سے زائد وصول کرنا درست نہ ہو گا۔ پانچ کا نوٹ پانچ بی کا ہوگا اس میں کی بیشی درست نہ ہو گی۔ پانچ کا نوٹ ایک جنس قرار دیے گئے تو ان میں نے اور پرانے کا لحاظ نہیں ہوگا اس لیے پرانے نوٹ زیادہ دے کر نے نوٹ کم لینا جسا یہ طریق رائج ہو رہا ہے۔ یہ کاروبار درست نہیں ہے بلکہ یہ سود ہے۔

اور آگر جانبین سے آیک ملک کے نوٹ شیں بلکہ مختلف ممالک کے نوٹ ہیں تو سے مختلف اجناس قرار دیے جائیں گے اس لیے ان کی بھیج کی بیٹی کے ساتھ درست ہے مثلا پاکستانی سو روپے کا نوٹ سعودی عرب کے دس ریال کے بدلہ میں لینا یا اس طرح دو سرے ملکوں کے نوٹ اپنے ملک کے نوٹوں کے بدلہ میں لینا تو اس میں کی بیٹی جائز ہے ان میں اکائی کا لحاظ نہ ہوگا۔

#### اشكل

و مختف ممالک کے نوٹ تبادلہ کی صورت میں اگر حکومت نے غیر مکلی کرنسی کا اپنی کرنسی کا اپنی کرنسی کا اپنی کرنسی سے تبادلہ کی صورت میں قیمت کا تعین کر دیا ہو تو اس مقرر کردہ قیمت سے کی بیشی درست ہے یا نہیں مثلا حکومت پاکستان ایک سو کا نوٹ سعودی عرب کے ساڑھے آٹھ ریال کے برابر مقرر کرتی ہے تو کیا حکومت کے اس مقرر کردہ نرخ میں کی بیشی ہو سکتی ہے یا نہیں۔

اس کا جواب ہے ہے کہ اسی جیسے ایک سوال کے جواب میں مفتی محمود الحن صاحب فرمائتے ہیں سوال ہے تھا کہ غیر ملکی نوٹ کی قیمت حکومت کچھ مقرر کرتی ہے گر پرائیویٹ طور پر اس کی قیمت زائد مل جاتی ہے تو کیا پرائیویٹ طور پر اس غیر ملکی کرنسی کا بناولہ کیا جا سکتا ہے یا نہیں تو جواب میں فرملیا کہ اگر ایسا کرنے پر قانونی گرفت نہیں تو اس کی مخوانش ہے بھرطیکہ مسلم کو خسارہ نہ ہو۔ (فاؤی محمودیہ ص ۲۲۳۳ج م)

الغرض غیر مکی نوٹ کی تھ بائع اور مشتری کی مرضی سے کی اور زیادتی کے ساتھ ہو علی ہو کتی ہو گئی ہو گئی ہو گئی ہو گئی ہو گئی ہو گئی ہو کتی ہوگی واللہ اعلم۔

بَابَمَا جَا ء فِي ابِتِيًا عِالنَخلِ بَعَدَ النَّابِيرِ وَالْعَبَدِ وَلَهُ مَالُ وَ الْعَبَدِ وَلَهُ مَالُ وَ (تابيرك بعد ورفتوں كو اور مل دارغلام كو يجينے كابيان)

تابیر کہتے ہیں تلقیح بعنی بودوں کو قلم لگانا۔ اور اس میں درخت کے نرخوشوں کو مادہ خوشوں پر ڈالا جاتا ہے جس سے پھل بڑھ جاتا ہے۔

و رف پر رف کا کہ اسک نے آمیر کے بعد درخت کو نکا تو اس درخت کا پھل کس کا ہوگا؟ بالع کا یا مشتری کا۔ اس بارہ میں ائمہ کرامؓ میں اختلاف ہے۔

### ائمه ثلاثة كانظريه

ائمہ واللہ (الم شافعی الم مالک اور الم احد) فرماتے ہیں کہ الی صورت میں پھل بائع کا ہوگا مربد کہ مشتری شرط لگارے کہ ورخت کے ساتھ پھل بھی اول گا اور آگر بھے آبیر سے پہلے ہو تو ائمہ اللہ کے نزدیک وہ پھل مشتری کا ہوگا مربد کہ بائع شرط لگا دے کہ پھل کے بغیر ورخت بھیا ہوں۔

### ائمه ثلاثة کی دلیل

ترزی شریف ج اص ۱۳۵ وغیرہ کی روایت ہے جس میں یہ الفاظ جی من اَبناع کا نخلا بھا من اَبناع کا تخور کا نخط بھد اَن تَوَیْرَ فَتَمَرَنَهَا لِلَّا نِی بَاعَهَا اِلَّا اَن بَشَنْدِطَ الْمُبَنَاع کہ جس نے مجور کا درخت اس وقت بیچا جب کہ اس میں آبیر کی گئی ہو تو اس کا پھل اس فخص کے لیے ہوگا جس نے درخت مرید آ

ری ۔ اور اگر تابیر ہے قبل درخت کو بیچا تو کھل مشتری کا ہوگا گرید کہ بائع شرط لگا دے کہ میں اس کھل کے بغیر درخت بیچا ہوں تو اس حال میں ان حضرات کے نزدیک کھل بائع کا ہوگا اور اس بارہ میں بید مفہوم مخالف او دلیل بناتے ہیں۔

الم ابو حنيفة كا نظريه اور دليل

لام ابو صنیفہ فرماتے ہیں کہ رہے تاہیر کے بعد ہو یا پہلے ہو ہر حل میں پھل بائع کا ہوگا گر یہ کہ مشتری شرط لگا دے۔ احتاف کے نزدیک چونکہ منہوم مخالف جمت نہیں ہے اس کے اختاف کے نزدیک چونکہ منہوم مخالف جمت نہیں ہے اس لیے وہ اس کا اختبار نہیں کرتے۔ جب پھل بائع کا ہے تو وہ فی الفور پھل اتار کر درخت مشتری کے حوالے کرے فور امام ابن الی لیائی فرماتے ہیں کہ ہر صورت میں پھل مشتری کا ہوگا۔

علامہ ابن جبر فرماتے ہیں کہ تاہیر اپنے عمل سے کی ہویا خود بخود ہو جائے دونوں صور توں میں تھم ایک جیسا ہے (فتح الباری ص ۱۴۰۴ ج ۴)

صفرت کنگونی فراتے ہیں کہ بعد ان نؤبر کی قید عادت کو چیش نظر رکھ کر لگائی مئی ہے اس لیے اس لیے کہ آبیرے پہلے ہے کی عادت ہی نہیں۔ اور پھریہ بات بھی ہے کہ اس پھل کا درخت کے ساتھ اتسال قراری نہیں اور قاعدہ یہ ہے کہ جب کی چیز کا اتسال مبعد کے ساتھ قراری نہ ہو تو وہ چیز بلا صراحت ہے میں داخل نہیں ہوتی اس لیے مشتری آگر شرط لگائے گا تو یہ پھل اس کا ہوگا ورنہ یہ بائع ہی کا ہوگا۔ (الکوکب الدری ص ۳۳۲)

علامہ کشمیری فرماتے ہیں کہ اہم صاحب کی جانب سے اس روایت کا صحح جواب وہ ہے جو علامہ طبی نے وہا ہے کہ تاہیر کنایہ ہو کے خواب وہ علامہ طبی نے وہا ہے کہ تاہیر کنایہ ہے کہا کے فاہر ہونے ہے۔ لینی کھل فاہر ہو جانے کے بعد ورفت کی تھے ہو تو کھل بائع کا ہوگا گریہ کہ مشتری شرط لگا دے۔ علامہ طبی کے اس بیان کی روشنی میں یہ حدیث احتاف کے نظریہ کے خلاف نہیں بلکہ نظریہ اس حدیث کے مطابق ہے۔ (العرف الشذی ص ۱۳۹)

اور اس کی تائید حضرت ابن عرفی وہ روایت کرتی ہے جو لهم بیمی نے نقل کی ہے جس میں ہے کہ نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے فرایا آیشکا رَجَیلِ بَاعَ نَحَلَا قَدُ اَیْنَعَتَ مَنْ مِی ہِمِ مِی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے فرایا آیشکا رَجَیلِ بَاعَ نَحَلَا قَدُ اَیْنَعَتَ فَنَمَرَ نَها لِرَبْهَا اللّا وَلَا اللّا اَن یَشْنَدِ طَ اللّه بَیْنَا عَ جس آدی نے ورخت اس وقت بیجا جبکہ اس کا پھل طاقع کا ہوگا مو چکا ہو تو وہ پھل اس کے پہلے مالک لیمنی بائع کا ہوگا مرب کہ مشتری شرط لگا دے۔ علامہ ماردین فرماتے ہیں کہ فام نیمی نے اس روایت کو منقطع خیال کیا ہے صلائکہ میں روایت مدد بھی جاہت ہے اس لیے کہ عکرمت بن خلد کا حضرت ابن عرف سام جائے جات جات جات ہیں۔ الجو برا النقی ج ۵ م ۲۹۸)

لام طحادیؓ فرماتے ہیں کہ آگر بدو صلاح (پھل چکنے) سے پہلے پھل کی تھے اس شرط پر کی کہ فی الغور پھل آبار لیا جائے گا تو یہ بھے بلاتفاق جائز ہے۔ (طحادی ج ۲ ص ۱۷۲)

### اعتراض اور اس كاجواب

الم طولوی نے جو یہ فرمایا ہے کہ بدو صلاح سے پہلے کھل کاٹ لینے کی شرط کے ساتھ جے بالاتفاق جائز ہے تو یہ درست نہیں اس لیے کہ لیام ترفری نے ج اص ۱۹۳۹ میں لیام شافی اور لیام احر کا یہ نظریہ بیان کیا ہے کہ وہ بدو صلاح سے پہلے بیج کو کردہ قرار دیتے ہیں اس کا جواب یہ ہے کہ ہو سکتا ہے کہ لیام طولوی کے پیش نظر لیام شافی کا وہ قول ہو جس میں بدو صلاح سے قبل بشرط القطع تھے درست ہے جس کی جانب مبارکیوری صاحب نے بھی اشارہ کیا ہے قبل اِنْ شَرَطَ الفَقْطِ مَلَ مَنْ بُعُلُلُ وَاللّا بَطُلُ وَاللّا بَطُلُ وَهُو قُولُ الشّا فِعِي وَاحْدَ (تحفظ الله الله وَ الله الله وَ الله الله وَ الله الله وَ الله وَ الله الله وَ الله وَ الله وَ الله الله وَ الله الله وَ الله وَ الله الله وَ الله الله وَ الله وَ الله وَ الله الله وَ وَ الله و

الم تردی نے اس باب کے تحت ہو روایت ذکر کی ہے میں اُبنا عَ اَنحَلا بَعُدَ اُنَ تُوَرِّرَ فَشَمَرَ مِنَا لِلَّا اِلَّا اَنْ يَشَعَرُ طَا الْمُبَنَا عَلَى اس مدیث ہے جو مفہوم طاہر ہے اس پر ائمہ اربعہ کا اتفاق ہے اور تاہر ہے کہلے کی صورت میں جو اختلاف ہے اس کا مدار اس مدیث کے مفہوم مخلف پر ہے جو احتاف کے نزدیک جحت نہیں ہے اور اعلاقہ عینی فراحے بیں کہ امام ابو حنیفہ نے تاہر کے ذکر کو ماقبل التاہیر پر شنیب خیال کیا ہے اور اسول میں اس کا نام محقول الحقاب ہے اور امام مالک اور امام شافعی نے اس کو اس پر محمول کیا ہے میں اس کا نام محقول الحقاب ہے اور امام مالک اور امام شافعی نے اس کو اس پر محمول کیا ہے کہ جس حصہ سے خاموشی افتقار کی گئی ہے وہ بھی منطوق کی طرح ہے اور اس کو الل اصول کیا جا دیا الحقاب کا نام دیتے ہیں (حاشیہ نمبر ۸ بخاری می سام اس کا)

علامہ عینی کے فرمان کا خلاصہ سے ہے کہ امام ابو صنیفہ نے اپنے نظریہ پر اس مدیث سے معقول الحطاب کو دلیل بنایا ہے جبکہ دیگر حضرات نے دلیل الحطاب سے دلیل مکڑی ہے اور دونوں جانب اجتماد ہے۔

عُلام کے بیچ جانے کے وقت اس کے پاس جو مال ہے وہ کس کا ہوگا؟ فَوُلَهُ وَمَن بَاعَ عَبْمًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ اللَّهِ اَنْ يَشْفَر طَالْمُبْفَاعُ

سكيك (نيل الاوطار ص ١٨١ج ٥)

اس مدیث کے تحت حضرت گنگوی فرماتے ہیں کہ غلام کا تو مال ہو بی تسیس سکتا اس اللہ و کا تو مال ہو بی تسیس سکتا اس لیے و کُلہ متان میں مال کی اضافت غلام کی جانب اس لیے ہے کہ وہ مال اس کے پاس ہے (الکوکب الدری ص ۱۳۹۳) قاضی شوکائی فرماتے ہیں کہ غلام یا بائدی کے کان میں خلفہ یا باتھ میں اگو تھی 'پاؤں کے جوتے اور بدن کے کپڑے غلام کے بھے میں واضل نہ ہوں گے۔ یہ مال مالک لیدی باکٹ کا ہوگا۔

بدن کے کیڑوں کے بارہ میں تین اقوال ہیں۔ ا۔ عادة پونکہ غلام کی بیج شراء کہنے والے اس کے بدن کے کیڑوں سے درگزر کرتے ہیں اس لیے عادت کی وجہ سے وہ آج ہیں وافل ہو جا تیں اس لیے عادت کی وجہ سے وہ آج ہیں وافل ہو جا تیں گے یہ نظریہ ہے لیام ابو صنیفہ کا۔ ۲۔ کسی شم کا کوئی کیڑا بیج ہیں داخل نہ ہو گا اگر بائع چاہے تو چھوڑ دے ذرنہ مشتری سے کے کہ اس کو اسپنے کیڑے پہناؤ لور ش نے جو کیڑے اس کو پہنائے ہیں وہ جھے دے وہ سا۔ تیمرا قول یہ ہے کہ ستر حورت جننا کیڑا بھے ہیں داخل ہوگا اس سے زائد شیں۔ (نیل اللوطار ج ۵ ص ۱۸۳)

حضرت الناوى قراتے ہیں کہ آگر مشتری نے ظلام کے پاس جو مال ہے اس کی بھی تھے میں شرط لگا دی تو آگر مال معلوم ہو تو اس کا ہو جائے گا اور آگر مال جمول ہو تو تھے درست نہ ہوگی اس لیے کہ اس صورت ہیں غلام کی تھے مال سمیت ہے اور مالی جمول ہو تو مید کا آیک جز جمول ہونے کی وجہ سے تھے فاسد ہوگ۔ اور حاشیہ ہیں اَلْتَعَلِیْتُ اللّمَتَجَد کے حوالہ سے کھا ہے کہ امام شافی اور امام ابو صنیفہ کے نزدیک اس مال کا معلوم ہونا ضروری ہو۔ اور حالی سے الدری میں سامیا)

مبار کوری صاحب کھتے ہیں کہ لام شافعی نے فرایا ہے کہ آگر غلام کے پاس مال دراہم کی صورت میں ہو اور تھ بھی دراہم کے ساتھ ہوئی ہو تو غلام کی یہ بھے درست نہیں ہے۔ اس طرح جس تتم کا مال غلام کے پاس ہے آگر اس طرح کے مال کو شمن مقرر کیا گیا تو غلام کی بھے درست نہ ہوگی۔ اور امام مالک فراتے ہیں کہ چو تکہ حدیث میں الفاظ علی الاطلاق آئے ہیں اس لیے خواہ غلام کے پاس مال کی تتم کو شمن مقرر کیا گیا ہو تو تب بھی تھے جائز ہوگی۔ (تخفہ الاحودی ص ۱۲۳ ج ۲)

بَابُ مَا جَاءَ البَيِعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمُ يَنَفَرُقَا (جب تك بائع اور مشترى جدانه مون ان كو خيار موتام) بَینعانِ تثنیه کا میغہ ہے کی خے جو کہ ضینی کی طرح صفت کا میغہ ہے اور فاعل کے معنی میں ہے۔ تو بینع بارنع کے معنی میں ہے اور بینعانِ سے مراد بالع اور مشتری میں۔
میں۔

### ہیج میں خیار کی اقسام

حضرات فقہاء کرام کے ہاں تیج میں تین فتم کا خیار انفاقی ہے۔ ا۔ خیار شرط۔ ۲۔ خیار عبیب سے خیار روئیت۔

خیار شرط میں عمم کی اضافت سبب کی جانب ہے لیمی وہ خیار جو شرط لگا دیے کی وجہ سے حاصل ہوا ہو اور یہ خیار بائع اور مشتری میں سے ہر ایک کو حاصل ہو تا ہے جو بھی شرط لگا دے۔ لیام ابو حنیفہ اور ایام شافع کے نزدیک اس کی زیادہ سے زیادہ مدت تین دن ہے اس سے زیادہ نہیں اور صَاحِبُن کے نزدیک بائع اور مشتری باہمی رضا کے ساتھ جو بھی مدت اس سے زیادہ نہیں اور صَاحِبُن کے نزدیک بائع اور مشتری باہمی رضا کے ساتھ جو بھی مدت مقرر کرلیں تو اتنی مدت میں خیار باتی رہے گا۔ جس نے تیج میں شرط خیار لیا ہو وہ خیار شرط کی مدت کے دوران مدت بوری ہونے سے پہلے بھی اگر تیج کو فیج کرنا چاہے تو کر سکتا ہے اور اگر تیج کو نافذ کرنا چاہے تو کر سکتا ہے۔ اور اگر تیج کو نافذ کرنا چاہے تو کر سکتا ہے۔

اگر خیار شرط بائع نے لیا ہو اور مید مشتری کے پاس ہو اور اس کے پاس مید ہلاک ہو جائے تو مشتری کو قیت اوا کرنا ہوگی اور اگر خیار شرط بھی بائع نے لیا ہو اور مید بھی اس کے پاس ہو۔ اور مدت خیار کے پاس ہو۔ اور مدت خیار کے باس ہو۔ یا خیار شرط مشتری نے لیا ہو گر مید بائع کے پاس ہو۔ اور مدت خیار شرط دوران وہ ہلاک ہوجائے تو تاج فیج ہو جائے گی اور مشتری کے ذمہ پھی نہ ہو گا اور اگر خیار شرط مشتری نے لیا ہو اور مید بھی اس کے قبضہ میں ہو اور مید ہلاک ہو جائے تو مشتری کو شمن اوا کرنا پڑے گا۔ (ہدایہ می ۱۱-۱۱ج ۳)

## قيت اور نثمن ميں فرق

قیت اس کو کہتے ہیں جو کسی چیز کی لوگوں میں رائج ہو اور خمن اس کو کہتے ہیں جو بائع اور مشتری باہمی رضا کے ساتھ آپس میں طے کرلیں۔ مثلاً ایک چیز مارکیٹ میں وس روپے کی ملتی ہے مگر بائع اور مشتری باہمی رضا کے ساتھ سات روپے طے کر لیتے ہیں تو اس چیز کی قیمت دس روپے ہوگی اور اس کا خمن سات روپے ہوگا۔

خیار عیب کا مطلب مد ہے کہ بظاہر مبید ٹھیک ٹھاک تھا مگر مشتری کو اس میں عیب

نظر آگیا تو اس عیب کی وجہ ہے اس کو خیار حاصل ہے کہ وہ اس مید کو رو کر وے۔
خیار رؤیت کا مطلب یہ ہے کہ مشتری نے ایس چیز کا سودا بائع ہے کر لیا جو چیز مشتری
نے ابھی تک دیکھی نہیں تو بھ جائز ہوگی اور اس کو مید دیکھنے کے بعد اگر پند نہ آیا تو رو
کا افتیار ہوگا۔ صاحب ہدایہ فرماتے ہیں کہ اگر مشتری نے مید نہ دیکھا ہو تو قام شافعی کے
نزدیک یہ عقد ہی صحیح نہیں ہے اس لیے کہ مید جمول ہے۔ (ہدایہ می کاج س) اور مولانا
امیر علی صاحب لکھتے ہیں اور ہم نہیں جانے کہ لمام شافعی ہے پہلے سلف میں بھی کوئی منع
کرنے والا ہے۔ (مین الدایہ می ۱۹۹ ج ۳)

بسر حال بہ تین قسم کا خیار فقہاء کرام کے ہاں تقریبا" انفاقی ہے۔ ان کے علاوہ خیار کی اور بھی اقسام ہیں۔ ا۔ خیار قبول بعنی ہائع نے کہا کہ میں تھے پر یہ چیز اسنے کی بیچنا ہوں تو یہ اس کی جانب ہے اعباب ہے اور وو سرے کو قبول کرنے یا نہ کرنے کا خیار ہے۔ یا مشتری نے کہا کہ میں تھے سے یہ چیز اسنے کی خرید تا ہوں تو یہ اس کی جانب ہے اعباب ہے اور وو سرے کو قبول کرنے یا نہ کرنے کا خیار ہے اس طرح اگر ایک نے ایجاب کیا تو دو سرے کے قبول کرنے یا نہ کرنے کا خیار ہے اس طرح اگر ایک نے ایجاب کیا تو دو سرے کے قبول کرنے سے پہلے اس کو اپنا ایجاب واپس لینے کا خیار ہے اس کو خیار قبول کہتے

یں۔ خیار مجلس۔ بالع اور مشتری نے آپس میں ایک چیز کا سودا کھل کرلیا تو امام شافعی اور امام کرلیا تو امام شافعی اور امام احد کے نزدیک جس مجلس میں سودا ہوا ہو اس مجلس کے ختم ہونے تک ان میں سے ہر ایک کو رد کا خیار ہے اس کو خیار مجلس کہتے ہیں۔ امام ابو حنیفہ اور امام مالک کے نزدیک خیار مجلس نہیں ہے۔

البُينِعَانِ بِالَّخِيَارِ مِن كون ساخيار مرادب اور تفرق سے كيا مراد ب؟

اَلْبَيْعَانِ بِالَّخِيَارِ مِن خيارے مراد كون ساخيار ہے اور مَالَمْ يَنفَرَّفا مِن تفق الله على الله ابو صفية اور الم مالك فرائت بين كه مَالَمَ يَنفَرُ فا مِن تقرق سا تقرق مراد ہے؟ الم ابو صفية اور الم مالك فرائت بين كه مَالَمَ يَنفُرُ فا مِن تقرق سے مراد تقرق بالاقوال ہے اور بالحیار سے مراد خیار قبول ہے۔ یعنی اگر بائع اور مشتری میں سے كى ايك نے ايجاب كيا تو جب تك بھے كے معالمہ ميں مختلوسے مث نہ جاكيں اس وقت تك دو مرك كو قبول كا خيار ہے اور اگر دونوں نے ايجاب وقبول كرليا تو بھے تام مو كئى وقت كى دو مرك كو قبول كا خيار ہے اور اگر دونوں نے ايجاب وقبول كرليا تو بھے تام مو كئى

اور لام شافعی اور لام احر فرماتے ہیں کہ تفرق سے مراد تفرق باللبدان ہے اور خیار

ہے مراد خیار مجلس ہے بینی ان حضرات کے نزدیک ایجاب و قبول کے ساتھ ﷺ نام تو ہو جاتی ہے مگر اس کا تھم جابت نہیں ہو تا بلکہ انتقام مجلس پر موقوف ہو تا ہے۔ انتقام مجلس ہوجائے تو تھم جابت ہوگا۔

اَلْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مِن خيار اور تفق كالغين مجتدفيه مسلم

# احناف کی جانب سے اپنے نظریہ پر ترجیح کی وجوہات پہلی ترجیح

حدیث کا مفہوم ایسا ہونا چاہیے کہ وہ کتاب اللہ کے واضح مفہوم کے مخالف نہ ہو اور یہاں اگر تفرق سے تفرق بالابدان مراد لیا جائے تو یہ مفہوم قرآن کریم کے مفہوم کے مطابق نمیں بنتا اس لیے کہ قرآن کریم میں ہے واشھتوا اِذَا تَبَایَعَتْم (سورۃ البقرہ آیت ۲۸۲) جب تم تھ کرد تو گواہ بنا او۔ اگر تفرق سے تفرق بالابدان مراد لے کر تفرق سے پہلے گواہ بنائے جا کیں تو گواہ مفید نہیں اس لیے کہ ابھی تک بھے لازم نہیں۔ اور اگر تفرق بالابدان کے بعد گواہ بنا کیں تو گواہ فی فیر محلہ ہوں گے اس لیے کہ اس صورت میں یہ گواہ علی المسح نہیں بلکہ بعد المسم ہوں گے۔ اور اگر تفرق سے پہلے مراد تفرق بالاقوال لیس تو یہ خرابی لازم نہیں اگر قرآ کے اور اگر تفرق سے پہلے مراد تفرق بالاقوال لیس تو یہ خرابی لازم نہیں آئی۔

### دو سرى ترجيح

المام طحاوی فرماتے ہیں کہ قرآن کریم میں ہے وَاِنَ يَّنَفُرُ فَا يَغَنِ اللَّهُ كُلاً مِنَ سِعَنِهِ
(سورة النساء آیت ۱۲۹) اگر وہ میال یوی ایک دو سرے سے جدا ہو جا ہیں تو ان میں سے ہر
ایک کو اپنی کشائش سے بے پروا کر دے گا۔ اس میں اگر مرد عورت کو طلاق دے دے تو
تفرق بالابدان ہے شک نہ ہوا ہو' تو قول کے ساتھ ہی عورت بالاتفاق جدا ہو جاتی ہے تو جب
یمال تفرق بالاقوال سے تھم شرعی ثابت ہو جاتا ہے تو مَا لَمُ يَتَفَرُ فَا مِن جمی تفرق بالاقوال
سے تھم شرعی ثابت ہو جاتا ہے۔ (طحاوی ج ۲ ص ۱۵)

### تيسري ترجيح

قرآن كريم ميں ب بنائيفا الْذِينَ آمَنُوا اُوفُوا باللَّمَقُود (سورة المائده آيت نمبرا) السائدة الله عنود الله عنود الجاره عنود الله عنود كل درميان فرق كى كوكى معقول وجه بيان كرنى جاميه -

چوتھی ترجیح

بخاری ص ۲۸۴ ص ج ایس حضرت ابن عمر کی روایت میں ہے کہ میں ایک سفر میں

حضور عليه السلام كے ساتھ تھا اور حضرت عرقے كون بر سوار تھا حضور عليه السلام في مضرت عرقے فرملا بعنبيه كه اس اون كو جھ بر في دو فباعه مِن رَسُولِ اللهِ صَلَى الله عَلَيهِ وَسَلَم تو انہوں نے وہ اون حضور عليه السلام بر في دوا۔ اس كے ساتھ عى حضور عليه السلام نے فرملا ہو لكى يَا عُبدُ اللهِ تَصَنعُ بهِ مَا شِنتَ اے حبد الله اب به اون تيرا ہوكيا تو اس كے ساتھ جو چاہے كر يعنى تيرى كمليت ہے اور اس مي تصرف كا تجے الفتار ہے۔ علامہ عينی فرماتے ہيں فيه حَبدة ليمنَ يَقُولَ اللهِ فَتِرَاقَ بِالْكَلام جو تفق بالاقوال كا قول كرتے ہيں ان كے ليے به وليل ہے كوئك حضور عليه السلام نے تفق بالا بدان سے قبل عى دو اون حضرت ابن عرف و حب كر ديا تھا جو اس بات كى دليل ہے كہ بات كمل ہو جانے كے ساتھ جو كمل ہو حجانے كى دايل ہے كہ بات كمل ہو جانے كى دايل ہو حجانے كى دوجہ سے بى اس كو جبہ كيا تھا۔ (عمرة القارى حس ۱۳۳ ج ۱۱)

بانجوس ترجيح

الم بخاری نے باب قائم کیا ہے بات افا استنزی سُنا فو هب مِن سَاعنه فَبُلُ اُن بَنفَزَ فَا وَلَمَ بَنكِرِ الْبَائِعَ عَلَى الْمَشْنری سے باب ہے اس بیان میں کہ مشتری کوئی چنر خرید کر اس وقت حب کر دے جبکہ وہ ایسی تک ایک دو سرے سے جدا نہ ہوئے ہوں اور بائع مشتری کی اس کاروائی پر اعتراض نہ کرے۔ باب باندھنے کے اس انداز سے بھی پہ چان ہے کہ تفرق بالبدان سے پہلے بھی میں بائع کی ملکیت سے مشتری کی ملکیت میں خطل ہو جاتا ہے۔ جبکہ مشتری نے وہ چیز خرید کی ہو اور خرید تا ایجاب و قبول کے ساتھ کمل ہو جاتا ہے۔

چمنی ترجی

سندی ج اص ۱۲۲ ابوداؤر ص ۱۳۳ ج ۱ وغیرو کی روایت میں ہے کہ آخضت صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا لایکول کہ آن یُفارِق صَاحِبهٔ خَشَبة اَنَ یَسْتَقِبلَهٔ کہ بالع اور مشری میں سے کسی کا اپنے ساتھی ہے اس خوف سے جدا ہوتا درست نمیں ہے کہ کہیں وہ اقالہ کا مطالبہ نہ کر دے۔ اور ظاہر بات ہے کہ اقالہ تب بی ہوگا جبکہ تھے پہلے کھل ہو چکی ہو۔ اس لیے اَن یَسْتَقِبُلَهٔ کے الفاظ اس بات کی دلیل ہیں کہ تفرق بالبدان سے قبل بی ہو کہ تام ہو کھی عام ہو کھی ہے۔

ساؤين ترجيح

یں اور بر جسام فراتے ہیں کہ یہ ایک مسلمہ حقیقت ہے کہ جب کی چیزے ارکان پائے جاکیں تو اس کا جوت اور تکفیق موجاتا ہے تو تھے کے ارکان ایجاب وقول جب پائے جا رہے ہیں تو اس کا تحقق کوں نہ ہوگا؟

أثموس ترجيح

تذی ج ا ص ٢٣٦٩ من حضرت جائ کی روایت ہے کہ نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم فی تخفرت صلی اللہ علیہ وسلم فی تخفرت صلی اللہ علیہ وسلم فی آغر ابیاً بعد ایک دیماتی کو خیار دیا اس پر مبار کوری صاحب لکھتے ہیں کہ بیہ بھی ایجاب و قبول کے ساتھ تام ہو گئی تھی اور اس میں لمام ابو صنیفہ کے لیے دلیل ہے گر اس کا جواب سے ہے کہ اس مطلق کو مقید پر محمول کریں کے (تحقة الاحوذی ج ۲ ص ۲۳۳) گر مبار کوری صاحب کا یہ جواب صرف جان چیزانے کا ایک بمانہ ہے۔

نوس ترجيح

معرت مولاتا سید انور شاہ صاحب فراتے ہیں کہ امام مالک نے فرملیا کہ ہمارے اس شہر یعنی مدینہ منورہ میں اس (تفرق بالابدان) پر عمل شیں ہے تو سے اس پر دلالت کرتا ہے کہ اس پر ان صحابہ کا تعال نہ تھا جو مدینہ منورہ میں رہتے تھے۔

ان ترجیحات کی وجہ سے احتاف کہتے ہیں کہ مَالَمَ يَنَفُرْهَا مِي تفرق سے مراد تفرق

بالاقوال ہے۔

الم شافعی کی جانب سے ان کے نظریہ کی ترجیحات پہلی ترجیح

حضرت ابن عمر کا عمل جو خود اس روایت کے راوی بیں اس بارہ بیس بے تھا کہ جب ان کو سودا پیند ہو آ تو سودا کر لینے کے بعد مجلس سے اٹھ جاتے تھے ماکہ سودا پیند ہو جائے اور مبارکوری تحفیۃ الاحوذی ص ۱۳۳۲ ج ۲ بی حضرت مولانا عبد الحی لکھنوی کی النعلیق السمجد کے حوالہ سے لکھتے ہیں کہ ان اقوال بیس سے وہی قول اولی ہوگا جو دو صحابیوں السمجد ابن عمر اور حضرت ابو برزہ الاسلمی ) نے سمجمل اور فنم صحابی اگرچہ جمت نہیں ہے گر دو سرون کے فیم پر اس کو ترجیح ہوگی ان دونوں صحابہ نے تفرق باللدان سمجما ہے تو اس

ے معلوم ہوا کہ تفرق سے تفرق بالبدان مراد لینا رائ ہے۔ اس کا پہلا جواب

حضرت ابن عرا کے عمل سے بید لازم نہیں آیا کہ وہ اس کو واجب اور ضروری بجھے
سے اس کی ایک وجہ تو ہے ہے کہ ترخی شریف ج اص ۱۳۳۹ وغیرہ کی روایت بیل ہے کہ حضور علیہ السلام نے فرایل لا یکول کہ اُن یَشَارِقَ صَاحِبه خَشْیَهُ اَن یَسَتَقیبَلهٔ اور وہ مری روایت حضرت ابو ہریرہ کی ترخی ج اص ۱۳۳۹ بی اس طرح ہے کہ نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے فرایل لا یَتَفَرَقَنَ عَن بَیْعِ اللّا عَن تَراضِ کہ آدی ہے کر کے ہرگز باہی رضا کے بغیر جدا نہ ہو۔ اور ابوداؤد ج ۲ من ۱۳۳۸ کی روایت بی ہے لایتفرقن اشنانِ اللّا عَن تَراضِ کہ ودول (بائع اور مشتری) بی سے کوئی بھی باہی رضا کے بغیر جدا نہ ہو۔ اور مبارکوری صاحب تحفۃ الاحوذی من ۱۳۲۳ ج ۲ بیل طاعلی قاری کی مرقات من ۱۵ ج ۲ کے مبارکوری صاحب تحفۃ الاحوذی من ۱۳۲۳ ج ۲ بیل طاعلی قاری کی مرقات من ۱۵ ج ۲ کے مبارکوری صاحب بین کہ ان روایات بیل نمی کراہت تنزی پر مجمول ہے اس لیے کہ بائع اور دوالہ سے کھیتے ہیں کہ ان روایات بیل نمی کراہت تنزی پر مجمول ہے اس لیے کہ بائع اور دوسرے کی رضا کے بغیر محدا ہونا بالاقاتی جاز ہے جب جدا ہونا کی دوسرے کی رضا کے بغیر محدا ہونا کی دوسرے کی رضا کے بغیر محدات ابن عراکی اید عمل وجوب کے طور پر دوسرے کی رضا کے بغیر محدات ابن عراکی اید عمل وجوب کے طور پر احتاف اور جواز ہارے نزدیک بھی ہے اس لیے سے روایت ہارے (احتاف) خلاف نہیں ہو سکت اور جواز ہارے نزدیک بھی ہے اس لیے سے روایت ہارے (احتاف) خلاف نہیں ہو

#### دو سرا جواب

لام طینوی ج ۲ م ۱۲۱ میں فرماتے ہیں کہ ہو سکتا ہے کہ حضرت ابن عمر خود تو تفرق باللہ ان کے قائل نہ ہول (جس کی جانب بخاری ج ) م ۲۸۳ کی روابیت اشارہ کرتی ہے) ود سرے فریق کے بیٹون کے جنگڑے سے بیخے کے لیے وہ کھڑے ہو جاتے ہوں کیونکہ ممکن تھا کہ وہ طاہر صدیث کے چیش نظر شنح کرنا چاہتا ہو۔ یہ بات تقریر ترزی می ۳۵ میں حضرت جنح المند " نے بھی فرماتے ہیں کہ حضرت ابن عمر کا بیج کی مجلس نے بھی فرماتے ہیں کہ حضرت ابن عمر کا بیج کی مجلس سے اٹھ کھڑے ہونا احتیاطًا ' زیدًا کور انقاع می تھا۔

تيراجواب

الم طحاوی نے مل ٢١٦ ج ٢ ميں حضرت ابن عرفي ايك روايت نقل كى ہے جس سے

معلوم ہو آ ہے کہ جب بھے میں انجلب و تبول ہو جائے تو بھے نام ہو جاتی ہے اور اگر اس کے بعد میسے ہلاک ہو جائے ہے کہ حضرت بعد میسے ہلاک ہو جائے تو مشتری کا مال ہلاک ہوگا تو اس سے یمی معلوم ہو تا ہے کہ حضرت این عمر کے نزدیک تھے کی مجلس سے اٹھ جاتا واجب اور ضروری نہ تھا۔

الم شافعي كى جانب سے اپنے نظريہ پر دوسرى ترجيح

شوافع حعرات اپنے نظریہ کی ترج کے لیے حضرت ابویر نہ الاسلی کا وہ فیصلہ بھی پیش کرتے ہیں جو انہوں نے ایسے وہ آوریوں کے ورمیان کیا تھا جو آیک گو ڑے کے ہارہ ہیں ان کے پاس لے کر گئے تھے جو ترزی ج اس ۲۳۷ وفیرہ ہیں موجود ہے کہ کشتی ہیں سوار وہ آوریوں نے آیک گو ڑے کی کھے کی اور طولوی ج ۲ م ۲۵ کی روایت ہیں ہے کہ اگلے ون تک گو ڑا اپنی جگہ بردها رہا جب وہ سرے ون مشتری اس گو ڑے کو زین باند صنے کے لیے آیا تو بائع نے کہا کہ سے گو ڑا ہیں تھے نہیں وہا تو مشتری سے کہا کہ سودا کمل ہو چکا تھا اس لیے میں سے گو ڑا لے جاؤں گا۔ وہ اپنا جھڑا حضرت ابو برزہ الاسلی کے پاس لے گئے تو انہوں نے فرالما لا اراکہ اور کی تھے میں مراخیال سے ہے کہ تم دونوں جدا نہیں ہوئے اس انہوں نے فرالما لا اراکہ اور کئے تا میراخیال سے ہو کہ تم دونوں جدا نہیں ہوئے اس لیے کہ تم دونوں ایک ہی کشتی میں سفر کر رہے ہو اندا بائع کو گو ڑا اپنے پاس روکنے کا افتیار ہے۔

#### اس كاجواب

حضرت ابو پرزہ الاسلمی کا یہ فیصلہ تو حضرت ابن عمر کی روایت سے بھی متعارض ہے اس لیے کہ وہ تو صرف مجل سے اٹھ کمڑے ہو جانے سے خیار کو کالعدم قرار دیتے ہیں اور حضرت ابو پرزہ الاسلمی وہ مرے دن تک بھی کشتی ہیں ہوار ہونے کی وجہ سے تفرق نہیں سمجھ رہے حالانکہ اس دوران نماز اور دیگر حاجات کے لیے جدا ہونا اور بالخصوص روایت کے الفاظ کہ وہ زین لے کر آیا ہے سب چزیں اس پر ولالت کرتی ہیں کہ وہ جدا ہوئے تھے اور اس قدر تفرق کو تفرق نہ سمجھنا تو شوافع حضرات کے نظریہ کے مطابق بھی درست نہیں ہے اس قدر تفرق کو تفرق نہ سمجھنا تو شوافع حضرات کے نظریہ کے مطابق بھی درست نہیں ہے اس لیے اس فیصلہ کو احتاف کے خلاف پیش نہیں کیا جا سکا۔ اس کو حضرت ابو برزہ الاسلمی آئی رائے بی قرار دیا جا سکتا ہے۔

الم شافعی کی جاب سے تیسری ترجیح

المام شافعي كِنَابُ ٱللَّمْ ج ٣ ص ٢ مِن قرات بين كد البَّيْعَانِ بِالْخِيَارِ كَ الفاظ

ولالت كرتے بيں كہ تفرق سے مراد تفرق بالبدان ہے اس ليے كہ جب تك وہ قول كے ساتھ بيج تام نہ كر ليس اس وقت تك وہ تساوين لين بعاؤ طے كرنے والے ہوتے بيں اور جب ايجاب و قبول كر ليس تو بيعان بيں اور حديث بيس مالم بَنَفَرَقًا كا خيار بيعان كو ہے تو معين ہوگياكہ تفرق سے مراد تفرق بالبدان ہے۔

### اس كاجواب

الم طولوی می ۱۲۱ ج ۲ میں فرائے ہیں کہ لغت عرب میں فعل کے قریب ہونے کی وجہ سے بھی فعل کے ساتھ موصوف کیا جاتا ہے جیسا کہ معزت اسائیل علیہ السلام کو ذیح کما جاتا ہے اس لیے کہ وہ فعل ذیح کے قریب سے اس طرح بائع اور مشتری کو فعل تھ کے قریب ہونے کی وجہ سے بیعان کما جا سکتا ہے۔ اور پھر یہ بات بھی ہے کہ سوم اور تھ کا اطلاق ایک ہی چیز پر بھی کیا جا سکتا ہے جیسا کہ مسلم می سوح ۲ کی روایت میں ہے کہ حضور علیہ السلام نے فرایا لا یک بیت الرجل علی بیتے الجیب کہ آدی اپنے بھائی کی تھ پر تھ نہ علیہ السلام نے فرایا لا یک بیت الرجل علی بیتے الجیب کہ اور دونوں روایات کا معنی آب ہی ہی کہ کو جدا جدا کرے۔ اور دونوں روایات کا معنی آب ہی ہی ہی ہی ہی اس سے آگے روایت ہے لایسم الکہ سلم علی سوم آخی ہوا ہے تھ آم کوئی مسلمان اپنے بھائی کے سووا پر سووا نہ کرے۔ اور دونوں روایات کا معنی آبک بی ہے۔ تھ آم کوئی مسلمان اپنے بھائی کے سووا پر سووا نہ کرے۔ اور دونوں روایات کا معنی آبک بی ہے۔ تھی آم کوئی وزن نہیں رکھا۔

### قاضی شوکائی کا دعویٰ اور اس کا رد

قاضی شوکائی فرماتے ہیں کہ بعض صفرات نے کہا ہے کہ افتراق کلام کے لحاظ سے جدا ہونے پر اور تفرق بدن کے لحاظ سے جدا ہونے پر بولا جاتا ہے گر علامہ ابن العملی نے اس کا رد کیا ہے اور کہا ہے کہ قرآن کریم میں ہے وَمَا نَفَرْقَ الَّذِينَ اُونُوا الْكِتَابُ (بارہ نمبر ۳۰ سورة الینہ) اور یہ تفرق کلام کے لحاظ سے لینی اعتقاد کے طور پر تھا۔ اسی طرح قرآن کریم میں ہے وَاعَنصِمُوا بِحَبُلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلاَ نَفَرَقُوا (سورة آل عمران آیت نمبر ۱۰۳) اور میں ہے وَاعَنصِمُوا بِحَبُلِ اللَّهِ جَمِیعًا وَلاَ نَفَرَقُوا (سورة آل عمران آیت نمبر ۱۰۵) اور الله تعالی کی رسی کو سارے کے سارے مضبوطی سے کاند اور تفرقہ بازی مت کو سیال بھی نظریات اور اعتقاد کا تفرق مراد ہے جو کہ قول بی سے ہوتا ہے۔

امام ابو بوسف كا نظريه

الم طحادي تے ص ١١٦ ج ٢ مي الم ابو يوسف كا نظريد يد بيان كيا ہے كه ان ك

زویک مَا لَهُ يُنفَرُ قَا مِن تفرق سے مراد تفرق بالا بدان ہے جیسا کہ لهم شافعی کا نظریہ ہے اور خیار سے مراد خیار قبول ہے اور اس کی صورت میر ہے کہ ایک آدمی دو سرے سے کتا ہے کہ یہ چیز میں اتنے ممن کے بدلے تھے پر بیتیا ہوں۔ یا مشتری کمتا ہے کہ میں یہ چیز اتنے کی تھھ سے خرید تا ہوں تو دو سرے آدمی کو تجلس سے اٹھنے تک خیار ہے کہ وہ قبول کر لے اور اگر وہ مجلس سے اٹھ گیا تو پھراس کو خیار باتی نہ رہے گا۔

حضرت مولانا سید انور شاہ صاحب فرماتے ہیں کہ ما لَم يَنفُونُهَا بين أكر تفرق سے مراد تفرق بالابدان بھی لیس تو یہ کنایہ ہے تفرق بالاقوال ہے۔ لینی ایجاب و قبول کے ساتھ 

غير مقلدين كاغلط برويتكنذا

غیر مقلد حصرات احناف کے خلاف یروپی نفر مالے میں کہ احتاف مالم ینفر قا والی روایت کو امام ابو صنیفہ کے قول کی وجہ سے چھوڑ دیتے ہیں حالانکہ یہ بات غلط ہے اس لیے حضرت مین الند فرماتے ہیں کہ حدیث میں جو خیار ہے اس خیار کے دو پہلو ہیں ایک انعقاد بھے كا اور وو سرا فننح بي كله أكر بائع اور مشترى ايجاب و قبول كے بعد مجلس سے اٹھنے سے يملے انعقاد پر متنق ہو جائیں یا دونوں سے کے تنتج پر متنق ہو جائیں تو بیہ صورتیں احناف اور شوافع کے درمیان اتفاقی ہیں ان میں کوئی اختلاف شیں۔ اور اگر ایجاب و قبول کے بعد مجلس سے اٹھنے سے پہلے بائع انعقاد کے پہلو اور مشتری فنع کے پہلو کو افتیار کرتا ہے یا اس کے عکس ہو تو امام شافعی فنے کے پہلو کو اور احناف تھے کے انعقاد کے پہلو کو ترجے دیتے ہیں اور حدیث میں اس کی کوئی مراحت نیں ہے بلکہ یہ ترجے قیاس کے ذریعہ سے ہے تو احناف صحت کی نمیں بلکہ الم شافع کے قیاس کی مخالفت کرتے ہیں اور المم شافع کا قیاس مارے لیے جت نس ہے۔ (تقریر تندی ص ۳۵)

احتاف نے تو حدیث کی مخالفت نہیں کی البتہ غیر مقلدین کے امام ابن حزم م ظاہری نے بخاری ص ۳۸۸ ج اکی بواسط مهام حفرت عکیم بن ترام کی روایت کے بارہ میں کمہ دیا ما كَانَ هُكُذًا فَلَا يَجُوزُ الْأَخَذَ بِهِ وَلا تَعْوَمَ بِهِ الْحَجْةَكُمِ إِس جِين روايت كو ند لينا جائز ہے اور اس کے ساتھ دلیل شیں بگڑی جا سکتی۔ ملاحظہ ہو الحلیٰ مس ۲۲ ج ۸) قَوْلَهْ ٱلْبَيْعَانِ بِالَّخِيَارِ مَالَمَ يَتَفَرُّقَا أَوْ يَخْتَارَا

علامہ کھیریؓ کور خطرت گنگویؓ فرماتے ہیں کہ اُو یَخَنَارَا ہِی اُو عطف کے لیے بھی ہو سکتا ہے اور اُو الٰی بھی ہو سکتا ہے اور اُو الٰی ہوگا۔ اور اُو الٰی اُن کے معنی ہیں بھی ہو سکتا ہے اور اس صورت ہیں ہید اشتثاء یا عامت ہوگ۔ (العرف الشذی ص ۱۳۹۳ الکوکب الدری ص ۱۳۹۳)

حعرات فقماء كرام في يَخْدَارا كي عَلْف تغيري بيان كي ين-

بہلی تغییر

الم شافعی فرائے ہیں کہ اس کا مطلب یہ ہے کہ افتام مجلس سے قبل ہی خیار کو ختم کرنے کے لیے کہ دیں کہ میں نے پیند کر لیا تو ایس صورت میں افتام مجلس سے قبل ہی خیار ختم ہو جائے گا۔ اور اس کو خِبار براِمضاءِ البیئے سے تعبیر کیا گیا ہے۔ (تحقة الاحوذی ص ۲۳۳ ج ۲)

دو سری تغییر

دوسری تغییریہ ہے کہ یکھنگرا سے مراد خیار شرط ہے کہ آگر بائع اور مشتری میں سے کسی نے خیار نے لیا تو افقیام مجل کے بعد بھی خیار باقی رہتا ہے اور یہ احناف کے نزدیک بھی جائز ہے امام ابو حنیفہ کے نزدیک خیار شرط کی حد تین دن ہے جبکہ صاحبین کے نزدیک اس کی کوئی حد متعین نہیں ہے بلکہ جو دت جانبین طے کر لیں اس وقت تک خیار رہے گا۔

تيسرى تفسير

مولانا عبد الحي للعنوي فرات ين كه يَخْتَلُ الى تغيريه ب كه وونول ع ب مل طر كر ليس كه كر ليس كه كار (النعليق طر كر ليس كه كر كي خيار نه مو كا- (النعليق الممجد ص ١٣٠٩)

قُوْلَهْ إِلاَّ أَنَ تَكُونَ صَفَقَة جِيَارِ

مبار کیوری صاحب قاضی شوکانی کی ٹیل الاوطار (ص ۱۹۸ج ۵) سے نقل کرتے ہوئے کھنے ہیں کہ اگر اُنَ نَکُوَنَ مِن کَانَ کو تامہ بنائیں تو صَعَفَةُ خِیَارِ اِس کا فاعل ہو کر مرفوع ہوگا اور معنی سے ہوگا کہ جدا ہونے تک بیعان کو خیار ہوگا گر سے کہ صفقہ خیار کا ہو۔ لینی

مَنَا بِعَنَ مِن سے ایک دو سرے کو کتا ہے کہ بچ نام ہونے کو افتیار کریا فٹخ کو افتیار کر آو دہ۔
امضاء بچ کو افتیار کرتا ہے تو ایک صورت میں بچ نام ہو گئی اور ایک صورت میں امام شافعی کے زوریک بھی افتیام مجلس تک خیار نہ ہوگا۔ اور اگر اَنَ نَکُونَ مِن کَانَ ناقصہ ہو تو صَفَعَة بِبَارِ بِحِبَارٍ منصوب ہوگا اور اصل عبارت اس طرح ہوگی اِلا اَنُ نَکُونَ الصَّفَقَةُ صَفَقَةَ جِبَارٍ لور وی صورت ہوگی جو بیان ہوئی ہے۔ (تحقة الاحوذی ص ۲۳۳ ج۲)

قُولَهْ وَرُوِى عَنِ الْبَنِ السَّبَارِ كِ أَنَهُ قَالَ كَيْفَ اَرَدَّ هُذَا وَالْحَدِيثُ فِيهِ عَنِ النَّبِيْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَحَيْتٌ كَهُ عَدِ الله بن الهاركُ فِي قربال كه مِن اس تَفْقَ بِاللهِ انَ والے نظریہ کو کیسے رد کر سکتا ہوں جبکہ اس بارہ میں نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم سے صحیح حدیث ثابت ہے اس کے بارہ میں الکوکب الدری ص ۱۳۹۳ کے حاشیہ بیں لکھا ہے کہ حدیث بے فرک صحیح ہے گر جو منہوم احتاف کے مخالف لیا جا رہا ہے وہ منہوم اس حدیث سے فاہت نہیں ہو آلہ

فَوْلَهُ فَلَا يَحِلُّ لُهُ أَنَّ يُفَارِقَ صَاحِبُهُ خَسْيَةً أَنْ يُسْتَقِيَّلُهُ

### لام ترزي كاحناف يراعراض

الم ترزی فرائے ہیں کہ اس عبارت سے واضح ہوتا ہے کہ تفرق سے مراو تفرق بالبدان ہے اس لیے کہ آگر تفرق بالاقوال مراد ہو تو صدعت کا معنی صحیح نہیں رہتا اس لیے کہ اس میں صراحت ہے کہ مفارقت کی دجہ سے اس کا قطح کا حق باطل ہوگیا اور مفارقت سے پہلے اس کو قطح کا حق باقی تھا تو اس شے خیار پہلس ثابت ہوگیا۔ اور اگر تفرق بالاقوال مراد ہو تو اس صورت میں تو خواہ مفارقت ہویا نہ ہو دونوں صورتوں میں قطح کا حق نہیں رہتا اور بہ حدیث کے مفہوم کے خلاف ہے۔

### اس كايملا جواب

حضرت گنگوی الکوکب الدری ص ۱۳۹۳ میں فرائے ہیں کہ لا یتحِلَ لَه اَنَ یَفَارِقَ صَاحِبَهُ کا معنی یہ ہو سکتا ہے کہ ایجاب کے بعد دو سرا فی الفور قبول کر نے۔ اس خیال سے کہ کہیں اس کا ساتھی جس نے ایجاب کیا ہے وہ اپنے ایجاب سے رجوع نہ کر لے۔ جب اس کا معنی احداف کے نظریہ کے مطابق بھی ہو سکتا ہے تو پھر شوافع حضرات کا اپنے معنی پر دلیل کے طور پر پیش کرنا مصاورہ علی المحلوب ہے۔ (مصاورہ علی المحلوب اس کو کہتے ہیں دلیل کے طور پر پیش کرنا مصاورہ علی المحلوب اس کو کہتے ہیں

کہ جو دعوی ہو ای کو دلیل بنا لیا جائے) اس صورت میں زیادہ سے دیادہ سے ہوگا کہ اقالہ حقیق معنی نہ رہے گا اور اقالہ کا حقیق معنی تو شوافع حضرات کے نزدیک بھی نہیں ہے جیسا کہ مبار کپوری صاحب نے تحفۃ الاحوذی ص ۱۲۳۳ج ۲ میں قاضی شوکائی سے نقل کیا ہے کہ اُن المَدَادَ عَنِ الْإِسْتِقَالُةِ الْفَسْتَخَ لَا حُقِيَقَةَ اللهَ قَالَةِ اِسْتَقَالُه سے اقالہ کا حقیق معنی نہیں بلکہ طلب سخ مراو ہے تو یہاں اقالہ سے مراو شواقع حضرات طلب سخ مراو ہے تو یہاں اقالہ سے مراو شواقع حضرات طلب سخ لیتے ہیں اور احتاف کے نزدیک اس صورت میں رجوع عن الا یجاب بعنی ایجاب سے رجوع کرنا مراو ہوگا۔

دو مراجواب

حضرت گنگوی فراتے ہیں کہ اگر تسلیم ہی کر لیا جائے کہ تفرق ہے مراد تفرق بلا بران ہے تو ہم کتے ہیں کہ حضور علیہ السلام کا یہ فرمان اس لیے ہے کہ مجلس جب کی حالات پر مشمل ہو تو اگرچہ ایجاب و قبول کے ساتھ عقد پورا ہو جاتا ہے پھر بھی عاقدین ہیں سے ہر ایک صح اور اقالہ کے قبول کرنے کے قریب تر ہوتا ہے جبکہ اس کا ساتھی بھی اس کا ارادہ کر لے۔ ب فک جب وہ اس مجلس میں اقالہ چاہے گا جس میں بھے کا عقد ہوا تو اس کو اقالہ قبول کرنے پر شرم ابھارے گی اس لیے کہ اس کو قبول کر لینے میں کوئی ضرر نہیں اقالہ قبول کرنے پر شرم ابھارے گی اس لیے کہ اس کو قبول کر لینے میں کوئی ضرر نہیں ہے۔ خلاف اس کے کہ جب مجلس سے اٹھ جا نہیں اس لیے کہ اس صورت میں اس کو اقالہ کی وجہ سے ضرر لاحق ہوگا۔ اور مدیث کے الفاظ میں بھی اس جانب اشارہ ہے اس لیے کہ اس کو اقالہ کے ساتھ تجبیر کیا ہے اور یہ پہلے بیج کے نام ہونے پر دلالت کرتا ہے۔ اس کو اقالہ کے ساتھ تجبیر کیا ہے اور یہ پہلے بیج کے نام ہونے پر دلالت کرتا ہے۔ اس کو اقالہ کے ساتھ تجبیر کیا ہے اور یہ پہلے بیج کے نام ہونے پر دلالت کرتا ہے۔ اس کو اللوک الدری میں ۱۳۲۲ جا ای

مَوْلَهُ خَيْرُ أَعْرَابِياً

علامہ کشمیری فرماتے ہیں کہ حضور علیہ السلام نے آیک دیماتی سے اونٹ خریدا اور اس کو کما کہ اپنے مودے ہیں خور و فکر کر لینا اگر کسی وقت بھی تم واپس لینا چاہو تو ہیں واپس دے دول گا وہ کانی عرصہ کے بعد آیا اور آپ نے اس کے خیار کو باتی رکھا علامہ کشمیری فرماتے ہیں کہ آپ کا است عرصہ کے بعد اس کو سودا واپس دے دینا حق شری نہ تھا بلکہ یہ تو آپ کے اخلاق کر بھانہ اور آپ کی مودت کی وجہ سے تھا۔ (العرف الشذی ۱۳۹۳)

بَابَ مَاجَاءُ فِيمَن يُخَدَع فِي البَيَعِ بَابَ مَا جَاءُ فِي مَن يُخَدَع فِي البَين

قَوْلَهُ عَنَ أَنسَبِ أَنْ رَجُلاً - عمرة القارى ص ٢٣٣٣ ج ١١ لور نووى شرح مسلم ص 4 ج ٢ ميں ہے كه اس آدى كا نام حبان بن منقذ تقل لئام نووى فرماتے ميں كه اس ف أيك سو تميں سال عمريائى لور علامه عيني فرماتے ہيں وہ حضرت عثان كى خلافت ميں فوت ہوا۔ قَوَلُهُ كَانَ فِئى عُقَدَتِهِ ضَعَفَ

حصرت کنگوی فرائے ہیں کہ وہ ایسا آدی تھا کہ جو چیز خرید آ اس کی مقدار بھول جا آ لور پھر کم قیمت پر اس کو چ دیتا تھا (الکوکب الدری ص ۱۳۹۳ ج۱) المام نووی ج ۲ ص عیں اور علامہ عینی عمدة القاری ج ۱۱ ص ۱۳۳۳ میں فرماتے ہیں کہ یہ حضور علیہ السلام کے ساتھ کسی غزوہ میں شریک تنے کہ سر پر چوٹ گلی جس کی وجہ سے ان کے دماغ اور زبان میں فرق الدید الم مسلم نے ص عے ج ۲ میں روایات نقل کی ہے کہ حضرت حبان لا خیلابة کا صحیح تلفظ نہیں کر سے تنے بلکہ وہ لا خیابة کتے تھے۔

علامہ تشمیری فرماتے میں کہ یہ روایت اس پر دلالت کرتی ہے کہ تھم کا مدار مقاصد پر ہو تا ہے اگرچہ الفاظ کی ادائیگی میں کچھ کو آئی ہو جائے۔ (العرف الشذی ص ۱۳۹۳)

قَوْلَهُ لَا خِلَابَةً

علامہ عینی اور امام نووی فرماتے ہیں کہ لا خِلابَة خاء کے کسو اور لام کی تخفیف کے ساتھ ہے جس کا معنی ہے لا خیدیکنة که وحوکہ نہیں ہونا چاہیے۔

حضرت حبان بن منفذ جب بھے وشراء كرتے و نقصان انتھائے و ان كے كم والوں في حضور عليه السلام كے پاس آكر درخواست كى كه آپ ان كو بھے و شراء سے دوك ديں و آپ نے ان كو بھے و شراء سے منع قربایا تو وہ كينے لگے كه بي تو اس سے باز نہيں آسكا تو آپ صلى اللہ عليه وسلم نے قربایا كه جب تو بھے كيا كرے تو لا خِلاَبَة كه ديا كرد تو لا خِلاَبَة كه ديا كرد تو لا خِلابَة كى وجہ سے اس كو خيار ہو آ تھا۔

# کیا غین کی وجہ سے ضع کا خیار ہو تاہے یا نہیں؟

امام ابو حنیفہ اور امام شافعی فرماتے ہیں کہ غین کی وجہ سے خیار نہیں ہو آلہ اور امام مالک سے بھی آیک روایت اس طرح کی ہے۔ اور امام مالک کے وہ اسحاب جو بغداد ہیں تھے، مالک سے بین کہ آگر غین مید کی کل قیمت کے تمائی حصہ جتنا ہو تو پھر فنع کا خیار ہوگا اور آگر اس سے کم جو تو خیار نہ ہو گالہ اور امام مالک سے آیک روایت سے کہ آگر ہائع اور مشتری

بھے کے وقت مبیعہ اور اس کے بھاؤ کو جانتے تھے تو بے شک جتنا بھی غین ہو جائے خیار نہ ہوگا اور اگر ان میں سے کوئی مبیعہ یا اس کے بھاؤ کو تھے کے وقت نہ جانئے والا ہو تو الی حالت میں تھے تسنح ہوگی اور امام داؤد بن علی ظاہریؓ کے نزدیک الیم صورت میں عقد تی ماطل

قضی شوکانی نے لکھا ہے کہ امام احر اور ایک روایت کے مطابق امام مالک کا نظریہ یہ ہے کہ جس نے بھی لا خِلابنة کے ساتھ شرط لگا دی اور اس کے ساتھ رہے میں غین ہوا ہو تو اس کو رو کا اختیار ہوگا۔ (نیل الاوطار ص ۱۹۲ ج ۵)

كيا لا خِلابة ك ماته خيار معرت حبان ك لي فاص تما؟

حفرات فقماء کرام کا اس میں اختلاف ہے کہ حضور علیہ السلام نے حفرت حبان بن منقذ کو جو لا خِلابَة کے ساتھ افتیار وا تھا یہ ان کے ساتھ خاص تھا یا اس کا تھم عام

الم محرية موطا من اسم مين فرمات بين كد ان كے ساتھ خاص تما اور اس كے مثل علامہ ابن مجر فرق القارى من اسم جا الم علامہ ابن مجر فرق البارى ج ۵ من اسم مين اور علامہ عيني فرة القارى من اسم جا الم

#### اعتزاض

دار تعلنی ج ۱۳ ص ۱۵ کی روایت جل ہے کہ حضرت عرابے بیوع کے سلسلہ جل کام کرنے والوں نے کلام کرنے والوں نے کلام کیا تو حضرت عراب فرمایا ما اَجِدَ لَکُمْ شَینا اَوْسَعَ مِمَّا جَعَلَ رَسُولَ اللّهِ صَلَى اللّه عَلَیْهِ وَسَلَمْ لِحِبَّانِ بَنِ مُنَقِدٌ لِین جل تمارے لیے اس سے زیادہ محبائش نہیں پاتا جو محبائش حضور علیہ السلام نے حضرت حبان بن منقذ کو دی تھی اس سے معلوم ہواکہ حضرت عراب عمر نے اس تھم کو حضرت حبان کے ساتھ مختص نہ سمجما تعلد

#### اس كاجواب

علامہ ابن مجر مع الباری ج ۵ ص ۴۳۱ میں اور علامہ مینی عمرة القاری ص ۲۳۳ ج ۱۱ میں ابن العربی سے یہ نقل کرتے ہیں کہ اس روایت کا مدار عبد اللہ بن اسع پر ہے جس پر جرح کی گئی ہے تو اس کی وجہ سے یہ روایت ضعیف ہے۔ كيا لا خِلاَبَة ك ماته خيار ثابت مو آم؟

حضرت فی المند فرماتے ہیں کہ خیار صرف لا حلابة کے الفاظ کی وجہ سے نہ تھا بلکہ اس کے ساتھ یہ الفاظ بھی ہیں وکری النجیار تکلا تُنهَ اَیَامِ اور جھے تین کا خیار ہے جیسا کہ متدرک ج ۲ م ۲۲ اور بیعتی ج ۵ م ۲۸۳ میں روایت ہے کہ حضرت حبان نے فرملیا کہ بی کریم طابعا نے میرے لیے تین وان کا خیار قرار ویا ہے جو بھی تھے کدوں۔ تو خیار اس وجہ سے تھا (اور لا خلابة صرف علامت کے طور پر تھا) اور اس کی جانب حضرت کنگوی نے الکوک الدری می ۱۳۹۳ میں اور علامہ کشمیری نے العرف الشذی می ۱۳۹۳ میں اشارہ فرما ہے۔

علامہ کشمیری فرماتے ہیں کہ بعض حضرات نے یہ کما ہے کہ لا خلابہ کی وجہ سے کوئی تھم شرعی نہ تھا بلکہ یہ صرف اطلاع تھی کہ یہ آدمی تھے کے معاملات میں کزور ہے اس کا لحاظ رکھا جائے اور لوگ ویندار تھے اور وہ ان الفاظ کو سجھ جاتے تھے اور اس کے ساتھ مناسب معاملہ کرتے تھے۔

، قَوْلَه فَنَهَا مَفَقَالَ يَا رَسَوَلَ اللهِ إِنِي لَا أَصَبِرٌ عَنِ البَيَعِ (كياعاقل بالغ آزاد آدى كو تقرفات سے روكا جا سكتا ہے؟

احتاف کا نظریہ یہ ہے کہ آزاد عاقل بالغ آدی کو بھے وغیرہ جیسے معاملات سے روکا نہیں جا سکت کو تامنی جا سکت اور المام شافعی فرماتے ہیں کہ سُفینہ بعنی نادان اور اہنا حصد بحول جانے والے کو قامنی ان تصرفات سے روک سکتا ہے۔

شوافع حضرات کی دلیل

یہ صفرات نَهَاءُ کے الفاظ سے دلیل پکڑتے ہیں اور فرملتے ہیں کہ آگر روکنا ورست ند ہو آلو آپ ند روکتے۔

#### اس كاجواب

علامہ عینی عمرة القاری ص ۱۳۳۲ ج ۱۱ می مخرت کنگوی الکوکب الدری میں اور مطرت محفوق الکوکب الدری میں اور مطرت محفوت النظر تقریر ترفدی ص ۱۳۹ میں بہ جواب دیتے ہیں کہ جب اس نے حضور علیہ السلام سے کما کہ میں دھے کے معالمہ میں خود کو شیں روک سکتا تو آپ نے اس کو اجازت دے دی۔ معرت محفو الهند فراتے ہیں کہ اس سے معلوم ہوا کہ بیر نمی حکیمانہ محقی عملاً نہ

تھی بلکہ اس پر شفقت اور مروت کی وجہ سے تھی ورنہ تو آپ اس کو کسی بھی صورت میں اجازت نہ دیتے۔

علامہ ابن حرم ظاہری فراتے ہیں کہ صرف لا خِلاَبَة کے لفظ کے ساتھ ہی خیار ہوگا اگر اس کا ہم معنی کوئی اور لفظ بولا گیا شلا لا خَدِيَعَة يا لاَ غَشْ وغيره که ديا گيا تو خيار نہ ہوگا (الحلی ص ۷۵ ج ۵)

بَابِمَا جَاءَفِي ٱلمُصَرَّاةِ

### (جس جانور کے مقنول میں دودھ روکا گیا ہو' اس کے بیچے کا بیان)

بعض احادیث میں آلمَمَراَّۃ کے اور ابعض میں اَلَمَ حَفَلاَت کے الفاظ آتے ہیں۔
اَلْمَحَفَلاَت جُمْع ہے اَلْمَحَفَلَة کی۔ المصراۃ اور المحفله کامنموم ایک بی ہے۔
الم نووی قرماتے ہیں کہ مَصَرُّاۃ تَصَرِیَۃ ہے ہے اور پھراس کے معانی نقل کر کے فرماتے ہیں کہ لمام شافعی نے یہ معنی کیا ہے کہ بحری یا اور نمنی کے تعنوں کو باندھ دیتا اور ان کو دو تین دن تک اسی طرح چھوڑ دیتا اگہ دودھ زیادہ اکٹھا ہو جائے اور یہ اس لیے کیا جاتا ہے باکہ مشتری دودھ دینے پر یہ سمجھے کہ اس جانور کی عادت بی زیادہ دودھ دینے کی ہے اور اس کے کہ اس جانور کی عادت بی زیادہ دودھ دینے کی ہے اور اس کے حمن میں اضافہ کرے۔ (نووی شرح مسلم ص ۲۳ جر)

اور المام ترفری بات ما جاء فی بیت المتحفظات می فراتے میں المتحفظة هی المتحفظة هی المتحفظة هی المتحفظة هی المتحفظة هی المتحفظة هی که ماده دوده دین والے والے جانور کا مالک کی دن تک اس کا دوده نه دوج ماکه اس کے مقنوں میں دوده جمع مو جائے اور اس کی دجہ سے دہ مشتری کو دھوکا دینا چاہتا ہے۔

آور لام بخاری ج ا من ۲۸۸ میں فرماتے ہیں کہ مصراۃ اس جانور کو کہتے ہیں جس کے دورہ کو مختوں میں روک دیا جائے اور جمع کیا جائے اور کئی دن تک اس کا دورہ نہ دوبا جائے۔

کیا معراق کا تھم او نٹنی اور بکری میں خاص ہے یا ہر مادہ جانور میں عام ہے؟ حدیث کے الفاظ میں صراحتا" صرف او نٹنی اور بکری میں تصریبہ کی ممانعت ہے مگر امام بخاری ؓ نے ج ا ص ۲۸۸ میں البقر کو بھی اس تھم میں شامل کیا ہے، بلکہ باب میں وکیل ؓ مَحَفَلَةً کِا جملہ شامل کر کے اشارہ کر دیا کہ ہر مادہ جانور کا یمی تھم ہے اور علامہ ابن حجرؓ فرماتے یں کہ امام بخاری نے وکل محفلہ کمہ کر اشارہ کیا ہے کہ دیگر مَا کُولُ اللّٰحَم مادہ جانوروں کا بھی ہی تھم ہے (فخ الباری می ۱۲۹۲ ج ۵) اور علامہ ابن تجر فرماتے ہیں کہ حنابلہ اور بعض شوافع نے یہ کما ہے کہ تصریہ کا تھم تھم بینی ماکول اللحم جانوروں کے ساتھ مختص ہے اور اگر کوئی آدمی لونڈی یا گدھی ہیں تصریہ کر آ ہے تو اس کی وجہ ہے اس کو دودھ کا عوض لازم ہوگا یا نہیں؟ اس میں ان حنابلہ اور بعض شوافع کا اختلاف ہے بعض کہتے ہیں کہ عوض لازم نہیں ہے نیز علامہ ابن جر ابن دقیق کہ عوض دیتا پڑے گا اور بعض کہتے ہیں کہ عوض لازم نہیں ہے نیز علامہ ابن جر ابن دقیق العید سے نقل کرتے ہوئے لکھتے ہیں کہ تصریہ کا تھم خلاف القیاس ہے اس لیے اس کو اپ مورد پر برد رکھیں گے۔ (فتح الباری می ۱۲۹ ج ۵) اس سے معلوم ہوا کہ لمام ابن دقیق العید کے نزدیک تصریہ کا تھم صرف او نمنی اور بحری ہیں بلیا جا آ ہے۔

تصريد كى وجد سے روكا خيار كب موكا اور كتنے عرصہ تك موكا؟

تذی شریف ج اص ۱۳۳۱ کی روایت میں فَهُوَ بِالَّخِیَارِ اِذَا حَلَبُهَا کے الفاظ بیں اور بخاری ج اص ۱۳۸۸ اور ابو داور ۱۳۳ ج ۲ کی روایت میں بَعَدَ اَنَ بَحَلَبُهَا کے الفاظ بیں جن سے معلوم ہوتا ہے کہ خیار اس جانور کا دورہ دوجتے کے بعد ہو گا علامہ ابن ججر فرملت بی ظاہر الْحَدِیثِ اَنَ الْخِیَارَ لَا یَتُبَتَ اِلّا بَعَدَ الْحَلَبِ کہ حدیث کے ظاہر سے بی معلوم ہوتا ہے کہ خیار دورہ دوجتے کے بعد بی ہوگا۔ نیز فرماتے ہیں وَالْجَمَهُورَ عَلَی اَنْهُ اِنَا عَلَمُ بِالتَصَرِیةِ ثَبَتَ بِهِ الْخِیَارَ وَلَوَ لَمْ یَحَلَبُ (اُنْ الْباری ص ۱۳۵ ج ۵) کہ جمہور اس علم بالتَصَرِیة ثَبَتَ بِهِ الْخِیَارَ وَلَوَ لَمْ یَحَلَبُ (اُنْ الْباری ص ۱۳۵ ج ۵) کہ جمہور اس بات کے قائل بی کہ جمہور اس بات کے قائل بی کہ جمہور اس بات کے قائل بی کہ جمہ و جاتا ہو جاتا ہو جاتا ہو جاتا ہو دوہ نہ دورہ نہ دوبا ہو۔

پھر صدیت کے الفاظ ہیں بَالَحِیارِ ثَلاَثَةَ اَیام الله فودی فراتے ہیں کہ ظاہر صدیث کے بیا کہ ظاہر صدیث سے بیہ معلوم ہوتا ہے کہ خیار تین دن تک ممتد ہوگا یہ ہارے بعض شوافع حضرات کا نظریہ ہے وَالاَصَحْ عِندَهُمُ اَنَهُ عَلَى الفور لور شوافع کا اصح قول یہ ہے کہ خیار فی الفور ہوگا اور ثلاث ایام کی روایات کو اس صورت پر محمول کریں گے جبکہ مشتری کو مصراة کا علم نہ ہوگا اور شرح مسلم می سم ج م)

التبيد

ظاہر پر المام بخاری سمیت کسی کا عمل شیں ہے بلکہ وہ اس میں قیاس اور رائے کو شامل کرتے ہیں اور دیگر حضرات فقہاء کرام نے بھی اپنے اپنے والائل کے مطابق اس صدیث کو ظاہرے چیر کر آراء قائم کی ہیں۔

عدیث مصراة کے بارے میں احناف کا تظریہ

احتاف کہتے ہیں کہ حدیث معراة پر عمل نہیں ہو سکتا اور اس کی کئی وجوہات ہیں۔

سل وجه

معراۃ والی روایات میں اضطراب ہے۔ کسی میں صَاعٌ مِنْ تَسُو ( ایخاری ج ا می اللہ ۱۲۸۸ ) کسی میں صَاعٌ مِنْ طَعَامِ کی میں صَاعًا مِنْ طَعَامِ لاَ سَمَرَاء ( اسلم ج ۲ می ۲) لین طعام کا ایک صاع ہو جو کہ گذم نہ ہو۔ اور کسی میں صَاعٌ مِنْ قَمْتِ (گلام کا ایک صاع) کے الفاظ آتے ہیں۔ اور کسی روایت میں صاع اور کسی ہیں مِمَنُ اوْ مِمُلُمَ اَبْنَهِ اَلَّهِ مِمَانًا وَ اَلِی مِمَانًا وَ مِمَانًا وَ مَمِنَا وَ مَرْدَى بَلِي الله واؤد ج ۲ می ۱۹۳۷ ) کہ اس کے دودھ کے برابر یا دودھ ہے دوگنا اور کسی میں بازاءِ مِنَ طَعَام (کہ طعام کا آیک برتن) کے الفاظ آتے ہیں۔ اور اس اضطراب کا اعتراف خود علامہ ابن حجر نے فتح الباری می ۱۲۹۹ ج ۵ میں اور مبارک بوری صاحب نے تحقق الاحوذی می ۱۳۵۵ ج ۲ میں کیا ہے اور پر اس کا جواب ویا کہ صحیح طرق میں کوئی اختراف میں اور مبارک بوری صاحب نے تحقق السنن می سے خود علامہ ابن جرم نے محمل الحق اللہ عمل کی المحد اللہ میں کہ بیہ صرف تبال اور تبارع ہے ورنہ ابن سیرین کی روایات میں بوجود صحت کے اضطراب کا اعتراف علامہ ابن جرم نے بھی المحلی میں کیا ہے نیز دوایی اور مسلم کی روایات میں کسی میں صاغ مین تیم نے مین طَعَامِ لاَ سَمَرَاء (طعام کا آیک صاع) اور حسی میں صاغ مِن طَعَامِ لاَ سَمَرَاء (طعام کا آیک صاع) اور حسی میں صاغ مِن طَعَامِ لاَ سَمَرَاء (طعام کا آیک صاع) اور حسی میں صاغ مِن طَعَامِ لاَ سَمَرَاء (طعام کا آیک صاع) اور حسی میں صاغ مِن طَعَامِ لاَ سَمَرَاء (طعام کا آیک صاع) اور حسی میں صاغ مِن طَعَامٍ لاَ سَمَرَاء (طعام کا آیک صاع) اور حسی میں صاغ مِن طَعَامِ لاَ سَمَرَاء (طعام کا آیک صاع) اور حسی میں صاغ مِن طَعَامِ لاَ سَمَرَاء (طعام کا آیک صاع) اور حسی میں صاغ مِن طَعَامِ لاَ سَمَرَاء (طعام کا آیک صاع) اور حسی میں صاغ مِن طَعَامِ لاَ سَمَرَاء (طعام کا آیک صاع) اور حسی میں صاغ مِن طَعَامِ لاَ سَمَرَاء (طعام کا آیک صاع) اور حسی میں صاغ مِن طَعَمَرَاء مَن مِن کے الفاظ ہیں۔

الم نووی فرماتے ہیں کہ اکثر شواقع حضرات کے نزویک صَاع مِنَ نَسُرِ متعین ہے اور بعض حضرات کے نزویک صَاع مِنَ نَسُرِ متعین ہے اور بعض حضرات کے نزویک صَاع مِنَ فَوَتِ البَلَدِ ہے (شرح مسلم ص ۵ ج ۲) لینی جو خوراک ایک شرحی عام استعل کی جاتی ہو اس کا ایک صلع دینا ہوگا۔ اور حضرت گنگوی فرماتے ہیں کہ تمرکی تخصیص ترجیح بلاولیل ہے۔ (الکوکب الدری ص ۳۱۵ ج ۱)

دو منزمی وجهه

صدی مقراق کے فاہر پر کھل کمل عمل تو انام بخاری سمیت اتحہ میں کمی کا نہیں۔ سب اس میں اپنی آراء کو وافل کرتے ہیں تو اس کی الیم ہویل کرتی چاہیے جو کتاب اللہ اور سنت مشہورہ میں ہے کہی کے مفہوم کے مخاف نہ ہو۔ اور قرآن کریم میں (سورة النمل آیت ۱۳۸) ہے وَانَ عَافَبَتُم فَعَا قَبُوا بِمِثُلِ مَا عُوفِينَم بِهِ اور اگر تم بدلہ او تو ای قدر بدلہ او جتی تہیں تکلیف پنچائی گئی ہے اور قرآن کریم میں ہے فاعندوا عَلَبَهِ بِمِثُلِ مَا اعْنَدُی عَلَیہِ بِمِثُلِ مَا اعْنَدُی عَلَیہِ بِمِثُلِ مَا اعْنَدُی عَلَیہِ بِمِثُلِ مَا اعْنَدی کہ عَلَیہ بِمِثُلِ مَا اعْنَدی کہ مِل ہے فَاعْنَدوا عَلَبَهِ بِمِثُلِ مَا اعْنَدی کہ مِل ہے کہ بدلہ برابر ہونا چاہیے گر اس صدیف پر عمل کرنے کی وجہ ہے یہ ضابطہ بچوڑنا پڑتا ہے اس لیے علامہ ابن الحمام نے فخ القدیم می اسما جو اس موری ہے اور نہ مثل معنوی یعنی نہ اس ودوھ کا قیمت ہے جو مشتری نے استعال کیا ہے اس لیے نص قطعی کو ترجیح ہوگی اور اس صدیف کی تویل ہے ہوگی کہ حضور علیہ السلام نے ایسا صرف نزاع ختم کرنے کے لیے فرمایا ہوگا۔

تيسري وجه

صدیث مصراۃ اَلْخَرَا جَ بِالضَّمَانِ والی صدیث کے طاف ہے اور یہ صدیث ابوداؤو میں ہے۔ جو خرچہ اٹھا آ ہے وہی ہس کے فائد کا حقدار ہو آ ہے۔ یہاں چو تکہ مشتری چارہ وغیرہ ڈال کر خرچہ اٹھا آ ہے تو دورہ کا حقدار ہی وہی ہے اور حدیث مصراۃ پر عمل کرنے کی وجہ سے اس اصول کی خلاف دوری لازم آتی ہے۔ اس طرح یہ حدیث الْغَنَمْ بِالْغَرَّمِ والی حدیث کے بھی خلاف ہے۔ ایک لازم آتی ہے۔ اس طرح یہ حدیث الْغَنَمْ بِالْغَرَّمِ والی حدیث کے بھی خلاف ہے۔ یہی جس پر آوان آتا ہے وائدہ بھی وہی اٹھا سکتا ہے۔ اگر الی صورت میں جانور ہلاک ہو جائے تو مشتری کا مال ہلاک ہوگا اور یہ جانور مشتری کی منان میں ہے تو فائدہ بھی وہی اٹھا ہے۔

چو تھی وجہ

قاعدہ ہے کہ طعام کی طعام سے بیج نسینہ جائز نہیں ہے خواہ جنس مخلف ہو جیسا کہ عقاری ص 19 ج اکل روایت ہے لا بَاسَ بِهِ بَدًّا بِندِ وَلا خَيْرَ فِيهِ نَسَيَنَةَ اگر ہاتھ بہ ہاتھ ہو تو کوئی حرج نہیں ہے اور ادبار کی صورت میں اس میں خیر نہیں ہے اور حدیث مصراة پر

عمل کی وجہ سے اس کی مخالفت لازم آتی ہے اس لیے کہ وورد بھی طعام ہے اور اس کے بدلے میں تریا طعام ہوا کرنے بدلے میں تمریا طعام ہوا کرنے کا زمانہ اور ہے اور تمریا طعام اوا کرنے کا زمانہ اور ہے لینی جب وہ وورد نکال رہا تھا تو اس وقت اس نے طعام ضیں دیا اور جب طعام یا تمردے رہا ہے تو اس وقت وورد نہیں ہے۔

### بانجوس وجه

لام طحاوی فرماتے ہیں کہ معراۃ والی صدیث منسوخ ہے اس لیے کہ یہ حرمت رہا ہے کہ ہے اس لیے کہ یہ حرمت رہا ہے کہ ہے اور چونکہ ربوا کی حرمت نعی قطعی اور اصادیث صحیحہ سے اابت ہے اس لیے صدیث معراۃ پر عمل نہیں۔ (شرح معانی الاثار ص ١٨٨ ج ٢)

#### چيني وجه

طلحوی ص ۱۹۹ ج ۲ وار قلنی ص ۱۳۹ ج ۲ سنن الکبری ص ۲۹۰ ج ۵ اور متدرک ص ۱۹۵ ج ۲ وغیرہ میں رواعت ہے کہ نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے بھی الکائی پانکائی ہے منع فرملیا ہے لیبنی البی بھی جس میں دونوں جانب سے ادبار ہو۔ تو حدیث مصراة پر عمل کی وجہ سے ان روایات کی مخالفت لازم آتی ہے اس لیے کہ انجی تک نیہ تو مشری نے پورا دودھ وصول کیا ہو ریہ بھی اللہ بین باللہ بن باللہ بن جس سے وصول کیا ہو در یہ بھی اللہ بن باللہ بن ہے جس سے مشی آئی ہے۔

### تقريبه غبن ہے يا عيب ہے؟

ابو صنیفہ فرماتے ہیں کہ تصریہ نین ہے کہ بائع نے ایبا کر کے مشتری کے ساتھ نمبن کیا ہے تو نیبن کیا ہے تو نیبن کی دیگر صورتوں کی طرح اس بی بھی یا تو مشتری بائع کو راضی کر کے اس جانور کو رد کرے یا اس کا جو نقصان ہوا ہے اس کی خلافی بائع ہے کرائے اس صورت بیس رد متعین شیس ہے لیام شافعی فرماتے ہیں کہ تصریہ عیب ہے اور عیب کی وجہ سے میسے کا رد متعین

للم نوويٌ فرات ميں واعَلَمَ أَنَّ النَّصَرِيَةَ حَرِّامٌ سَوَاءٌ تَصَرِيَةَ النَّاقَةِ وَالْبَقَرَةِ وَالْفَرَسِ وَالْآتَانَ وَعَيْرِهُ الْإِنَّةُ عَمْلَ وَخَيْدًا عَ وَبَيْعَهَا صَحِيَحَ مَعَ أَنَّهُ عَرَامٌ مِنْ اللّهِ مَسْلَمُ مِن سَوِيا وَمُرِيدُ وَمُرْدِ مُسْلَمُ مِن سَوْجَ ؟) آپ جان لين كه تقريد حرام سے خواہ تقريد أو حَيْ عِن بويا

گائے ' بری ' لونڈی' گوڑی اور گدھی وغیرہ بیں ہو اس لیے کہ یہ فراڈ اور دھوکا ہے اور الیں کھے حرام ہونے کے باوجود صحح ہے امام نووی کی اس وضاحت کی روشنی بیس کما جا سکتا ہے کہ جب بھے صحح ہے تو پھر ہائع کی رضا کے بغیر رد کیسے متعین ہو سکتا ہے؟ باتی رہا ہے کہ اس بیس مشتری کا نقصان ہے تو اس کے نقصان کی حال فی ہائع سے کرائی جا سکتی ہے۔

مصراة میں رد کی صورت میں کیا عوض دینا ہوگا اور وہ عوض کس کا ہوگا؟

الم ابو منیفہ فرماتے ہیں کہ مصراۃ کی وجہ سے روی صورت ہیں صاغ مِن تُنہر کا لئین ضروری نہیں سے جبکہ شوافع کے نزدیک اس کا تعین ضروری ہے جیسا کہ پہلے آمام نودی کے حوالہ سے گزر چکا ہے لمام ابو بوسف فرماتے ہیں کہ اگر ردکی صورت ہو تو مشتری نے جتنا دودھ استعمال کیا ہے اس کی قیت اوا کرے۔

علامہ ابن جر فرماتے ہیں کہ معراۃ میں خواہ ایک جانور ہو یا کئی جانور ہوں (جبکہ مشتری نے ان کو اکٹھا خریدا ہو اور ان کا وورھ دوہنے کے بعد تقریبہ کا علم ہوا ہو) تو تمام جانوروں کے دورھ کے عوض میں ایک ہی صاع مجوریں اوا کرتا ہو گئی (فتح الباری ص ۲۷۳ ج)

مولانا ظفر احد حثاتی فراتے ہیں کہ بیہ اس بات کا اعتراف ہے کہ بیہ حدیث اصول کے خلاف وارد جوئی ہے اس لیے کہ ایک صاع کمجوروں کا سویا اس سے بھی زائد بکریوں اور اونٹیوں کے دودھ کا بدل بنتا خلاف المعقول ہے۔

صدے کے الفاظ ہیں فہو بالنجنیار اللہ اللہ مشتری نے مصراۃ جانور خریدا اور تین دون جو اس کے خیار کے جیں آگر ان دنوں جی ایک دفعہ یا کئی دفعہ بحی دودھ دوہا ہو تو جی دھرات کے نزدیک اس جارے دودھ کے بدلہ جی صاع من تمر دے گا۔ احتاف یہ کہتے ہیں کہ یہ بحی خلاف المعقول ہے اور علامہ این ہمیہ فرماتے ہیں وَرَدْ عَوْضِ اللّٰبِنَ الْذِی کَانَ مَوَجُودٌ او وَقَتَ الْعَقَدِ وَجَعَلَ صَلّی اللّه عَلَیه وَسَلّمَ عَوْضَ وَلِي كُن مَوْ جُودٌ او وَقَتَ الْعَقَدِ وَجَعَلَ صَلّی اللّه عَلَیه وَسَلّمَ عَوْضَ وَلِي كُن مَوْ جُودٌ وَقَتَ الْعَقَدِ وَجَعَلَ صَلّی الله عَلَیه وَسَلّمَ عَوْضَ وَلِي كُن مَوْ جُودٌ او وَقَتَ الْعَقَدِ وَجَعَلَ صَلّی الله عَلَیه وَسَلّمَ عَوْضَ وَلِي كُن مَوْ جُودٌ او وَقَتَ الْعَقَدِ وَجَعَلَ صَلّی الله عَلَیه عَلَیه وَسَلّمَ عَوْضَ وَلِي كُن مَوْدَ كَ مَقَد كے وقت جانور كے تعنوں جی تھا اور آپ الله الله عَلیه عوض ایک صاع مجودوں کو قرار دے دیا۔

احناف بر اعتراض

بعض معرات نے کہا ہے کہ جس طرح جنین (نا تمام بچہ) کی دیت غرہ کی صورت میں یا زخموں کی دیت غرہ کی صورت میں یا زخموں کی دیت وی جاتی ہے حالانکہ یہ خلاف المعقول ہے اور احناف اس کو مائے ہیں تو اسی طرح یمال بھی ایک صاع مجوروں کا متعین ہونا ہے شک خلاف المعقول ہے گر مدیث کی وجہ سے وہ مان لیما چاہے۔

#### اس كاجواب

مولانا ظفر احمد عثمانی فرماتے ہیں کہ یہ قیاس مع الفارق ہے (اعلاء السنن ج ۱۳ می ۱۳ می ۱۳) اس کے کہ جنیئن یا زخم کی صورت میں غرہ یا دیت کی ادائیگی مظلوم کے ساتھ تعلون ہے جبکہ مصراة کی صورت میں ایک صاع مجوریں بائع کو دینا ہوتی ہیں جو کہ ظالم اور وحوکا دینے والا ہے۔

#### احناف پر دو سرا اعتراض اور اس کاجواب

بعض حضرات نے یہ اعتراض کیا ہے کہ جس طرح نماز میں قبقہہ کی وجہ ہے وضو اور بھول کر روزے کی حالت میں کھا ٹی لینے کی روایات کو خلاف انقیاس ہونے کا پوجود احتاف شنیم کرتے ہیں تو ای طرح مصراة والی صدیث پر عمل کیوں نہیں کرتے اس کا جواب یہ ہے کہ مصراة والی صدیث کے ظاہر پر عمل کرنے کی وجہ ہے بہت ہے مسلمہ اصولوں کی خلاف ورزی لازم آتی ہے جن کا بیان پہلے ہو چکا ہے۔ جبکہ قبقہہ فی العلوة یا روزہ کی حالت میں بھول کر کھا پی لینے والی روایات پر عمل کرنے ہے کی اصول کی خلاف ورزی نہیں ہوتی۔ اس لیے دونوں صورتوں میں فرق ہے اور اصول و قواعد کے پیش نظر کی ورزی نہیں ہوتی۔ اس لیے دونوں صورتول میں فرق ہے اور اصول و قواعد کے پیش نظر کی مدیث کے ظاہر پر عمل نہیں کرتے بلکہ دیگر فقہاء کرام بھی کرتے ہیں جیسا کہ علامہ محمد ابن ابراہیم الوزیر الیمانی لکھتے نہیں کرتے بلکہ دیگر فقہاء کرام بھی کرتے ہیں جیسا کہ علامہ محمد ابن ابراہیم الوزیر الیمانی لکھتے نہیں کہ بلاشبہ حضرت ایام شافعی نے کئی احادیث کو دیکھ کر اور جان کر ان کے ظاہر پر عمل نہیں کرتے ہیں اورض الباسم می کیا یا ان کی تادیل یا اس کی مائند اور اعادیث کے ظاہر پر عمل نہیں کرتے اس لیے ان کو اس یارہ میں احتاف کو طعن دیتے وقت احادیث کے ظاہر پر عمل نہیں کرتے اس لیے ان کو اس یارہ میں احتاف کو طعن دیتے وقت احادیث کے ظاہر بر عمل نہیں کرتے اس لیے ان کو اس یارہ میں احتاف کو طعن دیتے وقت خود اپنا محاسبہ بھی کر لینا چاہیے۔

حضرت مولانا سيد انور شاه صاحب فيض الباري من ٢٣١ ج ٢ اور العرف الشذي من

۱۹۹۷ میں فرماتے ہیں کہ حدیث مصراۃ صلح اور دیانت کی حالت پر محمول ہے لینی قضاء " تو رد واجنب نہیں البتہ صلح کی صورت میں یا دیانتاً رد ہو سکتی ہے اور الیا احتاف کے نزدیک بھی ہے۔ باتی رہا ہے کہ قضاء " تھم اور ہو اور دیانتاً اور ہو تو اس بارہ میں حضرت علامہ تشمیری فرماتے ہیں کہ الیا تو شوافع کے ہاں بھی ہے۔

الغرض احناف کے نزدیک تصریہ کی وجہ سے جانور کا رد بائع کی رضا کے ساتھ ہو سکتا ہے افر صلاح کے ساتھ ہو سکتا ہے اور صاع من نصر کا اوا کرنا بائع اور مشتری کے جھڑے کو ختم کرنے کے لیے تبرعا" ہو سکتا ہے یہ واجب اور ضروری نہیں ہے اور حدیث مصراة کو اسی پر محمول کریں گے ماکہ مسلمہ اصولوں اور دیگر روایات کی مخالفت لازم نہ آئے۔

# احتاف کے خلاف برو پیکنٹرہ اور اس کی حقیقت

احتاف میں سے علینی بن ابان نے (جو کہ امام شافعیؓ کے ہم عصر ہیں) کما ہے کہ معراة والى حديث مرف حفرت ابو ہريرة ، ب اور حفرت ابو ہريرة جو نكه غير فقيه بن اس لیے ان کی بیر روایت قیاس کے خلاف ہونے کی وجہ سے متروک ہے اور اس سے بعض حضرات نے اصول فقد کی کمایوں مثلا نور الانوار می ۱۸۳ اور اصول الشاشی می ۵۵ وغیرہ میں لکے دیا ہے گریہ نظریہ جمهور احناف کا شیں بلکہ صرف عیلی بن ابان کا ہے جیسا کہ النامی على الحسامي ص ١٣٩ لور المولوي على الحسامي ص ١٣٨٠ مين منقول ہے۔ جمهور احناف كے نزدیک خبرواحد قیاس پر مقدم ہوتی ہے یمال تک کہ امام ابو حنیفہ نے فرمایا کہ اگر روایت ہوتی تو قیاس کے مطابق میں عمل نہ کرتا۔ روزہ کی حالت میں بھول کر کھا پی لینا خلاف القیاس ہونے کے باوجود احتاف حضرت ابو ہریرہ کی روایت پر عمل کرتے ہیں (المولوی علی الحسامی من سمم سم الله بن الان کے نظریہ کی وجہ سے تمام احناف کو طعن کا نشانہ بنانا اور ان کے خلاف بروپیکنٹہ کرنا قطعا درست شیں ہے جبکہ احناف نے خود اس نظریہ کی تردید کی ہے اور کما ہے کہ یہ روایت صرف ابو ہریرہ سے بی نہیں ہے بلکہ یہ روایت حفرت ابن عبان معرت ابن معود اور حفرت انن سے بھی ہے اور یہ بھی غلط ہے کہ حفرت ابو ہربرہ فیر فقیہ تھے۔ علامہ ابن الهام فرماتے ہیں کہ حضرت ابو ہربرہ فقیہ تھے (فتح القدير ص اا ج ٢) حضرت ابو بريرة مديد ك قاضى تنے ( بخارى ص ٣٣٣ ج ١) مولانا عبد الحليم نکھنٹوی فرماتے ہیں حضرت ابو ہربرہ فتیہ ہے (قمر الاقمار ص ۱۸۳) مولانا عبد الحی لکھنٹوی ف الله ما ، كه حضرت ابو بررية فقيه تقد (مقدمه بدايه اخرين ص ٨) اور مولانا محمد يعقوب

البنانی فرماتے ہیں کہ بیہ بات ثابت نہیں کہ حضرت ابو ہریرہ فیر نقیہ سے (المولوی علی الحسامی میں مسمدہ) اور علامہ کشمیری فرماتے ہیں کہ حضرت ابو ہریرہ کو فیر فقیہ کمنا اور چربہ کمنا کہ فیر فقیہ کی روایت کا اعتبار نہیں بیہ الی بات ہے کہ اس کو کتابوں سے نکل دینا چاہیے (العرف الشذی میں ۱۹۹۳) ان عبارات سے واضح ہو گیا کہ جمہور احتاف کا بیہ نظریہ نہیں ہے کہ حضرت ابو ہریرہ فیر فقیہ سے بلکہ بیہ نظریہ عینی بن ابان کا ہے اس لیے تمام احتاف کی جانب بیہ نظریہ منسوب کر کے پرو پیگنڈہ کرنا قطعا درست نہیں ہے۔

مصراة والى بعض روايات اور ان كى حيثيت

قُوَّلَهُ وَ فِي الْبَابِ عَنَ أَنْسِ

یہ روایت مند ابو علیٰ ج ۵ ص ۱۵۵ میں ہے مراس کی سند میں اساعیل بن مسلم المکی ہے جو کیرالتدلیس ہے۔

قُوْلُهُ وَرَجُلٍ مِنَ أَصَحُابِ النَبْيِيْ صَلَى اللّهِ عَلَيْهِ وَسَلَمَ بير روايت مند احرج م ص ١٦٣ مي ٢ عرصاني كانام شيس ذكر كيا

مدے مصراۃ حضرت ابن عراق سے ابوداؤدج ٢ ص ١٣٣ ميں ہے مگر اس ميں جميع بن عمر التي ہے جہو بن عمر التي ہے جس كے بارہ ميں لها بخاري نے فرمايا فيئه نَظَر اور ابن حبان نے اس كو صعفاء ميں شار كيا ہے اور كما ہے كان رَافضيّا يَضَعُ الْحَديّثَ كه به رافضي تھا اور حديثيں وضع كريّا تھا۔ اور ابن نمير نے كماكه كان مِن آكنبِ الناسِ بحت برا جمونا تھا (بذل الجمود ص ١٢٥٥٥)

مبار کپوری صاحب علامہ این جرے نقل کرتے ہیں کہ مصراۃ والی حدث بیماقی میں عمرو بن عوف المرنی ہے بھی ہے (تخفۃ الاحوذی ص ۲۳۳ ج ۲) گر مولانا ظفر احمد عثانی فرماتے ہیں کہ یہ روایت عمرو بن عوف سے نمیں بلکہ عَنْ عَوَفِ عَنِ الْحَسْنَ مَرَّ سَلاَ روایت ہے (حاشیہ اعلاء السنن ص ۲۰ ج ۱۲) اور مرسل روایت تو شوافع اور غیر مقلدین کے نزدیک جست نہیں ہوتی۔ اور بخاری ج ۱ ص ۲۸۸ میں مصراۃ کی حدیث حضرت ابن مسعود ہے موقوقا ہے۔

بَابَمَاجُاءَ فِي اشَتِرَاطِ ظَهَرِ الدَّابَةِ عِنَدَ الْبَيَعِ (الرَّابِيَعِ (الرَّابِيَعِ (الرَّابِينِ عَلَيل )

اگر ایک آدمی نے سواری خریدی اور بائع نے اپنے ٹھکانے تک و پنچنے تک سوار رہنے کی شرط لگا دی تو کیا ہے درست ہے یا نہیں۔

الم ابو حنیفہ اور الم شافعی فرماتے ہیں کہ درست نہیں ہے بلکہ فرماتے ہیں کہ ہر ایسی شرط جس کا عقد تقاضا نہیں کر آ الی کوئی شرط بھے ہیں درست نہیں ہے البتہ الم شافعی کے نزدیک آزاد کر دینے کی شرط کے ساتھ غلام یا لونڈی کا خریدنا اور بیچنا درست ہے۔ اور الم اسمال بن راہویہ فرماتے ہیں کہ زج ہیں ایک شرط لگانا جائزہے اور آگر دو شر لیس لگا دیں تو درست نہیں ہے اس لیے ان کے نزدیک ایک شرط کی وجہ سے ٹھکانے تک پنچنے تک سوار رہنے کی شرط لگانا درست ہے۔

امام مالک فرماتے ہیں کہ اگر منزل قریب ہو تو شرط لگانا درست ہے درنہ مکردہ ہے اور مبار کیوری فرماتے ہیں کہ قریب کی حدید ہے کہ تین دن کی مسافت ہو۔ (تحفۃ الاحوذی ص ۱۳۶ء ۲)

امام ابو حنیفہ اور امام شافعی کے دلائل۔ پہلی ولیل

نی کریم صلی الله علیه وسلم نے نھی عَنَ بَیّعِ وَ شُرَط (نیل الاوطار ج ۵ ص ۱۹۰) شرط کے ساتھ تے سے منع فرملیا ہے۔

دو مرى دليل ا

فی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے نھی عَنِ الثَنْیَا (مسلم ج ٢ ص ١١) تيسري دليل

موطا الم مالک مل ۵۴۱ می حفرت ابن مسعود کی روایت ہے کہ انہوں نے اپی یوی سے لونڈی فریدی اور یوی نے بیٹ مرط لگائی کہ اگر آب اس لونڈی کو بیچنا چاہیں گے تو جتنے کی میں بی آپ سے فرید لول کی تو انہوں نے حضرت عمر کی میں بی آپ سے فرید لول کی تو انہوں نے حضرت عمر نے مسئلہ پوچھا تو حضرت عمر نے فرملیا کہ اس لونڈی کے قریب نہ جانا اس لیے کہ (بائع اور مشتری میں ہے) ایک کے لیے شرط رکمی گئی ہے۔

چو تھی دلیل

موطا امام مالک میں ہے کہ حضرت ابن عمر ہے ہوچھا گیا کہ رقبہ واجبہ آگر عِنْق کی

شرط کے ساتھ خریدا جائے تو کیا درست ہے تو انہوں نے فرملیا نہیں۔ اس میں امام شافعی کا جواب بھی ہو جاتا ہے جو اس کے قائل ہیں کہ غلام یا لونڈی کو آزاد کرنے کی شرط کے ساتھ خریدنا اور بیچنا جائز ہے۔

المام احدَّ وغيره كي مملي دليل

ترزی ج ا مل ۱۳۳۹ وغیرہ کی حضرت جابر بن عبد اللہ کی روایت ہے کہ نبی کریم صلی اللہ علیہ دسلم نے جمعے سے اونٹ خریدا اور بیل نے ایٹ گھر کینچنے تک اس پر سواری کی شرط نگائی۔ اس بیل چونکہ ایک شرط تحی اس لیے جائز ہے۔

#### اس كاجواب

المام خطائیؓ فرماتے ہیں کہ اس روایت کے الفاظ مختلف آتے ہیں تھی روایت میں ہے اَعَارَهُ ظَهْرَ الْجَمَل الِي المَدِينَة كه معرت جابر في حضور عليه السلام سے اونث كى سوارى مديد النيخ تك عاريت كے طور ير لى- كى روايت ميں ہے ہے بِعَتَ النبِي صَلَى اللّه عَلَيْهِ وَسُلْمَ جَمَلًا فَأَفَقَرُنِي ظَهَرَهُ إلَى الْمَدِينَةِ مِن فِي كُرِيم صلى الله عليه وسلم ير اون علاقو آب نے مدید و تینی تک کے لیے اس کی سواری جھے عاریتا" دی۔ افقار کا معنی ہے سوار ہونے کے لیے سواری عاریت کے طور پر لینگ اس سے معلوم ہو آ ہے کہ بد شرط مجے کے اندر نہ تھی (بلکہ مے کے بعد تھی) اور یہ بھی ہو سکتا ہے کہ آپ نے ان سے اس کا وعدہ کیا ہو اور عقد جب شروط سے خالی ہو تو اس کے بعد اگر ایسے امور میں سے کوئی امریالا جائے تو اس سے عقد میں کوئی نقصان نہیں آ آ۔ اور چونکہ آپ نے افقار اور اعارہ کا وعدہ فرملا تھا اور بیہ آپ کی جانب سے ایسا معالمہ تھا جس کے بورا کرنے میں کوئی شک بی نہیں تو راوی نے اس کو شرط کی جگہ ذکر کر دیا اور ایسے امور واجبہ جن کی خلاف ورزی نہ ہو سکتی ہو ان کو شرط سے تعبیر کیا جا سکتا ہے۔ پھریہ بات بھی ہے کہ جب آپ عفرت جابڑ کے تصہ میں غور کریں مے تو آپ کو معلوم ہوگا کہ اس میں بیج کے احکام قبضہ کرنا اور حوالے ارنا وغیرہ پائے ہی جمیں گئے۔ بلکہ آپ نے جو شن طے کیا تھا وہ بھی اور اونٹ بھی حضرت بابڑ کو دے دیا تھا۔ اس سے بی فلاہر ہو آ ہے کہ سے در حقیقت بھے نہ تھی بلکہ حضرت جابڑ ك ساته تعاون كرف اور ان كى مددكرف كا أيك معالمه تما (معالم السنن م ١٥٠ تا ١٥٢ ج a) اور حضرت سمار نیوری نے بھی امام خطابی کے حوالہ سے میں بحث بذل الجمود ص ۲۸۸ج

ه مي نقل کي ہے۔

قواحناف کتے ہیں کہ یہ شرط ملب عقد میں نہ تھی بلکہ بعد میں تبرعا تھی۔ امام احمد وغیرہ کی دو سری دلیل

جب حضرت بریرہ کو حضرت عائشہ نے خریدہ چاہا تو اس کے مالکوں نے شرط لگائی کہ ولاء ہماری ہوگی اس کے باوجود حضرت عائشہ نے اس کو خرید لیا (ابوداؤد ص ۴۸ ج ۲ ترفدی ص ۱۳۳۸ج ۱)

### اس كايبلا جواب

جب روایات میں موجود ہے کہ حضور علیہ السلام نے خطبہ ارشاد فرما کر الی شرط لگانے پر ناراضکی کا اظمار فرما دیا تھا تو پھر کیے اس شرط کا جواز ثابت ہو سکتا ہے؟

#### دو سرا جواب

حفرت بربرہ والی مدایت میں بعض راوی کتے ہیں کہ حضرت بربرہ کی بھے ہوئی تھی مگر المام طحلوی نے ج ۲ من ۱۸ میں امام دہری سے جو روایت کی ہے اس میں ہے کہ وہ بھے نہ تھی مگر میں کتابت کی اوائیگی تھی۔ اور امام ذہری اَنْفَنَ اور اَمَنَظَ ہِن اس لیے ان کی روایت کو ترجیح ہوگی تو جب یہ بھے بی نہیں تو پھر اس کو اس معالمہ میں چیش کرنا کیے درست ہو سکتا ہے؟

الم خطائی نے معالم السنن ص ۱۵۳ ج ۵ میں اور علامہ کشمیری نے العرف الشذی ۱۳۹۵ میں المحل کے حوالہ سے المعا ہے کہ عبد الوارث بن سعید کتے ہیں کہ میں نے دیکھا کہ جے کہ موسم میں تین فقید الم ابوطنیفہ ابن الی ایل اور ابن الی شرمہ آکھے ہیں تو میں نے ان سے ایک مسئلہ پوچھا تو تینوں کے جوابات مختلف شے میں نے پوچھا کہ ایک آدمی بھ کرتا ہے اور اس میں شرط رکھتا ہے تو الم ابو طنیفہ نے فرایا کہ شرط بھی باطل اور تھ بھی باطل ہور ولیل میں نہی عَنَ بَیْے وَشَرَطِ والی صدیف بیان کی۔

اور ابن الى ليل من چوچا تو انهوں نے كماكہ وج جائز ہے اور شرط باطل ہے اور دليل ميں حضرت بريرة والى حضرت عائش كى روايت چيش كى جس ميں ہے آمزني رسّول الله حسل الله عليه وسلم حسل الله عليه وسلم عليه وسلم نے فراياكہ ميں بريره كو حريد اول مجراس كو آزاد كردوں۔ امام خطابي معالم السن مى ١٥٥

ج ۵ میں فرماتے ہیں کہ اس کا مطلب رہ ہے کہ بے شک تو اس کے مالکوں کے لیے ولاء کی شرط مان لے اس لیے کہ الیمی شرط کا اعتبار نہیں ہے۔ تو اس سے معلوم ہوا کہ اپنے جائز لور شرط باطل ہے۔

اور ابن ابی شرمہ سے میں مسئلہ پوچھا تو انہوں نے فرمایا کہ ربی بھی جائز ہے اور شرط بھی جائز ہے اور شرط بھی جائز ہے اور شرط بھی جائز ہے اور انہوں نے اپنی دلیل میں معفرت جابر بن عبد اللہ والی حدیث بیش کی جس میں ہے کہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے جھے سے اونٹ خریدا اور میں نے مدید تک بینے کے لیے سواری کی شرط لگائی۔

اس کے بارے میں اتمہ کرام کے نظریات اور دلائل باب کا جاء فی کراہیّۃ کھے کا کیسَ جَندک میں میان ہو کیے ہیں۔

> بَابَ الْإِنْتِفَاعِ مِنَ الرَّهَنِ (مرمونہ چیزے فائدہ اٹھانے کابیان)

افت میں رہن کہتے ہیں کی چیز کو روک رکھنا خواہ کی بھی وجہ سے ہو۔ اور شریعت کی اصطلاح میں کتے ہیں کہ اپنے کی حق قرض وغیرہ کی وجہ سے جس کے ذمہ حق ہے اس کی کسی ایسی چیز کو روک رکھنا جس سے اس حق کی اوائیگی ہو سکے۔ (بدایہ ص ۲۳۵ ج ۳) اگر کوئی آدی کسی وہ سرے سے قرض لیتا ہے اور قرض دینے والا قرض لینے والے نے اس کی کوئی ملکیتی چیز احتیاء کے لیے اپنی پاس رکھ لیتا ہے باکہ قرض لینے والے نے قرض کی اوائیگی کی جو میعاد مقرر کی ہے اس میعاد کے پورا ہونے پر وہ قرض اوا کردے تو اس چیز کے روک رکھنے کو رہن کتے ہیں۔ قرض لے کر اپنی ملکیتی چیز وہ سرے کے پاس رکھنے والے کو راہن اور جس کے پاس چیز کے روک راہن اور جس کے پاس چیز رکھی گئی ہے اس کو حرشن اور جو چیز رکھی گئی ہے اس کو حرشن اور جس

رئین کی شرائظ میں سے ایک شرط سے کہ عاقدین عاقل ہوں۔ وہ سری شرط سے ہے کہ ووٹوں رامنی ہوں۔ وہ سری شرط سے کے دونوں رامنی ہوں اور تیسری شرط سے کہ رائی نے مرتمن کے پاس جو چیز رئین کے طور پر رکھنی ہے اس پر مرتمن کو قبضہ دے اور چوشمی شرط سے ہے کہ مربونہ چیز الی ہو کہ اس کو بچ کر اس کی قبت وصول کی جا سکے۔

الم نودی فرماتے ہیں کہ جمهور کے نزدیک سفر اور حضر دونوں حالتوں میں رہن رکھنا

جائز ہے اور امام داؤد بن علی ظاہری اور مجابد کے نزدیک سفری جائز ہے حضر میں جائز نہیں ہے اور وہ اپنے نظریہ میں دلیل کے طور پر وَان کَنْتَهُ عَدٰی سَفَر وَ لَهُ تَجِدُوا کَ نِنَا هِ هَانَ مُقَبِّوَصة (سورة البقرہ آیت نمبر ۲۸۳) کو چش کرتے ہیں لیعنی اگر تم سفر میں ہو اور کاتب نہ پاؤ تو رہن ہاتھ میں رکھنی چاہیے۔ جمور کی طرف سے اس کا جواب بیہ ہے کہ چونک سفر میں ایس ایس ایس ایس ایس دبن کا ذکر کر دیا گیا ہے ورنہ رہن تو حضر میں بھی جائز ہے جیسا کہ بخاری ج ۲ می ۱۲۲ اور مسلم ج ا می ۲۳۲ کی روایت میں ہے حضرت عائشہ صدیقہ فرماتی ہیں کہ حضور صلی اللہ علیہ وسلم نے وفات پائی ووئیت میں ہے حضرت عائشہ صدیقہ فرماتی ہیں کہ حضور صلی اللہ علیہ وسلم نے وفات پائی ورع مبارک وریا تھی صاع جو کے بدلے ایک یہودی کے پاس رہن رکھی ہوئی تھی۔

## مرمونہ چیز کی حیثیت کیا ہے؟

احناف کے زویک جب مرجونہ چیز پر مرتمن نے قبضہ کر لیا تو وہ اس کی ضال میں جو جاتی ہے لین اس کی حفاظت اس کے ذمہ ہوتی ہے اور اگر اس کے قبضہ میں وہ ضائع ہو جائے تو اس کا تاوان اس پر ہوگا۔ اگر قرضہ جو لیا ہے وہ اس مرہونہ چیز کی قیمت کے برابر ہو تو معاملہ برابر ہو گیا نہ راہن کے ذمہ کھے رہا اور نہ مرتس کے ذمد اور اگر قرضہ کم ہے اور مرہونہ چیز کی قیمت زیادہ ہو تو قرضہ جنتی رقم نکل کر باتی رقم ہیہ مرشن راہن کو اوا کر دے گا۔ اور اگر قرضہ زیادہ اور مربونہ چیز کی قیمت کم ہو تو قرضہ جتنی رقم نکال کر باقی رقم سے مرتھن رائن سے وصول کرے گا۔ اور ای کے مثل حضرت قادم" الم ایرائیم نخعی اور سفیان توری ہے مصنف عبد الرزاق ج ۸ ص ۲۳۲ میں روایات بیں۔ اور اس بارہ میں احناف کی ایک ولیل تو ابن انی شید ص ج کی روایت ہے جس میں آتا ہے کہ نبی کریم مالئظ نے اس مرشن سے فرمایا جس نے مرہونہ محمورًا شاک کے دیا تھا کہ اب تیرا حق ختم ہو گیا اور وہ آخار کھی ولیل میں بن میں آیا ہے کہ تھا کہا دید (دار فقی و سوص ۴۳) اور شوافع کے مزور کے مردونہ نیر مرسی کے قصر میں الات موتی سے الات سے قائدہ الفانا ور سے نہیں۔ اور اگر مرہونہ چیز مرتهن کے قبضہ میں ہلاک ہوجانے لا مرتهن ہے کوئی آبوان نہیں بلکہ وہ مال رائین کا ضائع ہوگا اور مرشن اپنا بورا قرضہ رائین سے وصول کرے گا۔ اور وہ اپنی ولیل میں چیش کرتے ہیں کہ نمی کریم صلی اللہ علیہ و سلم نے قرمایا لا یَعْدَقَ الرَّهُنَّ لَهُ عُسْمَهُ وَعَلَيْه غَرْمَه (دار قطنی ج ٣ ص ٣٣ ومتدرك ج ٢ ص ٥١) كه رئن ركه دينے سے رائين

کو اس فائدے سے محروم نمیں کیا جا سکک جو اس چیز سے حاصل ہو اور اس کے اوپر اس کے نقصان کی ذمہ داری ہے۔

اس کا جواب صاحب ہدائی ہے دیتے ہیں کہ اس سے مراد احتباس کلی ہے لینی ملکیت
رائین ہی کی رہتی ہے اور مرشن کو ملک ید اور جس حاصل ہوتی ہے لینی بینہ اور روک
رکھے کا حق اس کو ہوتا ہے اور فرماتے ہیں کہ صحابہ اور تابعین میں سے کسی نے بھی سے
مہیں کما کہ مربونہ چیز امانت ہوتی ہے بلکہ ان کے نزدیک وہ مضمون ہوتی ہے اگرچہ ضان کی
کیفیت کے بارہ میں ان میں اختلاف بلیا جاتا ہے۔ (ہدایہ ص ۳۳۸ ج س)

# كيا مربونه چيزے مرتهن فائده اٹھا سكتا ہے؟

ائمہ اللہ فرماتے ہیں کہ مرتس مربونہ چیزے فاکدہ ضیں اٹھا سکتا۔ اور امام ترفی سی المحا سکتا۔ اور امام ترفی سی المحا سے امر اور امام اسحاق بن رابویہ کا یہ نظریہ نقل کیا ہے کہ ان کے نزدیک مرتس مربونہ چیز ہے فاکدہ اٹھا سکتا ہے۔ گر مبار کوری صاحب فرماتے ہیں کہ امام احمد اور امام اسحاق کے نزدیک صرف اسی قدر فاکدہ اٹھاتا جائز ہے جتنا مرتبن نے مربونہ چیز پر خرچہ کیا ہوائی کے نزدیک صرف وورہ چیز پر خرچہ کیا ہوائی سے ذاکہ انتفاع ان کے نزدیک بھی درست نہیں ہے۔ (تحفۃ الاحوذی ص ۲۳۲ ج مربونہ جانور کا دورہ اور سواری کے قالل جانور کی سواری ان کے نفقہ کے بدلہ میں حاصل کر سکتا ہے۔ ان کے علاوہ کسی مربونہ چیز سے فاکدہ نہیں اٹھا سکت (بذل الجمود ج ۵ ص کرست نہیں اٹھا سکت (بذل الجمود ج ۵ ص کرست نہیں اٹھا سکت (بدل الجمود ج ۵ ص کرست نہیں اٹھا سکت ان کے نشخہ ہیں ہوئے ہیں کا کہ جمہور کا نظریہ یہ ہے کہ مرتبن مربونہ چیز سے کہ جمہور کا نظریہ یہ ہے کہ مرتبن مربونہ چیز سے کہ خمران کی نظریہ یہ ہے کہ مرتبن مربونہ چیز سے کہ خمران میں نفع اٹھاتا فاکہ کی خالے کی نکھنو کی خوائے ہیں واعلم آن میانی فیم المح فی المور کی نظریہ سے کہ مربونہ چیز سے برحل میں نفع اٹھاتا علی کی خوائے ہوائی میں نفع اٹھاتا علی کی خوائے ہوائی کی خوائے ہوائی میں نفع اٹھاتا علی کی جوائی ہیں کہ حربونہ چیز سے ہر حال میں نفع اٹھاتا حوائی ہے۔

اس کا پہلا جواب سے ہے کہ اگر مرتبن کو مربونہ چیز سے فائدہ اٹھانا درست قرار دیا جائے تو یہ اس اصول کے خلاف ہے کُلُ فَرُضِ جَرَّ نَفَعًا فَهُوَ رِبَا

ہر ایسا قرضہ جو نفع کو کھنچ لائے تو وہ سود ہوگا۔ اس لیے مانعین نے کہا کہ جن روایات سے مرشن کو مربونہ چیز سے فائدہ اٹھانے کا جواز ثابت ہو رہا ہے تو وہ روایات سود کا تھم آنے سے پہلے کی چیں اور منسوخ ہیں جیسا کہ امام طحاویؒ نے ج ۲ م ۲۰۹ جی فرملیا کہ اور پھر یہ اس اصول کے بھی فلاف ہے کہ ٹی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے فرملیا لا یک تحکل آن اَحد ماشیدة اِمْرَ ، بغیر اِدَنه کہ مالک کی اجازت کے بغیر کی جانور کا دودھ دوہتا جائز شیس اور مربونہ جانور کا مالک تو رائن ہے اس لیے اس کی اجازت کے بغیر اس جانور کا دودھ استعمل کرنا جائز نہ ہوگا۔

#### دو سرا جواب

قاضی شوکانی فرماتے ہیں کہ آپڑ کُبّ اور یَشَرَبُ مجمول کے صفحے ہیں ان کا فاعل متعین نہیں ہے اور فاعل راہن بھی ہو سکتا ہے اور مرتمن بھی تو جب تک متعین نہ ہو جائے کہ فاعل مرتمن ہے تو اس وقت تک اس کو دلیل میں پیش کیے کیا جا سکتا ہے۔ (نیل الاوطارج ۵ ص ۲۳۸)

#### تيسراجواب

جن روایات میں مرتمن کے لیے مربونہ چیز سے فائدہ اٹھاتا جائز ثابت ہو رہا ہے تو ان
کو رابمن کی اجازت پر محمول کریں گے اور صاحب بدایہ فرماتے ہیں کہ مالک کی اجازت کے
ساتھ فائدہ اٹھاتا ورست ہے گر اس پر اشکال سے ہے کہ الی صورت میں تو مالک مجبوری سے
اجازت دیتا ہے جیسا کہ وقت پر قرض نہ لوا کر سکنے والا مقروض قرض خواہ کو رقم میں اضافے
کی اجازت دے دیتا ہے اس لیے آج کے دور میں اس اجازت کا اعتبار نہ ہوگا اور احتیاط اس
میں ہے کہ مالک کی اجازت کے ساتھ بھی مربونہ چیز سے فائدہ نہ اٹھایا جائے۔

## چوتفاجواب

الم اوزاعی فرماتے ہیں کہ اگر راہن مرہونہ چیز کے اخراجات نہ برداشت کر سکے تو مرتن کو اجازت دی جائے گی کہ اس مرہونہ چیز کا خرچہ برداشت کرے اور اس سے فائدہ اٹھا آ رہے اور اجازت والی روایات اسی صورت پر محمول ہیں۔

## بانجوال جواب

علامہ کشمیری فرماتے ہیں کہ آیز کب الرّهُلَ بِنَعُقبَهِ والی روایت میں رہن کا شری معنی مراو نہیں بلکہ لغوی معنی مراو ہے لیعنی مَبِیَحَة اور قاموس کے حوالہ سے لکھا ہے کہ راہن معنی مانح مستعمل ہے (العرف الشذی ص ۱۳۹۱) اور منبیّحَه اس جانور کو کہتے ہیں جو عَارِیَة کسی کو دے ماکہ وہ اس کا دودہ پیتا رہے اور اس پر سواری کر ما رہے۔

بَابٌمَا جَاءَفِي شِرَاءِالقَلاَدَةِ وَفِيهَا نَهَبُ وَخَرَزُ

(سونا اور موتی گلے ہوئے ہار کو بیچنے کابیان)

### احناف كانظريه

الم ابو صنیفہ فراتے ہیں کہ جس چیز ہیں سونا یا چاندی جڑا ہوا ہو اس چیز کو سونے یا چاندی کے بدلہ ہیں بیچنا جائز ہے بشرطیکہ مقابلہ ہیں سونا یا چاندی اس مقدار سے زیادہ ہو جتنی مقدار اس چیز ہیں ہے ناکہ سونا سونے کے بدلہ ہیں یا چاندی چاندی کے بدلے اور زائد مقدار اس چیز کے بدلہ ہیں ہو جائے جو سونے یا چاندی کے علاوہ ہے۔ اور الی رسح جائز ہے خواہ اس چاندی یا سونے کو اس چیز سے جدا کیا جائے یا نہ کیا جائے۔ اور بدلہ ہیں سونا یا چاندی نیاوہ ہونے کی شرط اس لیے لگائی آ کہ رہا (سود) لازم نہ آئے۔ (العرف الشدی ص

## الم مالك كا نظريه

امام مالک فرماتے ہیں کہ اگر کسی چیز میں سونا یا جاندی تابع ہو تو تھ جائز ہے ورنہ نہیں اور تابع کی مقدار انہوں نے ایک تابی بنائی ہے جیرہ یہ مام ودی نے شرن مسلم ص ۴۶ ق ۲ ور مبارکیوری نے تعد اداموں می ۴۴۸ نی ۲ میں وکر سا ہے۔

## الم شافعي اور الم احمد كا نظي

الم شافع اور الم الله فرماتے بیں کہ ذب سک اس جیزے سونے یا جاندی کو جدا میں کر لیا جاتا اس وقت تک اس کی تیج سونے یا جاندی کے بدلد میں جائز نہیں ہے خواہ قلیل ہو یا کثیر ہو جیسا کہ ان کا میں نظریہ الم ترزیؓ نے اس باب کے تحت ذکر کیا ہے۔

احتاف کی پہلی دلیل

وہ مطلق روایات ہیں جن میں الدھب بالذھب (سونے کو سونے کے بدلے میں بیچنے) کی اجازت ہے خواہ وہ کسی دو سری چیز کے ساتھ جڑا ہوا ہو یا علیحدہ ہو۔

دو سرى دليل

علامہ سرخی نے حضرت حسن بھری کی روایت نقل کی ہے کہ ہی کرنم صلی اللہ علیہ وسلم کے محابہ کا نوا ینبایعون فیسما بینه السیف اللہ علیہ وسلم کے محابہ کا نوا ینبایعون فیسما بینه مالسیف السیف السحنی یعنی محابہ کرام جس تلوار کے ساتھ سونا یا چاندی کا جزاؤ ہو یا تھا آپس جس ان کی بھے کرتے تھے۔ تو جب محابہ ہے اس چاندی اور سونے کو جدا کیے بغیر بھ ثابت ہے تو یہ جواز کی ولیل ہے۔ (المسوط ص ۱۰ ج

## تيسري وليل.

علامہ ابراہیم بن محمد البیجوری فرماتے ہیں کہ نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے جن پیانوں میں پانی پیا ان میں سے ایک پیالہ شمنی تھا اور وہ حضرت نضر بن الس کی میراث میں نو لاکھ درہم کا فروخت ہوا اور فرماتے ہیں کہ اس پیالہ سے امام بخاری کو بھی جینا نصیب ہوا۔ (المواہب اللدنيہ شرح شائل ترزی ص ۱۰۰) مضبب اس پیالے کو کہتے ہیں جس میں چاندی کا جزاؤ ہو آگر چاندی کے جزاؤ والی چیز سے چاندی جدا کے بغیر مطلقا تبے کی ممانعت ہوائی ویہ بہالہ کسے فروخت ہوا؟

## چو تھی دلیل

علامہ ابن حزم فرماتے ہیں کہ حضرت ابن عباس سیف علی (سونے کے جزاؤ والی سیف الله ابن حزم فرماتے ہیں کہ حضرت ابن عباس سیف علی (سونے کے جزاؤ والی سیوار) کو دراہم کے بدلے بیچنے کو جائز قرار دیتے ہیں۔ اور ایک روایت یہ نقل کرتے ہیں کہ ایک وفعہ حضرت علی خطبہ ارشاد فرما رہے تھے کہ ایک آدمی نے ان سے کما کہ ہمارے علاقہ کے لوگ سود کھاتے ہیں تو حضرت علی نے لوگ سود کھاتے ہیں تو حضرت علی نے تھوڑی دیر کے لیے سرجھکا لیا اور پھر سراٹھا کر فرمایا کہ الا بائس بداس میں کوئی حرج نمیں ہے۔ (المحل ص ۵۵۲ج ۵)

الم شافعي كي دليل

یہ حضرات ترفری ج اص ۲۳۸ وغیرہ کی اس روایت سے استدالال کرتے ہیں جس میں الفاظ ہیں لا اُنہا کے ختلی تفضل کہ جب تک اس سونے یا جاندی کو جدا نہ کر دیا جائے اس وقت تک اس کو نہ چا جائے۔

### اس كا بهلاجواب

احناف کتے ہیں کہ اس روایت میں جس ہار کے بیچ جانے کا ذکر ہے وہ بارہ دینار کا خریدا گیا تھا جب کہ اس میں سونا اور خرز بارہ دینار وزن سے زیادہ تھا جیسا کہ ترفری جا می ۱۳۳۹ اور ابوداؤد ج ۲ می ۱۳۰۰ کی روایت میں ہے اِشْنَریْتُ بَوْمَ خَبَبَرُ قَلَا دَهُ بِالْتُنَی عُشْرَ دِیْنَارًا فِیْهَا ذَهُبُ وَ خَرَرٌ فَصَّلَانُهُا فَوَجَدُتُ فِیْهَا اَکْثَرَ مِنَ اِثْنَی عَشَرَ دِیْنَارًا کہ بارہ دینار اور موتی تھے تو جب ان کو جدا کیا تو وہ بارہ دینار سے زائد لکے احتاقی کتے ہیں کہ یہ صورت تو ہمارے زدیک بھی جائز جیس ہے۔

### دو مراجواب

امام طرائی فے اس روایت کو کئی سندوں ہے نقل کیا ہے اور ان میں ہے کسی روایت میں ہادہ دینار کسی میں نو دینار اور کسی میں سات دینار کا ذکر ہے اسی طرح کسی روایت میں خَدَرِّزُ مُتَمَلِّقُ بِنَدَهِ اور کسی میں نو دینار اور کسی میں ذَهَبُ وَخَرَرُ (سونا نور موتی) اور کسی میں ذَهَبُ وَخَرَرُ (سونا اور موتی) کے الفاظ میں اور امام طرائی نے کما کہ یہ حدیث مضطرب ہے۔ اس اضطراب کو امیر بھائی نے بھی تشلیم کیا ہے گر کہتے ہیں کہ اس اضطراب سے کوئی فرق شمیں پڑتا اسلے کہ امیر بھائی عَن بَیّے مَا لَمَ یَفْصَلَ مِی کوئی اختلاف شمیں اور نہ بی اس حصہ میں اضطراب ہے (سیل السلام می ۱۸۳۹)

امیر کائی کا یہ فرمانا کہ نمیٰی عَن بَیْعِ مَا لُمُ یَفَصَل میں کوئی اختلاف شیں ورست شیں ہے اس لیے کہ آگر اتن واضح شی ہوتی تو صفرات صحلبہ کرام ایسی بھ قطعا "نہ کرتے طلائکہ ان سے ایسی بھے کرنا ٹابت ہے جیسا کہ باحوالہ اور بیان ہو چکا ہے۔

### تيسراجواب

احتاف کتے ہیں کہ اس روایت میں خنٹی تَفَصَّلُ ہے مراد جدا کتا شیں بلکہ تمیر ہے اور ابوداؤدج ۲ ص ۱۲۰ کی روایت میں خنٹی تَمیّرُ بَیّنَهَا اور جب علم نہ ہو بلکہ شک

ہو تو اس صورت میں اس کو جدا کیا جائے آگہ معلوم ہو جائے اور اگر پہلے سے بی بالیقین معلوم ہو جائے اور اگر پہلے سے بی بالیقین معلوم ہو جائے کہ مقابلہ میں سونا اور چاندی زیادہ ہے تو یہ جائز ہے تاکہ جواز والی روایات سے تعارض نہ ہو۔ اور بعض حضرات نے یہ بھی کما ہے کہ حضور علیہ السلام کا یہ فرمان وجوب کے لیے نہ تھا بلکہ ندب کے لیے تھا تب بی صحابہ سے اس جیسی کھے کا جموت ملکا ہے۔ یعنی بمتر بھی ہے کہ ان کو جدا کر لیا جائے لیکن اگر جدا نہ بھی کیا جائے تو جے پھر بھی ہو جائے گی۔

الم نووي كاب جااعتراض

للم نووی نے للم او طنینہ پر اعتراض کرتے ہوئے کما کہ انہوں نے مرج حدیث کے علاقے قول کیا ہے۔ (شرح مسلم ص ۲۱ ج۲)

اس كاجواب

علامہ انور شاہ صاحب سمیری فراتے ہیں کہ امام نووی کا یہ کمنا ورست نہیں ہے اس لیے کہ امام ابو حنیفہ نے حدیث کا ایسا مفہوم واضح کیا ہے جو زیادہ روش ہے تو اس میں صریح حدیث کی خلاف ورزی کیے لازم آتی ہے۔ (العرف الشذی ص ۱۳۹۲)

مستلد درجوه

سونا یا جائدی اگر کی و مری چزے ماتھ جڑے ہوئے ہوں تو سونے والی چزکو سونے اور چائدی والی چزکو جائد کے بدلے جن بیچ کو مسئلہ دجوہ کے ماتھ تجیر کرتے جن اور مہار کوری صاحب لکھتے ہیں و مُنِه هِی المسَسَلَة الْمَسَسَلَة الْمَسَسَلَة الْمَسَلَة الله وَمَن مِن الله وَالله وَ وَمَن وَافِع وَفِيه بِي كَتِ جَن مَسَلَم مَافِع مَان وَمَن مَان وَمَن مَان وَمَن مَان وَمَن وَالله وَمَن وَالله وَمَن وَلِي مَن مَان وَمَن وَالله وَمَن وَالله وَمَن وَالله وَمَن وَالله وَمَن وَل الله وَمَن وَل الله وَمَن وَمِن الله وَمَن وَمَن وَمِن الله وَمَن وَمِن الله وَمَن وَمِن الله وَمَن وَمَن وَمَن وَمِن وَمِن وَمَن وَمِن وَمَن وَمِن وَمَن وَمَن وَمِن وَمَن وَمِن وَمَن وَمُن وَمِن وَمَن وَمُن وَمِن وَمِن وَمِن وَمَن وَمُن وَمُن وَمِن وَمَن وَمُن وَمِن وَمِن وَمِن وَمُن وَمُن وَمُن وَمُن وَمُن وَمُن وَمُن وَمُن وَمِن وَمُن وَمِن وَمِن وَمُن وَمُن وَمُن وَمُن وَمِن وَمِن وَمِن وَمِن وَمُن وَمِن وَمِن وَمُن وَمُنْ وَمُومُ وَمُنْ وَمُنْ وَمُنْ وَمُنْ وَ

علامه تشميري فرماتے ميں كه اس بات ميں اتفاق ب كه حق ولاء كو (ربھ يا جبه) ك

ساتھ کسی دو سرے کی طرف منتقل کرنا ورست نہیں ہے۔ اور جَزِ وَلاَء کا مسئلہ اس ہے جدا ہے۔ (العرف الشدی ص ۱۳۹۱) لیعن ولاء اس کی جو گی جس نے آزاد کیا ہے اور بیہ حق دو سرے کی طرف نعقل نہیں کیا جا سکتا۔ جَزِ وَلاَء کا مطلب بیہ ہے کہ ولاء ایک کی طرف جا رہی تھی اور کوئی صورت پیدا کر کے اس کو دو سری جانب نعقل کر دیا جائے جیسا کہ ایک آدمی کا غلام اور دو سرے آدمی کی لونڈی ہو اور غلام اور لونڈی کا آپس بیس نکاح کر دیا جائے اور ان کی اولاد ہو پھر لونڈی کے مالک نے لونڈی کو آزاد کر دیا تو اس کی اولاد مال کے آلی جوگی جیسے مال کی ولاء اس کو آزاد کرنے والے کو ملتی ہے اس طرح اس کی اولاد کی ولاء بھی اس مال کو آزاد کرنے والے کو ملتی ہے اس طرح اس کی اولاد کی ولاء بھی اس مال کو آزاد کرنے والے کی بوگے۔ ان کے باپ کو آزاد کرنے والے کی جانب اور اس کی اور اس جیسی صورت کو جر ولاء کتے ہیں۔

فَوُكُهُ انَّهَا اَرَادَتَ اَنْ تُشَتِّرِي بَرِيَرَةً ۖ

ب شک حفرت مائش نے بریرہ کو فزیدنے کا ادادہ فرمایا۔

حضرت عائشة في حضرت بريرة كو خريدا تهايا ان كابدل كتابت اداكيا تها؟

بعض حضرات نے کہا ہے کہ حضرت بربرہؓ انصار میں سے کسی کی مکاتبہ شمیں اور بعض نے کہا کہ بنی ہلال قبیلہ کے کسی فخص کی مکاتبہ تمیس اور بیہ آزاد ہونے سے پہلے حضرت عائشہؓ کی خدمت کیا کرتی تھیں۔ (تحفۃ الاحوذی ص ۲۴۸ج۲)

حضرت بریرہ کے مالک نے تو اوقیہ پر ان کو مکاتبہ کردیا اور کما کہ جرسال ایک اوقیہ ادا کرنا جب انہوں نے چار اوقیہ ادا کردیے تو آگے پانچویں قسط ادا کرنے سے عاجز آگئیں۔ انہوں نے حضرت عائشہ سے ذکر کیا اور مدد چاہی تو حضرت عائشہ نے فرمایا کہ میں یک مشت ساری رقم ادا کر دیتی ہوں جب ان کے مالک کو معلوم ہوا تو وہ کنے لگا کہ ولاء ہماری ہوگی تب ہم پیچے ہیں۔ حضرت عائشہ کے یک مشت قبت ادا کرنے کو خریدنا بھی کما جا سکتا ہے اور اس کو بدل کتابت کی ادائیگی ہے بھی تجبیر کیا جا سکتا ہے۔

اب اس روایت میں دو بحثیں میں ایک یہ کہ مکاتب کا بیچنا درست ہے یا نہیں اور دو سری بحث یہ ہے کہ آمخضرت صلی اللہ علیہ وسلم نے حضرت عائشہ سے فرمایا وَاشَنَر طِیَ لَهُمْ کَه تو بھی شرط نگا دے حالانکہ حضور علیہ السلام نے خود مَهٰی عَنَ بَیْمِ وَ شَوَطِ الٰہِی جَ ے منع فرمایا ہے جس میں شرط لگائی گئی ہو تو حضرت عائشہ سے کیوں فرمایا کہ تو بھی شرط لگا دے؟

مُكَاتُبُ كَي ربيع سے متعلق بحث - امام ابو حنيفة كا نظريه

امام ابو حنیفہ فرائے ہیں کہ مکاتب کی بھے درست نہیں ہے گر ہی وقت جبکہ مکاتب برل کتابت کی افتح درست نہیں ہے گر ہی وقت جبکہ مکاتب برل کتابت کی اوائیگی سے عابز آجائے اگر بدل کتابت سے عابز آجائے تو کتابت کو فنخ قرار دیں گے اور پھر اس کی بھے جائز ہوگی (العرف الشذی ص ۱۳۹۱) اور اس طرح کی ایک روایت امام شافعی سے بھی ہے۔

ائمه الأثر كانظريه

امام مالک" امام احر" اور امام شافعی فرماتے ہیں که مکاتب بے شک بدل کتابت کی اوائیگی پر قاور ہو تب بھی اس کی بھے درست ہے جبکہ وہ خود راضی ہو-

اور بعض معزات نے کما کہ مکاتب کی رج مطلقاً" درست ہے اس لیے کہ حضور علیہ السلام کا فرمان ہے اُلگت کَا نَبُ عُبُدُ مَا بَقِی عَلَیْهِ دِرُهُمْ مِنُ کِنَابَنِهِ (ابو داؤدج ٢ ص ١٩١) السلام کا فرمان ہے اَلگت کَا نَبُ عُبُدُ مَا بَقِی عَلَیْهِ دِرُهُمْ مِن کِنَابَنِهِ (ابو داؤدج ٢ ص ١٩١) ایعنی اگر مکاتب کے ذمہ ایک درہم بھی باتی ہے تو وہ غلام ہی ہے جب وہ غلام ہے تو

اس کی تھ جائز ہے۔ احتاف کی دلیل

مکات کی بھے ہے متعلق بحث میں صاحب ہدائی فرائے ہیں کہ جب کتابت جائز ہے تو اس کا لحاظ رکھتے ہوئے مالک کا تبضہ نہ رہا گر اس کی طکیت باتی رہتی ہے اور مکاتب بھ و شراء اور سفروغیرہ تصرفات ہیں خود مختار ہو گا۔ (ہدائیہ می ۲۹۵ ج ۴۳) اور قاعدہ یہ ہے کہ اس چیز کی بھے درست ہوتی ہے جس کی طکیت اور قبضہ دونوں ثابت ہوں اور جب قبضہ نہیں تو اس کی بھے بھی درست نہ ہوگ۔ اور حفرت بریرہ والی روایت ہیں مکاتب کی بھے نہیں ہے بلکہ اس کے ذمہ بدل کتابت کی صورت ہیں جو قرض تھا اس کی اوائیگی ہے یا پھر اس روایت کی توجیہ ہوگی کہ وہ بدل کتابت کی صورت ہیں جو قرض تھا اس کی اوائیگی ہے یا پھر اس روایت کی توجیہ ہوگی کہ وہ بدل کتابت کی صورت ہیں جو قرض تھا اس کی اوائیگی ہے یا پھر اس روایت کی ورخواست کی تھی۔ اور کتابت کو فیخ کرنے کے بعد ان کی بھے ہوئی تھی جیسا کہ امام ابو واؤد ورخواست کی تھی۔ اور کتابت کو فیخ کریا جائے تو اس صورت میں مکاتب کی بھے کا بیان اور الدَّدَکَا نَبِ اِذَا فَسِخَتِ

اس کے تحت انہوں نے صفرت بریرہ والی روایت ذکر کی ہے۔ وَاشْتَرِ طِنْی لَهُمَ الْوَلاءَ سے متعلق بحث

آ تخضرت صلی الله علیه وسلم نے حضرت عائشہ سے فرمایا کہ تو ان کی شرط مان اللہ

اس ير دو اعتراض بي-

پہلا احتراض یہ ہے کہ آنخضرت صلی اللہ علیہ وسلم نے الی تے ہے منع فرالی ہے جس میں شرط نگائی گئی ہو اور یہال فرالیا کہ تو شرط مان لے تو دونوں روایتوں میں تعارض ابت ہو آ ہے اور دوسرا احتراض یہ ہے کہ آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرالیا کہ تو ان کی شرط مان لے محرولاء اس کی ہوگی جس نے آزاد کیا تو اس سے بطاہر ایک فتم کا دھوکہ معلوم ہوتا ہے۔

#### اس كايملاجواب

اس روایت میں آگے قربلا فیانما الولاء لیک اور آگے ہے وان کان مائنہ شرَطِ (بخاری جاس ۲۹۰) اور ایک روایت میں ہے لا یمنعگ کالیک فیانما الولاء لیمن اعتنیٰ (بخاری جاس ۲۹۰۔ مسلم جاس ۱۹۳۰۔ ابوداور جاس ۱۹۸۰) کہ ان کا شرط نگاتا تھے۔ جن کو نہیں روکا اس لیے کہ ولاء اس کی ہوتی ہے جو آزاد کرتا ہے ان روایات سے معلوم ہوتا ہے کہ واشنر طبی لھنما الولاء میں شرط قبول کرنے کا تھم اپنی حقیقت پر نہیں بلکہ یہ بلور زجر تھا۔ اور یہ ایسے بی ہے جیسے قرآن کریم میں ہے۔ اِعملوا ما شنگ (سورة می اسجدہ آیک می بار میں ہر می کے عمل کی اجازت نہیں بلکہ ایک می کا زجر ہے کہ جو چاہو کر لو' آنا ہمارے پاس بی ہر می مے اس طرح اس میں بھی زجر ہے کہ جو چاہو کر لو' آنا ہمارے پاس بی ہے۔ اس طرح اس میں بھی زجر ہے کہ بے شک وہ شرط کی اور تو ان کی شرط مان کے ہوگا دبی جو شریعت کا قاعدہ ہے اور وہ یہ ہے کہ الولاء کہن اعتنی کہ ولاء اس کی ہوتی ہے جو آزاد کرتا ہے۔

اور آمام نووی فراتے ہیں کہ یہ تھم حضرت عائشہ کے ساتھ خاص تھا اور یہ زجر میں مہانشہ کے ساتھ خاص تھا اور یہ زجر میں مہانشہ کے لیے تھا اس لیے کہ وہ لوگ خلاف شرع شرط لگا رہے تھے اور یہ شرط قبول کرنا بظاہر تو خدع ہے مگر در حقیقت زجر ہے اس لیے تو آپ مٹاہا نے اپنے خطب میں زجر فرمایا اللہ اشرح مسلم ج اص ۱۹۳۳)

#### دو مراجواب

قاضی شوکائی نیل الاوطار ج ۵ ص ۱۹۲ میں فرماتے ہیں کہ امام خطابی نے معالم السنن میں اپنی سند کے ساتھ بیگی بن اکتم سے نقل کیا ہے کہ انہوں وَاشْتَرِ طِی لَهُمَّ الوَلاءَ والی روایت کو ضعیف قرار ویا ہے روایت کا انکار کیا ہے اور امام شافی نے کتاب الام میں اس روایت کو ضعیف قرار ویا ہے اس لیے کہ ان الفاظ کے نقل کرنے میں مشام بن عودہ اکیا ہیں یہ اگرچہ نقہ ہیں گر اکیلے ہونے کی وجہ سے ان کو مخالطہ ہو سکتا ہے۔

### تيسراجواب

الم طحاوی فرائے ہیں کہ ہو سکتا ہے کہ حضور طابط نے یہ ارادہ کیا ہو کہ تو ہمی ایس شرط لگا دے جو سجع بیوع میں لگائی جاتی ہے۔ (طحاوی ج ۲ ص ۱۸۱) وَاشْفَرِ طِی لَهُمْ میں لام علیٰ کے معنی میں ہوگا اور مطلب یہ ہے کہ تو بھی ان کے خلاف شرط لگا دے کیونکہ حق تیرا ساتھ دے رہا ہے گرانام نوویؓ نے اس جواب کو کمزور قرار دیا ہے۔

## جو تفاجواب

علامہ ابن حرم الحل میں فرماتے ہیں کہ یہ تھم اس وقت تھا جبکہ ولاء کو دو سرے کی طرف خطف کرنا جائز تھا بعد میں آنخضرت صلی اللہ علیہ وسلم نے اپنے خطبہ میں اس کو منوخ کردیا مراس جواب کو اُلوکا اُلماکا اُلماکا عَنَیْ کے الفاظ درست قرار نہیں دیتے۔

#### بَاتِ

## (ایج نضولی کے متعلق بحث)

الم تذی نے صرف باب کما ہے آگے کوئی عنوان ذکر نہیں کیا گمر تحت الباب مدایت سے معلوم ہو تا ہے کہ اس میں بیج نضول کے متعلق بحث ہے۔ ایک آدی کی دوایت سے معلوم ہو تا ہے کہ اس میں بیج نضول کے متعلق بحث ہو۔ اس دو مرے کا نہ وکیل ہو اور نہ بی اس نے اس کو اپنی جانب سے عقد کی اجازت دی ہو۔ اس کے باوجود اگر وہ اس کی جانب سے عقد (بیج وشراء ونکاح وغیرہ) کرتا ہے تو اس عقد کرنے والے کو فضولی کتے ہیں۔

# فضولی کے عقد کے بارے میں ائمہ کرام کے اقوال

مبار کیوری صاحب نیل الاوطار کے حوالہ ہے تکھتے ہیں کہ امام ابو حنیفہ کے زویک بھے موقوف صحیح ہے اور شراء موقوف صحیح نہیں ہے اور امام مالک اور امام احرا کے زویک بیج موقوف اور شراء موقوف دونوں صحیح بین اور امام شافع کے دو قول بین قدیم قول کے مطابق وہ امام مالک کے ساتھ بین اور جدید قول کے مطابق ان کے نزدیک بیج موقوف اور شراء دونوں باطل ہیں۔ (بخفۃ الاحوذی ص ۲۲۹ج ۲) اور حضرت مولانا محمد ذکریا صاحب فرماتے ہیں دونوں باطل ہیں۔ (لائع الاحوذی ص ۲۲۹ج ۲) اور حضرت مولانا محمد ذکریا صاحب فرماتے ہیں کہ امام بخاری بھی بھی فضول کے جواز کی جانب ماکل ہیں۔ (لائع الدراری بح ۲ ص ۱۳۸۸) جس آدمی کو حقد ار نے تصرف کی نہ اجازت دی ہو اور نہ بی و کیل بنایا ہو تو ایسا آدمی آگر بھی و شراء و نکاح کے معاملہ میں اس حقد ار کی جانب نصرف کرتا ہے تو یہ فضول کا تصرف کرانا ہے امام شافعی کے نزدیک فضول کا تصرف باطل ہے اور احناف کے نزدیک فضول کی تھے اور نکاح کرنا موقوف ہو تا ہے آگر حقد ار اجازت دے دے تو صحیح ورنہ باطل ہے اور فضول کی بھی و شراء دونوں کی شراء درست نہیں ہے۔ اور امام مالک اور امام اسمہ کے نزدیک فضول کی بھی و شراء دونوں کی شراء درست نہیں ہے۔ اور امام مالک اور امام اسمہ کے نزدیک فضول کی بھی و شراء دونوں موقوف ہیں اور اجازت کے ساتھ صحیح ہو جا کیں گ

امیر بیانی لکھتے ہیں کہ اس بارہ میں پانچ اقوال ہیں پسلا قول ہیہ ہے کہ عقد موقوف میچ ہے اور یہ سلف کی ایک جماعت کا نظریہ ہے دو سرا قول ہیہ ہے کہ عقد موقوف صیح نہیں ہے اور یہ قول امام شافعی کا ہے اور تیمرا قول یہ ہے کہ بیج موقوف جائز اور شراء جائز نہیں یہ قول امام ابو حفیقہ کا ہے۔ اور چوتفا قول یہ ہے کہ بیج موقوف درست نہیں اور شراء درست ہول امام ابو حفیقہ کا ہے۔ اور چوتفا قول یہ ہے کہ بلکل برعکس ہے اور پانچوال قول یہ ہے کہ آگر کوئی آدمی چیز خرید نے کا دکیل ہو اور خرید لے قو اس کے بعد فضولی کی حیثیت سے کہ آگر کوئی آدمی چیز خرید نے کا دکیل ہو اور خرید لے قو اس کے بعد فضولی کی حیثیت سے اس کی بیچ و شراء درست ہے اور یہ نظریہ امام جماص کا ہے۔ (ایل السلام می مصلم جماس) امام ابو حقیقہ کی ولیل

علامہ کشمیری فرماتے ہیں کہ رہے کے معالمہ میں ہماری دلیل کی حضرت تحکیم بن حزام کی راویت ہے (جو ترفری ص ۲۳۸ ج اور ابوداور ج ۲ ص ۱۳۲ وغیرہ میں آتی ہے) اور نکاح کے معالمہ میں وہ روایت دلیل ہے کہ نمی کریم صلی اللہ علیہ وسلم کے پاس ایک عورت آئی اور کما کہ میرے باپ نے میرا نکاح کر دیا ہے اور جھے سے اجازت نہیں لی تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے اس کو افتیار دیا تو وہ کئے گئی کہ میرے باپ نے جو میرا نکاح کیا ہے میں اس پر راضی ہوں۔ آگر وہ عورت ثیبہ نتی تو شوافع کے زددیک اس کی اجازت کے بغیر نکاح درست ہی نہیں اور آگر باکرہ نتی تو اس روایت سے معلوم ہو تا ہے کہ باپ کو اس پر والایت اجبار لیعنی جر کرنے کا حق نہ تھا (حالانکہ شوافع تو اس کے قائل ہیں) (العرف الشدی ص

may) مبار کیوری صاحب ؓ لکھتے ہیں کہ امام ابو حنیفہ ؓ کے نزدیک نضولی کی نیچ درست ہے اور شراء درست نہیں اور اس پر احناف ولیل میہ دیتے ہیں کہ مالک کی ملکیت سے کسی چیز کو نکالنے کے لیے اس کی اجازت کی ضرورت ہے اور کسی چیز کو اس کی ملکیت میں واخل کرنے میں اجازت کی ضرورت نہیں گر اس کا جواب یہ دیا گیا ہے کہ بیچ کی صورت میں بھی تو مالک كى مكيت سے ممن ثكالنے كى ضرورت موتى ہے (اس ليے يه وجه كوئى وزنى ضيس ہے) (تحفة الاحودي ص ٢٣٩ ج ٢) آگر اس توجيد كي بجائے يه توجيد كى جائے تو زيادہ بحتر ہے كه المام صاحب کے نزدیک جو حکم قیاس کے خلاف ثابت ہو اس کو وہ اپنے مورد پر بند رکھتے ہیں جیساکہ قتیمہ فی السلوة کے مسئلہ میں رکوع اور سجود والی نماز میں قتیمہ کی وجہ سے وضو کے ٹوٹے کا تھم مانتے ہیں نماز جنازہ میں یہ تھم نہیں مانتے تو اس طرح یمال بھی تھم کو اپنے مورد پر بند رکھتے ہوئے تھم مانتے ہیں کہ حضرت تھیم بن حزام شراء کے معالمہ میں تو وکیل تھے اور بچے کے معاملہ میں فضولی تھے اور یہ تھم خلاف القیاس ہے اس لیے کہ بھے میں بائع اور مشتری کا ایجاب و قبول منروری ہے اور جو بکری وہ خرید کر لائے تھے اس کے بیچنے کے وقت نہ تو حضور علیہ السلام وہاں موجود تھے اور نہ بی ان کو اس وقت آپ کی جانب سے اجازت تھی مرجب آ کر انہوں نے قصہ سلا تو آپ نے اس بھے کو رد کرنے کا تھم نہیں فرملا جو آب کی جانب سے رضایر والات کرتا ہے تو نضول کی بیج درست ہوئی اور شراء کے بارہ میں چو نکہ کوئی صراحت نہیں اس لیے اس میں تھم کو ثابت نہیں کریں ہے۔

اعتراض

آگر کوئی ہے اعتراض کرے کہ جب حضرت حکیم بن حزام نے پہلی مرتبہ بکری خریدی ہو وکالت پوری ہوگئ پچراس کا بچنا اور خریدنا دونوں فعل فضولی کی حیثیت سے کیے۔ جوالی

اس کا جواب ہیہ ہے کہ حضرت علیم بن حزام مضور علیہ السلام کی جانب سے صرف کری خرید نے وکیل تھے ماکہ آپ اس کی قربانی کریں۔ جب پہلی دفعہ انہوں نے بکری خریدی تو یمی سمجھ کر خریدی کہ اس کو حضور علیہ السلام کے پاس لے جاؤں گا مگر راءتہ میں اس کو بیجنے کا معاملہ ہو گیا تو دوبارہ اس و کالت کی وجہ سے خریدا کہ خرید کر حضور علیہ السلام کے پاس لے جاؤں گا تو دونوں دفعہ خریدنا وکیل

کی حیثیت سے تما اور بیچنا فضولی کی حیثیت سے تما۔ اعتراض

احناف پر اعتراض ہو آ ہے کہ اگر ہد بھیج درست تھی تو آنحضرت ماہم نے اس دینار کا صدقہ کیوں کر دیا تھا جو حضرت تھیم بن حزام نفع حاصل کرکے لائے تھے۔

#### اس کاجواب

حضور علیہ السلام نے حضرت کیم بن حزام کو ایک وینار وے کر بھیجا تھا کہ بمری خرید کر اس تو انہوں نے جا کر بحری خریدی جب آ رہے شے تو راستہ میں ایک آدی نے ان سے وہ بحری دو وہ بحری دو وہ بحری دو دینار کی خریدی اور حضرت کیم بن حزام دوبارہ دہاں گئے جمال سے بحری خریدی تھی اور ایک دینار کی بحری خریدی اور حضور علیہ السلام کے پاس آ کر بحری اور ایک دینار پیش کر دوا جب حضور علیہ السلام نے دریافت فرمایا تو انہوں نے دافقہ سایا تو آپ صلی دینار پیش کر دوا جب صدقہ کرتا اس بات کی دلیل ہے کہ آپ نے اس بیج کو جائز قرار دے دیا تھا درنہ حرام مال کا صدقہ تو نہیں ہوتا۔ اور اس دینار کی حمدقہ کرنے کی دجہ یہ بیان کی گئی ہے جساکہ الکوکب الدری می ۱۳۸۸ بیس ہے کہ فقیر کے صدقہ کرنے کا جائور خرید آ ہے تو اس کی قرینی اس جائور کے ساتھ متھین ہو جائی ہے تو اس سے قائدہ خمیں اٹھا سکتا نہ اس کا دودھ فی سکتا ہے اور نہ بی اس کی ادن سے قائدہ خمیں ہو گئی اور حضور دو اس سے قائدہ خمیں اٹھا سکتا نہ اس کا دودھ فی سکتا ہے اس کی قیمت اس پر داجہ ہو گی اور حضور علیہ السلام بھی فقیر سے اس لیے کہ آپ نے تو بھی مال جح کیا بی خمیں کہ آپ کو صاحب نصابہ شار کیا جائے تو جب پہلی بحری دھرت کیم بن حرام شے خریدی تو اس کے ساتھ قریانی متھین ہو گئی اور اس کے ذریعہ سے جو نفع ہوا اس کا تقدتی ضروری تھا اس لیے آپ نصابہ شار کیا جائے تو جب پہلی بحری دھرت کیم بن حرام شے خریدی تو اس کے ساتھ قریانی متھین ہو گئی اور اس کے ذریعہ سے جو نفع ہوا اس کا تقدتی ضروری تھا اس لیے آپ نے اس دینار کا صدقہ فرمایا۔

### اعتراض

مسئلہ یہ ہے کہ فقیر آدمی نے جب قربانی کے لیے جانور خریدا تو وہ اس جانور کو بدل مسئلہ یہ ہے کہ فقیر آدمی نے جب قربانی اس کو کرنا ہوتی ہے اور ندکورہ واقعہ میں تو جانور کا بدلنا البت ہو آ ہے۔

اس كاجواب

اس کا جواب بھی حضرت گنگوئی تی دیتے ہیں کہ حضور علیہ السلام آگرچہ فقیر سے گر آپ پر قربانی واجب بھی حضرت گنگوئی ہوتی ہے قربانی واجب بھی اور جس پر قربانی شربعت کی جانب سے واجب ہو اس پر قربانی ہوتی ہے جانور کا تقین نہیں ہو آ اس لیے وہ آگر جانور بدلنا چاہے تو بدل سکتا ہے اس لحاظ سے جب وہ جانور بدلا گیا تو کوئی اعتراض کی بات نہیں۔ (الکوکب الدرّی ص ۱۳۸۸)

بَابَمَاجَاءَفِي المَكَاتَبِ إِذَاكَانَ عِنْكَهُمَا يُؤَدِّي

(جس مكاتب ك پاس بدل كتابت كى ادائيكى جتنى باليت مو اس كا حكم)

اس ميل دو پخشيس ميل-

البحث الاول

جمہور صحابہ کرام اور اتحہ اربعہ فرائے ہیں کہ اگر مکاتب کے ذمہ بدل کابت کا ایک درجم بھی ہو تو وہ احکالت میں غلام ہی ہوگا البتہ مالک اس کو نہ بچ سکتا ہے اور نہ کی کو جب کر سکتا ہے لمام محمد فرمائے ہیں ویہ خان اُن خُد وَهَوَ فُولَ اَبِی حَنیَفَةَ وَهَوَ بِمَنزِلَةِ الْعَبدِ فِی شَهَا دَیّهِ وَحَدُودِهِ وَ جَمِیتِ مَرِهِ اِلاَ اَنَهُ لاَ سَبِیلَ لِمُولاً وَ مَا دَامَ کَابِّ (موطا المام محمد می شَها دَیّه وَحَدُودِهِ وَ جَمِیتِ مَرَدِهِ اِلاَ اَنَهُ لاَ سَبِیلَ لِمُولاً وَ مَا دَامَ کَابِ اور المام ابو صنیفہ کا کی نظریہ ہے کہ مکاتب گوائی اور صدود اور دیگر معاملات می غلام کی طرح ہی ہوتا ہے البت جب تک وہ مکاتب ہے مولی کو اس پر (نیچے یا جبہ کرنے می غلام کی طرح ہی ہوتا ہے البت جب تک وہ مکاتب ہے مولی کو اس پر (نیچے یا جبہ کرنے کا افتیار نہیں ہوتا۔

تعرت ابن عباس فرماتے ہیں کہ جب مالک نے اپنے غلام کو مکاتب کیا تو مکاتب کرنے کے ساتھ ہی وہ غلام آزاد ہو جاتا ہے اور جو رقم اس کے ذمہ ہوتی ہے وہ اس پر قرض ہوتا ہے۔

## الم ابراجيم نخعي كانظريه

لام ابراہیم نخعی فرائے ہیں کہ مکاتب نے بدل کابت کا بھنا حصہ اوا کیا ہو اتنا حصہ اس کا آزاد ہو جاتا ہے اور اس کے مطابق اس پر احکامات جاری ہوں گے۔ اور حضرت کتاوی اس کی مثل ایوں بیان کرتے ہیں کہ ایک آدی نے اپنے غلام کو مکاتب کیا اور اس غلام نے بدل کتابت کا نصف حصہ اوا کیا تو اس کا نصف آزاد اور نصف غلام ہو گا۔ اگر میا غلام ناکا ارتکاب کرے تو اس کو پچاس درے آزاد حصہ کی جانب سے اور سخیس درے غلام زناکا ارتکاب کرے تو اس کو پچاس درے آزاد حصہ کی جانب سے اور سخیس درے

غلام کی جانب سے لگیں گے اور اس طرح میراث وغیرہ میں معالمہ ہوگا (الکوکب الدری ص ۱۳۱۹) آزاد آدی جبکہ محصن نہ ہو تو جب وہ زنا کا ارتکاب کرے تو اس کو سو کوڑے مارے جاتے ہیں اور جب غلام ہو تو اس کو پچاس کوڑے مارے جاتے ہیں تو جب اس کا نصف آزاد اور نصف حصہ غلام ہے تو اس کو پچھٹر کوڑے مارے جائیں گے اس طرح اگر اس نے بدل کا ترقی حصہ غلام ہے تو اس کو بچھٹر کوڑے مارے جائیں گے اس طرح آگر اس نے بدل کتابت کا نصف اوا کر دیا ہو اور وہ کس مرنے والے کا شرعی وارث بنتا ہو تو اس کو نصف میراث اس کے آزاد حصہ کی جانب سے ملے گی اور نصف حصہ اس کا غلام ہے اس حصہ کی جانب سے وہ محروم دے گا۔

المام نخعي كي وليل

الم ترفری نے اس باب میں جو حضرت ابن عباس کی روایت بیان کی ہے وہ الم نخصیٰ کی دلیل بنتی ہے جس میں یہ الفاظ میں إذا اصاب المکانب حذا او میراث ورث وخصیٰ کی دلیل بنتی ہے جس میں یہ الفاظ میں إذا اصاب المکانب کیا جس پر حد جاری بحیت باب ما تختی مینہ کہ جب مکاتب نے کس ایسے فعل کا ارتکاب کیا جس پر حد جاری موتی ہے یا اس کو کسی مرنے والے ہے وراثت ملتی ہو تو اس کے آزاو کردہ حصہ کا حساب رکھا جائے گا۔

### اس كاجواب

مبار کپوری صاحب جمهور کی جانب ہے اس کا جواب دیتے ہوئے لکھتے ہیں کہ قاضی عیاض نے فرمایا ہے کہ اس روایت پر جرح موجود ہے اور پھر سے بات بھی ہے کہ سے روایت حضرت عمرو بن شعیب سے مروی دونوں روایتوں کے ساتھ متعارض ہے (تحفة اللاحوذی ص ۲۵۰ ج ۲)

آئمہ اربعہ کا اس پر انفاق ہے کہ کتابت متجری نہیں ہے آگر مالک نے غلام کے کسی حصہ کو مکاتب کیا تو کل غلام مکاتب ہوگا۔ البتہ امام ابو صفیفہ ؓ کے نزدیک عنص مُنحرَّ یہے جبکہ شوافع کے نزدیک عنتی مُنحرَّ نہیں ہے لینی اگر مالک نے اپنے غلام کا نصف یا چوتھا حصہ آزاد کیا اتبا ہی آزاد ہو گا اور حصہ آزاد کیا اتبا ہی آزاد ہو گا اور باق صاحب ؓ کے نزدیک بعن حصہ اس نے آزاد کیا اتبا ہی آزاد ہو جائیگا بھی حصہ آزاد نہیں ہو گا اور امام شافعی کے نزدیک اس صورت میں غلام ممل آزاد ہو جائیگا اس لیے کہ ان کے نزدیک عِنْق مُنجزِی نہیں ہے۔

جب ائمہ اراجہ کے زویک کابت متجری نہیں تو کتابت کی مقررہ کردہ کھل رقم ادا

کرنے کے ساتھ بی وہ آزاد ہوگا یہ نہیں ہو سکناکہ اس کا پھے حصد آزاد ہو جائے اور پھے حصد فلام رہے۔ جمہور کی ولیل

جمور صحابہ اور ائمہ اربعہ کی دلیل حضرت عمرو بن شعیب کی روایت ہے جس میں بید الفاظ جیں مَن کَا تَبَ عَبَدُهُ عَلَى مِا أَنِهَ اُوْقِبَةٍ فَا دُهَا إِلَّا عَشَرَهُ اَوَاقٍ اَوَ قَالَ عَشَرَهُ الدَّرَاهِمَ الفاظ جیں مَن کَا تَبَ عَبَدُهُ عَلَى مِا أَنِهَ اُوْقِبَةٍ فَا دُهَا إِلَّا عَشَرَهُ اَوَاقٍ اَوَ قَالَ عَشَرَهُ الدَّرَاهِمَ ثَمَ عَجَدَ فَهُو رَقِبَقُ (تمدی ج اص ۱۳۹) جس نے اپنے غلام کو سولوقیہ کے بدلے مکاتب کیا چراس نے وس اوقیہ کم باری رقم اواکر دی چراوائیگی سے عاجز آگیا تو وہ فلام بی جوگا۔

البحث الثاني

عورت آگر غلام کی مالکہ ہو تو کیا اس غلام سے اس مالکہ کو پردہ کرنا ضروری ہے یا شہیں۔ فام ابو حنیفہ فرماتے ہیں کہ غلام اپنی مالکہ کے حق میں اجنبی کی طرح ہے اس لیے اس سے مالکہ کو پردہ کرنا ہو گا گر غلام گر میں چو تکہ کام کان کے لیے بکوت گر میں آ تا جا تا ہے۔ اس وجہ سے پردہ میں زیادہ اہتمام کی ضرورت نہیں ٹاکہ تکلیف مالکیات اور حرج نہ ہو۔ اور امام شافی فرماتے ہیں کہ غلام اپنی مالکہ کے حق میں محرم کی طرح ہے تو جیسے محرم اپنی محرمات (مال بینی بس وغیرہ) کے جم کے جن اعضاء کو دکھ سکتا ہے اس طرح غلام بھی اپنی مالکہ کے ان اعضاء کو دکھ سکتا ہے اس طرح غلام بھی اپنی مالکہ کے ان اعضاء کو دکھ سکتا ہے۔

المم شافعی کی ولیل

لام شافع کی جانب سے دلیل دی گئی ہے کہ قرآن کریم (مورة النور آیت نمبراس) ش ہے اَوَ مَا مَلكَتَ اَیْمَانَهَنَ اور اس كا ذکر اس آیت بی کیا گیا ہے جس بیں عورت كے ليے محرم كى طرح ليے محرم كى طرح ہوتا ہے كہ غلام اپنى مالك كے ليے محرم كى طرح ہے۔

### اس کا جواب

مولانا ظلِل احمد سارچوری فرائے بین که سعید بن المسیب حسن بعری اور حضرت سرة بن جندب فرال لا تَعَرَّنَكُم سُورَةُ النَّورِ فَإِنَّها في اللَّانَاتِ دَوَنَ الذَّكُورِ (بذل

الجمود ص عاج ٥) كه سورة النوريس مَامَلَكَتُ اَيْمَانُهُنَّ كَ الفاظ به مخالط نه كَعانا اس ليه كه وه غلامول به متعلق نهيل بلكه لونديول سه متعلق ب-قَوْلُهُ فَلَنَهَ حَنْجِبُ مِنْهُ

الم شافعی کے نزدیک چونکہ اپنے غلام سے مالکہ کا پردہ نہیں اس لیے وہ فَلْنَحُتَجِبُ میں امر کو استجاب پر محمول کرتے ہیں اور احتاف کتے ہیں کہ پردہ تو پہلے بھی تھا گر اب زیادہ احتیاط کرے اس لیے کہ اس کے پاس اب اتنا مال ہو گیا ہے کہ وہ بدل کتابت ادا کر کے آزادی حاصل کر سکتا ہے۔

بَابُ مَا جَاءَادَا الْفُلَسَ لِلرَّجُلِ غَرِيْمٌ فَيَجِدُ عِنْدَهُ مَنَاعَهُ

(جس کو دیوالیہ قرار دیا گیا' اس کے پاس کوئی آدمی اپناسلمان بعینہ پائے تو وہ کیا کرے؟) افلاس کالغوی و اصطلاحی معنی

مبار کپوری صاحب مخفۃ الاحوذی ص ۲۵۰ ج ۲ میں اُلینھایّہ کے حوالہ سے اور علامہ ابن حجر فتح الباری ج ۵ ص ۲۵۹ میں لکھتے ہیں اور الفاظ فتح الباری کے نقل کیے جا رہے

يِن الْمُغْلِسُ شَرَعًا مَنَ تَزِيدٌ دَيُونَهُ عَلَى مَوَجُودِهِ سَيْتِي مُغُلِسًا لِأَنَّهُ صَارَ ذَا فَلُوسِ بَعَدَ اَنْ كَانَ ذَا دَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ اِشَارَةَ اَنَهُ صَارَ لاَ يَمَلِكُ الْآ اَدُنَى الْاَمُوالِ وَهِي الْغُلُوسُ اَوْ سَيْتَى بِنَالِكَ لِأَنَهُ يَمُنَكُمُ التَّصَرُّفَ فِي الشَّيئُ التَّافُّدِ كَالُفُلُوسِ لِأَنَّهُمْ مَا كَانُوا يَتَعَامَلُونَ بِهَا اللَّا فِي الْاَشْيَاءِ الْحَقِيرَةِ أَوْ لِأَنَّهُ صَارَ الِي حَالَةِ لَا يُمَلِكُ فِيهَا فَلُسًا -فَمَلَىٰ هَذَا فَالْهُمَزُةَ فِي الْاَشْيَاءِ الْحَقِيرَةِ أَوْ لِأَنَّهُ صَارَ الِي حَالَةِ لَا يُمَلِكُ فِيهَا فَلُسًا -

سی طور پر مفلس اس کو کہتے ہیں کہ جس کا قرضہ اس کے پاس موجود مال سے زیادہ ہو۔ اس کو مفلس اس کو کہتے ہیں کہ جس کا قرضہ اس کے پاس موجود مال سے زیادہ ہو۔ اس کو مفلس اس لیے کما جاتا ہے کہ وہ صرف ادنی گر کر فلوس (پییوں) والا ہو گیا ہے۔ یہ اس بات کی جانب اشارہ کرتا ہے کہ وہ صرف ادنی مال لینی فلوس کا مالک ہے یا اس کا مفلس اس لیے کما جاتا ہے کہ اس کو فلوس جیسی معمولی شے میں تصرف کے علاوہ باتی اشیاء میں تصرف سے روک دیا جاتا ہے اس لیے کہ وہ فلوس کا

لین دین صرف معمولی اشیاء میں ہی کرتے تھے یا اس لیے مفلس کما جاتا ہے کہ وہ الی حالت کی جانب لوث گیا ہے کہ اللہ کی جانب لوث گیا ہے کہ ایک چیے کا مالک بھی شیس رہا اس صورت میں اَفَلَسَ کے اندر محرہ سلب کا جوگا۔

اور مولانا محر زکریا صاحب فراتے ہیں اَلُمُفَلِسُ لَغَةً مَن لَا عَبُنَ لَهُ وَلاَ عَرَضَ کم لفت کے لفت کے لفاظ سے مغلس اس کو کتے ہیں جس کے پاس ند نفذی ہو اور ند سلمان ہو۔ وَشَرَعًا مَنَ قَصْرَ مَا بِيَدِهِ عَمَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيُونِ اور شرعا اس کو کتے ہیں کہ اس کے وَمِه چتنا قرض ہے وہ زیادہ ہو اور اس کے پاس جتنی مالیت ہے اس سے اس کے قرضہ کی اوائیگی ند ہو سکے (اوج السالک ص ۳۳۷ج ۱۱)

تَفُلِيْسِ كَاحَكُم

علامہ ابن نجیہ الحرارائق ص ۲۵۰ ج ۱ میں اور علامہ ابن المام فق القدیر می الام اللہ ابن المام فق القدیر می ۱۳۳۹ ج ۵ میں اور صاحب بدایہ میں مراتے ہیں کہ اگر قاضی کی مختص کے بارہ میں فیصلہ کر وے کہ یہ مفلس (کنگل ' ویوالیہ) ہو چکا ہے تو صاحب کے نزدیک یہ تکم ثابت ہیں ہوگا اس لیے کہ مل آنے ثابت ہو جائے گا اور امام صاحب کے نزدیک یہ تکم ثابت شیں ہوگا اس لیے کہ مل آنے جانے والی چیز ہے ہو سکتا ہے کہ اب اس کے پاس مال نہ ہو اور بعد میں اس کو وافر مقدار میں مال حاصل ہو جائے اس لیے اس کاکوئی اعتبار نہیں ہے)

## مفلس کے بارے میں اتمہ کام کے نظریات

قُولُهُ آبِنَّمَا اِمْرَ وِالْفَلِسَ وَوَجَدُرَجُلْ سَلَعْنَهُ عِنْدُهُ بِعَيْنَهَا فَهُو اَولَى بَهَا مِن عَيْرِهِ أَلَمُ اليك آدى نے كوئى چيز نيكى اور زيد نے خريد لى كر اس كا شن اوا نہيں كيا اور زيد نے دو سرے لوگوں كا قرضہ بھى دينا ہو اور پھر قاضى يا حاكم نے زيد كو مفلس قرار دے ديا اور وہ چيز زيد كے قبضہ بين ہو توكيا وہ آدى جس نے چيز نيكى ہو وہ اس چيز كو اكيلا لے نے يا وہ باتى قرض خواہوں كے ساتھ اس چيز بين شريك ہوگا علامہ ظفر احمد عليٰ فرماتے ہيں كہ امام ايو عنيف الم ابراہيم النجي الله عن المام حسن احمري لمام شعى ابن شرمہ المام و كيئ اور الل كوف كے نوويك وہ آدى باتى قرض خواہوں كے ساتھ برابر ہوگا خواہ ذيد مرجائے يا اس پر نَفُلينس كا خوريك وہ آدى باتى اس بو نَفُلينس كا حضرت على رضى الله عنہ كلد (قرض خواہوں كے ساتھ برابر ہوگا خواہ ذيد مرجائے يا اس پر نَفُلينس كا برابر ہوگا كا مطلب ہے كہ وہ اكيلا حق دار نہيں ہے بلكہ باتى قرض خواہوں كا بھى اس بي

حق ہوگا اور جس طرح وراثت ہر ایک وارث کے حصہ کے مطابات تقیم کی جاتی ہے ای طرح یہ چیز قرض کے نتاسب سے سب قرض خواہوں ہیں تقیم ہوگی) اور امام مالک قرملتے ہیں کہ اگر مفلس زندہ ہو تو جس نے اس کے ہاتھ کوئی چیز پی ہو اور وہ چیز موجود ہو تو وہ اس کا حقدار ہے اور اگر مفلس مرکیا تو یہ مخص باتی اوگوں کے ساتھ اس چیز ہیں برابر ہوگا۔ اور کی نظریہ ہو گا۔ اور امام شافعی فرماتے ہیں کہ خواہ مفلس زندہ ہو یا مرکیا ہو ہر طال ہیں یہ آدی اس چیز کا حقدار ہے وہ مرے قرض خواہ اس چیز ہیں اس کے ساتھ شریک نہ ہوں گے۔ (اعلاء السنن می ۱۳۸۳ ج ۱۳) اور ائمہ کرام کے کی نظریات علامہ ابن حرق نہ ہوں گے۔ (اعلاء السنن می ۱۳۸۹ ج ۱۳) اور ائمہ کرام کے کی نظریات علامہ ابن حرق سامر قاضی شوکائی نے نیل الاوطار ج ۵ می ۱۵۵ میں برای ساحب نے اوجز المسالک می ۱۳۳۹ ج ۱۱ ہیں اور قاضی شوکائی نے نیل الاوطار ج ۵ می ۱۵۵ میں ہوگیا تو باتی قرض خواہوں کے ساتھ شریک ہوگا اور اگر سمار نیوری فراند و بیل کا بیکھ حصہ بی اوا نہیں کیا تو اس چیز کا بائع حق دار ہوگا (بذل الجمود ج ۵ می ۱۹۲۰) کی مہلی والیل

ترزی ج ا می ۲۳۹ ابوداؤد ج ۲ می ۱۳۰ بخاری ج ۱ می ۱۳۳ وغیرہ بیل حفرت ابو جریرہ سے مدایت ہے کہ نی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے فرایا کہ جس آدی کو مفلس قرار دے دیا گیا اور کوئی آدی اپنا سود ابوینہ اس کے پاس پاتا ہے تو دو سرول کی بہ نسبت دہ اس سلمان کا زیادہ حق رکھتا ہے اور شوافع کے زدیک خواہ بائع مفلس ہو کر زندہ یا حرکیا ہوا تو دونوں صورتوں میں کوئی فرق نہیں ہے۔ اور ابو داؤد ج ۲ می ۱۳۱ کی جن روایات میں وارن منات المشنوری فصاحب المناع آسوۃ لیلفر ماء کے الفاظ ہیں اس کا جواب یہ دیتے مرسل ہے۔

## اس كا يهلا جواب

علامہ عینی عدة القاری ص ۲۳۰ ج ۱۲ میں طحاوی کے حوالہ سے اور علامہ ظفر اجمد عثانی اعلاء السنن ص ۱۳۸۵ ج ۱۲ میں فرماتے ہیں کہ اس سے مراد وہ مال ہے جو غصب یا عاریت یا ودیعت یا رہن کی صورت میں اس کے پاس ہو یا سودا کمل نہ ہوا ہو بلکہ سوم شراء کی صالت میں اس کے قام کے عام کا کی روایت میں ہے وَلَم یَفَرْ فَهُ

اس سے تع کی صورت میں میعہ مراد نہیں ہے اس لیے کہ اس روایت میں تھ کے الفاظ ضیں ہیں اور جن روایات میں تیج کے الفاظ ہیں مثلا ابوداؤد ج ۲ من ۱۳۰ ان میں بھی شوافع حصرات کے لیے ولیل نہیں بن علی اس لیے کہ روایات میں الفاظ میں فوجد مناغه بعیب - بعبنه اس مال كويلا مو اور وج مكل مو جانے كے بعد اس مال كى حيثيت بعين نسي رہتى بلکہ بدل جاتی ہے اس لیے کہ وہ پہلے بائع کی منان میں تقی اور اب وہ مشتری کی منان میں منعل مو چی ہے اور ایک سے دو سرے کی جانب منعل مونے کی وجہ سے وہ چیز بعد نہیں رہتی جیسا کہ حضرت بربرہ کو صدقہ کا کوشت دیا گیا انہوں نے پکلا اور حضور علیہ انسلام کو پیش نه کیا۔ جب آپ نے اس یارے میں ہوچھا تو حضرت بریرہ نے عذر پیش کیا کہ بیہ صدقہ كاكوشت إلى الله كالله ومدقد فد كلة في الله عن الله الكر صَلَقَة وَلَنا هَدَيْهُ وه كوشت تيرك لي صدق ب اورجب توجميل دے كى تو وه مارے ليے مدير موكا اس سے واضح ہو آ ہے کہ ایک سے دو سرے کی جانب خمل ہونے کی صورت میں وہ چیز بینہ نہیں رہتی اس لیے ان روایات میں تھے سے مراد الی تھے لیں م جن میں بائع کی ملکیت باقی رہتی ہے مثلا معبوض علی سوم الشراء (لیتن مشتری نے سودا طے کرنے کے لیے اس ير قبضه كيا بو) يا تيم الحيار (ليني الى تيم جس ميس خيار ركها كيا بو) اليي صورت ميس ال روایات پر بھی عمل ہو جاتا ہے اور اصول موضوعہ کو چھوڑنا بھی لازم شیں آیا۔ اور اس روایت میں مال کو ودلیت وغیرو بر محمول کرنے کی ایک وجد میہ بھی ہے کہ حضرت سمرہ سے روایت ہے کہ بے شک نی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے قرملیا من سرق که منال او صاع که مَتَا عَ فَوَجَدَهُ بِيدِ رَجِل بغينِهِ فَهَوَ أَحَقَّ بِهِ وَيُرَجِعَ الْمَشْتَرِي عَلَى الْبَائِع بالثَّمَن (سند احدج ۵ ص ۱۳) که جس آدی کا مل چوری ہو جائے یا مم ہوجائے اور اس نے کئی ك بال بعينه اس مال كو پاليا تو وه اس كاحق دار ب (اس لي كه اس كى ملكيت اس س ساقط نہیں ہوتی) اور اگر جس کے ہاں سے مال طاہے اس نے کی سے وہ مال خریدا ہو تووہ بالع سے اینا عمن والی لے۔ اور مید روایت طبرانی ج عص ۲۰۸ میں یول ہے۔ عَنَ سَمَرَةُ عَنْ قَالَ كَانَ رَسَوَلَ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمُ يَأْمَرُنَا أَنَّهُ مَنْ ضَلَّ لَهُ مَالًا أو استرقَ فَعَرَفُهُ وَجَاءً عَلَيْهِ بِبَيِّنَةِ فَإِنَّ مَالَهُ يَوُدَّى الِّيْهِ وَإِنَّ الَّذِي إِبْنَاعُهُ بِيَبِيِّ ثَمْنَهُ عِنَدٌ بَيْعِهِ الَّذِي ابَمَا عَ مُنِهُ لِينَ جَس آدمى كا مل مم موايا چورى موا اور اس في كمي كے پاس اينا مال پيچان لیا اور ثبوت پیش کر دیا تو مل اس کو اوا کیا جائے گا اور سے آدمی اپنا ٹمن اس سے واپس لے گا

جس سے خریدا ہے۔ اور شوافع حضرات بینہ سے مرادیہ لیتے ہیں کہ وہ چیز ضائع نہ ہوئی بلکہ موجود ہو۔

#### اعتراض

بعض حضرات نے اس روایت پر جس میں مَنَ سُرِقَ لَهُ مَنَا عُ کے الفاظ میں اعتراض کیا ہے کہ اس میں ایک راوی مجاج بن ارطاق ہے اور اس پر جرح کی گئی ہے۔

#### بهلاجواب

علامہ عینی فرماتے ہیں کہ اگرچہ بعض حضرات نے اس پر جرح کی ہے مگر امام ابو ذریہ ا امام ابن حبان امام عجل اور خطیب بغدادی جیسے حضرات نے اس کی توثیق بھی کی ہے (عمدة القاری ص ۱۳۴۰ج ۱۲)

#### دو مراجواب

علامہ انور شاہ صاحب کشمیری فرماتے ہیں کہ بیہ تھم رمانت پر محمول ہے (العرف الشذی ص ۱۳۹۸) یعنی مشتری اور غراء پر رمانیا" ہیہ ہے کہ وہ چیز بائع کو واپس کر دی جائے جو پہلے اس کی ملکیت تھی۔ یہ تھم قضاء" نہیں ہے۔

## شوافع حضرات کی دو سری دلیل

حضرت ابو ہررہ کا فیصلہ ہے جس میں انہوں نے فرملیا کہ میں اس مسئلہ میں رسول اللہ صلی اللہ علیہ و جائے یا مر صلی اللہ علیہ و سلم کے فیصلہ کے مطابق فیصلہ کرتا ہوں کہ جو مخص دیوالیہ ہو جائے یا مر جائے گھر کوئی آدمی اس کے پاس اپنا سلمان بسینہ پائے تو وہ زیادہ حقدار ہے اور یہ روایت ابوداؤدج ۲ ص ۱۲۰ و فیرہ میں موجود ہے۔

اس کا پہلا جواب سے ہے کہ اس میں ایک راوی ابو المعتمر ہے جو کہ مجمول ہے علامہ ظفر احمد صاحب فرماتے ہیں قال المنفری وَاَخَرَجَهْ ابْنَ مَاجَةٌ وَحَکُی اَبِی حَاوَدُ اَنَهُ عَالَ مَنْ يَّا اَحْدَ اَبْهُ الله السنن ص ١٩٩ ج ١٧) قال مَنْ يَا اَخَذَ بِهَذَا؟ وَاَبو المعتمر مِنَ هُوَلًا ۽ لَا يَعْرَفُ (اعلاء السنن ص ١٩٩ ج ١٧) لهم منذری نے فرملیا کہ سے روایت اہم ابن ماجہ نے بھی اٹی کتاب میں لائی ہے اور اہم منذری نے اہم ابوداؤد کا سے قول نقل کیا ہے کہ اس روایت کو کون لے گا؟ اور ابو المعتمر معروف نہیں ہے اور ای طرح الجوھر النقی کا حوالہ نقل کرتے ہیں کہ اس

کی سند میں ابو المعنمر ہے اور وہ مجبول ہے اور اس کا ود سرا جواب سے ہے کہ اس روایت میں بچ کا ذکر نہیں ہے اس نے اس کو غصب وغیرہ پر محمول کریں گے۔ ما کلید کی ولیل

موالنا ظیل اجر سمار خوری نے ایام مالک کا جو نظریہ نقل کیا ہے کہ آگر مشتری نے میسے کے خمن کا کچے اوا کر دیا ہو تو الی صورت جس بائع بائی قرض خواہوں کے ساتھ برابر ہو گا اور آگر اس نے خمن کا کچے حصہ بھی اوا نہیں کیا تو بائع اس چیز کا حق دار ہوگا اس پر ان کی دلیل وہ روایت ہے جو ابوداؤہ ج ۲ ص ۱۳۰ وغیرہ جس ہے جس جس سے الفاظ بیں وَلَمْ يَقَبِضِ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهُ شَيْنًا کہ بائع نے اس بعد کے خمن جس سے پچھ بھی وصول نہ کیا ہو تو وہ اس چیز کا حقد ار ہو گا۔ تو اس کا منہوم مخلف بیہ ہے کہ آگر اس نے خمن کا پچھ حصہ وصول کر لیا تو پھر وہ اکیلا حق دار نہ ہو گا اور ما کید کے بال منہوم مخلف جس ہے اور اس طرح بعض روایات جس سے الفاظ موجود بیں وَانِ کَانَ فَدَ فَضَى مِنَ ثَمَنَهُا شَیْنًا فَهُوَ اَسَوَةً وَ اِلْمَاءَ فِیْهُا اَسُونًا وَ پُھر وہ بائی ہو تو پھر وہ بائی اگر اس نے اس میسے کے خمن کا پچھ اوا کر دیا ہو تو پھر وہ باتی قرض خواہوں کے ساتھ برابر ہوگا۔

اسی طرح ما کید نے کما کہ اگر مفلس مشتری مرکباتو بائع باتی قرض خواہوں کے ساتھ برابر ہوگا اس پر وہ بد روایت چیش کرتے جی وان مَاتَ الْمَشَنَدِی فَصَاحِبُ الْمَنَاعُ اَسُوّةً الْهَرَّ مَا اللهَ اللهُ مَا اللهُ اللهُ مَا اللهُ اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ مِنْ اللهُ اللهُ مِنْ اللهُ اللهُ مَا اللهُ مِنْ اللهُ اللهُ مِنْ اللهُ مِنْ اللهُ الل

شوافع حضرات نے ان روایات کا جواب دیا کہ یہ روایات مرسل ہیں اور شوافع کے نزدیک الی مرسل جمت نہیں۔ اور احناف کی جانب سے علامہ عینی فرماتے ہیں کہ یہ درست ہے کہ احناف کی جانب سے علامہ عینی فرماتے ہیں کہ یہ درست ہے کہ احناف کے نزدیک مرسل جمت ہے لیکن مند روایت اقوی ہوتی ہے اس لیے کہ حدیث قبول کرنے کے لیے اس کے راویوں کی عدالت شرط ہے اور مند میں یہ چیز صراحت کے ساتھ پائی جاتی ہے دور صند میں یہ چیز صراحت کے ساتھ پائی جاتی ہے اور کی جاتی ہے اور کی جاتی ہوتی ہے یا دلال پائی جاتی ہے اور دلالت کی یہ نسبت صرتے اقوی ہوتی ہے (عمرة القاری ص ۱۳۲ ج ۱۲)

احتاف کی دلیل

علامه يَنْ قُرلت مِن وَصَحْ عَنَ عَمَرَ بَنِ عَبُدِ الْعَزِيْزِ أَنَّ مَنِ الْعَنْضَى مِنَ ثَمَنِ

سَلَفَتِهِ شَيَّنَا ثَمْ اَفَلَسَ فَهَوْ وَالْغَرَمَاءَ فِيهِ سَوَاءٌ وَهَوْ قَوْلَ الزَّهْرِي - وَرَوْى قَنَادَةً عَنَ خَلاً سِ بَنِ عَمْرِو عَنَ عَلِيّ رَضِى اللّه نَعَالَى عَنَهَ اَنَهُ قَالَ هَوْ فَيَهَا اَسَوَةَ الْفَرَمَاءِ اِنَا وَجَدَهَا بِعَيْنِهِ (عَمْةَ القارى مَ ١٣٠٠ ج ١٧) لور شيخ روايت سے البح بوتا ہے كہ حضرت عربن عبد العزيز نے فرايا كہ جس نے مسعے كے حمن كا يجه حصد لواكر روا بجرمفلس ہو كيا تو اس كا يائع ياتى قرض خوابول كے ساتھ برابر ہوگا۔ اور يكى قول ہے ليام زہرى كا ۔ اور قاده نے ظامل بن عمود كے واسط سے حضرت على ہے روايت كى ہے كہ انهول نے اس جيسى صورت ميں فرمايا كہ جب بائع اس مسعد كو بعينہ پائے تو بائع باتى قرض خوابول كے ساتھ برابر موسى الله بائع باتى قرض خوابول كے ساتھ برابر موسى كا دور علامہ عنى فرمايا كہ جب بائع اس مسعد كو بعينہ پائے تو بائع باتى قرض خوابول كے ساتھ برابر ہو گا۔ اور علامہ عنى فرمايا كہ جب بائع اس مسعد كو بعينہ پائے تو بائع باتى قرض خوابول كے ساتھ برابر ہو گا۔ اور علامہ عنى فرمايا كہ جب بائع اس مسعد كو بعينہ پائے تو بائع باتى الحق " در علامہ عنى فرمايا كہ جب بائع اس مسعد كو بعينہ پائے تو بائع باتى الحق" حسن بھرى " مام شعى" اور و كم بن الجرائ جيسے حضرات كا۔

#### اعتراض

معزت علی کا جو اثر خلاس بن عمود کے واسطہ سے ہے اس پر مبار کیوری صاحب اعتراض کرتے ہوئے لکھتے ہیں کہ التعلیق الممجد (ص ۱۳۲۱) ہیں ہے وَاَحَادِیَتَ خَلاَ مِن عَلَىٰ ضَعِیَفَةً (تخفة اللحوذی ص ۲۵۱ج ۲) کہ خلاس کی معزت علی ہے مودی اطوری شعیف ہیں۔

#### اس كاجواب

ے موی روایت میں چو تکہ اختلاف ہے کی میں تیج کا ذکر ہے اور کی میں نہیں اور کی میں اور کی میں اور کی میں تیج کا ذکر ہے اور وَلَمَ يَفَزِقَهَ کی قيد ہے کی میں لَمَ يَكُنَ فَبَضَ مِنَ ثَمَنِهِ شَيئاً كَ الفاظ مِیں اور کی میں وَانِ كَانَ قَبَضَ مِنَ ثَمَنِهِ شَيئاً فَهُوَ اَسَوَةَ الغَرَمَاءِ كَ الفاظ مِیں جَبَه حصرت علی کا قول اپنے منہوم میں واضح ہے اس لیے ہارے نزدیک صحرت ابو مرزہ کی روایت کی یہ نبیت صحرت علی کا قول راج ہے (اعلاء السنن می ۱۹۳۹ ج ۱۳) بات ما جاء فی النّه می اللّه می اللّه می اللّه می اللّه می اللّه می الله می خرید و فرو خت کی مسلمان کے لیے ممالعت کا بیان)

#### البحث الاول

اگر شراب کا سرکہ بنا لیا جائے تو اس کے بارہ میں انکہ کا اختلاف ہے۔ مبار کوری لیام شافعی کا یہ نظریہ نقل کرتے ہیں کہ اگر شراب میں کوئی چیز ڈال کر سرکہ بنا لیا جائے تو جائز نہیں ہے اور آگر دھوپ میں پڑے رہنے وغیرہ کی دجہ سے خود بخود سرکہ بن جائے تو وہ حلال اور طاہر ہے۔ اور امام ابو حنیفہ اور امام اوزائی فرماتے ہیں کہ اگر کوئی چیز ڈال کر بھی سرکہ بیار کیا جائے تب بھی وہ طاہر ہے۔ (تحفیۃ الاحوذی ص ۲۵۱ ج ۲) اور امام نووی فرماتے ہیں کہ اس بارہ میں امام مالک سے دو روایت کے مطابق وہ امام شافعی کے ساتھ ہیں (شرح مسلم ص ۲۴ ج ۲) اور موالنا محمد زکریا صاحب اور مبار کپوری صاحب فرماتے ہیں کہ لمام مالک سے اس بارہ میں تیمن روایات ہیں۔ ایک روایت کے مطابق اس شراب کا سرکہ بنانا حرام ہے اس کی وجہ سے آدی گنگار ہو گا لیکن جو سرکہ تیار کر لیا گیا ہے وہ پاک سرکہ بنانا حرام ہے اس کی وجہ سے آدی گنگار ہو گا لیکن جو سرکہ تیار کر لیا گیا ہے وہ پاک ہوگا۔ دو سری روایت کے مطابق ان کا موکد دو سری روایت کے مطابق ان کا موکد دو سری روایت کے مطابق ان کا اور امام ہوگا۔ دو سری روایت کے مطابق کی خوالہ سے مبار کپوری نے یہ نقل کیا ہے کہ شراب کا سرکہ بنانا حرام ہے۔ (اور کا کم سے۔ اور تیسری روایت کے مطابق کا سرکہ بنانا حرام ہے۔ کہ شراب کا سرکہ بنانا حرام ہے۔

الم صاحب كي بلي وليل

مند اخرج سوس ۱۳۱۰ اورج ۳ ص ۱۳۹۰ وغیرہ جی روایت ہے کہ نی کریم المالم نے فرملا نِعَمَ الله کا مارکہ کی جیز فرملا نِعَمَ الله کا مارکہ کی چیز سالن سرکہ ہے اس میں کوئی قید شیں ہے کہ سرکہ کی چیز سے بتایا گیا ہو۔

## دو سری دلیل

الم جَنَى فَ مَعْرت جاير عن مرفوعا روايت نقل كى نے كه في كريم صلى الله عليه وسلم في فرمايا خَيَرَ خَلِكُمْ خَلَ خَمْرِكُمْ ( بحواله تحقة الاحوذي ص ٢٥١ ج ٢) كه تمهارا بمترن سركه وه ب جو شراب بن بنا ہو-

#### اعتراض

مبار کیوری صاحب علامہ زیلعی کا اعتراض نقل کرتے ہیں کہ اس روایت میں مغیرہ بن زیاد ہے اور وہ قوی راوی نہیں ہے۔

### اس كاجواب

آگرچہ اس پر جرح کی گئی ہے گرو کیے اور این معین چے محدثین نے اس کی تویق میں کی ہوئی ہے ہور میار کوری صاحب اس کی سند ہے ایک روایت نقل کرنے کے بعد فرماتے میں فالظاهِرَ اَنَّ اِستَنَادَ هُذَا الْحَدِيثِ لَا يَحَطَّ عَنَ دَرَجَةِ الْحَسَنِ وِاللّه تعالى اعلم (تخفۃ الاحوذی ص ۱۳۱۹ ج ۲) ظاہر بات ہے کہ اس حدیث کی سند حسن درجہ ہے کم نمیں ہے اس سے کی طابت مو آ ہے کہ جرح کے باوجود اس کی روایت حسن درجہ سے کم نمیں ہے۔

## تيسري وليل

الم دار قطنی نے (ج ۲ م ص ۲۲۹ میں) حضرت ام سلم نے مرفوعا روایت نقل کی ہے کہ نبی کریم صلی اللہ ملیہ وسلم نے فرایا اُنَّ دَباً غَهَا یُحِلُّ کَمَا یُحِلُّ خَلَّ الْحَمَرَ (بحوالم تخفظ الاحوذی ج ۲ ص ۲۵۱) ہے شک اس کے چڑے کو دباخت دیتا اس کو پاک کر دیتا ہے جیسا کہ شراب کا سرکہ بن جاتا اس کو پاک کر دیتا ہے۔ اس میں بھی کوئی قید نہیں کہ وہ خود بخود سرکہ بن جائے یا کوئی چیز ڈال کر سرکہ بنا لیا جائے بلکہ طاہر الفاظ سے میں معلوم ہو آ ہے کہ دونوں صور تیں جائز ہیں اس لیے کہ چڑا دھوپ میں پڑے رہنے کی وجہ سے خود بخود اس

کی دباغت حاصل ہو جائے تب بھی پاک ہو جاتا ہے یا اس کو کوئی چیز لگا کر دباغت دی جائے تو تب بھی پاک ہو جاتا ہے ای طرح تو تب بھی پاک ہو جاتا ہے ای طرح خود بخود مرکہ بن جائے یا سرکہ بنا لیا جائے تو دونوں صور تول میں وہ شراب کی حالت باتی نہ رہنے کی وجہ سے پاک ہو جاتا ہے۔

حضرت منگونی ایک اعتراض نقل کر کے اس کا جواب دیتے ہیں۔ اعتراض یہ ہے کہ جب اصل میں شراب بلیاک ہے تو اس میں کوئی چیز ڈال کر سرکہ بنانے سے وہ کیے پاک ہو جاتی ہے؟ اس کا جواب یہ ویا کہ جسے مردار کا چڑا اپنے اصل کے اعتبار سے بلیاک ہے گر دہافت کے ساتھ پاک ہو جاتا ہے تو اس طرح شراب اپنے اصل کے لحاظ سے بلیاک ہے گر جب اس کا سرکہ بنالیا جائے تو وہ پاک ہو جاتا ہے۔ (الکوکب الدری ص ۲۵۱)

اعتراض

حضرت ام سلمہ والی راویت پر مبار کیوری صاحب اعتراض کرتے ہیں کہ اس کی سند میں فرج بن فضالہ راوی ہے جو کہ ضعیف ہے (تحفۃ الاحوذی ص ۲۵۱ ج۲) اس کا جواب

اس راوی کے ہارہ ہیں امام ترذی فرماتے ہیں کہ بعض محدثین نے اس کو حافظہ کے لحاظ سے ضعیف کما ہے وَفَدَ رَوٰی عَنهَ وَکِیمَ عَ وَغَیرَ وَاحِدِ مِنَ الْأَئِمةَ (ترفی ص ۳۵ ج ۲)) کہ اس سے و کم اور دیگر بہت سے اتمہ نے روایت کی ہے تو یہ راوی اتنا گرا ہوا نہیں کہ اس کی روایت اعتبار کے لائق نہ ہو۔ اور مولانا ظفر احمد صاحب عثباتی نے حضرت علی محمرت ابن حباس فور حصرت ابو الدرداء کے آفار نقل کیے ہیں کہ وہ شراب سے بنائے موے مرکہ ہیں کوئی حرج نہ سمجھتے تھے۔ (اعلاء السنن ج ۱۲ ص ۱۳۹)

دیگر ائمه کی پہلی دلیل اور اس کاجواب

حضرت انس کی روایت ہے کہ نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم سے پوچھا گیا کہ شراب کا سرکہ بنا لیا جائے تو آپ صلی اللہ علیہ وسلم نے فرمایا نہیں (مسلم ج ۲ ص ۱۹۱۳ وغیرہ) اس کا جواب میہ ہے کہ جب بعض روایات سے شراب کے سرکہ بنانے کی اجازت خابت ہوتی ہے اور بعض صحابہ سے بھی اس بارہ میں آخار موجود ہیں تو تطبیق کے لیے اس کی یمی تاویل کی جائے گی کہ یہ اس ابتدائی زمانہ کی روایت ہے۔ جب شراب سے نفرت والنا مقصود تھا یماں تک کہ ان برتنوں کا استعال بھی ممنوع قرار دے دیا گیا جن برتنوں میں شراب بنائی جاتی تھی اور بعد میں ان برتنوں کے استعال کی اجازت دے دی گئی۔ اور دو سرا جواب میہ ہے کہ آپ نے جو لا فرمایا ہے' اس سے نئی تنزیمی مراد ہے جو کہ جواز کے ساتھ جمع ہو سکتی ہے بعنی ایما کرنا اچھا نہیں ہے۔

## دو سرى دليل اور اس كاجواب

حعزت ابو سعید الخذری سے روایت ہے کہ جب سورۃ المائدہ کی شراب کے بارے میں آیت نازل ہوئی تو میں نے کہا کہ ایک پیتم بچے کی شراب ہمارے پاس ہے تو آپ نے فرمایا اَهَرَیفَوْهَ اس کو بما دد- (ترفدی ص ۲۳۹ج۱)

اس کا جواب ہے ہے کہ روایت کے الفاظ بی سے معلوم ہو آ ہے کہ یہ ابتدائی دورکی بات ہے جبکہ آپ نے شراب کے بارہ میں تخی فرمائی باکہ اس کی نفرت لوگوں کے داول میں بیٹے جائے۔ اس طرح حضرت انس بن مالک سے روایت ہے کہ ابو طلق کے بال کچھ بیٹیم پرورش پاتے ہے اور انہوں نے ان کے مال سے شراب خریدی۔ فَلَمْا نَزَلَ نَحَرِيَمَ الْخَمَرِ اَنْنَى اللّٰهُ عَلَيهِ وَسَلَمَ فَذَكَرَ ذَالِكَ لَهُ فَقَالَ اَجَعَلُهُ خَلا قَالَ لَا (داری ج الله می سوم) تو جب شراب کی حرمت تازل ہوئی تو وہ حضور علیہ السلام کی خدمت میں حاضر ہوئے اور اس بارے میں بوچھا اور کما کہ کیا میں اس کا سرکہ بنا لوں تو آپ نے منع فرملیا۔ یہ بھی ابتدائی دورکی روایت ہے جبکہ شراب سے نفرت دلاتا مقصود تھا۔

### اعتراض

حضرت ابو سعید والی روایت میں ہے کہ حضور علیہ السلام نے بیٹیم کی شراب بهاد دینے
کا تھم فرملیا حالا تکہ قرآن کریم میں تو بیٹیم کا مال ضائع کرنے کی ممانعت ہے۔
اس کا جواب سے ہے کہ اگر کوئی مصلحت نہ ہو تو بیٹیم کا مال ضائع کرنا درست نہیں اور
اگر مصلحت ہو تو درست ہے اور یہال مصلحت سے تھی کہ شراب کی اس قدر نفرت ہو جائے
کہ کوئی مخبائش ہی باتی نہ رہے اور یہ نفرت دلانے کے لیے تھا جیسا کہ کول سے نفرت
دارنے کے لیے ان کو مار ڈالنے کا تھم دیا گیا حالا تکہ ان میں سے کئی کتے ماکنوں کی ملکیت
ہوتے تھے اور قیمتی ہوتے تھے جب نفرت دل میں جیٹے گئی تو پھر ان کو مارنے سے روک دیا

## البحث الثاني - ذمي كے ذريعے سے بيجي سمي شراب كا تھم

اس میں اتفاق ہے کہ کوئی مسلمان براہ راست شراب کا کاروبار نہیں کر سکتا اگر شراب کی خرید و فروخت کے لیے کئی دی کو وکیل بنا لے تو کیا ہے کی مسلمان کے لیے جائز ہیں۔ مولانا ظفر احمد عثمانی علامہ ابن حزم کے الحجلی کے حوالہ سے نقل کرتے ہیں کہ امام ابو صنیفہ فرماتے ہیں کہ جب کی مسلمان نے کسی تعرانی کو تھم دیا کہ اس کے لیے شراب خریدے تو یہ درست ہے علامہ ابن حزم نے کما کہ یہ امام ابو صنیفہ کی فتیج باتوں سے جن سے ہم اللہ کی بناہ مانگتے ہیں۔

اس کے جواب میں مولانا علمائی فرماتے ہیں کہ ابو عبیدہ نے اپنی کتاب الاموال میں صحیح سند کے ساتھ سے روایت نقل کی ہے کہ جب حفرت عراکو یہ اطلاع ملی کہ پچھ لوگ خزر کی صورت میں جزیہ وصول کرتے ہیں تو انہوں نے حضرت بلال سے بوجھا تو انہوں نے فرمایا کہ ہاں لوگ ایسا کرتے ہیں تو حضرت عرف فرمایا کہ ان سے کمو کہ ایسا نہ کریں بلکہ ان اہل ذمہ کے بی سرو کریں کہ وہ خود خزیر کو چے کر نفذی کی صورت میں جزیہ اوا کیا کریں اور ابو عبیدہ نے یہ روایت بھی صحیح سندے نقل کی ہے کہ حضرت بلال نے حضرت عراب کما کہ آپ کی جانب سے مقرر کردہ بعض عمال خراج میں خزر یاور شراب لے کیتے ہیں تو معنرت عمر نے فرملیا کہ تم ان سے خزیر اور شراب نہ لیا کرو بلکہ ان پر بی ذمہ واری ڈالو کہ وہ ان کو بجیں اور تم ان کا ممن لے لیا کرو۔ اور مولانا عمالی آگے لکھتے ہیں کہ جب حضرت عمر نے الل الذمه کو شراب اور خزیر بیجنے کی اجازت دی اور ان کے شن کو جزیہ اور خراج میں وصول کیا اور بیر صحابہ کی موجودگی میں تھا اور کسی نے ان پر طعن نہیں کیا اور جب اہل الذمه کو ان چیزوں کا بیچنا جائز ہے اور مسلمانوں کو ان سے ان اٹمان (قیمتوں) کو لینا جائز ہے تو پھر الم ابو صنیفہ پر کیا اعتراض ہو سکتا ہے کہ وہ فرماتے ہیں کہ آگر مسلمان کسی ذمی کو ان چیزوں کی تجارت میں وکیل بنائے تو جائز ہے کیونکہ یہ چیز معنرت عرائے اس عموی قول سے ثابت ہوتی ہے کہ ان کے بیچے کی ذمہ داری ان پر بی ڈالو اور ان کی قیت تم پر وصول کر لو۔ (اعلاء السنن # - ١١٠ ج ١١٧)

> باب ﴿ الرَّكُو كَنِي كَا رُو مُرِكِ كَ ذِمْهُ حِنْ ہُو تُو كياوہ خفيہ طور پر اپنا حق لے سكتا ہے؟)

الم ترفی نے صرف بائ فرملا ہے کوئی عنوان قائم نمیں کیا گر تُحَتَ الْباَب حدیث و کر کرنے سے معلوم ہو تا ہے کہ اس میں اس بات پر بحث ہے کہ اگر کوئی آوی کسی سے خیانت کرے یا کسی آوی کے ذمہ کسی دو سرے کا کوئی حق ہو تو کیا صاحب حق اپنے اس حق کو خفیہ طور پر یا زبروسی لے سکتا ہے یا نہیں؟

الم احدث كا نظريه

مولانا سمار نبورٹی علامہ ابن حجرے نقل کرتے ہیں کہ لام احد فرماتے ہیں کہ اگر کسی فرماتے ہیں کہ اگر کسی فرم سے دو سرے سے خیانت کی جو تو اس آدمی کو اس سے خیانت نہیں کرنی جانبے ایسا کرنا مطلقاً ممنوع ہے۔

المم شافعي كا نظريه

اور المام شافعی فرماتے ہیں کہ جس شم کا حق اس کا ہے اگر اس کے جنس کو وصول کرنے منعفر ہو کرنے کا موقعہ اس کو مل کیا تو لے سکتا ہے اور اس جنس کے مطابق وصول کرنا منعفر ہو تو چردو سری جنس سے بھی وصول کر سکتا ہے۔

الم ابو حنيفة كا نظريه

اور الم ابو حنیفہ فرائے ہیں کہ اگر اپنے حق کی جنس کے مطابق وصول کرنے کا موقعہ مل اُل اُل اِل ما اور کا موقعہ مل اُل اُل اِل ہوں کے اور اس صورت میں نقدین لینی سونا اور جاندی ایک ہی جنس ہول کے اور اگر اینے حق کی جنس کے مطابق نہ لے سکے تو پھر نہیں لے سکا۔

الم مالك كا نظريه

اور الم مالک سے امن بارہ میں تمن روایات ہیں۔ (بذل الجمود می ۲۹۱ج ۵)
الم احر کی دلیل قرآن کریم کی یہ آیت کریمہ ہے وَلَا تَاکُلُوا اَمَوَالُکُمَّ بَیَنَکُمَ
بِالْبَاطِلِ (مورة البقرہ آیت ۱۸۸) اور ترذی شریف کی یکی روایت وَلَا تَخَنَ مَنَ خَانَکَ
(ج اص ۲۳۹) مجی لام احر کی دلیل ہے۔

ری اس کا جواب مبار کیوری صاحب نقل کرتے ہیں کہ اس کو باطل نہیں کہتے (اس کیے اس کا جواب مبار کیوری صاحب نقل کرتے ہیں کہ اس کو باطل نہیں کہتے (اس کیے کہ یہ آدمی اپنے حق کو وصول کر رہا ہے) اور حدیث میں جو نمی ہے وہ ندب پر محمول ہے (تحفة الااحوذی ص ۲۵۲ج۲) بعنی ایسا نہ کرتا بھتر ہے۔ لهم شافعيٌّ أور لهم أبو حنيغة كي دليل قرآن كريم كي آيت كريمه وَإِنَّ عَاقَبُتُمْ فَعَاقِبَوًا بمثل مَا عَوَقَبْنُم به ب (مورة النل آيت نمبر١١)

اور قرآن كَريم كي آيت كريم فَمَنِ اعْتَلَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَلُوا عَلَيْهِ بِمِيثُل مَا اَعَنَدُى عَلَيْكُمْ (مورة البقره آيت مُهر ١٩٢) لوَر آيت كريمه وَجَزَّآءُ سَيِّنَةٍ سَيِّنَةٌ مِثْلُهَا (موة الشوري آيت نمبر ١٠٠) اور ابو سفيان کي بيوي بند کي روايت ہے جس ميں آپ صلى الله عليه وملم نے اس سے فرالیا تھا خینی مّا یَکَفِیْکِ وَبَنیْکِ بِالْمَعْرُوفِ (ابو واؤوج ۲ ص ۱۳۲) کہ تو اتنی مقدار میں خفیہ طور ہر لے لیا کر جتنا مال تھے لور تیرے بیٹے کو کانی ہو۔ مَسُئَلَةُ الظَّفَر

فقہ کی کتابوں اور احادث کی شروحات میں مسئلة الطفر کے نام سے ایک مئلہ معروف ہے اس کی صورت ہے ہے کہ ایک آدمی نے کسی دو سرے سے اپنا حق وصول کرنا ہے اور وہ ربتا نہیں مثلا ملازم نے مالک سے تخواہ لینی ہے جو اس کا حق بنآ ہے اور مالک وبتا نہیں اور کسی طرح سے مالک کا مال طازم کے ہاتھ آگیا تو کیا بید طازم مالک کی اجازت کے بغیر اسے حق متنا اس میں سے لے سکتا ہے یا نہیں۔ الم احر فرماتے میں کہ ملازم کے پاس سے مل مالك كى لمانت ب اس لي اس كے ليے ايماكرنا درست سيس ب امام ابو حنيفة فرماتے میں کہ اگر جو حق بنآ ہے ای کی جنس کا مال اس کو ملا تو لے سکتا ہے مثلا اس نے گندم لیمی ہے اور گندم بی اس کے ہاتھ آئی تو لے سکتا ہے اور اگر کسی دوسری جس کلال ہاتھ آیا تو نئیں لے سکتک اس صورت میں سونا یا جاندی ان کے نزدیک ایک عی جنس ہوں مے اس لیے کہ دونوں نفتری ہونے میں ایک جینے ہیں۔ اور اہام شافعی فرماتے ہیں کہ خواہ اس کے ہاتھ اس جنس کا مال آیا جو اس نے لیما ہے یا اس کے علاوہ آیا ہر حال میں وہ اپنا حق وصول كر سكما ہے اور فرماتے ہيں كه أكر زيروى چين سكما ہے تو تب بھى درست ہے خواہ وہ چيز منقول مو يا غير منقولي مو جيساكه مكان زين وغيره- اوربيه حفرات دليل بي هِندامرأة ابي سفیان کی روایت پیش کرتے ہیں اور الا تُخَنّ مَنَ خَانَکَ والی روایت ان کے طاف نہیں ہے اس لیے کہ وہ خیانت نہیں کر رہا بلکہ اپنا حق وصول کر رہا ہے۔ اس مسئلہ کو مسئلة الظفر سے تعبیر کیا جاتا ہے علامہ کشمیری العرف الثذی ص ۲۹۸ میں اور حفرت منگوبی الکوکب الدری ص ۳۷۴ میں فرماتے ہیں کہ ہمارے متاخرین فقماء اس مسلہ میں

الم شافع کے تظریہ کے مطابق فتوی ویے ہیں۔ بات ما جا عَانَ العَارِيةَ مَوَذَاةً

صاحب بداید عاریت کی تعریف کرتے ہیں هنی تملیک المنافع بغیر عوض (بداید صاحب بداید عاریت کی معاوضہ کے بغیر کسی چیز کے منافع کا مالک بناتا عاریت کملا آ ہے اور علامہ انور شاہ صاحب فرماتے ہیں کہ امام شافعی کے نزدیک عاریت میں صرف اس چیز سے فائدہ اٹھاتا اس کے لیے مباح ہو آ ہے منافع کا مالک بناتا نہیں ہو آ اور امام ابو حذید آئے نزدیک منافع کا مالک بناتا نہیں ہو آ اور امام ابو حذید آئے نزدیک منافع کا مالک بناتا ہو آ ہے۔ (العرف الشذی ص ۱۹۹۸) جو مخض اپنی مملوکہ چیز کسی معلوضہ کے بغیر دو مرے کو فائدہ اٹھانے کے لیے دیتا ہے اس کو مَعِیر اور اس چیز کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار اور جس کو وہ چیز دی جا رہی ہے اس کو مَستَعَمَار کی جا رہے کے سے دیتا ہے اس کو مَستَعَمَار کی جا رہے کی جا رہے کی جا رہی ہے اس کو می جا رہی ہے ہیں۔

مستعار چیزے بلاک ہو جانے کی صورت میں ضان ہے یا نہیں؟

اگر مستعبر نے مستعار چیز کو ہلاک اور ضائع کر دوا تو بالاتقاق اس پر ضان ہوگ۔

اور اگر وہ چیز مستعبر کے عمل دخل کے بغیرالاک ہو گئ تو کیا اس میں ضان ہے یا نہیں اس بارہ میں ائمہ فقہاء کے اقوال مختلف ہیں مولانا سمارٹیوری امام خطابی (کی معالم السنن ص ۲۰۰۰ ج ۵) سے نقل کرتے ہیں کہ عارت کی ضان سے متعلق لوگوں کا اختلاف ہے حضرت علی اور حضرت ابن مسحور سے روایت ہے کہ اس میں ضان نہیں۔ قاضی شرت می خس بھری ابراہیم النجعی سفیان ٹوری اسحاق بن راہویہ اور اصحاب الرائے کا بی نظریہ ہو اور حضرت ابن عباس اور میں نظریہ حضرت ابو ہریرہ سے دوایت ہے کہ یہ دونوں حضرات اس میں صان کے قائل ہیں اور بی نظریہ حضرت عطاء کیا مائے ہوان وفیرہ تو آگر الی چیز ہلاک ہو جانے تو ضان نہیں ہے اور امام مائک ہونے فرایا کہ جس چیز کا ہلاک ہو جان خاہر ہم جیسا کہ حیوان وفیرہ تو آگر الی چیز ہلاک ہو جائے تو ضان نہیں ہے اور جس چیز کا ضائع ہونا ظاہر نہیں بلکہ مخفی ہے جیسا کہ کیڑا وغیرہ تو جس کے ہلاک ہونے کی صورت میں ضان ہوگی (بذل الجمود ص ۱۹۳۳ ج ۵)

اور صاحب براید احناف کا مسلک یہ بتائے ہیں وَالَعَارِيَةَ اَمَانَةَ إِنَ هَلَکَتَ مِنَ عُیرِ اَلْعَارِيَةَ اَمَانَةَ إِنَ هَلَکَتَ مِنَ عُیرِ اَلْعَارِیَةَ اَمَانَةَ إِنَ هَلَکَتَ مِنَ عُیرِ اَلْعَارِیَةَ اَمَانَةَ إِنَ هَلَکَتَ مِنَ عُیرِ اَلَٰ اَلْمَ یَضَمُنَ وَمِالِی مِن اس اِللهِ مِن الله عَلَی اِلله مِن الله عَلَی اِلله مِن الله عَلَی اِلله مِن الله منان ہوگ۔

## امام ابو حنیفه کی دلیل

ابوداؤو م ١٣٧٩ م ٢ وغيره على حفرت مفوان بن يعلى التي باب يعلى ب دوايت كرح بين كه بي كريم صلى الله عليه وسلم نه ان سے فرايا كه جب مير تامد تمهار ياس آئين او ان كو تمين ذربين اور تمين اون و دن دينا حضرت يعلى كستے بين كه عن في كما يَا رَسَوَلَ اللّهِ اَعَارِيّة مُفْسَوَنَة اَوْ عَارِيّة مُؤَداة كيا به الي عارية به جس كے صافع ہو جانے پر ضان دى جائے گي يا الي عاريت ہے كه اگر موجود ہو او اس كى اوائيكى ہوگ او آپ على في فرائى اور متوداة فراكر اشاره فرا ديا كه اگر وه چيزين موجود ہول كى او ايكى كى جائے گا۔ اس على اوائيكى كى جائے گا۔ اس على اواء كى جائيں گی۔ اور معفرت سموہ كى دواء ته جو ترفرى ج ا ص ١٣٣٩ ميں ہے كه آپ طابقالم مورت على ہو جائے آو اس كے بدل كو اوا نسيس مورت على ہو جائے آو اس كے بدل كو اوا نسيس مورت على ہو جائے آو اس كے بدل كو اوا نسيس مورت على ہو جائے آو اس كے بدل كو اوا نسيس مورت على ہو جائے آو اس كے بدل كو اوا نسيس مورت على مصورت على مصورت على ہو جائے آو اس كے بدل كو اوا نسيس محورت اين مسحورہ كے جن آثار كا ذكر لهم خطابی كے حوالہ سے گرر چكا ہے وہ جھى لهم مصورت اين مسحورہ كے جن آثار كا ذكر لهم خطابی كے حوالہ سے گرر چكا ہے وہ جھى لهم مصورت اين مسحورہ كے جن آثار كا ذكر لهم خطابی كے حوالہ سے گرر چكا ہے وہ جھى لهم مصورت اين مسحورہ كے جن آثار كا ذكر لهم خطابی كے حوالہ سے گرر چكا ہے وہ جھى لهم مصورت كي دليليس جن

ان حفرات نے وار تفنی ج ۱۳ ص ۱۱ کی اس روایت کو جمی دلیل بنایا ہے جس میں ہیں الفاظ میں کیتر منایا ہے جس میں ہیں الفاظ میں کیتر المتعلق خیر المتعلق خیر المتعلق خیر المتعلق مستعبر اس مستعاد چیز کو جان بوجھ کر ضائع کرنے والا نہ ہو تو اس پر ضان نہیں ہے گر مبار کوری صاحب کھتے ہیں کہ حافظ این جرنے کما ہے کہ اس کی سند ضعیف ہے (تحفۃ الاحوذی مس ۲۵۳ ج۲) مام شافعی اور امام احد کی پہلی ولیل اور اس کا جواب

ابوداؤدج ٢ ص ١٣٥ وغيره كي حضرت صغوان بن امية كي روايت ہے جس بيل في كريم صلى الله عليه وسلم في غزوه حنين كے موقعه پر اس سے عاريا" درعيس ما تكيس تو اس في كما كه أغمر بنا الله عليه وسلم مي عجر كيا آپ به درعيس غصب كرنا چاہتے جي (جو تكه صفوان اس وقت تك مسلمان نهيں ہوئے تنے اس ليے به كما) تو آپ في فرمايا الا بَلَ عَالَيْنَهُ مُضَمّدوَنَهُ غصب نهيں كرنا چاہتا بلكه عاريا" لينا چاہتا ہوں جس كي صفان دى جائيگي۔ اس جي جو تكه كوئى قيد نهيں كه وہ بلاك ہو جائے يا بلاك كر دى جائے بلكه مطلقا فرمايا ہے تو اس سے معلوم ہوا کہ ہر طل میں عاریت کے ضائع ہو جانے پر ضان ہوگی۔

اس کا پہلا جواب ہے ہے کہ امام ابوداؤد خود فرماتے ہیں کہ کمنے روایة یَزید بِبَغَداد وَ وَفِی رِوَایْتِهِ بِوَاسِطَ تَغَیْرٌ عَلَیٰ غَیْر کُمنًا (ابوداؤد ص ۱۳۵ ج ۲) برید راوی نے بغداد میں ان بی الفاظ سے روایت کی گرواسلا کے مقام میں روایت کے الفاظ کو بدل دیا۔ تو ایسی عالت میں اس پر مداد کیے رکمی جا سی ہے دہ سرا جواب ہے کہ یہ ایک مخصوص واقعہ ہے مواذا سان پوری فرماتے ہیں کہ وہ صفوان چونکہ ابھی تک مسلمان نہ ہوئے ہے تو آپ نے ان کے ول کو اطمینان والے کے لیے ایسا فرمایا۔ اور اس سے صرف یہ پہ چان ہے کہ مستعیر اگر از خود ضان ادا کرنا چاہے تو کر سکتا ہے اور آگر نہ اوا کرنا چاہے تو اس پر جر شیں کیا جا سکا۔ (بذل الجمود ص ۱۳۹ ج ۵) اور اس کی تائید ابوداؤد ص ۱۳۹ ج ۲ کی وہ روایت کرتی سکا۔ (بذل الجمود ص ۱۳۹ ج ۵) اور اس کی تائید ابوداؤد ص ۱۳۸ ج ۲ کی وہ روایت کرتی ہے جس میں ہے کہ جب حضور علیہ السلام نے درعیں واپس کرتی چاہی تو ان میں سے بعض ہم شمیری تو آپ نے خطرت صفوان سے فرمایا جو اس وقت مسلمان ہو چکے ہے مَن نَفِرِمَ کیا ہم ان کے مقان واجب ہوتی تو آپ میں درعوں کا توان دیں تو انہوں نے کہا کہ شمیری یا رسول اللہ۔ اس لیے کہ آج میرے دل میں وہ پہتھ ہے وہ اس وقت نہ تھا۔ اگر ان کم شدہ کی ضان واجب ہوتی تو آپ میرے دل میں وہ پہتھ ہوتی ضان واجب ہوتی تو آپ میرے دل میں وہ پہتھ ہوتی ہوتی ضان واجب ہوتی تو آپ میرے دل میں وہ پہتھ ہوتی ہوتی شان واجب ہوتی تو آپ میرے دل میں وہ پہتھ ہوتی ہوتی شان واجب ہوتی تو آپ میرے دل میں وہ پہتھ ہوتی ہوتی ضان واجب ہوتی تو آپ

تیسرا جواب بیہ ہے کہ امام تور پشتی فرماتے ہیں کہ عَارِیّة مُضَمَّوَنَة مِیں صان سے صان الرو مراد ہے صان العین مراد نہیں لینی ہلاکت کے بعد عین شینی کا صان نہیں بلکہ مراد بیہ ہے کہ اگر وہ موجود ہوگی تو واپس کر دینے کی صانت دی جاتی ہے۔ (تنظیم الاشتات میں ۲۵۱) رج ۳۲)

## شوافع حضرات کی دو سری دلیل

ابو داؤدج ٢ ص ١٣٦ كى روايت ہے جس ميں ہے كہ حضور عليه السلام اپنى أيك بيوى (حضرت عائشہ صديقة) كے بال تنے تو حضور عليه السلام كى ديكر ازواج مطهرات ميں سے كى في الله عليه عائشة عاد كر وہ بيالہ تو ديا اور اس في كھانا أيك بيالہ ميں جميعا تو انہول (حضرت عائشة) نے ہاتھ مار كر وہ بيالہ تو ديا اور اس ميں جو كھانا تھا وہ بھى كر كيا تو آپ صلى الله عليه وسلم نے اس بياله كے بدله ميں بياله جميعا جس سے بية چلنا ہے كہ عاربت كى صان ہوتى ہے۔

اس کا پہلا جواب یہ ہے کہ روایت میں الفاظ میں کہ انہوں (حضرت عائشہ ) نے ہاتھ مار کر جان بوجھ کروہ پیالہ گرایا تھا تو اگر مستعار چیز کو مستعبر جان بوجھ کر ضائع کرے تو اس کی ضان تو احناف کے نزدیک بھی ہے۔ پھر یہ بات بھی ملحوظ رہے کہ اس پر عاریت کا اطلاق کیے کیا جا سکتا ہے اس لیے کہ آپ نے وہ پیالہ منگوایا نہیں تھا بلکہ ام المومنین نے ازخود بھیجا تھا جس پر عاریت کا اطلاق نہیں کیا جا سکتا بلکہ لانت کا اطلاق کیا جا سکتا ہے۔

دو سرا جواب میہ ہے کہ مولانا سمار نیوری امام خطابی سے نقل کرتے ہیں کہ ازواج مطهرات کے زیر تصرف جو طعام وغیرہ ہو آ تھا اس میں غالب یمی ہے کہ وہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کی ملک ہی تھا (بذل الجمود ص ۳۰۲ج ۵)

تو اس کی قط سے آپ نے جو پالہ بدلہ میں جمیعا تھا وہ صان نہ تھی بلکہ پہلا پالہ بھی آپ کی ملک تھا اور دو سرا بھی۔ آپ نے اس لیے جمیعا ماکہ پالہ ٹوٹ جانے کے بعد ان کو پریشانی نہ ہو اور استعمال کے لیے ان کو پالہ اور بھیج دیا۔

تیرا جواب لام خطابی فرماتے ہیں کہ وفتی استناد الحدیث مفال کہ سعد میں کلام ہے۔ نیز فرماتے ہیں کہ میں نے فقهاء میں سے کی سے معلوم شیں کیا کہ وہ کمیلی اور موزونی چیزوں کے علاوہ کی اور چیز میں مثل کے واجب ہونے کا قائل ہو۔ (معالم السنن ج ۵ ص ۲۰۱)

> الم مالك ت باس الني نظريد ك ليه كوئى نقى دليل نيس ب-قَوَلَهْ قَالَ قَتَا دَةً ثُمْ نَسِي الْحَسَنَ

علامہ انور شاہ صاحب العرف انٹذی ص ۱۳۹۸ میں اور حضرت گنگوی فراتے ہیں کہ قادہ کو حضرت حسن کا قول سی کھنے میں غلطی گئی ہے حضرت حسن کے قول میں کوئی تعارض نہیں ہے۔ حضرت گنگوی فراتے ہیں کہ اَلْعَارِيَةَ مَؤَذَاةَ اور عَلَى اَلْبَدِ مَا اَخَذَت کا مطلب یہ ہے کہ جب تک مستعار چیز موجود ہے اس کو بعینہ واپس کیا جائے گا مستعیر نہ تو اس کو روک سکتاہے اور نہ بی اس کو بدل سکتا ہے اور یہ اس چیز کے بقاء کو چاہتا ہے بعنی یہ اس وقت ہے جب کہ وہ مستعار چیز موجود ہو۔ اور اگر وہ ہلاک ہو جائے تو اس پر ضان نہیں کوئکہ وہ یہ لائت ہے نہ کہ یہ ضان۔ یعنی اس پر قبضہ ضانتی نہیں بلکہ لائت کے لحاظ نہیں کوئکہ وہ یہ لائت ہے اور کے لحاظ

ے ہے۔ و حضرت حسن بھرٹی کی روایت ان کے فتویٰ کے خلاف نہیں ہے بلکہ دو مرا قول پہلے قول کی وضاحت ہے مر حضرت قادہ کو سجھنے میں خلطی گئی ہے۔ (الکوکب الدری ص ۱۳۷۲ ۱۵)

> بَاتِ مَاجَآءَ فِی اَلاِ حَنِکَارِ (اشیاء کوشاک دکھنے کابیان)

مولانا سمار نیوری بذل الجمود می ۲۷۲ج ۵ میں فراتے ہیں کہ المخکر لفت میں جمع کرنے اور روک رکھنے کو کہتے ہیں اور حافظ ابن جمر فراتے ہیں کہ شرعاً احتکار کہتے ہیں کہ آدی کے پاس ضرورت سے ذاکد طعام ہو اور لوگوں کو طعام کی ضرورت بھی ہو اور بیہ آدی صرف اس لیے طعام کو روکے رکھے کہ اس کا بھاؤ زیادہ ہو جائے تو پھر پیجوں گا تو اس کے اس روک رکھنے کو احتکار لینی ذخیرہ اندوزی کہتے ہیں۔ (فتح الباری میں ۱۳۳۸ج س)

اور علامہ کھمیری فرماتے ہیں کہ احتکار مکرہ سے ہے اور وہ روکنے کو کہتے ہیں اور اس سے مرادیہ ہے کہ کسی چیز کو بیچنے سے اس لیے روک رکھنا کہ قبط سالی میں منظے وامول بیچے گا۔ (العرف الشذی ص ۱۹۹۸)

کن کن چیزوں کا احتکار ممنوع ہے؟

اس بارہ میں ائمہ کرام کے اقوال مختف ہیں۔ علامہ ابن جر فراتے ہیں کہ امام احد کا نظریہ یہ ہے کہ صرف طعام میں احکار ممنوع ہے۔ باتی چیزوں میں ممنوع نہیں ہے۔ (فق الباری ص ۱۳۳۸ ج م) اور امیر یمائی ام شافعی کا نظریہ یہ نقل کرتے ہیں کہ آومیوں اور مویشیوں کی خوراک میں احکار ممنوع ہے باتی چیزوں میں ممنوع نہیں ہے (ابل السلام می مدین نہیں ہے (ابل السلام می مدین کہ اور صاحب ہدایہ فراتے ہیں کہ امام ابو صنیفہ کا نظریہ بھی یمی ہے جو امام شافعی کا ہے۔ (ہدایہ می موسل جو الم شافعی کا ہے۔ (ہدایہ می ۱۳۹۹ ج می)

مسلوم میں میں کہ اس کی انظریہ یہ نقل کرتے ہیں کہ جس چیز کی جس اور موانا محمد زکریا صاحب امام مالک کا نظریہ یہ نقل کرتے ہیں کہ جس چیز کی جس اوگوں کو ضرورت ہو اس کی ذخرہ اندوزی ممنوع ہے۔ (اوجز السالک ص ۲۵۰ ج ۱۱) اور صاحب ہدایہ نے یمی نظریہ امام ابو بوسف کا جالیا ہے ۔ اور امام مالک ہے ایک روایت یہ ہے کہ باقی ہر چیز میں ذخیرہ اندوزی ممنوع ہے پھلوں کی ذخیرہ اندوزی کرنے والا محتکر شیں

ے- (بزل الجمود ص ۲۲۲ ج a)

اور صاحب ہدائی نے امام محمد کا یہ نظریہ بتایا کہ ان کے نزدیک کپڑوں میں احتکار ممنوع نہیں ہے باتی چیزوں میں ممنوع ہے۔

اور مولانا سار نبوری نے لام حسن بھری اور الم اوزاعی کا نظریہ نقل کیا ہے کہ جو آدی دوسرے شہرے طعام خرید کرلایا پھر اسکے بھاؤ برسے جانے کا انتظار کرتا ہے تو ایما آدی دخیرہ اندوز سے اس لیے کہ ذخیرہ اندوز وہ ہے جو مسلمانوں کے بازار سے سمیٹ کر جمع کر لیے کہ ذخیرہ اندوز وہ ہے جو مسلمانوں کے بازار سے سمیٹ کر جمع کر لیے کہ ذخیرہ اندوز وہ ہے جو مسلمانوں کے بازار سے سمیٹ کر جمع کر لیے۔ (بذل الجمود ص ۲۷۲ج ۵)

اور صاحب ہدایہ فرماتے ہیں کہ جو آدمی اپنی زمین کا غلمہ شاک کرتا ہے اور اس کو بیتا خیس یا دو سرے شرسے لے کر آیا ہے تو ایسا آدمی ذخیرہ اندوز نہیں ہو گا۔ (ہدایہ ص ۱۳۹۹ ج س) اور اس طرح علامہ ابن جمر نے لام مالک ہے نقل کیا ہے۔ (فتح الباری سم ص ۱۳۳۸) اس لیے کہ احتکار ہے ممافعت کی شرط ہے ہے کہ ایسی چیز ہو جس میں دو سرول کا حق متعلق ہو چکا ہو اس کی ذخیرہ اندوزی کرتا ہور اپنی زمین کے غلہ یا دو سرے شرے لائے جانے والے مال کے ساتھ اس شرکے لوگوں کا حق متعلق نہیں اس لیے ان میں احتکار (ذخیرہ اندوزی) منوع نہیں ہے۔

المام مالك اور المام ابو يوسف كى ميلى وليل

یہ حضرات علی الاطلاق احتکار کو ممنوع قرار دیتے ہیں ان کی دلیل مسلم شریف ج ۲ ص ۳۱ تندی ج ۱ ص ۳۳۹ وغیرہ کی روایت ہے جس میں یہ الفاظ ہیں لا یَحتَکِرَ الآ خاطِیٰ کہ ذخیرہ اندوزی صرف خطاکار ہی کرے گا۔ یہ حضرات فرماتے ہیں کہ اس میں کوئی قید جس اس لیے علی الاطلاق احتکار ممنوع ہے۔

#### اس كاجواب

جمہور کی جانب سے اس کا جواب خود امام ترزیؓ نے نقل کر دیا ہے کہ اس روایت کے راوی حضرت معمرؓ خود بعض چیزوں کا شاک کرتے تھے اور امیر بمانی سبل السلام مس ۸۲۵ ج ۳ میں امام ابن عبد البرؓ کا قول نقل کرتے ہیں کہ حضرت سعید اور حضرت معمرؓ زیت بعنی زیمون کا تمل شاک کرتے تھے۔

حضرت کنگوی فرماتے ہیں کہ جب حضرت سعید سے کسی نے کما کہ آپ بید روایت

بھی بیان کرتے ہیں اور خود سٹاک بھی کرتے ہیں تو انہوں نے کما کہ میرے استاد حضرت معمر ہیں ہوا کہ ہر چیز کا بھی سٹاک کیا کرتے تھے جو کہ صحافی اور عامل بالحدیث تھے تو اس سے معلوم ہوا کہ ہر چیز کا احتکار ممنوع نہیں ہے۔ (الکوکب الدری ص ۳۷۳ج۱)

### دو سری دلیل اور اس کاجواب

واری ج ۲ ص ١٥٥ اور متدرک ج ۲ ص ١١ کی روایت ہے جن میں الفاظ ہیں المانظ ہیں المانظ ہیں المانظ ہیں المستنظر ملائے ملک المطلاق المستنظر ملک ملک المطلاق میان کیا گیا ہے اس لیے احتکار ہر حال میں ممنوع ہے۔

اس کابواب ہے ہے کہ اس کے راوی حضرت سعید بن المسیب اور حضرت معمرہ ہیں المدا جو مضوم انہوں نے سمجھا وہی رائج ہے۔ نیز قاضی شوکانی فرماتے ہیں کہ اس روایت کی سند کو حافظ ابن مجرز نے ضعیف قرار دیا ہے (نیل الاوطارج ۵ ص ۲۳۴)

## المام احمد كى وليل

ام احر صرف طعام لین انسانی خوراک میں احتار کو ممنوع قرار دیتے ہیں۔ ان کی دلیس وہ روایات ہیں جن میں طعام کا ذکر ہے مثلا ابن ماجہ ص کا کی روایت ہے من احتیکر عَلَی الْمُسَلِمِینَ طَعَامًا ضَرَبَهُ اللّهُ بِالْجَنْامِ وَالْا فَلاَ سِ جو فَحْص مسلمانوں کے طعام کی ذخیرہ اندوزی کرتا ہے تو اللہ تعالی اس پر جذام (کوڑھ کی بیاری) اور افلاس (تک دستی) مسلا کر رہتا ہے۔ اور اس طرح مند احد ج ۲ مس ۱۳۳ کی روایت ہے۔ من احتیکر طقامًا اَرْبَعِینَ لَیکَهُ فَقَدَ بُرِی مِنَ اللّهِ وَبَرِی اللّهَ مِنَهُ اور اس منہوم کی روایت متدرک ج ۲ مس ۱۳ می وجودی اندوزی اس لیے کرتا ہے کہ منگا ہو جائے تو ایسا محص الله سے بری ہے اور الله تعالی اس سے بری ہے۔

# الم ابو حنيفة أور الم شافعي كي دليل

اور الم ابو حنیفہ اور الم شافعی نے انسانی خوراک کے ساتھ مویشیوں کی خوراک کو جمی طایا ہے اور دولوں میں احتکار کو ممنوع قرار دیا ہے اس لیے کہ جس طرح انسانی جان کو صافح کرنا درست جمیں اس طرح کسی جانور کو بھی بھوکا بیاسا رکھنا درست جمیں ہے اور پھر ابوداؤد ج ۲ می ۱۳۳ و فیرو کی روایت میں ہے کہ حضرت سفیان اوری سے کبس الفت کے بارے میں بوچھا گیا تو انہوں نے فرایا کا نوا بکر تھون الکھ کرۃ علاء وفیرو اندوزی کو اچھا بارے میں بوچھا گیا تو انہوں نے فرایا کا نوا بکر تھون الکھ کرۃ علاء وفیرو اندوزی کو اچھا

نہیں سیجھتے تھے۔ اور مولانا سمار نیوری فرائے ہیں کہ کبئی القت جانوروں کے آارہ جارے کو کہتے ہیں تو بیہ بھی ممنوع احتکار میں داخل ہے۔ (بذل الجمود ص ۲۷۳ج ۵)

لام نودی فرماتے ہیں کہ احتکار سے ممانعت کی حکمت عام لوگوں کو ضرر سے بچانا ہے اور علاقہ اور علاقہ اندوزی کی اور علاقہ کے اور علاقہ کے اور علاقہ کے لوگوں کو طعام کی ضرورت ہو اور اس کے علاوہ کسی کے پاس خوراک نہ ہو تو ایسے مخص کو ذخیرہ اندوزی سے روکا جائے گا اور اس کو یہ مال بیچنے پر مجبور کیاجائیگا ناکہ عام لوگوں کو ضرر اور تکلیف سے بچلیا جا سکے (نودی شرح مسلم می ۱۳۱ ج ۲)

اور آگر خوراک وافر مقدار میں موجود ہو اور لوگوں کو اس کے حصول میں کوئی وقت جیس آگر کوئی آدی طعام کا شاک کرتا ہے تو یہ ممنوع نہیں جیسا کہ روایات سے ثابت ہے کہ نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم ازواج مطرات کو سال بحرکا غلم اکتفادے دیتے تھے۔ کہ نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم ازواج مطرات کو سال بحرکا غلم اکتفادے والے تھے۔ قولہ قال آبن اکتباری کو بالا تحنیکار فی القطن والسّخینیان قطن کا

معنے روئی اور سختیان سے مراد پڑا ہے۔

کتنی مدت تک روکے رکھنا احتکار ہے

صاحب بدایہ فرماتے ہیں کہ بعض صفرات نے اُربَعِیْنَ اَوَا والى راویات کے چیش نظر عالیہ دن کی مدت ہائی ہے اور بعض نے ایک مہینہ ہائی ہے اور فرماتے ہیں کہ یہ مدت دنیاوی سزا کے لیے ہے کہ اتنی مدت تک لوگوں کی تکلیف کے باوجود ذخیرہ اندوزی کرنے والا سزا کا مستحق ہوگا۔ رہا معالمہ اس کے گنگار ہونے کا تو معمولی مدت کی وجہ سے بھی وہ گنگار ہوگا۔ (ہذایہ می ۱۳۹۹ ج س) اس لیے کہ کمی جاندار کو بلاوجہ ستانا کمی حال میں بھی گناہ سے خالی جس سے۔

بَابُمَاجَاءُ فِي بَيِعِ ٱلْمَحَقَّلَاتِ

محفد معراة بی کو کتے ہیں اور اس کی تفصیل باب المعراة میں پہلے گزر چکی ہے امام تدی کے یہ باب ددبارہ کیوں قائم کیا ہے؟ امام ترذی نے شاکل ترذی میں بات ما جات فی عَیشِ النّبِی صَلّی اللّه عَلَیهِ وَسَلّم دو بار ذکر کیا ہے اسکے تحت شار صین میں سے بعض نے کما کہ امام ترذی بحول گئے کہ پہلے ہی ایسا باب قائم کیا ہے اور بحول کر دوبارہ باب قائم کر دیا۔ بعض نے کما کہ بحولے جس بلکہ خاص مصلحت کے تحت ایسا کیا ہے اور بعض نے کماکہ پہلے باب قائم کرنے کے بعد اس کے تحت جو احلات اس وقت مستخر تھیں وہ ذکر رہا۔
کر دیں بعد میں پھر اور احلات یاد آگئیں تو ان کو نے سرے سے باب باندھ کر ذکر کر دیا۔
اس تفصیل کی روشنی میں یماں بھی کما جا سکتا ہے کہ یا تو لئم ترفری پہلے قائم کردہ باب کو بعول گئے تھے اس لیے وہ بارہ باب قائم کر دیا یا اس کے تحت جو حدیث ذکر کی ہے وہ پہلے باب کے ذکر کرنے کے وقت ذبن میں نہ تھی بعد میں یاد آئی۔ اور اسکا قرینہ موجود ہے اسلیے باب المعراق میں حضرت ابو ہریرہ کی روایت ذکر کی ہے اور پھر فرایا کوفی آلباب عن انس کے وَرَجُلِ مِن اَصَحَابِ النَّبِی صَلّی اللّه عَلَیّه وَسَلّم اور باب المحفلات میں حضرت ابن عرب می درایا وفی آلباب عن انس حضرت ابن عب میں ذکر کروہ روایات کا ذکر فرایا ہے۔
باب میں ذکر کروہ روایات سے زائد روایات کا ذکر فرایا ہے۔

اور ہو سکتا ہے کہ دوبارہ یہ باب فاص مصلحت کے تحت ذکر کیا ہو۔ یہ مصلحت مجمی ہو عتی ہے کہ بعض محد میں کرام معراق کا عنوان قائم کرتے ہیں اور بعض محفالت کا۔ تو امام ر تذی گئے نے دونوں عنوانات قائم کے اور پھر بتلا دیا کہ محفلہ معراق بی کو کہتے ہیں اور بیہ مصلحت بھی ہو سکتی ہے کہ پہلے امام تذی ؓ نے باب المُنزَاق میں جو روایت ذکر کی ہے اس مصلحت بھی ہو سکتی ہے کہ پہلے امام تذی ؓ نے باب المُنزَاق میں جو روایت ذکر کی ہے اس میں خطاب مشتری کو ہے کہ معراق خریدنے والے کو فرمایا کہ ایس صورت میں ایسا کرنے کا عمل ہو بار باب المحفلات قائم کر کے بتایاکہ ایسا عمل نہیں کرنا چاہیے جس میں خطاب بائع کو ہے۔ واللہ اعلم۔

بَاتِ مَا جَآءَ فِي الْيَمتِينِ الفَاجِرَةُ يُقَنَطَعَ بِهَا مَالَ الْمُسَلِمِ (جُونُي شَم الْمَاكر كمي مُسلمان كامل لِيخ كابيان)

جمونی مم دیے بھی جرم ہے اور جب اس کے ذریعہ سے کسی کا مال ضائع کرنا ہو تو ہے زیادہ جرم ہے۔

قَوْلَهْ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ

مبارکوری صاحب فراتے ہیں کہ یمال ہین سے مراد وہ مال ہے جس پر فتم اشائی جائے۔ (تحفة الاحوذی ص ۲۵۴ ج ۲) اس لخاظ سے معنی سے موگا کہ جس نے مال پر فتم اشائی۔

قَوْلُهُ كَانَ بِيَنِي وَيَيْنَ رَجَلِ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ فَجَحَلَشِي

# (ملمان قامنی غیرمسلمول کافیملہ کیسے کرے؟)

حطرت اشعث بن قیس فرماتے ہیں کہ میرا یہود کے ایک آدی کے ساتھ زمین کا جھڑا اللہ علی اس نے میری زمین واپس کرنے سے انکار کر دیا تھا جب میں اس کو لے کر رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کے پاس آیا تو آپ نے جھے فرملا کہ تیرے پاس مینہ (گواہ) ہے (اس لیے کہ یہ مری تھے) تو میں نے کہا کہ نہیں تو آپ نے یہودی سے فرملا کہ تو تہم اٹھا (اس لیے کہ وہ مرعا علیہ تھا) اس روایت سے یہ پات واضح ہوتی ہے کہ اسلامی حکومت میں غیر مسلموں کے متعلق فیصلہ جات بھی قاضی اپنے قانون کے مطابق کریں گے اور حضرت میں فیصلہ کا مدار بینہ یا قسم پر ہے خواہ فریقین مسلمان ہوں یا کافر۔ (الکوکب الدری ص سے سے آ)

## روایت پر اشکل اور اس کا جواب

مولانا سمار نیوری علامہ این جر کے حوالہ سے نقل کرتے ہیں کہ بعض روایات میں مولانا سمار نیوری علامہ این جر کے حوالہ سے نقل کرتے ہیں کہ افور بعض روایات میں ہے کہ دھن کے ہارہ میں تھا تو فرماتے ہیں کہ ان دونوں شم کی روایات میں تطبق ہوں ہے کہ رخین کے ہارہ میں جھڑا تھا۔ اس طرح بعض روایات میں ہے کہ حضرت اشعث کے کہا کہ ایک میرودی ہے جھڑا تھا اور بعض روایات میں ہے کہ اپنے چیا زاو سے جھڑا تھا تو فرماتے ہیں کہ ان میں بھی کوئی تعارض نہیں اس لیے کہ مین کے کچھ لوگ میرودی ہو چکے تو فرماتے ہیں کہ ان میں بھی کوئی تعارض نہیں اس لیے کہ مین کے کچھ لوگ میرودی ہو چکے تو ان میں سے کچھ لوگوں نے اسلام قبول کر لیا اور پھی اس حالت پر ہاتی رہے (بذل الجمود ص ماان ج ۵) تو ہو سکتا ہے کہ دہ میرودی حضرت اشعث کا پچیا زاد ہو۔

تذی ج اص ۱۳۰۰ اور ابوداؤد ج ۲ ص ۱۵۳ کی روایت بیل ہے کہ حضرت اشعث بن قیس الکتری مرقی ہے کہ حضرت اشعث بن قیس الکتری مرقی ہے اور دو سرا آدمی مرعا علیہ تھا اور ابوداؤد بی کی ایک روایت حضرت اشعث بن قیس سے ہے کہ حضری اور کندی کا جھڑا حضور علیہ السلام کے پاس چی ہوا اور حضری مرقی تھا تو مولانا سمار نیوری فرماتے ہیں کہ یہ دونوں واقعات علیمہ علیمہ ہیں اس لیے کہ مرقی حضرت اشعث کندی سے اور دو سری روایت بیل صراحت ہے کہ مرقی حضرت اشعث کندی سے اور دو سری روایت بیل صراحت ہے کہ مرقی حارد و سری روایت بیل صراحت ہے کہ مرقی الحضری تھا۔ (بال الجمود ص ۱۱۸ ج ۵)

بَابٌ مَا جُاءَاذَا الْحَدَلُفَ الْبَيْعَانِ
(بِالْعُ اور مشرّی کے اختلاف کی صورت میں کیا ہوتا چاہے؟)
بیعان سے مراد بائع اور مشرّی ہیں (غل الاوطار ص ۲۳۸ج ۵)
یمال چند ابعاف ہیں۔
البحث اللول ۔ بائع اور مشرّی کے درمیان کس
البحث اللول ۔ بائع اور مشرّی کے درمیان کس
ختم کے اختلاف کی صورت میں تحالف ہوگا؟

الم ابو صنیفہ فرماتے ہیں کہ بائع اور مشتری کے ورمیان اختلاف اگر مقدار میسعہ یا مقدار شمید کے ورمیان اختلاف اگر مقدار میسعہ یا مقدار شمن کے بارہ میں ہو تو تخلف (لین ایک دو سرے سے ضم لینے) کا معالمہ ہو گا اگر اس کے علاوہ کسی اور چیز مثلا اجل یا شرط خیار وغیرہ میں ہو تو تخلف نہ ہو گا اور اہام شافی فرماتے ہیں کہ بائع اور مشتری کے درمیان جس نوعیت کا اختلاف بھی ہوگا اس میں تخلف ہو گا۔ قاضی شوکانی فرماتے ہیں کہ بہال روایت میں یہ واضح نہیں کیا گیا کہ کس معالمہ میں اختلاف ہو تو اس سے بھی فلاہر ہو تا ہے کہ یہ عام ہے خواہ اختلاف شن اور جیسے میں ہو یا کسی اور ایسے معالمہ میں ہو جو شمن اور جیسے کی طرف لوش ہو۔ (نیل الاوطار ص ۱۳۸۸ ج

## الم صاحب كي دليل

صاحب ہدائی لام صاحب کی جانب سے دلیل دیے ہوئے فرماتے ہیں کہ اجل یا شرط خیار وغیرہ میں اختلاف نہ تو معقود علیہ میں ہے اور نہ بی معقود بہ میں اس لیے یہ اختلاف ایسے بی ہے جیسا کہ خمن کا کھے حصہ معاف کر دینے یا بری کر دینے کا اختلاف ہے تو جیسے ان میں شحاف نہیں۔ اس طرح اجل وغیرہ میں مجی تحاف نہیں۔ اور ہدائی کے ماشیہ میں ہے کہ مداعت کے الفاظ بیں اِذَا اختلف المُتبَایِعَین مَشتق ہے تَحَاف کی ماتھ معلق کیا گیا ہے اور مُتبَایِعَین مَشتق ہے تَحَاف کا دیوب اس اختلاف کے ماتھ معلق کیا گیا ہے اور وہ میں وقت ہوگا جبکہ ان کا اختلاف ایسی چیز میں ہو جس کے ماتھ کے قابت ہوتی ہے اور وہ میں وقت ہوگا جبکہ ان کا اختلاف ایسی چیز میں ہو جس کے ماتھ کے قابت ہوتی ہے اور وہ میں اور خمن میں اختلاف کریں تو تحالف ہوگا۔

المام شافعي كي دليل

الم شافق کی جانب سے ہدایہ کے حاشیہ میں ولیل دی گئی ہے کہ اجل میں اختلاف ایسے ہی ہے ہوایہ کے ماشیہ میں اختلاف ا ایسے ہی ہے جیسا کہ خمن کی بالیت میں اختلاف اس لیے کہ خمن موجل خمن حالی سے کم درجہ ہوتا ہے تو اجل میں اختلاف وصف خمن میں اختلاف ہوا الدا اس میں تحالف ہوگا۔

#### اس كاجواب

اجل کو بھی کا حق بنیا ہے اگر اجل حمن کا وصف ہو یا تو اپنے اصل کے بالع ہو یا اور اس کا فاکدہ مشتری کا حق بنیا ہے اگر اجل حمن کا وصف ہو یا تو اپنے اصل کے بالع ہو یا اور اس کا فاکدہ بائع کو پنچتا جائ کو بہنچتا جاس لیے اجل کو حمن کا وصف نہیں قرار دیا جا سکت (ہدایہ میں معان سے معان کا محتر ہو گا اور ان جا سکت (ہدایہ میں معان کے درمیان اختلاف کی صورت میں صرف بائع کا قول معتر ہو گا اور ان کے درمیان تخلف نہ ہوگا اور یہ نظریہ ہے حضرت ابن مسعود الم شعبی اور الم احر کا اور ان کی دلیل حضرت ابن مسعود اور صفرت ابن مسعود اور معن المام احر کا اور ان کی دلیل حضرت ابن مسعود اور صفرت احمد میں قیم کے درمیان جھٹن اور الم احمد کا اور ایک کے درمیان جھٹن کا اختکاف البَیتِ عان فاک البَائِع اَوَ یَعَرُ اَدَانِ الْبَیتِ کہ جب بائع اور مشتری کے درمیان اختلف البَیتِ عانِ فاک اَول معتر ہوگا یا وہ دونوں بی کو چھوڑ دیں۔ بائع اور میں تحاف بینی ایک دو سرے سے حم لینے کا کوئی ذکر نہیں ہے۔ (المحلّ ج کو چھوڑ دیں۔ اس میں تحاف بینی ایک دو سرے سے حم لینے کا کوئی ذکر نہیں ہے۔ (المحلّ ج کہ جب تفصیل دو ایا ہو ایک کا دو این سے کہ جب تفصیل دو ایا ہو ایک کا خواب یہ ہے کہ جب تفصیل دو ایا ہو گا۔

### البحث الثاني

آگر بائع اور مشتری کے درمیان مقدار مید یا حمن بی اختلاف ہو اور مید موجود ہو

تو اس اختلاف کے حل کی صاحب بدایہ نے چار صور تیں بیان کی ہیں۔

اگر اختلاف حمن میں ہو کہ بائع کتا ہے کہ حمن زیادہ مقرر ہوا تھا اور مشتری کتا ہے کہ حمن اس سے کم مقرر ہوا تھا یا بائع کتا ہے کہ مید اتنی مقدار میں متعین ہوا تھا اور مشتری اس سے کا موئی کرتا ہو تو ان میں سے جس نے بھی اپنے دعوی پر بینہ قائم کر دیا اس سے جا کہ حق میں فیصلہ ہوگا۔ اس لیے کہ ہر ایک وعویدار ہے اور جس نے بھی اپنا دعوی بینہ کے ساتھ مبرہن کردیا اس کا اعتبار نہ ہوگا۔

ا۔ اگر اختلاف میں یا مقدار مید میں ہو اور بائع اور مشتری میں سے ہرایک نے بینہ قائم

کر دیا تو جس کا بینہ زیادتی کو خابت کرے گا وہ معتبر ہوگا مثلا مقدار عمن میں بائع زیادتی کا دعویدار ہے تو اس کا بینہ معتبر ہوگا اور مقدار میسے میں مشتری زیادتی کا دعویدار ہے تو اس کا بینہ معتبر ہوگا۔

سو۔ آگر وونوں میں سے کسی کے پاس بینہ نہ ہو تو مشتری ہے کما جائے گا کہ بائع کے ہتائے ہوئے خمن پر راضی ہو جا ورنہ بھے کو شخ کر دیا جائے گا اور بائع سے کما جائے گا کہ مشتری کے ہتائے ہوئے مقدار میبعہ پر راضی ہو جا ورنہ بھے کو شخ کر دیا جائے گا اس لیے کہ مقصود جھڑنے کو شخ کرنا ہے۔ آگر یہ آپس میں راضی ہو جائیں تو تھیک ورنہ حاکم ان دونوں میں سے ہر آیک ہے وہ مرے کے دعوی کے خلاف شم لے گا اگر دونوں نے شم اشحالی تو قاضی ان کے درمیان بھے کو شخ کر دے گالہ اور آگر ان دونوں میں سے کوئی شم اشحائے ہے انکار کرے تو دو مرے کے قول کے مطابق فیصلہ کیا جائے گا۔ لور شخاف اس صورت میں جبکہ مشتری نے مبعیہ پر قبضہ نہ کیا ہو تو یہ قیاس کے موافق ہے اس لیے کہ بائع خمن میں نیادتی کا دعویدار ہے اور مشتری مقدار مسعہ جو اس کے ذمہ مشتری سے ہوائع کے دوالے کر دیے کا دعویدار ہے لور بائع اس کا مشکر ہے (کہ جشتی مقدار ذمہ میں تھی وہ پوری جمعے شیں لی) تو ان میں سے ہرایک مشر ہے اس لیے ہرایک مقدار ذمہ میں تھی وہ پوری جمعے شیں لی) تو ان میں سے ہرایک مشر ہے اس لیے ہرایک سے دم لی جائے گا۔

اور جب مشتری نے مید پر تبغد کر ایا ہو اور پر مقدار شن جی اختلاف ہو تو اس صورت جی شخری کی چیز کا دعویدار میں اختلاف فلاف القیاس ہے اس لیے کہ اس صورت جی مشتری کی چیز کا دعویدار شیں اس لیے کہ اس سے دائاری ہے تو قیاس کے مطابق صرف مشتری سے تم لینی چاہیے کر چو نکہ روایت جی وونوں سے تم لینی کا ذکر ہے اس لیے قیاس کو ترک کر دیا گیا۔

اس اگر اختلاف مقدار مبعیہ اور مقدار شن وونوں جی ہو مثلا بائع کمتا ہے کہ شن دی دولوں میں ہو مثلا بائع کمتا ہے کہ شن دی دولوں سے مقرر ہوا تھا اور اس معالمہ جی مشتری کمتا ہے کہ آئھ روپے مقرر ہوا تھا اور اس معالمہ جی مشتری کمتا ہے کہ آئی دولوں نے مقرر ہوا تھا اور دونوں نے مشتری کمتا ہے کہ آئی دولی کے مقالمہ جی مشتری کمتا ہے کہ ایک کلو مقرر ہوا تھا اور دونوں نے ایٹ ایٹ کا در مید کے معالمہ جی مشتری کا بینہ معتبر ہوگا۔ (ہدایہ میں ایک کو مقرر مید کے معالمہ جی

البحث الثالث

اگر بائع اور مشتری کے درمیان اختلاف اس وقت ہوا جبکہ مید موجود نہ ہو بلکہ بلاک ہو چکا ہو تو اس کے حل میں اثمہ کرام کا اختلاف ہے۔ الم ابو صنیفہ اور الم ابو ایوسف فرماتے ہیں کہ الی صورت میں مشتری کا فول مَعَ يَمِينِهِ معتبر ہوگا۔ ایعی مشتری اپنے تول کو حتم اٹھا کر پہند کرے تو اس کا اعتبار ہوگا۔ الم خطابی فرماتے ہیں کہ یمی نظریہ ہے الم اوزائی، سفیان ٹوری اور الم علی کا (معالم السنن ص ۱۱۳ ج ۵)

اور المام شافی اور الم محر فرمات میں کہ خواہ مسعد موجود ہویا ہلاک ہو چکا ہو ہر صورت میں بائع کا فول مع یمسنه معترہوگا۔ پھراس کے بعد اگر راضی ہو گئے تو بهترورنہ تع کو قع کردیں گے۔

الم ابو حنيفة كانظريه اور دليل

صاحب بدایہ فرماتے ہیں کہ جب مشتری مید پر قبنہ کر لے اور پر بائع کے ساتھ مقدار ممن کے بارہ میں اختلاف ہو تو قیاس سے جاہتا ہے کہ صرف مشتری سے قتم لی جائے اس لیے کہ مشتری بائع کے خلاف کسی چنز کا دعویدار نہیں اور بائع مثمن میں زیادتی کا دعوے دار ہے اور مشتری اس سے انکار کر رہا ہے تو قیاس کے مطابق صرف مشتری سے تم لینی عليه مرج نكه روايت موجود ب كم إذًا اختلفَ البَيْعَانِ وَالسَّلَعَةَ فَائِمَةٌ وَلَا بَيْنَةً لا حديميما تعالفا جب بالع اور مشرى ك ورميان اختلاف مو اور مسعد موجود مو اور ان دونوں میں سے کمی کے پاس بینہ نہ ہو تو دونوں فتم اٹھائیں گے تو اس روایت کی وجہ سے سودا موجود ہونے کی حالت میں قیاس کو ترک کر دیا گیا اور قاعدہ سے جو تھم خلاف القیاس ابت ہو اس کو اینے مورو پر بر رکھا جاتا ہے اس پر کی اور کو قیاس نہیں کرتے تو جب روایت میں والسَّلَعَةَ فَائِمَةً ك الفاظ میں تو اس عَم كو اى كے ساتھ ركھيں كے اور جب میعه موجود نه ہو بلکه ہلاک ہو چکا ہو تو اس حالت کو اس پر قیاس نہیں کر کے اور اس والا تحكم أس مين طابت نهيس كر سكت- (بداميه ص الحاج ٣) أوربيه روايت داري ج ٢ ص ٢١٦ مِن يول هِ البَيْعَانِ إِذَا اخْتَلَفَا وَالْمَبِيَعُ قَائِمٌ بِعَيْنِهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيْنَةُ فَالْقَولُ مَا قَالَ الْبَائِعُ أَوْ يَنْزُ الْمَالِدُ الْبَيْعَ كَم بِلْعَ لُور مُشْرَى جَب بابنى اختلاف كري اور مبع بغييم موجود ہو اور ان میں سے کسی کے پاس بینہ نہ ہو تو بائع کی بات معتر ہوگی یا پھر بیج کو رو کر دیں گے۔ اور اس منہوم کی روایت ابن ماجہ ص ۱۵۹ اور دار تطنی ج ۳ ص ۲۱ میں بھی ہے

مران روایت میں تَحَالَفَا شیں الله فَالْفَوْلَ مَا فَالَالْبَائِعَ كَ الفاظ میں۔ اعتراض

قاضی شوکانی نیل الاوطار ص ۱۳۳۸ ج ۵ یس فراتے ہیں کہ امام خطابی نے (معالم السنن ص ۱۲۳ ج ۵) میں کما ہے کہ والسلعة قائمة کے الفاظ نقل کے لحاظ ہے صحح نہیں اور یہ بھی ہو سکتا ہے کہ یہ الفاظ تغلیبًا ذکر کر دیے ہوں اس لیے کہ اکثر جھڑا اس صورت میں ہوتا ہے جبکہ میع موجود ہو۔

#### جواب

انوار المحدود ص ٣٣٧ ج ٢ مي ہے كہ بعض روايات ميں والسَّلُعَةُ قَائِمَةً كَ الفاظ بين اور بعض روايات ميں اور بين و ان كا مفهوم آيك بي ہے آگرچہ ان كى اسائيد ميں كلام ہے مگر مجموعي طور پر يہ حسن درجہ كى بين اور ان سے احتجاج درست ہے۔

باقی الم خطالی کا یہ کمنا کہ یہ ہو سکتا ہے کہ وَالسَّلَعَةُ فَائِمَةً کَ الفاظ نَعْلِيَبًا کمہ وسکتا ہے اللہ واللہ اللہ وسکتا ہے ہوں تو یہ محض خیال ہے اس کو دلیل شمیں بنایا جا سکت

# الم شافعي کي پيلي دليل

حطرت ابن مسعود کی روایت ہے جس میں سے الفاظ بیں اِذَا اختلف البَیِّعَانِ فَالْقَوْلُ فَوْلُ الْبَائِمِ وَالْمَبْنَاعَ بِالْخِیَارِ (ترفری ج اص ۲۳۰) فراتے ہیں کہ اس میں عظم علی الاطلاق ہے خواہ مسعد قائم ہویا ہلاک ہو چکا ہو ہر حال ہیں عظم ایک ہی ہوگا۔

#### اس كايبلاجواب

خود لام ترفری نے فرمایا ہے کہ مید روایت مرسل ہے (اور الیک مرسل روایت تو شوافع کے زودیک جمعت نمیس ہوتی)

#### دونسرا جواب

داری ج ۲ م ۱۲۱ ابن ماجه ص ۱۵۹ اور ابوداؤد شریف ج ۲ م ۱۳۰ می روایت ہے جس میں وَینَدَرا آیانِ البَیکعَ کے الفاظ میں کہ چروہ آپس میں سودا ایک دو سرے پر رو کرویں اور یہ اس صورت میں ہو سکتا ہے جبکہ میسے موجود ہو اور ان روایات میں وَالْمَبِیَعُ قَائِمٌ

بعُینہ کے الفاظ بھی موجود ہیں۔ میسرا جواب

ترفی شریف کی ہے دوایت مطلق ہے اور وارمی وغیرو کی روایت مقید ہے جس میں الفاظ ہیں والسّلَعُة قَانِمُة کہ جج موجود ہو اور قاعدہ ہے کہ اگر مطلق اور مقید دونوں ایک بی طورہ اور ایک بی حادیہ اور یہاں ایک بی طورہ اور ایک بی حادیہ اور یہاں ایک بی طورہ ہو اور شوافع صفرات کے نزدیک تو ہر حالت میں مطلق کو مقید پر محمول کریں گے اور شوافع صفرات کے نزدیک تو ہر حالت میں مطلق کو مقید پر محمول کیا جاتا ہے تو یہاں بھی محمول کر کے یہ منہوم لیا جائیگا کہ مید موجود ہوتو اور انام ابوداؤد ہے تو باب بی اس طرح ہوتو اختلاف میں مسئلہ کے حل کی یہ صورت ہوگی۔ اور انام ابوداؤد ج م ص ۱۳۹) تو اس سے مقاوم ہوا کہ یہ صورت میں کے موجود ہونے کی صورت میں ہے۔

#### احناف بر اعتراض

دار تعلیٰ ج ۳ ص ۲۱ کی روایت میں ہے اِذَا انْحنَلَفَ الْبَیّعَانِ وَالْمَبِیْمُ مُسَنَهُلُکُ فَالْفَوْلَ فَوْلَ الْبَائِعِ- کہ جب بِلَعَ اور مشتری میں اختلاف ہو جائے اور مسع موجود نہ ہو تو بلکع کا قول معتبر ہے اس روایت سے معلوم ہو تا ہے کہ ایسی صورت میں بائع کا قول معتبر ہے جبکہ احتاف اس صورت میں مشتری کا قول معتبر قرار دیتے ہیں۔

#### اس كاجواب

امیر کانی فراتے ہیں وَامّا رِوایَهَ وَالْمَبِیّعُ مُسُنَهُلَکُ فَهِی ضَعِیفَةٌ (بل السلام ص ۱۹۹۷) یعنی یہ روایت ضعف ہے۔ اور قاضی شوکانی فراتے ہیں کہ اس روایت کا راوی ابو واکل اس روایت میں متفرو ہے اور جب وہ متفرد ہو تو اس کی روایت قاتل احتجاج نہیں وَعَلَیٰ هٰذَا فَلَا یُقْبَلُ مَا تَفَرَدُ بِهِ اَبُو وَائِلِ الْمَدُدُكُورُ (نیل الاوطار ص ۱۳۸۸ج ۵) یعنی جس ابو واکل کا ذکر کیا گیا ہے اس کے متفرد ہوئے کی وجہ سے یہ روایت قبول نہیں کی جا سی۔ الم شافعی کی دو سمری ولیل

مند احدج اص ٢٢٦ اور نسائی ج ٢ ص ٢٢٩ ميل روايت ہے كه حضرت ابو عبيدة كے پال وو آدى اپنا جُمَّرُ الله كر آئے اور اور ان كا خمن كے بارہ ميل جُمَّرُ الله الله حضرت ابو عبيدة

نے فربایا کہ حضرت حبد اللہ بن مسعود کے پاس اس فتم کا معالمہ چیش ہوا تو انہوں نے فربایا کہ میری موجودگی بیس آنخضرت صلی اللہ علیہ وسلم نے اس جیسے معالمہ کا فیصلہ فربایا تھا اور وہ اس طرح کے بارہ میں فربایا کہ اس کو فتم دی جائے پھر مشتری کو خیار ہے کہ جاہے کے بارہ میں فربایا کہ اس کو فتم دی جائے پھر مشتری کو خیار ہے کہ جاہے لیا چھوڑ دے۔

اس كاجواب

قامنی شوکائی نے اس روایت کو مجروح قرار دیا ہے۔ ملاحظہ ہو نیل الاوطار ص ۲۳۷ ج ۵)

احناف بر اعتراض

الم خطائي احتاف كا تظريد وكركرت كے بعد لكھتے ہيں وَيْعَالُ اَنَ هُذَا خِلَافَ اللهِ خَلَافَ مَعَ مَنَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ ا

اس كاجواب

جب اس مسلد میں الم ابو طنیة کے ساتھ الم اوزاعی الم نعمی سفیان توری اور ایک روایت کے مطابق الم اجد (عینی شرح بدایہ ص مرام ج س) بھی جی تو الم ابو طنیقہ کا نظریہ ظاف اجماع کیے ہو گیا؟ باتی رہا خالفت صدیث کا الزام تو قاضی شوکائی نے قربیا ہے فاعلم آنه الله یُدُهب الی العمل به فی جمیع صور الزام تو قاضی شوکائی نے قربیا ہے فاعلم آنه الله یُدُهب الی العمل به فی جمیع صور الا نحید ف آخذ فیدما اعلم (شل الاوطار ص ۱۳۹۹ ج ۵) کہ میری معلومات کے مطابق الانتحال کی تمام صور توں جی اس صدیث کے مطابق کی عمل نہیں ہے۔ تو جب بعض صور توں جی اس صدیث کے مطابق کی کا عمل نہیں ہے۔ تو صرف احناف پر صور توں جی دو سرے فتیہ حضرات کی جاتب سے بھی مخالفت پائی جاتی ہے تو صرف احناف پر کیوں طمن کیا جاتا ہے اور احناف صرف اس صورت جی اختلاف کرتے ہیں جن جی مسلم اصول کی خلاف ورزی ہوتی ہے اس لیے کہ مسلم اصول ہے اکبیت تا تھی المستری ہوتی ہے اس لیے کہ مسلم اصول ہے اکبیت تا تھی المستری ہوتی وار اصول کو چیش نظر رکھ کر صدیث کا مفہوم متعین کرنے کو حدیث کی مخالفت نہیں گئے۔

## بَابُمَا جَآءَفِي بَيْعِ فَضُلِ اَلْمَاءِ (زائدياني بيخ كربارك مين)

لال طاہر کے نزدیک پانی کا بیچنا بالکل جائز نہیں ہے جیسا کہ علامہ ابن حزم ؒ نے لکھا ہے کہ پانی کا بیچنا کسی صورت میں جائز نہیں ہے البتہ آدمی اگر کنواں بیچے یا وہ برتن بیچے جس میں پانی ہے تو تبعا اس کا بیچنا جائز ہوگا۔ (محل ص ۸ج۲)

اور مولانا ظفر احمد على فرائے بي قَالَ الْإِ مَامُ اَبُو بُوسُفَ فِي الَّخِرَاجِ لَهُ لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْمَاءِ إِذَا كَانَ فِي الْاَوْءَيْة (اعلاء السنن ص ١٥٠ ج ١٣) كه لام ابو يوسف في تَلب الخراج بين فرمايا ہے كہ جب باتى كى نے برتن بين محفوظ كيا كيا ہو تو اس كو بيچے بين كوئى حديد فيس سر

اور علامہ سمیری فرائے ہیں کہ پانی کی تین انسام ہیں ایک وہ پانی جس میں کسی آدمی کا وظل نہ ہو جیسا کہ جاری شرد غیرہ تو اس میں ہر ایک کا حق ہے خود بھی پی سکتا ہے جانوروں کو بھی پلا سکتا ہے اور آگر اس پر بن چکی وغیرہ لگاتا جاہے تو لگا سکتا ہے۔ وو سرا وہ پانی جو ایک جماعت نے مشترکہ طور پر محنت کر کے نسروغیرہ کھودی ہو تو یہ پانی ہر آدمی خود بھی پی سکتا ہے اور جانوروں کو بھی پلا سکتا ہے گر اس جماعت کی مرضی کے بغیر ذمین کو سیراب نسیس کر سکتا۔ اور نہ بی اس پر بن چکی وغیرہ بنا سکتا ہے۔

اور تیسرا وہ پائی جو برتوں میں محفوظ ہو تو اس سے صرف ضرورت کے وقت آدی بی سکتا ہے آگر آدمی انتخائی بیاس میں ہو اور اس پائی کے علاوہ کوئی اور پائی مہیا نہ ہو اور جس کے پاس پائی ہے وہ اس کو چینے سے روکتا ہے تو یہ آدمی اس سے لا کر بھی پائی لے سکتا ہے۔ اور چینے کے علاوہ کسی اور ضرورت کے لیے یہ پائی لینے کے لیے مالک کی اجازت ضروری ہے اس لیے کہ وہ برتن میں محفوظ ہونے کی وجہ سے اس کی ملکت ہے۔ (العرف الشذی ص ۱۳۹۸)

مجور آدی کے لیے پانی لینے کے لیے حضرت ابن عرف کا فرمان ہے کہ جب ان سے کما گیا کہ اور آدی کے لیے بان سے کما گیا کہ لوگوں نے ہم کو پانی سے روک لیا اور قریب تھا کہ ہم میں سے چکھ لوگ پیاس کی وجہ سے ہلاک ہو جاتے تو انہوں نے فرمایا کھلا وضعنہ فیسھ السّیف کہ تم نے ان پر سموار کیوں شہ چلائی۔

فَوْلَهُ لا يَمَنَعُ فَصَلَ المَاءِلِيَمَنَعُ بِهِ الْكُلاءَ زائد باني كوند روكا جائة تأكد كماس بَس كي ند مو-

امام نووی فرماتے ہیں کہ اس تیج فضل الماء سے مراویہ ہے کہ کسی انسان کا مملوکہ کنواں ہو اور اس میں پانی ہو اور اس کی حاجت سے زائد ہو اور اس کے آس پاس ارض موات یعنی ایس ذمین ہے جو کسی کی ملکیت نہیں اور اس میں گھاس وغیرہ ہو گرپائی نہ ہو تو یہ کنویں والا اپنی ضرورت سے زائد پانی نہ بیچ بلکہ اس گھاس چرانے والوں کو روکے نہیں کہ وہ اپنے جانوروں کو وہ پانی پلائیں اور آگر یہ روکے گا تو اس صورت میں جانوروں کو نقصان ہے اس لیے کہ پانی کے بغیر ان لوگوں کا اپنے جانوروں کو چراتا مشکل ہے۔ (شرح مسلم ص ۱۸ ن ۲) اور عامہ ابن حجر فرماتے ہیں والی هذا النفسیسیر ذهب المجمهور (فی الباری ص ۲۵م ج ۵) کہ جمور کی تغیر کرتے ہیں۔

اور مولانا ظفر احمد عثانی فرماتے ہیں کہ پانی کو جب تک برتن میں محفوظ نہ کیا ہو اس وقت تک پانی کسی کی ملکیت نہیں ہو تا بے شک کوال یا حوض اس کی ملکیت ہو جس میں پانی

ہے۔ (اعلاء السنن ص ١٩ ج ١٣)

اہل ظاہر کے زویک پائی بیچنے کی ممانعت حرام درجہ کی ہے جیسا کہ علامہ این حرم نے کھا ہے اور علامہ این جو فرماتے ہیں قال الخطابی والنّهی عند الجَمَهور للنّنزیه (فق المباری ص ۲۲۹ ج ۵) کہ امام خطابی نے فرمایا کہ جمہور کے نزدیک اس میں نمی تنزیک ہے۔ الل ظاہر کے جواب میں کما گیا ہے کہ جب پائی برتن میں محفوظ ہو تو وہ اس کی طکیت ہے اور جیے دیگر مملوکہ چیوں کا بیچنا جائز ہے تو اس کا بیچنا بھی جائز ہوگا۔ اور پھروہ روایت بھی ہے کہ حضور علیہ السلام جب مرید منورہ تشریف لائے تو شخصے پائی کا کنوال بئر رومہ ایک بروی کہ قبلہ میں تھا تو آپ نے فرمایا جو اس کو خرید کر مسلمانوں پر وقف کر دے گا اس کو الله تعلی جند میں تھا تو آپ نے فرمایا جو اس کو خرید کر مسلمانوں پر وقف کر دے گا اس کو الله تعلی جنت عطا فرما کیں گے تو حضرت عثمان نے وہ کنواں خرید کر وقف کر دیا۔ (ترخدی ج ۲ تعلی جنت عطا فرما کیں گریدنا جائز ہے تو بیچنا بھی جائز ہوگا۔

بَابٌ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِ يَهِ عَسَبِ الْفَحُلِ (اجرت لے كر فرجانور جفتى كے ليے دينے كى ممانعت كابيان)

قَوَلَهٔ عَسَبُ الفَحَلِ - قاضی شوکانی نیل الاوطار من ۱۵۵ می ج ۵ میں اور علامہ ابن حجر فتح الباری من ۱۲۸ ج ۵ میں فرماتے ہیں کہ حسب عین کا فتد اور سمین کے سکون کے

ماتھ ہے اور اس کو عَمِیْ بھی کما جاتا ہے اور اُلْفُل نَر جانور کو کتے ہیں۔ عَمَرُ الْفُل کا معنے بعض حضرات نے کیا کہ عُمْن ماء الفیل کہ نر جانور جھتی کے وقت جو پانی مادہ جانور میں پھینکتا ہے اس پانی کی قیمت لینا۔ اور بعض حضرات نے کما ہے کہ نر جانور جھتی کے لیے ویا جائے تو اس کے جماع کی اجرت کو عسب الفیل کما جاتا ہے۔ علامہ ابن ججر فرماتے ہیں کہ جائے تو اس میں ای دو سرے معنی کو اختیار کیا ہے اور اس کی تائید وہ حدیث کرتی ہے جس میں یہ الفاظ ہیں نَهٰی عَنَ بَیْع ضراب الْجَمل کہ نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے اوئ کے جماع کی بھے ہے منع فرمایا ہے۔

اور مبارکوری صاحب تحقد الاحوذی ص ۲۵۱ج ۲ میں فراتے میں وَوَحَهُ الْحَدِیْثِ اَنَهُ اَلَّهُ عَنَ كَرَاءِ عَسَبِ الْفَلِي عَنَى الْمَافَ الْمَافَ وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ يَعِنَ عَسِبِ الْفَلِي مِن الْفَلِي عَلَى الْمَكَلَامِ يَعِنَ عَسِبِ الْفَلِي مِن الْفِل كَا مَفَاف كَا مَوْدُف مِونا كَلام مِن بَكُوت بِلا جا آہے۔ قو اس لحاظ ہے اصل عبارت ہوگی كرا هِنية كرا ءِ عَسَبِ الفحل كه نر جانور جفتی كے ليے كرايہ پر دينا مكردہ ہے اور بعض معزات نے كما ہے كه نر جانور كوكرايہ پر دينے كوئى عسب كما جا آہے تو اس لحاظ ہے مضاف ھيزوف مانے كى ضرورت نہ ہوگى۔

ام خطابی معالم السنن ص 24 ج 8 میں فرماتے ہیں کہ حرمت کا قول اکثر فقہاء کا ہے۔ ایک روایت کے مطابق الم شافعی کا استن ص 24 ج 8 میں فرماتے ہیں کہ حرمت کا قول اکثر فقہاء کا فرماتے ہیں کہ اگر ایک معلوم مرت کے لیے نر جانور کرایہ پر جفتی کے لیے دیا جائے تو جائز ہے اس لیے کہ اس میں ضرورت بھی ہے اور فائدہ بھی کہ اس سے آگے نسل باقی رہتی ہے ان حضرات نے نئی کو کراہت تنزین پر محمول کیا ہے۔

قامنی شوکانی فراتے ہیں کہ بعض معرات نے مِرَابُ الْفُل کو تَلْقِبَتُ النَّخُل پر قیاس کر کے اس کو بھی جائز قرار دیا ہے لینی جس طرح کجور کے بادہ خوشوں پر نرخوشے عوض نے کر وانا جائز ہے تو اس طرح نر جانور جھتی کے لیے عوض لے کر دینا بھی جائز ہے) گر قامنی شوکانی فرملتے ہیں کہ یہ قیاس درست نہیں ہے اس لیے کہ تَلْقِیْتُح النَّخُلِ کی شلیم پر ہائع کو قدرت حاصل ہے جبکہ باء الفی کی شلیم پر وہ قادر نہیں ہے (ثیل الاوطار می 101 ج ۵)

علامہ آبن جُرِّر فرماتے ہیں وَاَمَّا عَارِيَةِ ذَالِكَ فَلاَ خِلاَفَ فِي جَوَازِهِ (فَحَ الباري مَل ٣٦٨ ج ٥) ليني نر جانور جفتی كے ليے عاریتا ﴿ (بلا اجرت) دینے میں كوئی اختلاف نہیں ہے۔ ئیست کے مدور میں تکا

ألكراكمة كامعني اورتحكم

قُولُهُ وَقُدُ رَخَصَ قَوْمٌ فِي قُبُولِ الْكُرامَةِ عَلَى ذَالِكَ ۔ لور ایک جماعت نے اس میں کرامہ کو تبول کرنے کی اجازت دی ہے۔ لور کرامہ سے مراویہ ہے کہ اگر کی لے بز جانور عاریہ کی دوسرے کو دیا لور اس کا کوئی عوض مقرر نہیں کیا لور دو سرا آدی اپنی جانب سے خوشی کے ساتھ کوئی ہدیہ نر جانور کے مالک تو دیا ہے تو اس کو کرامہ کھتے ہیں لوریہ جائز ہے لور اس کی دلیل ترفری شریف ج اص ۱۳۰ کی دوایت ہے جس میں الفاظ ہیں فرز خوص کہ فرز خوص کہ فرز کے بغیر ہدیہ کو لینے کی اجازت اس کو دی۔ حضرت کنگوئ فرلتے ہیں کہ الکرامہ کا تجول کرنا اس دفت جانز ہے جبکہ کی علاقہ یا کی قوم میں یہ علومات ہو تو یہ مشروط کی طرح ہو جائے گا اور ناجائز ہوگا۔ (الکو اب الدری ص ۱۳۵۵ جا بال معروف ہو تو یہ مشروط کی طرح ہو جائے گا اور ناجائز ہوگا۔ (الکو کب الدری ص ۱۳۵۵ ج) فور گر جانور بھتی کے لیے عاریکہ دی سامت کی کو نر جانور بھتی کے لیے عاریکہ دی الکرامہ کا مطلب یہ ہے کہ کی کو نر جانور بھتی کے لیے عاریکہ دی الکرامہ کا مطلب یہ ہے کہ ہریہ کے طور پر کوئی چیز دینا جو کہ معلوضہ کے طور پر نہ ہو۔ الکرامہ کا مطلب یہ ہو گا کہ جم نر جانور جھتی کے لیے دیتے ہیں تو ہدیہ تحول کر لیتے ہیں جو کہ طے نہیں ہوتا۔

بَابٌمَا جَآءَفِي ثَمَنِ الْكُلْبِ (يَجِ كُ كُ كُ كَ لَي قِيت كَ باره مِن) كس فتم كے كة كى خريد وفروخت موسكتى ہے؟ مبار کیوری صاحب علامہ طبی ہے تقل کرتے ہیں کہ لیام ابو حقیقہ کے نزدیک جس کے جی منفعت ہو اس کی بھے جانز ہے اور اگر کی نے وہ کتا ہلاک کر دیا تو ہلاک کرنے والے پر اس کی قیمت واجب ہو گی اور ایام مالک ہے اس بارہ جی تین روایات ہیں آیک روایت کے مطابق وہ ایام ابو حقیقہ کے ساتھ ہیں اور آیک روایت جی جسور کے ساتھ ہیں کہ کتے کی بھے بانکل ورست نہیں ہے اور آیک روایت جی ان کا نظریہ یہ ہے کہ اس کی بھے ورست نہیں گر اس کو ضائع کرنے والے پر اس کی قیمت واجب ہو گی (تحقۃ الاحوذی می کہ کہ کا می فیمت ہو اس کی جے جائز ہے اور آگر کی نے ضائع کر دیا تو اس کی قیمت واجب ہوگ۔ اور ایام شافع اور اس کا جی جائز ہے اور آگر کی نے ضائع کر دیا تو اس کی قیمت واجب ہوگ۔ اور ایام شافع اور اس مالک ہی جائز ہے اور ایام شافع کو جائز ایام ایارہ ہی تین روایات ہیں اور ایام ابراہیم النقفی کے نزدیک شکاری کتے کی بھے جائز ہے اس بارہ جی گردیک شکاری کتے کی بھے جائز ہے۔ اس بارہ جی تردیک شکاری کتے کی بھے جائز ہے۔ اس بارہ جی شرح مسلم می 14 ج س)

الم ابراجيم النفي كا نظريد اور دليل

الم ابراہیم الحقی فراتے ہیں کہ شکاری کتے کی خرید وفروخت جائز ہے اور ان کی دلیل نمائی ج ۲ ص ۱۳۰۰ وغیرو کی روایت ہے جو صفرت جائز ہے جس جس بد الفاظ ہیں تھئی رُسُول اللّهِ صَلّى اللّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنَ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسِّنْوُرِ إِلّا كُلْبَ صَيدٍ اور أيك روایت مِن الْكَلْبِ وَالسِّنْوُرِ إِلّا كُلْبَ صَيدٍ اور أيك روایت مِن الْكَلْبِ وَالسِّنْوُر اللّهُ الْكَلْبَ صَيدٍ اور أيك روایت مِن الْكَلْبَ الْمُعَلَّمَ (معراحرج ۳ ص ۱۳۵) كے الفاظ ہیں۔

# شوافع حعزات كا نظريه اور بهلي دليل

شوافع حضرات کے نزدیک ہر متم کے کتے کی تھے ممنوع ہے اور ان کی پہلی دلیل وہ مواقع حضرات کے نزدیک ہر متم کے کتے کی تھے ممنوع ہے اور ان کی پہلی دلیل وہ موایات جن شکن اُلکنٹ جیسا کہ اور دو راویات جن شک تَمَنَّ اَلکَلْبِ خَبِیَتُ کے الفاظ ہیں جیسا کہ ترزی ج اص ۱۳۴۰ اور او داؤدج ۲ می ۱۳۵ شی ہے۔

اس کا پہلا جواب تو یہ ہے کہ اہام طخاوی ج ۲ ص ۱۸۸ فرماتے ہیں کہ نمی کی روایات اس وقت کی ہیں جبکہ کتے سے نفرت ولانا مقصود تھا اور جب بعد میں اس کے ذریعہ سے شکار وغیرہ کی اجازت دے دی گئی تو نمی کا تھم منسوخ ہو گیا۔

اور دو سرا جواب سے کہ منی سے کراہت تنزی مراو ہے اور خبیث سے لیس بطتیب

لین کروہ مراد ہے اور اس کا قرید ای روایت میں موجود ہے کہ فرملیا کسّب الحجّامِ خَبِین کروہ مراد ہے اور اس کا قرید ای روایت میں موجود ہے کہ فرملیا کسب کہ جیسا کہ تقامنی شوکانی کسب الحجام کی بحث میں لکھتے ہیں کہ کسب الحجام میں ننی کو تنزیہ پر محمول کیا جا سکتا ہے اس لیے کہ آنخضرت صلی اللہ علیہ وسلم نے خود حجام کو اجرت دی تھی اگر یہ حرام موتی تو آپ ہرگزنہ دیتے۔ (نیل الاوطار می ۱۳۹ ج ۵)

اور تیمرا جواب سے بے کہ امام طحاوی فرماتے ہیں کہ حضرت عبد اللہ بن عمرہ نے ایسے آدمی پر قیمت واجب کی تھی جس نے دوسرے کے قیمی کے کو قتل کر دیا تھا اگر سے حرام ہو آ تو حضرت عبد اللہ بن عمرہ ایسا ہرگزنہ کرتے۔ (طحاوی ج ۲ ص ۱۸۸)

## شوافع حضرات کی دو سری دلیل اور اس کاجواب

شوافع حعزات کی طرف سے وہ روایت بھی چیش کی جاتی ہے جس میں یہ الفاظ ہیں نھئی عَنَ ثَمَنِ الْكَلُبِ وَانْ كَانَ ضَارِيًا كه نبي كريم صلى الله عليه وسلم في كتے كے حمن سے منع فرمايا ہے آگرچه شكارى كتا ہو۔

اس کا جواب سے سے کہ علامہ ابن حجرنے اس روایت کو نقل کر کے کہا ہے وَسَندُهُ ضَعِیَفٌ قَالَ اَبُوَ حَاتَم هُوَ مُنَکَرٌ لینی اس کی سند کمزور ہے اور ابو حاتم نے کہا کہ یہ مظر روایت ہے۔ (فتح الباری ص ٣٣١ج ۵)

نیز علامہ ابن جُرِّ امام قرطبی ہے نقل کرتے ہیں کہ جب کتے کو رکھنے کی اجازت ہے تو اس کی بھے باقی میعات کی طرح ہوگی گر شریعت نے چونکہ اس سے منع کیا ہے اس لیے اس میں کراہت تنزیمی ہوگی اس لیے کہ لَیْسَ مِنَ مَکَارَمِ الْاَخُلاقِ بِهِ اعلیٰ اخلاق میں سے جہیں ہے۔

المام ابو حنیفہ کے نظریہ پر والائل ان جوابات کے همن میں واضح ہو جاتے ہیں جو فراق مخالف کو دیے گئے ہیں۔

قَوَلَهْ قَالَ كَسَبَ الْحَجَّامِ خَبِيَثُ

ا الحام سے مراو وہ ہے جو منہ میں نالی لگا کر وہ سرے کا خون نکالنا ہے۔ قاضی شوکانی فرماتے ہیں کہ جمہور کا نظریہ یہ ہے کہ تجام کی کمائی طال ہے اور انہوں نے نئی کو کراہت سنزمی پر محمول کیا ہے اس لیے کہ تجام کی کمائی میں دناء ت لینی حقارت ہے اور اللہ تعالیٰ سنزمی پر محمول کیا ہے اس لیے کہ تجام کی کمائی میں دناء ت لینی حقارت ہے اور اللہ تعالیٰ

بلند امور کو پند فرما آب ہے۔ نیل الاوطار ص ۳۰۱ ج ۵) اور مبارکبوری صاحب لکھتے ہیں کہ جمہور کے نزدیک جام کی کمائی طال ہے چو نکہ یہ گھٹیا کسب ہے اس لیے اس بارہ میں زجر کو کراہت تنزیمی پر محول کرتے ہیں (تحفة الاحوذی ص ۲۵۷ج ۲)

اور الم طلوی فرماتے ہیں کہ نمی کا تھم منسوخ ہے اور ناتخ وہ روایت ہے جس میں اتا ہے کہ نمی کریم طاہد نے خود مجام کو اجرت دی۔ علامہ کشیری فرماتے ہیں کہ عجام کی کمائی پندیدہ نہیں ہے اور یہ فعل موت کے خلاف ہے۔ (العرف الشذی ص ۱۳۹۹)

الم احر فراتے ہیں کہ غلام کے لیے سے کب جائز ہے اور آزاد کے لیے ناجائز ہے اس لیے کہ حضور علیہ السلام نے غلام کو اجرت دی تھی۔

احناف کے نزدیک یہ کسب جائز ہے اس لیے کہ حضور علیہ السلام نے خود اس کی اجرت دی تھی جیسا کہ بخاری ج ا می ۲۸۳ اور مسلم ج ۲ می ۴۲ وغیرہ میں حضرت ابن عبال کی روایت ہے آگر یہ کسب جائز نہ ہو آ تو آپ صلی اللہ علیہ و سلم ایسانہ کرتے اور امام تمذی نے باب ما جاء فئی کسب الحجام کے تحت ایک روایت نقل کی ہے جس میں الفاظ میں فَلَمَ یُزَلُ یُسَالُهُ وَیَسَنَا ذِنَهُ حَتَٰی قَالَ اَعْلِفُهُ نَاضِحَکَ وَاطَعَمْهُ رَقَیقَکَ کہ آپ ہے اس کی اجازت طلب کرنے میں اصرار کیا گیا تو آپ نے فرملیا کہ اجرت لے کر آپ ہو آپ سے اس کی اجازت طلب کرنے میں اصرار کیا گیا تو آپ نے فرملیا کہ اجرت لے کر ایخ اون کو چارہ ڈالے اپنے اون کو چارہ ڈالے دے اس کی جواز طاب کرنا ہی درست نمیں جبکہ آپ نے جانور کو چارہ ڈالے یا قالم کو کھانا کھلانے کی اجازت دی ہے۔

قُوَلُهُ مَهُرَ الْبَغِيٰ خَبِيَثُ

اگر کوئی عورت زناکی اجرت لیتی ہے تو اس کی یہ کمائی حرام ہے اور یمال اس کو مجازا" مرکما گیا ہے اگر الیمی عورت کوئی جائز کام بھی کرتی ہے مثلا لوگوں کے گھروں میں برتن وفیرو دھو کریا کپڑے می کر اجرت حاصل کرتی ہے تو اس کی یہ کمائی جائز ہے اور اس مال سے اس کا صدقہ کرتا بھی جائز ہے علامہ این جحر فرائے ہیں کہ لیام ابوداؤد یے حضرت رفاعہ بن رافع کی مرفوع حدے نقل کی ہے جس میں الفاظ ہیں نَهٰی عَنَ کَسَبِ اللَّا مَةِ اللَّا مَا عَمِلَتَ بِيكِهَا وَقَالَ هُ كُلَا بِيكِهِ نَحَوَ الْعَزُلِ وَالنَّفُشِ لِعِی لُوتِدُی کی کمائی سے منع فرایل مالی جائز ہے جو وہ سوت کات کریا اون درست کرکے یا اس کے علاوہ کوئی اور کام

ہاتھ سے کر کے اس کی مزدوری لے۔ اور بعض حعرات نے کہا ہے کہ اوروی کی کمائی ہر تم کی ممنوع ہے اور اس سے مقصد ہے ہے کہ اوروی پر اس کا مالک ہومیہ فراج نہ مقرر کر دے ماکہ اس کے حصول کے لیے وہ حرام کاری کو عی ذراجہ نہ بنا لے اور بیہ سَدَّا لِلْمَدَّرَائِمِ کے طور یر ہے۔ (فتح المباری ص ۳۳۴ج ۵)

قَوَلُهُ وَحُلُوانِ الْكَاهِن

کابن اس کو کہتے ہیں جو غیب کی خبرس ہتانے کا دعویدار ہو ایسے آدمی کے پاس غیب کی خبرس معلوم کرنے کے لیے جاتا حرام ہے اور اس کی جو اجرت وہ لیتا ہے وہ بھی حرام ہے۔

بُابٌ مَا جَاءَ فِى كَرَاهِ مِهِ ثَمَنِ الْكَلَبِ وَالسِّنُورِ (كة اور بلي كي قيمت كے مروہ ہونے كابيان)

قامنی شوکانی فرماتے ہیں کہ جمہور کے نزدیک ہلی کا بیچنا جائز ہے اور حصرت ابو ہرریا ہ طاؤس اور مجلبد کے نزدیک جائز نہیں ہے۔ (نیل الاوطار ص ۱۵۴ ج ۵)

الم نووی فرائے ہیں کہ جس روایت ہیں شَمَنَ السِّنَورُ سے منع کیا گیا ہے وہ یا تو الی بہ جو نفع وینے والی نہ ہویا اس میں ممافعت کراہت تنزی پر محمول ہے ماکہ لوگ بلی ایک بلی ہے جو نفع وینے والی نہ ہویا اس میں ممافعت کراہت تنزی پر محمول ہے ماکہ لوگ بلی ایک دو سرے کو فائدہ اٹھائے کے لیے مفت عاریتاً دیتے رہیں۔ (نودی شرح مسلم می ۲۰)

جو حضرات بلی کی بیج اور اس کے مثن کو جائز قرار نہیں دیتے وہ اس مدے سے ولیل پاڑتے بیں جو حضرت جائز ہے ہے جس میں یہ الفاظ میں نھی رُسُوَلَ اللّه مَلّی اللّه عَلَيْهِ وَسَلّمَ عَنْ ثُمَنِ اَلْكَلْبِ وَالسِّنَّورِ (تمذی ج اص ۱۳۲)

اس کا جواب یہ ہے کہ خُود اہام ترفریؓ نے فرمایا ہے کہ اس روایت میں اضطراب ہے۔ اور قاضی شوکائیؓ فرماتے ہیں کہ جہور اس روایت کا جواب یہ دیتے ہیں کہ یہ روایت ضعیف ہے اور بحض حضرات نے کما ہے کہ اس میں نمی کراہت تنزیمی پر محمول ہے (نیل الاوطارج ۵ ص ۱۵۲)

اور دوسری روایت جس بی الفاظ بی نهلی رَسَوَلَ الله صَلْی الله عَلَمَهِ وَسَلَّمَ عَنَ الْهِرِ وَتَمَنِهِ لِينَ فِي كريم طَهُمُ اللهِ عَلَى اور اس كي قيت كمانے سے منع فرالا ہے۔ او

اس کے ہارہ میں امام ترفری نے فرملیا ہے کہ اس میں ایک رادی عمرین زید ہے اور اس سے مرف عبد الرزاق روایت کرتے ہیں اور کوئی برا محدث روایت نہیں کرتا اس لیے یہ روایت غریب ہے۔

الم خطابی فرمائے ہیں کہ تھے سے ممانعت اس لیے ہے ماکہ لوگ اس کو مملوک نہ بنا لیں اور ہر ایک اس سے فائدہ اٹھا تا رہے۔

اور دوسری وجہ سے کہ سے وحشی جانوروں کی طرح ہے جیسے دیگر وحشی جانوروں کی اور دوسری وجہ سے کہ سے وحشی جانوروں کی جع درست نہیں۔ اور بعض حضرات نے کہا ہے کہ وحشی بلی کی ہیج درست نہیں اور گر ملو بلی کی ہیج جائز ہے۔ (معالم السنن ص ۱۲۵ج ۵)

#### باب (شکاری کے کی بیج کاجواز)

امام ترزی ہے ہائ کما اور کوئی عنوان قائم نہیں کیا گر تحت الباب روایت سے معلوم مو آ ہے کہ اس میں کلب صید یعنی شکاری کتے کی جھے کا جواز ہے۔

اس باب میں امام تردی نے ایک روایت صرت ابو بریرہ سے کی ہے جس میں الفاظ بیں قال نہی عُن تَمَنِ الكَلَبِ الاَّ كَلَبَ الصَّيْدِ مَراس پر جرح کی ہے کہ يہ روایت مجھے میں اس لیے کہ اس کا راوی ابو المهزم جس کا نام برید بن سفیان ہے اس پر امام شعبہ ملے کہ اس کا راوی ابو المهزم جس کا نام برید بن سفیان ہے اس پر امام شعبہ ملے جرح کی ہے۔

اس کے جواب میں مولانا ظفر اجر صاحبُ فرماتے ہیں کہ یہ روایت کرنے میں ابو المرم متفرد نہیں بلکہ واید اور فئی نے اس کی متابعت کی ہے اور یہ اساد ایک دوسرے کے ساتھ مل کر اس مفہوم کو مضوط کر دیتی ہیں۔ (اعلاء السنن ص ۳۲۵ ج ۱۳) اور امام ترذی اللہ نے قرمایا ہے کہ اس فنم کی روایت حضرت جابر سے بھی مووی ہے اور اس کی سند بھی صحح فرمای ہے۔

اس کے جواب میں مولانا ظفر احمد صاحب فرماتے ہیں کہ امام نسائی نے اس روایت کو مظر کما ہے گران کا اس کو منکر قررا دینا درست نہیں۔ اور اس روایت کو مرفوع بیان کرنے میں حجاج متفرد نہیں بلکہ الهیشم بن جمیل عن حماد اور اس طرح الحسن بن ابی جعفر اس کے متابع موجود ہیں اور ان کی روایات وار تعلیٰ میں ہیں (اعلاء السنن مس ۱۳۲۲ جور)

# بَابَ مَاجَاءَ فَى كَرَاهِية بَيَعِ الْمُغَنِياَتِ (كَاتِ مَاجَاءَ فَى كَرَاهِية بَيَعِ الْمُغَنِياَتِ) (كَاتِ بَعِلْ فَوَالَيْ لُونَدُيُولَ كَي بَيْعَ كَ مَرُوهُ مُونَ كَابِيانٍ)

امام نووی فراتے ہیں کہ گانے بجانے والی عورتیں یا نوحہ کرنے والی عورتوں کا ان افعال پر اجرت لینا حرام ہے اس پر اجماع ہے۔ اور مسلم شریف کے علاوہ حدیث کی بعض کتابوں ہیں جو بیر روایت ہے کہ نھی عَنَ کَسَبِ اللهٰ مَاءِ کہ آپ نے لونڈیوں کی کمائی سے منع فرایا تو اس سے بھی زنا اور اس کے مشابہ کسب مراو ہے مطلقا اس کی کمائی مراد نہیں ہے اس لیے کہ اس کے موت کاتنے یا کپڑے سینے وغیرہ کی اجرت بالانفاق جائز ہے۔ (نووی شرح مسلم ص ١٩ ج ١٧)

قَوْلَهْ قَالَ لَا تَبِيَعُوا الْقَيَنَاتِ

اَلْقَيُنَاتَ قَيُنَةً كِي جَمْ إِ

مبار کپوری صاحب کھتے ہیں کہ قینہ مطلق لوئڈی کو کہتے ہیں خواہ گانے بجانے والی ہو یا نہ ہو اور التوریشی نے فرمایا کہ یمال حدیث میں قینہ سے مراد مغنیہ یعنی گانے بجانے والی ہے (تحفہ الاحوذی ص ۲۵۹ج ۲) لور شخ عبد الحق محدث دالوی فرماتے ہیں کہ قینہ گانے بجانے والی عورت کو کتے ہیں۔ (اشعنہ اللمعات ج ۳ ص ۱۰)

قَوْلُهُ وَثَمَّنَهَنَّ حَرَامٌ

ممن سے مرادیا تو ان کے گانے بجانے کی اجرت ہے اور یہ بالاتفاق حرام ہے یا اس
سے مرادیہ ہے کہ اس اونڈی کو خریدنے والے نے گانے بجانے کے لیے بی خریدا تو آلہ
معصیت ہونے کی وجہ سے اس کا ممن حرام ہوگا۔ اور یہ بھی ہو سکتا ہے کہ حرام تشدیدا "
فربلیا ہو اور اس سے مراد کراہت تنزیمی ہو اس لیے کہ اس کا تحفظ مالک کے لیے دشوار ہوگا
اور ہو سکتا ہے کہ وہ اونڈی اس فعل سے بازنہ آئے تو اس کو خریدنے سے بی معع فرما دیا۔

بَابَمَا جَآءَفِي كُرَاهِيَةِ أَن يَفَرَقَ بَيَنَ الْأَخَوَيْنِ

أوبين الوالبد ووليها في البيع

( الله على دو بعائيون يا مل بيني على تفريق والنه كى كراجت كابيان)

يهل تين تحثيل بي-

#### البحثالاول

قاضی شوکل فرملتے ہیں کہ احتاف کے نزدیک دو چھوٹے غلام ہوں یا ان ہیں سے ایک چھوٹا اور ایک برا ہو تو ان کے درمیان قرابتداری خواہ کیسی بھی ہو ان کے درمیان جدائی ڈالنا ممنوع ہے والدہ اور اس کے نیچ کے درمیان اور دو بھائیوں کے درمیان جدائی ڈالنے سے ممافعت پر روایات موجود ہیں اور باتی قرابت داروں کو ان پر قیاس کرتے ہوئے کم لگائیں گے۔ (ٹیل الاوطار ص ۱۲) ج۵) اور حضرت گنگوبی فرملتے ہیں کہ جمتدین نے ان اصادیث سے یہ استمباط کیا ہے کہ ممافعت کی دجہ قرابت مطاقہ ہے مال بیٹے کا رشتہ ہونے کا رشتہ ہونے کے ساتھ یہ مخصوص نہیں ہے اور اس میں دجہ رحم کھاتا ہے اور یہ ان کے چھوٹے ہونے ہیں کی دجہ سے ہو سکتا ہے اور اس میں دجہ رحم کھاتا ہے اور یہ ان کے چھوٹے ہونے ہی کی دجہ نہیں کوئی حرج نہیں کی دجہ سے الدری ص ۱۲ سے ۱۹

اور مبارکیوری صاحب الم شافی کا نظریہ یہ نقل کرتے ہیں کہ اگر غلاموں کو دار حرب ہے دارالاسلام کی جانب قید کرکے لاگیا ہو تو الی حالت میں ایسے دو غلاموں کو جن کے درمیان قرابتداری ہو ان کو جدا جدا بیچنا ممنوع ہے اور جو دارالاسلام بی میں پیدا ہوئے تو ان کو جدا جدا بیچنا ممنوع ہیں ہے۔ (تحف الاحوذی ص ۲۵۹ ج ۲) اور بعض شوافع نے کما ہے کہ مال بیٹ باپ بیٹے اور دو ہمائیوں کے درمیان تفریق ممنوع ہے باتی قرابتداروں میں ممنوع نہیں ہے۔

اور المام ترفری نے الم ابراہیم النفعی کا یہ نظریہ بتایا ہے کہ اگر مال بیٹا دونوں کسی ایک کی طکیت میں ہوں اور مال اپنے بیٹے یا بیٹی کو اپنے سے علیحمہ بیٹنے کی مالک کو اجازت دے دو قوجائز ہے۔

قاضی شوکانی فرماتے ہیں کہ بعض فقہاء نے کہا ہے کہ باپ اور بیٹے کو جدا جدا بیچنا ممنوع نہیں ہے (نیل الاوطار می ۱۲ ج ۵) گرید نظریہ ورست نہیں ہے اس لیے کہ جس طرح کی قرابتداری مال بیٹے کے درمیان ہے اس طرح کی قرابتداری مال بیٹے کے درمیان ہے اس طرح باپ بیٹے کے درمیان ہے تو اس کو بھی اس پر قیاس کریں گے نیز قاضی شوکائی نے ابن ماجہ لور دار قطنی کے حوالہ ہے معرت ابو موسی کی روایت نقل کی ہے جس میں یہ الفاظ ہیں لعن رَسُولَ الله صَلَى الله عَلَيْهِ وَسَلَمَ مَنْ فَرْقَ بَيْنَ الْوَالِدِ وَ وَلده وَ مَيْنَ الله خِورَ وَاحْدِيهِ اس ہے بھی ممافعت ابت ہوتی وسلّم مَن فَرْقَ بَيْنَ الْوَالِدِ وَ وَلده وَ مَيْنَ الله خِورَ وَاحْدِيهِ اس ہے بھی ممافعت ابت ہوتی

ہے کہ ٹی کریم صلی اللہ علیہ وسلم نے اس پر لعنت فرمائی ہے جو والد اور اس کے بیٹے اور وہ بھائیوں کے درمیان تفریق ڈالل ہے قاضی شوکانی اس روایت کے ہارہ میں فرماتے ہیں و حدیث آبِی مَوسلی اِسَنا دُہُ لاَ بَا اَسْ بِهِ (نیل الاوطار ص اساج ۵) لینی اس مدیث کی سند میں کوئی شرائی نہیں ہے۔ میں کوئی شرائی نہیں ہے۔

مبار کپوری صاحب قاضی شوکانی سے نقل کرتے ہیں کہ ان چھوٹے وو غلاموں یا ایک چھوٹے ایک بدے کے درمیان تفریق خواہ بھ کی وجہ سے ہو یا کی اور وجہ سے ہو ہر طل میں ممنوع ہے۔ ہاں آگر کوئی ایک صورت ہو جس میں تفریق ڈالنے والا مجبور ہو تو اس میں کوئی حرج نہیں (تحفیٰ الاحوذی ص ۱۲۹ ج ۲) اور اس کی مثال یوں سمجھیں کہ ایک آوی کی ملکست میں وو غلام ہیں جو آپس میں قرابت دار ہیں ان میں ایک چھوٹا اور ایک بڑا ہو اور وہ مالک مرجائے اور یہ غلام ور ٹاء میں تقسیم کر دیے جائیں تو ایک صورت میں ان کے درمیان تفریق کی وجہ سے کوئی حرج نہیں ہے۔

البحث الثاني

جن دو غلاموں کے درمیان تغریق سے منع کیا گیا ہے 'اگر ان میں سے کسی ایک کو چھ دیا جائے یا دونوں کو جدا جدا مالکوں پر چھ دیا جائے تو کیا ہے بھے جائز ہوگی یا نسیں؟ قاضی شوکائی فرماتے ہیں کہ لہام ابو صنیفہ کے نزدیک الی بھے مع الکراہت درست ہوگی اور اہام شافعی کے اس بارہ میں دو قول ہیں۔ ایک قول کے مطابق تھے درست ہوگی اور ایک قول کے مطابق درست نہ ہوگی (نیل الاوطارج ۵ ص ۱۲۲)

المام شافئ کی ولیل حضرت علی کی روایت ہے جو ترزی ج اص ٢٣١ وغیرہ میں ہے کہ حضرت علی الله منافق کی دیا ہے کہ حضرت علی السلام نے جھے دو غلام دیے جو آپس میں جمائی تھے تو ان میں سے ایک کو میں نے نے دوا تو آپ علی الله نے جھے سے پوچھا کہ تو نے اپنے غلام کے ساتھ کیا کیا؟ تو میں نے آپ کو جالیا کہ میں نے نے دوا ہو الی کو والی لے اس کو والی لے کانہ فرماتے میں کہ اگر تھے جائز ہوتی تو آپ والی لینے کانہ فرماتے۔

اس كا جواب يد ئے كہ آپ ئے كرابت سے نيجة كے ليے رد كا تھم فرمايا يا ان فلاموں پر ترس كى وجہ سے ايسا فرمايا توب امر ترقم كے ليے ہے نہ كہ وجوب كے ليے۔ البحث الثالث

کتنی عمر کے قرابت وار فلامول کو ایک وو سرے سے جدا کرنا ممنوع ہے؟ مبارک

پوری صاحب لهم شافعی کا نظریہ لکھتے ہیں کہ جب وہ سات یا آٹھ سال کے ہو جا کیں آو اس کے بعد کوئی حرج نہیں۔ لهم لوزائی فرماتے ہیں کہ جب بچہ اپنے باپ سے مستنفی ہو جائے بینی خود کو سنجال سکے آو اس کے بعد کوئی حرج نہیں۔ لهم مالک فرماتے ہیں کہ جب بچ کے دانت نکل آئیں آو اس کے بعد کوئی حرج نہیں۔ لور لهم ابو حنیف فرماتے ہیں کہ بالغ مونے تک تفریق ممنوع ہے لور لهم اجر فرماتے ہیں کہ بالغ بھی ہو جائیں آو تب بھی ان کو جدا نہیں کیا جا سکتا۔ پھر مبارک پوری صاحب آگے لکھتے ہیں کہ بالغ ہونے کے بعد جدائی جدا نہیں کیا جا سکتا۔ پھر مبارک پوری صاحب آگے لکھتے ہیں کہ بالغ ہونے کے بعد جدائی جدا نہیں حضرت سلم اور ابو داؤد ہیں دائے ہو مند احر اسلم اور ابو داؤد ہیں دائے۔ (تحقہ الاحوذی ج اسلم اور ابو داؤد ہیں ہے۔ (تحقہ الاحوذی ج اسلم اور ابو داؤد ہیں

بَابٌمَا جَآءَفِي مَنَ يَشَتَرِى العَبَدَوَيَسْتَغِلَّهُ ثُمَّ يَجِدَبِهِ عَيَبًا

علامہ ابن جُرِّ فراتے ہیں کہ مالک اپ غلام پر جو ایومیہ مقرر کرتا ہے کہ اتا ہر روز کما کر چھے لا کر دے تو اس کو ضریبہ کتے ہیں اور اس کو خراج اور غلہ کما جاتا ہے۔ (فتح انباری ج مع ص ۲۵۸) اس لحاظ ہے عنوان کا مغموم ہیہ ہوگا کہ اگر کوئی آدی کسی ہے غلام ہوا کہ اس ہوگا کہ اگر کوئی آدی کسی ہوا کہ اس غلام ہیں ایسا عیب پلیا جاتا ہے جو بائع کے بال تھا تو کیا اس غلام کو مشتری واپس کر سکتا ہے یا خمیں اور اگر واپس کرے تو کیا اس کے ذریعہ ہے جو کمائی حاصل کی ہے 'وہ ہمی بائع کو واپس کرے گایا صرف غلام ہی واپس کرے گا۔ ایسی صورت ہیں بالانقاق غلام کو بائع پر رد کیا جا کہ ہوا اس کے ذریعہ ہے جو غلہ عاصل ہوا ہے 'وہ مشتری کا ہوگا۔ غلام یا لونڈی کے ذریعہ ہے جو غلہ عاصل ہوا ہے 'وہ مشتری کا ہوگا۔ غلام یا لونڈی کے ذریعہ ہے جو غلہ عاصل ہوا ہے 'وہ مشتری کا ہوگا۔ غلام یا لونڈی کے ذریعہ ہے کمائی کے علاوہ اگر میعہ ہی کوئی اسافہ مشتری کے بال ہو گیا جاس کی تفسیل کرتے ہوئے مبارک پوری صاحب شرح المہ ہے سے اش کر کہا تو اس میں اتمہ کرام کا اختلاف ہے۔ اس کی تفسیل کرتے ہوئے مبارک پوری صاحب شرح المہ ہے ہے اس کی تفسیل کرتے ہوئے مبارک پوری صاحب شرح المہ ہے ہے تو کہا ہوگا ہوا چکل حاصل کیا ہو یا جاتور کا دودھ دوبا گیا ہویا اس کی لون اتاری گئی ہویا درخت پر نگا ہوا چکل حاصل کیا ہو یا جاتور کا دودھ دوبا گیا ہویا اس کی لون اتاری گئی ہویا درخت پر نگا ہوا چکل حاصل کیا ہو تو ہر صورت میں سے اضافہ مشتری کا ہوگا اور بائع کو عیب کی درخت پر نگا ہوا چکل حاصل کیا ہو تو ہر صورت میں سے اضافہ مشتری کا ہوگا اور بائع کو عیب کی درخت ہی صرف اصل میست بی مشتری واپس کرے گا۔

اور احتاف کہتے ہیں کہ اگر مشتری کے قضد میں مید جانور یا لونڈی نے بچہ دیا یا درخت پر پھل لگ گیا تو الی صورت میں مید میں عیب معلوم کرنے کی وجہ سے مید کو

بائع پر رو ضیں کیا جا سکتا بلکہ عیب کی وجہ سے اس مبیعہ کی جو قیت کم بنتی ہے ' وہ بائع سے والیں لے گا (مثلا اگر مسعد میں وہ عیب نہ ہو تو اس کی قبت دس ورہم بنتی ہے اور اس عیب کی صورت میں اس کی قیت چھ درہم بنتی ہے تو بائع نے اس سے جار درہم زائد لیے بیں مشتری وہ واپس لے مید کو رو نہیں کر سکتا) اور امام مالک فرماتے بیں کہ آگر مید نے بچہ ریا ہو تو وہ بچہ اپنی مل کے ساتھ واپس کیا جائے گا اور اگر اس کی اون ا تاری ہو تو اون کو واپس نہیں کیا جائے گا اس لیے کہ وہ مشتری کے لیے ہوگی اور مسعد رد کیا جائے گا۔ اور اگر لونڈی خریدی جو مشتری کے پاس آنے سے پہلے ثیبہ تھی اور مشتری کے قضہ میں آنے کے بعد اس لونڈی سے وطی باشبہ کی گئی اور اس کا مرلیا گیا اور اس کے بعد معلوم ہوا کہ اس لونڈی میں عیب ہے جو بائع کے ہاں پلیا جاتا تھا تو اس لونڈی کو مشتری واپس کرے کا اور وطی باشبہ کی وجہ ہے اس کا جو مہر حاصل ہوا ہے ، وہ مشتری کا ہوگا اس لیے کہ لونڈی اس وقت اس کی ضمان میں ہے۔ اور اگر اس نے خود اس لونڈی کے ساتھ وطی کی ہو تو بھی اس لونڈی کو واپس کر سکتا ہے اور وطی کرنے کی وجہ سے اس پر پچھ لازم شیس آیا اس لیے کہ اس وقت لونڈی اس کی ضان میں ہے۔ اور اگر لونڈی باکرہ مو اور مشتری کے قضہ میں آنے کے بعد مشتری نے خود اس کے ساتھ وطی کر کے اس کو ثیبہ کر دیا یا اس لونڈی کے ساتھ وطی باشبہ کی گئی اور وہ لونڈی ٹیبہ ہوگئی اور اس کے بعد معلوم ہواکہ اس لونڈی میں عیب ہے جو بائع کے ہاں بھی اس میں بلیا جاتا تھا تو الین صورت میں مشتری اس لوعدی کو والی نہیں کر سکتا بلکہ اس عیب کی وجہ سے اس کی قیمت جو کم بنتی ہے وہ بائع سے والیس لے گا۔ اس صورت میں واپس اس لیے نمیں کر سکتا کہ زوال بکارت کی وجہ سے اس میں اليا نقص پيدا ہو گيا ہے جو مشتري كے ہال ہوا ہے اور اس نقص كے ساتھ لوئدى كو واليس نمیں کر سکتا اور یمی قول ہے امام شافی اور امام مالک کا رتحقة الاحوذی ج ۲ ص ۲۳۰) اور اس کے حص مولانا سارنیوری نے امام خطائی سے نقل کیا ہے (بذل الجمودج ۵ ص ۲۸۹) اور احناف کے نزدیک اگر مشتری نے لونڈی کے ساتھ وطی کرلی تو اس کو واپس نہیں کر سکتا بلکہ اس میں جو عیب معلوم کیا ہے' اس کی تلافی بائع سے کرائے اور جتنی قیت کم بنتی ہے' وہ والی لے۔ اس کی دلیل وہ روایت ہے جو کتاب الافار محمد من ١١٣ ميں ہے كه حضرت علی ے ایک لویڑی کے بارے میں پوچھا گیا تو آپ نے فرملیا لا یستَطِیعٌ رَدَّهَا وَلٰکِنَّهُ يُرْجِمْ بنَقَصَان الْعَيَب كه مشرى إس كووالي نبيس كرسكك بل عيب كي وجه سے جو تقصان موا

ہے وہ بائع سے لے سکتا ہے۔ اس طرح کی روایت لیام بیہ قی نے اپنی سنن ہیں بھی نقل کی ہے گروہ مرسل ہے اس لیے کہ علی بن حسین نے حضرت علی کو نہیں پلیا اور ایک روایت ہیں علی بن حسین عن حسین بن علی کا واسطہ موجود ہے اور اس طرح روایت مرسل نہیں رہتی گر اس کے بارے ہیں کہا گیا ہے کہ یہ روایت محفوظ نہیں ہے۔ مولانا ظفر احمد صاحب فرماتے ہیں کہ مرسل روایت کے ساتھ جب موصول مل جائے خواہ ضعیف سند سے بی کیول نہ ہو' یہ سب کے نزویک ججت ہوتی ہے۔ (اعلاء السنن ج ۱۳ ص ۱۹) اس لحاظ سے اس روایت کو دلیل بنایا جا سکتا ہے۔

اور الم خطانی احتاف شواقع اور ما کید کا یمی نظریہ نقل کرتے ہیں اور کھتے ہیں کہ احتاف کے مطابق نظریہ ہے الم سغیان اوری ور اسحاق بن راہویہ کا اور الم ابن ابی ایلی فرماتے ہیں کہ اس لوعلی کو بھی واپس کرے اور اس کے ساتھ اس کا مرحش بھی واپس کرے۔ نیز لکھتے ہیں کہ اسحاب الرائے (اینی احتاف) کے نزدیک آگر میعہ کے ذرایعہ سے کمائی کی ہو تو جسے اس صورت میں اس کمائی کو بائع پر رد نہیں کیا جاتا اس طرح آگر عاصب نے مفصوبہ چیز کے ذرایعہ سے کمائی حاصل کی ہو تو عاصب پر بھی اس کمائی کا رد الازم نہیں آگ صرف مفصوبہ چیز کو واپس کرے گا اور انہوں نے حدیث اَلَخَوَاجَ بالفَّمَان اور اس کے عموم کو دلیل بنایا ہے۔ پھر اس کا رد کرتے ہوئے لکھتے ہیں کہ یہ قیاس درست نہیں ہے اس لیے کہ یہ حدیث تنجی ہی متعاقدین کی رضا نہیں ہوتی۔ اور پھر بیہ بات بھی ہے کہ یہ حدیث فی نفسہ جی ہے کہ یہ حدیث فی نفسہ قری نہیں ہے اس کو بیوع کے معالمہ ہیں بی موقوف رکھیں گے اور اسی ہی اختیاط ہے (معالم السنن ج ۵ می ۱۹۵)

مولانا محر مدیق نجیب آبادی علامہ ابن المام کی فتح القدر سے نقل کرتے ہیں کہ مسعد میں اضافہ کی جار صور تیں ہو سکتی ہیں۔

(1) اِضَافَة مُتَصِلَة مُنَوَلَّدَة مِنَ المُبِيع لِين وہ اضافہ جو مسعد سے بی پرا ہوا ہو اور اس مسعد کے ساتھ متصل ہو جساکہ مسعد کا موٹا ہو جانا اور پہلے کی بد نسبت خوبصورت ہو جانا۔ غلام اور نویڈی پہلے جائل سے ' پھر اُن کا علم سے آراستہ ہو جانا وغیرہ ۔ تو الی صورت میں آگر اس اضافہ کے بود اس مسعد میں عیب کا علم ہوا کہ یہ ایسا عیب ہے جو بائع کے ہاں میں جانا جائے گا اور یہ اضافہ اصل کے آئی ہوگا اور مسئلہ کی ب

مورت بالاتفاق ہے۔

رم) إضافة منصِلة غَيْر مُنولدة مِن المبيع لين اليااضاف جو ميد سے پداند موا ہو بلکہ مشتری نے اس میں اضافہ کیا اور یہ اضافہ مسعد کے ساتھ متصل ہو جیسا کہ بائع نے مغید کیڑا مشتری کو دیا اور مشتری نے اس کو سرخ رتگ کر دیا مجراس کے بعد معلوم ہوا کہ اس كيڑے بي ايبا عيب تھا جو بائع كے بال قلد اى طرح ستو بائع سے ليے اور مشترى نے اس میں مھی ملادیا یا کپڑا لیا اور اس کو سی دیا یا درخت لیا اور اس کو گاڑ دیا محمدم لی اور اس کو آتا بنا دیا وغیرہ تو ان صورتوں میں جمهور کے نزد یک عیب کی وجہ سے مسعد رو نہیں کیا جا سکنگ اگرچه بائع اس حالت میں لینے اور مشتری دینے پر راضی بھی ہو جائے تب بھی رو ورست نمیں ہے اس لیے کہ رہا (سود) پلا جاتا ہے اور رہا سے شریعت نے منع کیا ہے اور شربیت کا حق مقدم ہے اس لیے ان کے آپس میں رامنی ہو جانے سے شربیت کے حق کو ضائع نہیں کر مجتے۔ اور امام شافعی اور امام احد فرماتے میں کہ میصد رد کیا جا سکتا ہے۔

(٣) إضَافَة مُنَفَصِلَة غَيْرٌ مُنَوَلَدةً مِنَ الْمَبيع لِعِي ايها اضاف جو ميع ك الدر سے نہ ہوا ہو اور مبعد سے جدا ہو جیسا کہ غلام کے کمائی کرائی گئی تو اس صورت میں بالاتفاق میعد رد کیا جا سکتا ہے اور اضافہ مشتری کا ہوگا اس کے کہ اس وقت میعد اس کی

طان میں ہے۔ (٣) اِضَافَة مُنْفُصِلَة مُنْوَلَدة مِنَ الْمَبِيْعِ لِعِيْ اليا اضافہ جو ميعد ك الدرسے ہو اور میعد سے جدا ہو جیسا کہ میعد جانور یا لوئٹری کا بچہ جننا ، جانور کا دودھ ورخت کا پھل وغیرہ تو اس صورت میں جمهور کے نزدیک رد متعذر ہے۔ اس لیے کہ عقد اس پر نہیں ہوا تھا اور اضافہ کے جدا ہونے کی وجہ سے اس کو تالع بھی نہیں بنایا جا سکتا اس لیے عیب کی وجہ سے جو قیمت کا فرق ہوگا' وہ بائع سے مشتری لے گا اور امام شافعیؓ کے نزدیک بیہ اضافہ مشتری کا ہوگا اور عیب کی وجہ ہے میعد کو رد کیا جا سکتا ہے۔ (انوار المحودج ۲ ص ۳۲۱)

اس بحث كا ظلاصه ميه جواكه مسع من اضافه كي دو صورتين ليني اضافه منصلة متولدة من المبيع أور أضافه منفصلة غير متولدة من المبيع أتفاقى بين أور وو صورتيل ليحي أضافه متصلة غير متولدة من المبيع أور أضافه منفصلة غير متولدة من المبيع من اتمد كرام كا التلاف -

شواقع معرات ان اختلافی صورتول میں بھی النخراج بالضَّمَانِ كودليل مات ميں۔

احناف اس کے جواب میں کئے ہیں کہ تفصیل روایت میں واقعہ یوں بیان کیا گیا ہے کہ ام المومنین حضرت عائشہ ہے روایت ہے کہ ایک آدی نے فلام خریدا اور پکھ عرصہ اس کے پاس رہا اور وہ آدی اس کا غلہ عاصل کرتا رہا پھر اس میں عیب معلوم ہوا تو بیہ معالمہ حضور علیہ السلام کے سامنے پیش کیا گیا تو آپ نے فلام ہائع کو واپس کر دیا۔ تو ہائع نے کما یا رسول علیہ آدی میرے قلام کا غلہ ایتا رہا ہے تو آپ نے قرایا الّذر اَجَ بالضّمان مسعم جس کی حمان میں ہو 'خراج بھی اس کا ہوتا ہے (ابو داؤدج ۲ می ۱۳۹) تو اس روایت میں النخراج بالضّمان کا تعلق اضافہ منفصلہ غیر منولدہ من المبیع سے ہے اس لیے احتاف اس کو اس پر محمول کرتے ہیں چتانچہ علامہ انور شاہ کشمیری قرائے ہیں قال الاّ حَناف ان اَسرَف المَدَولَدة الْمَنْفَصلَة غَیرَ المَدَولَدة (العرف الشری می ہو می) لیکن احتاف ان المَدَولَدة من المبیع می مورت پر محمول کے خرد کی المَدَولَدة بالضّمانِ والی مدے اضافہ منفصلہ غیر متولدہ من المحمد کی صورت پر محمول ہے۔

پھر اہم خطابی کے حوالہ سے گزرا ہے کہ یہ حدیث قوی نہیں ہے اس لیے اس کو پیوع پر موقوف رکھیں گے ، غصب کو اس پر قیاس نہیں کریں گے تو احتاف کی جانب سے کما جا سکتا ہے کہ جب یہ حدیث اضافہ منفصلہ غیر متولدة من المہیع کے بارے بیں ہے تو اس پر دو سری صورت کو قیاس نہیں کر کتے اور شوافع حضرات بھی اُلخرا ہے بالضّمّان والی رواعت کو تمام صورتوں بیں نہیں لیح جیسا کہ معراة کے باب بیل یہ حضرات اس کو ترک کر ویت ہیں اس لیے حضرت موالتا حسین اسم مئی نے فرایا کہ احتاف الحرَّا ہے بالضّمَان والی رواعت کی دجہ سے حدیث معراة بی صاع من تمرک و جائز نہیں کتے گر شوافع دَبال اس نظر انداز کر دیتے ہیں۔ (تقریر تمذی می کا) احتاف کے نزدیک اضافہ متعلہ متولدة من المبیع بیں اضافہ منافہ متعلہ متولدة من المبیع بیں اضافہ کو اصل کے تالی دجہ سے رد نہیں ہو سکتا اور اضافہ منفصلہ غیر متولدة من المبیع بیں اضافہ کو اصل کے تالی نہ کر کتانے کی دجہ سے مشتری لیے کا رد نہیں ہو سکتا اس لیے عیب کی دجہ سے جو قیت کا فرق ہوگا ، وہ بائع سے مشتری لیے

اعتراض اور اس كاجواب

اگر کوئی یہ اعتراض کرے کہ شوافع مدعث معراق کی وجہ سے النخراج بالضمان والی مدیث کو ترک کرتے ہیں اس لیے کہ مدعث معراق اس کی بد نبعت قوی ہے۔

تواس کا جوابِ علامہ ظفر احمد صاحب ویتے ہیں کہ آگر اصول وقواعد حدیث کو دیکھا جائے تو حدیث معراق النخراج بالضمان والی حدیث سے اس لیے کہ حدیث معراق میں اضطراب ہے اور الخراج بالضمان والی حدیث متن اور سند وانوں میں اضطراب سے سالم ہے اور الے ایام حاکم نے معدرک میں کئی سندوں سے نقل کیا ہے اور اس کو صحیح کما ہے اور ایام وائی نے اس کی تائید کی ہے اور این القطان اور ترفی نے اس کو موایت کیا ہے دارہ یہ کما ہے اور اسماب سنن اور امام احمد وشافی نے اس کو روایت کیا ہے۔ زیادہ سے زیادہ یہ کما جا سکتا ہے کہ الخراج بالضمان والی روایت سیمین میں نہیں اور حدیث معراق سیمین میں ہے۔ واحد معراق سیمین میں ہے تو محققین محد مین کے زدیک یہ کوئی وجہ ترجیح نہیں ہے۔ اور حدیث معراق سیمین میں ہیں اور الماء السنن ج ۱۲ مل کا ۱۸۸ ملحماً)

قَوْلَهُ وَاسْتَغَرَّبَ مُحَمَّدٌ بُنّ استماعِيلَ هُذَا الْحَدِيّثَ

حضرت گنگوی فرماتے ہیں کہ امام بخاری نے اس صدیف کو اس لیے غریب قرار دیا ہے کہ ان کے خیال کے مطابق اس میں عمر بن علی متفرد ہے گر امام بخاری کا بید خیال درست نہیں ہے اس لیے کہ بشام سے بید روایت مسلم بن خلد اور جریر بھی کرتے ہیں الذا عمر بن علی اس میں متفرد نہ رہے۔ اگر جریر کی روایت پر تدلیس کی وجہ سے جرح ہے تو مسلم بن خلد کی روایت تو جرح سے سالم ہے۔ (الکوکب الدری ج اص ۲۵۳) اور مبارک بوری صاحب طاقط ابن جر سے نقل کرتے ہوئے لکھتے ہیں کہ اس روایت کو امام بخاری اور امام ابو داؤد نے ضعیف کما ہے اور امام ترذی ہی ابن خریمہ ابن الجارور کا ابن حبان امام اگر اور ابن القطان نے صحح کما ہے۔ (تحقة الاحوذی ج ۲ ص ۱۲۹)

بَابُمَا جَآءَمِنَ الرَّخَصَةِ فِي أَكُلِ الثَّمَرَة لِلَمَارِبِهَا (الشَّمَرَة لِلَمَارِبِهَا (الشَّمَرَة لِلَمَارِبِهَا (الرَّحَصَةِ فِي الْكُلُونِ) (الرَّحَدُ كَابِيانِ)

اگر کوئی آدی کھل دار درخوں کے پاس سے گزر آ ہے تو کیا ان درخوں سے کھل مالک کی اجازت کے بغیل مالک کی اجازت کے بغیر کھا سکتا ہے یا نہیں؟ الم نوویؓ فرماتے ہیں کہ جمہور کے نزدیک خمن کے بغیر مسافر بغیر ضرورت کے کھل نہیں کھا سکتا۔ اگر مجبوری ہو تو کھا لے اور مالک کو اس کا آلوان ادا کرے۔ الم احدؓ فرماتے ہیں کہ اگر اس باغ کے ارد گرد دیوار ہو تو دیوار سے اندر جا کر اس کے لیے کھانا درست نہیں ہے اور اگر دیوار نہیں ہے تو الی صورت میں الم احدؓ

سے وو روائیں ہیں۔ ایک روایت کے مطابق مطلقاً کھا سکتا ہے اور ایک روایت کے مطابق مجوری اور مخاج ہونے کی وجہ سے کھا سکتا ہے۔ نیز امام نووی فرماتے ہیں کہ بعض سلف نے كما ہے كہ مسافر مجبورى اور محتاج مونے كى وجد سے جو كھل كھائے گا اس كا آوان اس ير نمیں ہے مگرجہور کے زویک اس براس کا تاوان ہوگا۔ (نووی شرح مسلم )

قُوْلَةُ مَنُ دَخَلَ حَائِطًا فَلَيَأْكُلُ وَلَا يُتَخِذَ خَبَنَةً

يعنى جو مخص باغ ميں واخل ہو آ ہے او وہ وہاں تو كھا سكتا ہے مر جمولى بين وال كر لے جا نہیں سکا۔ حضرت گنگوی الکوکب الدري ج اص عدم میں اور علامہ کشميري العرف الثذي من ١٩٩٩ من فرملتے میں كد الي صورت لوكوں كے عرف ير محول ہے۔ ليني اكر ایسے لوگ ہیں جو عام طور پر منع نہیں کرتے تو یہ اجازت ہوگی اور کھاتا درست ہوگا۔ اور اگر عموما" لوگ منع كرتے ہيں تو مالك كى اجازت كے بغير كھانا جائز نہيں ہے۔ حضرت مدنى تقرير تذي ص ١٩٤ مين فرمات جي كد ممانعت كى وجديد الله حضور عليه السلام كا ارشاد بك ایک مسلمان کا دوسرے مسلمان پر اس کا خون علل اور عزت و آبرو حرام ہے اور بر روایت يمي ہے لا يتحلَّ لِإمَرُهِ مَالَ أَخِيهِ إلاَّ عَنَ طِيب نَفَسِ مِنَهُ (مند احدج ٥ ص ١١١) ليني مالک کی اجازت کے بغیر کئی کے لیے اس کا مال طال نمیں ہے۔

لعنی آگر ضرورت کے تحت ورخت سے کھل کھا لیتا ہے اور کیڑے میں ڈال کر لے جاتا نہیں تو اس پر کوئی گناہ نہیں ہے۔ مبارک بوری صاحب ابن الملک سے نقل کرتے ہیں کہ فلا شی ، کامعیٰ ہے فلا ائم علیه کہ اس پر گناہ نمیں لیکن اس پر ضان ہوگ ۔ یا بیہ صورت ابتداء اسلام میں تھی' بعد میں منسوخ کر دی گئی۔ (تحفة الاحوذی ج ۲ ص ۲۱۱) قَوْلَهُ وَكُلُّ مَا وَقُعَ

لینی جو پھل ورخت ہے گر گیا ہو' اس کو کھا لے۔ صدیث سے بظاہر اجازت معلوم ہوتی ہے کہ گرا ہوا پھل کھلا جا سکتا ہے محراس کو بھی اس پر محمول کریں کے کہ اگر مالک کی جانب سے حالی یا قولی اجازت ہو تو درست ہے درنہ نہیں۔

بَابَمَا جَاءَفِي النَّهِي عَنِ الثَّنيَا

تُنكِا بروزن دنيا ہے اس كامعنى ہے تيج ميں كى چزكى استثناء كرنا حفرت كنگوى فراتے ہیں کہ تَنْیَا کی کی اقسام ہیں۔ ۔ مید کے جزو شائع لینی نصف یا عمث یا رائع کی استثناء کی جائے تو یہ جائز ہے۔ حد مید کے افراد میں سے کسی فرد کو مستقیٰ کیا جائے جیسا کہ کئی درخت بیچ اور ان میں سے آیک یا دو متعمین درختوں کی استثناء کردی جائے تو یہ بھی جائز ہے۔

سو مید بن سے ایک متعمن مقدار کی استفاء کی جائے 'اگرید واضح ہو جائے کہ اس متعمین مقدار کے بعد مشتری کے لیے مید باتی رہتا ہے تو یہ بھی جائز ہے (مثلاً گندم کا وْجِر ہے اور بالغ کتا ہے کہ اس بی سے ایک من گندم مشقی ہے 'باتی : پہتا ہوں۔ اگر گندم کا وُجِر انتا ہو کہ ایک من گندم نکالنے کے بعد گندم باتی رہ جاتی ہے توید استفاء بھی جائز ہیں اور اگرید یقین نہیں کہ مشکی مقدار کے بعد مید باتی بھی رہتا ہے یا نہیں توید جائز نہیں

الدین الا ان تعلم کے الفاظ کا بی مفہوم ہے (مثانا بائع کتا ہے کہ یہ گندم بیتا ہوں مدیث میں الا ان تعلم کے الفاظ کا بی مفہوم ہے (مثانا بائع کتا ہے کہ یہ گندم بیتا ہوں اور اس میں سے کچھ گندم نہیں بیتا تو چو تکہ یہ مقدار متعین نہیں اس لیے جائز نہیں ہے) (الکوکب الدری ص 200) الم خطابی فرماتے ہیں کہ اس میں ممافعت کی وجہ یہ ہے لائ المسبت ہے ہیں کہ اس میں ممافعت کی وجہ یہ ہے لائ جیول ہو جاتا ہے اور مجمول مسعد کی تیج درست نہیں ہے اور اس کے مثل قاضی شوکانی نے بھول ہو جاتا ہے اور مجمول مسعد کی تیج درست نہیں ہے اور اس کے مثل قاضی شوکانی نے نئل الاوطار ج ۵ ص ۱۲۰ میں لکھا ہے۔ نیز شوکانی کتے ہیں کہ این الجوزی کو مخالط ہوا ہے کہ اس نے اس لیے کہ امام بخاری نے تو اس اس نے اس الجوزی کی غلطی ہے۔

قُولُهُ نَهَى عَنِ السَّحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمَخَابُرَةِ وَالشَّنِيَا إِلاَ اَنَ تَعُلَمَ

عَاقَلَم كَ بِارِ عِي بحث بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهِي عَنِ السَّحَاقَلَةِ عِي كُر مَكَى بِ

لور مُزَابَنَةٌ زَبَنُ سے ہے اور زَبِنُ كا لغى معنى ہے دفع كرنا اور اصطلاح على مزابد كتے

مِي درخت بِ لَكَ بوت بِعلوں كو المارے بوت معلوم المقدار بعلوں كے بدلے على بَيْنا جيساكہ لهم ابو داؤد نے بب في المزابد قائم كرك اس كے تحت حضرت ابن عرفى دوايت وَكركى ہوائ ہے الشّمرِ بالنّمر كيالاً وَعَن بينا اللّهِ عَلَيْهِ وَسَلّمَ نَهٰى عَن بَيْعِ الشّمرِ بالنّمر كيالاً وَعَن بينا الزّرْع بالحِنطة كَيَالاً (ابو داؤد ج م م اس) كم بينا الزّبيب كيالاً وَعَن بينم الزّرْع بالحِنطة كيالاً (ابو داؤد ج م م اس) كم بينا الزّبيب كيالاً وَعَن بينم الزّرْع بالحِنطة كيالاً (ابو داؤد ج م م اس) كم بينا الزّبيب كيالاً وَعَن بينم الزّرْع بالحِنطة كيالاً (ابو داؤد ج م م اس اور درخت بي كي كريم طابقاً من كيالاً الله عليه الزّرُع بالحِنطة كيالاً (ابو داؤد ج م م اور درخت بي كي كريم طابقاً من كيالاً والد ورخت

ر کے ہوئے اگور کے پھل کو زبیب کے بدلہ میں اور کھڑی کیتی کی گندم کی فصل کو اتاری ہوئی گندم کی فصل کو اتاری ہوئی گندم کے بدلہ میں کیا" بیجے سے منع فرمایا ہے۔ اور اس کی وجہ مولانا سمار پوری سے بیان فرماتے ہیں فیار نہ کا النظر آلا یہ کرن آن یکال بے شک ورشت پر گئے ہوئے پھل کو کیل سے نہیں تا جا سکتا۔ نیز فرماتے ہیں کہ یہ مسئلہ اتمہ کے ورمیان منفق ملیما ہے (بدل الجمودج ۵ ص ۱۳۲۹)

اور کارہ کے معی ہے زراحت جیسا کہ لام او واؤد نے حضرت زید بن طبت کی روایت آئی ہے آئی ہے۔ اللہ صلی اللہ عَلَیْهِ وَسَلَّمَ عَنِ السَّخَابَرَةَ قَلْتَ وَمَا اللّهِ صَلَّى اللّهِ عَلَیْهِ وَسَلَّمَ عَنِ السَّخَابَرَةَ قَلْتَ وَمَا اللّهِ صَلْی اللّهِ عَلَیْهِ وَسَلَّمَ عَنِ السَّخَابَرَةَ قَالَ اَنْ تَا خُدُ اَلاَ رَضَ بِنصَفِي اَوْ تُلَيْ اُورَبِع (ابو واؤد ص ۱۳۸ ج ۲) فرملت السَّخَابَرَةَ قَالَ اَنْ تَا خُدُ اللّهُ عَلَيْهِ مِن مَعْ فرما ہے مَعْ فرما ہے مِن نے کما کہ کارہ کیا ہے تو فرما کہ تو ذہن کو راس سے نکتے والی فصل کے) نصف یا شمٹ یا رائ کے بدلے جمل لے۔

مرارعت کے بارے میں بحث پہلے گرر پکل ہے کہ الم ابو منیفہ اور الم الحقی کے نزدیک خابرہ بینی مزارعت اور مساقاۃ دونوں کروہ ہیں اور الم مالک اور الم شافی کے نزدیک مساقاۃ جائز ہے اور مرارعت صرف اس صورت میں جائز ہے جبکہ مساقاۃ کے آلج ہو' اصل صفد نہ ہو۔ اور الم اجر اور الم ابو بوسف اور الم مجر کے نزدیک خابرہ اور مساقاۃ دونوں جائز ہیں۔ حضرت گنگوی فرلمتے ہیں کہ اس بارے میں نیادہ احتیاط والا قول الم ابو منیفہ کا ہے گر مزارعت کی جائب احتیاجی ہے اس لیے فتونی صاحین کے قول پر ہے (الکوکب الدری جامل کے اس کے مرارعت کی جائب احتیاجی ہے اس لیے فتونی صاحین کے قول پر ہے (الکوکب الدری جامل کے دول برے)

بَابٌ مَا جَاءً فِي كُرَاهِ مِن بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَى يَسَنَوَفِينَهُ (طعام ير قِعْد سے پہلے اس كى تَعْ مُرده بوت كابيان)

کانی ہوگا (جیسا کہ درخت وغیرہ کی بھے) اور کسی میں مہیع ہاتھ میں دینا ہوگا جیسا کہ بھے صرف میں ہوتا ہے اور کسی میں میسے اور مشتری کے درمیان تخلیہ کانی ہوگا جیسا کہ اعمانی اشیاء کی بھی ہو۔ (تخلیہ کا مطلب یہ ہے کہ ہائع بھے ہو جانے کے بعد مشتری کو اس میں تفرف سے نہ ردکے) اور کسی میں ایک جگہ سے دو سمری جگہ نظل کرنا ہو تا ہے جیسا کہ طعام کی بھے اگر کیل یا وزن کر کے تبضہ کیل یا وزن کر کے تبضہ لیا جاتا ہے جیسا کہ طعام کی بھے میں جو کیلاً یا وزنا ہو۔

علامہ کشمیری فرائے ہیں کہ احادث میں تین الفاظ آتے ہیں۔ حَنیٰ یَسَنُوفِیه وَ حَنیٰ یَسَنُوفِیه وَ حَنیٰ یَسَنُوفِیه وَ حَنیٰ یَنفَلَهٔ ہِ اور باتی و اصل حَنیٰ یَنفَلَهٔ ہِ اور باتی وو حم کے الفاظ کو اس پر محمول کریں گے۔ اور احتاف نے کما ہے کہ یہ سب قبضہ کی صور تیں ہیں یا یہ ہے کہ یہ الفاظ قبضہ ہے۔ کالیہ ہیں۔ (العرف الشذی ص ۴۰۰)

## كن اشياء كو تبضد يربلي بيا جا سكتا يه؟

مولانا سمارندری لام خطابی کی معالم السنن (ج ۵ ص ۳۱ تا ۱۳۳۱) سے نقل کرتے ہوئے لکھتے ہیں کہ طعام کی بھے قبل القبض کی ممافعت پر سب کا انقاق ہے اور باتی اشیاء میں اختلاف ہے۔ امام ابو حفیقہ اور امام ابو بوسف نے فربلیا کہ مکانات اور اراضی کے علاوہ باتی اشیاء میں اشیاء طعام کی طرح ہیں۔ مکانات اور اراضی کی بھے قبل القبض جائز ہے ' باتی کسی چیز کی جائز نہیں ' اشیاء طعام ہو یا مکان وغیرہ۔ اور امام محد نے فربلیا کہ کسی چیز کی بھے بھی قبل القبض جائز نہیں ' خواہ طعام ہو یا مکان وغیرہ۔ اور امام مالک نے فربلیا کہ ماکول اور مشروب کے علاوہ باتی چیزوں کی بھے قبل القبض جائز ہے اور امام احراث نور امام محد کی طرح مورونی چیزوں کے علاوہ باتی چیزوں کی بھے قبل القبض جائز ہے (بذل الجمود ج ۵ ص ۱۳۸۳) اور علامہ ابن القیم فرائے ہیں کہ امام احمد سے ایک روایت امام شافعی اور امام محد کی طرح سے کہ قبضہ سے پہلے کسی چیز کی بھے درست نہیں ہے (تہذیب سنن ابی داؤد ج ۵ ص ۱۳۸۳)

جواب

علامہ کشمری قرائے ہیں اُن قید الطّعام اتّعافی (العرف الثری من ٢٠٠٠) کہ طعام کی قید اتفاقی ہے۔ اور کی بات درست ہے اس کیے کہ حضرت زید بن ثابت کی روایت ہے کہ اَن اَلنّبی صَلَی اللّه عَلَیهِ وَسَلّم نَهٰی اَن نَباع السّلَم حَیْثَ تُبناع حَیْثَ بُناع حَیْثَ اِللّه عَلَیهِ وَسَلّم نَهٰی اَن نَباع السّلَم حَیْثَ تُبناع حَیْثَ اِللّه عَلَیهِ وَسَلّم نَهٰی اَن نَباع السّلَم حَیْثَ تُبناع حَیْثَ اِللّه عَلَیهِ وَسَلّم نَهٰی اَن نَباع السّلَم حَیْثَ تُبناع حَیْثَ الله عَلَیهِ مِلْ الله الله عَلَیهِ وَسَلّم نَهٰی اَن نَباع السّلَم حَیْثَ الله عَلَی کریم طاق الله الله عَلَی کریم طاق الله الله علی اس کو نہ کا اور کون میں اور اور اور اور اور اور کون می مطاق میں کہ اس میں علی اس کو ایک جا اور کون می موام ہے؟ تو آپ طاق اس کو ایک ایک اس کو ایک جا اس کو ایک ایک اس کو ایک اور کون می معام کا ور کون می معام کا ور کون می مطاق کے کا ور کی ہوں کو کون می می اور کون میں معام کا ور کون میں مطاق کے کا ور کی اور کون میں معام کا ور کون میں مطاق کے کا ور کی ہوں ہوں کو کون میں ایک مطاق کے کا ور کون میں معام کا ور کی ہوں میں مطاق کے کا ور کون میں معام کا ور کون میں معام کا ور کون میں معام کا ور کون می مطاق کے کا ور ہے۔

قاضی شوکانی ان روایات کو ذکر کرتے ہوئے فرائے ہیں کہ حضرت تحکیم بن حزام کی صدیمت اہم طرائی نے ہی المجم الکیر میں نقل کی ہے اور اس کی سند میں آیک راوی علاء بن خلد الواسطی ہے۔ اس کو ابن حیان نے نقد اور موئی بن اساعیل نے ضعیف کما ہے۔ اور صفرت ذید بن عابت کی روایت الم حاکم اور ابن حیان نے اپنی کتابوں میں نقل کر کے اس کو صفح کما ہے (نیل الاوطار ج ۵ می ۱۸۸) اور علامہ این القیم حضرت تحکیم بن حزام کی روایت کے بارے می فرائے ہیں گھنڈ اِستناد علی شرطهما سوی عبد الله بن عصمة کو قد و قد ابن جبان وائد ج می ۱۸۸) ہے سوائے ایک راوی عبد الله بن عصمہ کے۔ اور اس خاری اور مسلم کی شرط کے مطابق ہے سوائے ایک راوی عبد الله بن عصمہ کے۔ اور اس کو ابن حیان نے نقد کما ہے اور اہم نسائی نے اس سے دلیل پکڑی ہے۔

قاضی شوکائی امام مالک کے جواب میں لکھتے ہیں کہ ویتکفی فی رَدِ هُذَا المُنْهَبِ
حَدِیّتُ حَدِیّمِ فَاِنَهُ یُشَمُلَ بِعَمَوْمِهِ غَیْرَ الطَّعَامِ (ثیل الاوطار ج ۵ ص ۱۲۹) اس ترجب
کے جواب میں صفرت عیم کی حدیث تی کائی ہے جو کہ اپنے عموم کے لحاظ سے طعام کے
علاوہ باتی چیزوں کو بھی شامل ہے۔

الم احر" جنول نے ممافعت کی علمت کیل ووزن کو بنایا ہے ان کا جواب بھی اس

ند کورہ بحث سے ہو جاتا ہے۔ امام شافعیؓ اور امام محر ؓ کا نظریہ اور دلیل

ان معرات کے نزدیک قبنہ ہے پہلے ہر چیز کی تھ ممنوع ہے اور وہ معرت علیم بن حزام اور معرت علیم بن حزام اور معرت نید بن طابت کی روایات ہے استدال کرتے ہوئے فرائتے ہیں کہ قبل القبض ہر چیز کی تھ ممنوع ہے اس لیے کہ ان بی تھم عام ہے۔ المام ابو حقیقہ کا نظریہ اور دلیل المام ابو حقیقہ کا نظریہ اور دلیل

اور الم ابو حفیفہ فراتے ہیں کہ غیر معتولہ (دار اور زمین) جائیداد کا قبضہ ہے پہلے بہنا جائز ہے۔ اس کی وجہ علامہ عنی ہے بیان کرتے ہیں کہ لا ن النہی معلول بضرر انفیساخ المعقد لیخوف الکھلاک وھو فی المعقار وغیرہ نادر وفی المنقولات غیر نادر (البتلیہ شرح الدائیہ ) کہ منی کی علمہ اس چزک ہلاک ہو جانے کے خوف سے عقد کے ضح ہو جانے کا ضرر ہے اور یہ عقار وغیرہ میں ناور ہے (اس لیے کہ ذیمن اور مکان کا ہلاک ہونا ناور ہے) اور معقولی اشیاء میں ہلاک ہونا ناور نسی اس لیے یہ علمہ معقولی اشیاء میں پائی جاتی ہے فیر معقولہ ش بھی جعل رجٹری کوالینے کا غیر معقولہ میں جمی جعل رجٹری کوالینے کا خطرہ موجود ہوتا ہے اس لیے احتیاط اس میں ہے کہ پہلے قبضہ لیا جائے اور پھر اس کے بھد خطرہ موجود ہوتا ہے اس لیے احتیاط اس میں ہے کہ پہلے قبضہ لیا جائے اور پھر اس کے بھد اس کو بچا جائے اور یہ احتیاطی طور پر ہے۔

بَابٌ مَا جَاءَ فِي النَّهَى عَنِ الْبَيِّعِ عَلَى بَيِع الْحِيْهِ (كى دو مرے كے مودے كے دوران موداكرنے كى ممافعت كابيان)

علامہ ابن جر اس کی صورت یہ تھے ہیں کہ بائع اور مشتری کے درمیان بشرط الحیار سودا ملے ہوا ہو اور کوئی دو سرا آدی دت خیار میں بائع سے کے کہ اپنا سودا واپس الے کر جھے اس سے زیادہ خمن کے بدلے دے دے دے یا مشتری سے کے کہ تم سودا واپس کر کے جھے ہیں سے نیادہ خمن کے بدلے دے دے دے یا مشتری سے کہ تم سودا واپس کر کے جھے ہیں اس سے کم قیمت پر لے او۔ (مبارک پوری صاحب کھے ہیں کہ یہ صورت انقاقی ہے اس سے کم قیمت پر لے او۔ (مبارک پوری صاحب کھے ہیں کہ یہ صورت انقاقی ہے اور بعض شوافع نے شرط لگائی ہے کہ یہ حرام تب ہوگا جبکہ مشتری کے ساتھ فین فاحش نہ ہوا ہو۔ اگر ایسا ہو تو الدینی النصیب کہ مدے کی دو سے رسے علی السم اور سوم علی السوم جائز ہے۔ (مختہ الاحوذی ج ۲ ص ۲۲۲)

نیز علامہ ابن جر فراتے ہیں کہ با جید کی قید سے ظاہر ہوتا ہے کہ یہ تھم مرف مسلمان کے ساتھ مختص ہے اور میں قول ہے لام اوزامی کل اور جمور فراتے ہیں کہ اس ماری مسلمان اور دمی میں کوئی فرق نہیں اور احید کی قید صرف غالب کے لیے آئی ہے رایعیٰ جو تکہ زیادہ تر مسلمان آپس بی میں کے کرتے ہیں اس لیے یہ قید ذکر کر دی ہے) (افح الباری ج ه ص ۲۵۲ کر دی ہے)

قَوْلَهُ لَا يَبِيتُعُ بِعُضُكُمُ عَلَى بُيع بَعضٍ

اس میں کیے سے مواد سوم لینی بھاؤ چکاتا ہے اور اس میں ممافت اس وقت ہوگی جبکہ
بائع اور مشتری کسی آیک نرخ پر رامنی ہو جائیں یا ان کے رامنی ہو جانے کا عن غالب ہو۔
اور اگر ان کے آیک وو سرے کے بتائے ہوئے نرخ پر رامنی ہو جانے کا عن غالب نہ ہو تو
پھر وو سرے آدی کا بھاؤ بتاتا منع نہیں ہے جیسا کہ خلامی کی صورت میں بھے میں ہو آ ہے کہ
بائع آیک کے بتائے ہوئے نرخ پر رامنی نہیں ہو آ تو دو سرا نرخ بتا ویتا ہے اور یہ بالاتفاق جائز

قَوَّلُهُ وَلَا يَخْطَبُ بِعُضَكَّمَ عَلَى خِطُبَةٍ أَخِيهِ

اس سے مراد بھی ہی ہے کہ آگر کسی خورت اور مود کے رشت کی بات مال رہی ہے اور آگر رشتہ طے ہو جانے کی امید اور قمن عالب ہو تو دو سرا آدی داخلت نہ کرے اور آگر رشتہ طے نہیں ہوا' صرف پیغلت جیجے کا مطلہ ہو تو پھر کی آدی ایک خورت کے لیے پیغام نکاح بھیج کتے ہیں۔ آگے خورت کی مرضی' جس کا پیغام چاہے قبول کر لے۔ اور اس کی ولیل محفرت فاطمہ بنت قبین کی روایت ہے کہ جب ان کو ان کے خلواد ابو عموہ بن صفص نے طلاق دے دی اور یہ عدت گزار نے لگیں تو صفور علیہ السلام نے فرمایا کہ جب تو عدت گزار لے تو بھی جانا جب انہوں نے عدت پوری کرلی تو صفور علیہ السلام کو جایا کہ ججے عدت کو دوران معفرت معلویہ اور معرت ابو جم نے نکاح کا پیغام جمیعا ہے۔ (تمذی ج اص کا اس سے معلوم ہوا کہ جب تک بلت کھل نہ ہو جائے' اس سے معلوم ہوا کہ جب تک بلت کھل نہ ہو جائے' اس سے میلے پہلے پیغام جبیج جس کوئی حرج نہیں ہے اور جب بات پختہ ہو جائے یا پختہ ہوئے کے قریب ہو تو پھر دو سرا آدی اپنے لیے پیغام نہیں جمیع سکا۔

بَاْبُمَا جَاءَفِي بَيَعِ الْخَمَرِ وَالنَّهِي عَنَ ذَالِكَ (شراب ك كاروباركي ممافعت) مسلمان كا براه راست يا بالواسط شراب كى خريد وفروخت كرنا يا شراب سے سركه بنانا وغيره كى تفعيل بحث بَابَ مَا جَآءَ فِى النّهَي لِلْمَسْلِمِ أَنْ يَدَفَعَ الِى النّعْتِيِّ الْخَمْرَ يَبِيعُهَا لَهُ عِن كُرْد فَكَ سِهِ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ فِى الْخَمْر عَشَرَةً كه في طالم في الله عَلَيْهِ وَسَلّمَ فِى الْخَمْر عَشَرَةً كه في طالم في

قُوْلَهُ لَعَنَ رَسُولَ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ فِي الْخَمْرِ عَشَرَةً كَهُ فِي الْخَمْرِ عَشَرَةً كَهُ فِي الْخَمْرِ عَشَرَةً كَهُ فِي الْخَمْرِ عَشَرَهُ اس شراب كو شراب كو الراب مَعْنَصِرَهَا فِي والله شارِبَهَا اس كو الله عامِلَهُا اس كو الله الله والله بالمِعْهَا الله والله والله

بَابَمَا جَآءَفِى احتِلَابِ المَوَاشِى بِغَيْرِ إِذْنِ الْارْبَابِ (مَالِوں كَا اَوْدَهُ دُوسَ كَا بَيَان) (مالكوں كا اوده دوجُ كابيان)

اگر کوئی آدمی دورہ والے جانور کو چرتا ہوا ریکتا ہے تو کیا وہ اس جانور کے مالک کی اجازت کے بغیر اس کا دورہ دوہ کر پی سکتا ہے یا نہیں؟

جهور فقهاء كانظريه

جمور فقہاء فرائے ہیں کہ مالک کی اجازت کے بغیر جائز نہیں ہے اور آگر مجبور ہو او وقتی طور پر استعمال کرلے اور بعد میں مالک کو اس کا تاوان اوا کرے۔ امام احمد کا نظریہ اور دلیل

لام احد اور اسحال بن رابویہ فرائے ہیں کہ اس کے لیے اس جانور کا دودھ دوہ کر بیتا ہر صالت میں جائز ہے خواہ معظر ہویا نہ ہو۔ وہ فرائے ہیں کہ جب صدیث سے اس کے لیے اجازت ہے تو اس کے لیے جائز ہے اور کی حتم کا تاوان اس پر حمیں ہوگا۔

الم احد اور الم اسمان في ترفرى شريف كى اسى تحت الباب روايت جو حطرت سرة بن جدب سب أن النبي صلى الله عَليه

وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا أَتَى أَخَدَّكُمُ عَلَى مَاشِيَةٍ فَإِنْ كَانِ صَاحِبَهَا فَلَيْسَتَأْذِنَهُ فَإِنَ أَذِنَ لَهُ فَلَيَحْتَلِبَ وَلِيَشِرِبَ وَإِنَّ لَمُ يَكُنَ فِيهَا أَحَدُ فَلْيَصَوِّتَ ثَلَاثًا فَإِنَ أَجَابَهُ أَحَدُا فَلْيَسْتَأَذِنْهُ فَإِنَ لَمْ يَجْبَهُ أَحَدُ فَلْيَحْتَلِبَ وَلِيَشَرِبُ وَلَا يَحْمِلُ

بے شک ٹی کریم طاہر نے فرمایا کہ جب تم بی سے کوئی آدی کی چرتے ہوئے جانور کے پال سے گزرے تی کر دودھ دوہ کر پی کے پال سے گزرے تو آگر اس کا مالک موجود ہو تو اس سے اجازت لے کر دودھ دوہ کر پی لے اور آگر دہاں کو کس نے جواب ریا تو اس سے اجازت لے کر دودھ دوہ کر پی نے اور آگر کس نے اس کی آواز کا جواب نہ ریا تو دودھ دوہ کر لی لے اور ساتھ نہ لے جائے

ُ امام احمد اور امام اسحاق فرماتے ہیں کہ اس سے اجازت ٹابت ہوتی ہے اور اس میں کوئی ذکر شیں کہ وہ مصطرم و یا نہ ہو۔

جهور کی دلیل

جمور فقماء اپ نظريه پر اس روايت كو وليل مناتے بيں جو حضرت ابن عراسے ب اَنْ رَسُولَ اللهِ صَلَى الله عَلَيْهِ وَسَلَمُ قَالَ لاَ يَحَلَّبَنَ اَحَدُ مَاشِيةَ إِمَرَهِ بِغَيْرِ اِذَنِهِ اَيُحِبَّ اَحَدُكُمْ اَنْ تُؤْتَى مُشَرِّبُتُهُ فَتُكَبِّرَ خَوَانَتَهُ فَيُنتَقَلَ طَعَامَهُ فَانَمَا تَحَرُّنَ لَهُمْ ضُرُوعَ مَوَاشِيتِهِمَ اَطْعِمَا تِهِمَ فَلَا يَخْلَبَنَ اَحَدُ مَاشِيةَ اَحَدِ الْإِ بِاِذَنِهِ ( الخاري ج اص ١٣٩ مسلم ج ٢ ص ٨٠)

بے شک ٹی کریم طالعائم نے فرملیا کہ ہرگز کس کے جانور کا دورہ اس کی اجازت کے بغیر
کوئی نہ دو ہے۔ کیا تم میں سے کوئی یہ پہند کر تا ہے کہ کسی کے مشریہ (پینے پائے کا کمرہ) میں
جا کر اس کی الماری قوڑ کر اس کا طعام لے جائے۔ پس پیٹک ان جانوروں کے تھن ان
(مالکول) کی خوراک کی الماریاں ہیں اس لیے اس کی اجازت کے بغیر کوئی اس کے جانور کا
دورہ نہ دوہے۔

اس روایت سے معلوم ہو تا ہے کہ آپ مان کا نے جانور کے تعنوں کو فرائے والی الماری کی طرح قرار دیا ہے والی الماری کی طرح قرار دیا ہے تو جیسے الماری تو کر مال نکالنا چوری ہے اور ممنوع ہے اس طرح مالک کی اجازت کے بغیر جانور کا دورہ دوہ کر استعمال کرنا بھی منع ہے۔

الم احدثي وليل كاجواب

مبارک پوری صاحب جمهور کی طرف سے الم احر کی دلیل کا جواب دیے ہوئے لکھے
جی کہ نمی کی حدیث زیادہ مجع ہے اس لیے اس پر عمل کتا بھر ہے۔ اور دو سرا جواب سے
ہے کہ الم احر جس روایت کو دلیل بناتے جیں وہ قواعد تعدید سے محارض ہے اس لیے
اس کو جس لیا جلتے گا اور قواعد تعدید میں سے ہے کہ مسلمان کا مال اس کی اجازت کے بغیر
لینا حرام سے۔

#### روایات کی توجیهات

مبارک پوری صاحب لکھتے ہیں کہ ان دونوں روائنوں بی کی طرح سے توجیهات کر کے بعض حضرات نے ان دونوں منم کی احادث کو جمع کیا ہے۔

پہلی توجیہ کہ اجازت اس صورت ہیں ہے جبکہ اس کے مالک کے بارے ہیں مطوم ہو

کہ وہ خوش دلی سے اجازت وے دے گا اور ممافعت اس وقت ہے جبکہ یہ مطوم نہ ہو۔
دو سری توجیہ کہ اجازت صرف مسافر یا مضطر کے لیے ہے' ان کے علاوہ ممافعت ہے۔ اور
این الحملیٰ نے کما ہے کہ یہ لوگوں کی عادت پر محمول ہے۔ جمل کے لوگ اس کو برا نہیں
جانے' اس علاقہ ہیں جائز ہے اور جمل کے لوگ برا جانے ہیں' وہاں ممافعت ہے۔ اور لمام
طولوں نے کما ہے کہ یہ اجازت والی روایت اس دور کی ہے جبکہ مسافر کی ضیافت علاقہ والول
پر واجب تھی' جب وہ منسوخ ہو گی تو یہ تھم بھی منسوخ ہو گیا ہے (تحفة الاحوذی ج موسم)

اور حفرت محلوی فراتے ہیں کہ یہ اجازت افسار کے عرف کے مطابق ہے اس کیے کہ وہ مسافر کو اس سے جمیل روکتے تھے اور یہ والالا اجازت ہے اور جن علاقول میں ایسا طریق کار جہیں وہل جائز جس ہے۔ ہال مضطر (مجبور آدی جو کہ بحوک یا بیاس سے علاحال ہو) اس کو وقتی طور پر استعمال کر لے اور پھر اس کی ضان دے۔ (الکوکب الدری ج اص

المحكم المحكم المحكمة المحكمة

بَابَمَا جَاءَفِي بَيِع جَلُودِ المَيَتَةِ وَالاَصَنامِ (مردار ك چرے اور بول كى خريد وفروخت كابيان)

امتام منم کی جمع ہے جس کا معنی ہے ہوں۔ شخ العرب والمجم صحرت مدنی قرات ہیں ہے کہ حرام چیز جب تک اپن حالت پر رہے اس وقت تک اس سے فقط افعانا ورست نہیں ہے اور اگر اس میں تبدیلی آجائے آو اس کا استعال ورست ہے جیسا کہ مردار کا چڑاہ ویافت سے پہلے اس کا استعال ممنوع ہے گر ویافت کے بعد ورست ہے۔ (تقریر تمذی المدنی می سلام اس کا استعال ممنوع ہے گر ویافت کے بعد ورست ہے۔ (تقریر تمذی المدنی می سلام اس طرح جب امنام اپنی حالت پر بول آو ان کی تیج ورست نہیں۔ اگر ان کا حلیہ بگاڑ کر کڑی یا ملئے وفیرہ کی حیثیت سے بچا جائے آو ورست ہے جیسا کہ علامہ ابن چر فرملت ہیں۔ وَالْعِلَّةُ فِی مَنْعِ بَیْمَ الْا مَنْنام عَدُم الْمَنْفِعَة الْمُبَاحَة فَعَلَی هُذَا اِن کَانْتَ بِحَیْتَ وَالْا کُسِرَتُ یُنْتَعْمَ بِرِضَا فِیهَا جَازُ بَیْعَهَا عِنْدَ بَعْضِ الْعَلَّمَاءِ مِنَ الشَّافِعِيَّة وَغَیْرِهِمَ وَالْكُنُّرُ عَلَی الْمَنْعَ حَمَلًا لِلْمَنَامُ عَدْم الْمَنْعَ الْمَنْعَ عَلَى الْمُنْعَ الْمَنْعَ عَمْدَ الْمَنْعَ عَلَى الْمُنْعَ عَلَى عَلَى طَلَّهِ وَالْظَاهِرَ وَالْظَاهِرَ الْمَنْعَ عَمْدَ الْمُنْمَ عَلَى الْمُنْعَ عَمْدًا اللَّمَا الْعَدِ وَالْظَاهِرَ وَالْظَاهِرَ اللَّهُ مَنْ الْمَنْعَ عَمْدَ الْمَنْ الْمَنْ الْمَنْعَ عَمْدًا اللَّمَا الْمَنْعَ وَلَامَ الْمَنْعَ وَلَامَ اللَّمَا اللَّمَا الْمَنْعَ وَلَامُ الْمُنْعَامِ الْمَنْعَ وَلَامَ اللَّمَا الْمَنْعَ وَلَامِ وَالْمُلُومَ وَالْطَاهِرَ وَالْطَاهِرَ وَالْطَاهِرَ وَالْطَاهِرَ وَالْطَاهِرَ وَالْمَامِ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامِ وَلَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ وَلَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ وَلَمُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ وَلَمُ وَلَمُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَة وَلَمُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمِ اللَّمَامُ اللَّمَ اللَّمَامُ اللَّمَامُ اللَّمَا

نجاست کر جائے اس لیے ان کو پوچھنے کی ضرورت محسوس ہوئی اور جواب کا ظامہ یہ ہے کہ نجس چیز سے انتقاع کا برار اس پر ہے کہ اس میں سے نجس رطوبات ختم ہو جائیں اور چہنی سے نجس رطوبتیں چونکہ زائل نہیں ہوتیں' اس لیے اس سے انتقاع ورست نہیں ہے۔ (الکوکب الدری ج اص ۳۷۸ وص ۳۷۹)

مردار کی چربی کا تھم

امام نودی فراتے ہیں کہ امام شافی کے نزدیک مردار کی چہنی کھانے کے سوا باتی معاملت میں استعمل کرنا جائز ہے جیسا کہ دہاخت دیا ہوا چڑا۔ (نودی شرح مسلم ج ۲ ص ۱۳۳) اور علامہ ابن جڑ فرماتے ہیں کہ جانور کے جن اجزاء میں حیات نہیں ہوتی وہ چڑیں اس جانور کے مرنے کے بعد مجی طاہر ہوتی ہیں جیسا کہ بال اور اون۔ اور کی قول ہے آکثر ما کیہ اور دننے کا اور بعض نے کہا کہ بڑی اور دانت اور سینگ اور کمر بھی پاک ہیں۔ (فح الباری ج ۵ ص ۱۳۳۱)

## نجاست ملے ہوئے تیل کا حکم

امام نووی فرملتے ہیں کہ آگر پاک تیل میں کوئی نجاست گر جائے تو کھانے کے علاوہ باتی ضروریات میں اس کا استعمال درست ہے یا نہیں؟ احتاف اور شوافع کے نزدیک درست ہے اور احتاف اور امام کیٹ وغیرہ کے نزدیک اس کا بیچنا بھی جائز ہے بشرطیکہ مشتری کو بتا دے کہ اس میں نجاست گری ہوئی ہے۔ اور امام احر فرماتے ہیں کہ اس کا استعمال کی طور یہ بھی درست نہیں ہے۔ (نووی شرح مسلم ج ۲ ص ۲۳)

تو خلاصہ یہ ہوا کہ امام ابو حنیفہ کے نزدیک مردار کی چربی کا استعال درست نہیں اس لیے کہ وہ نجس العین ہے اور پکھلانے ہے اس کا مادہ تبدیل نہیں ہو آ اور پاک تیل جس میں نجاست گر جائے' اس کا استعال کھانے کے علاوہ درست ہے اس لیے کہ وہ نجس عین نہیں

اور الم شافعی قراتے ہیں کہ ان میں سے ہر ایک کا استعمال کھانے کے علاوہ جائز ہے اس لیے الم شافعی قراتے ہیں کہ الصّحِیتَ مِن مُنْهَبِنَا جَوَازَ جَمِیمِ ذَالِکَ لِعِیْ المارا السلام کی اللہ کی اللہ کا استعمال درست ہے۔ اور امیر بمانی فرائے ہیں وَجَوَازَ جَمِیمِ ذَالِکَ مَنْهَبَ الشّافِعِیْ (سمل السلام ج م ص ۱۵۵) اور المام فرائے ہیں وَجَوَازَ جَمِیمِ ذَالِکَ مَنْهَبَ الشّافِعِیْ (سمل السلام ج م ص ۱۵۵) اور المام

ا جر" کے نزدیک نہ مردار کی چہلی کا استعمال درست ہے اور نہ تی نجاست کرے ہوئے تمل کا استعمال درست ہے۔

، سهن ورست به قَوْلَهْ عَنْ جَابِرِ بَنِ عَبْدِ اللّهِ أَنّهُ سَمِعَ رُسُولَ اللّهِ صَلْى اللّه عَلْيُهِ وَسَلَّمَ عَامُ الْغُنُحِ وَهُوَ بِمَكَةً مُ

#### افتكال اور اس كاجواب

اس سے بظاہر معلوم ہو آ ہے کہ خمر وغیرہ کی حرمت کا اعلان آپ نے فتح کم کے موقع پر کیا جو کہ مدے اس سے پہلے نازل ہو چکی تھی۔ ہو چکی تھی۔

اس اشکال کا جواب مبارک پوری صاحب دیتے ہیں کہ ان اشیاء کی حرمت تو پہلے ہی ہو پھی تھی تو ہو سکتا ہے کہ نبی کریم مالیلا نے فتح مکہ کے موقع پر اس کا اعادہ فرملیا ہو تا کہ وہ لوگ بھی سن لیس جنہوں نے پہلے نہ سنا تھا (تحفۃ الاحوذی ج۲م س۲۲۴)

قَوْلَهُ إِنَّ اللَّهُ وَرُسُولُهُ حَرَّمَ

اس میں حرم مفرد لایا گیا ہے طلائکہ قاعدہ کے مطابق نتنیہ کا صغہ حرما ہونا چاہئے جیساکہ بعض روایات میں ایسا ہی ہے۔ اس کے جواب میں علامہ ابن ججر فرملتے ہیں کہ اس میں اس بات کی طرف اشارہ ہے کہ نبی کا امرائلہ تعالیٰ کے امری سے ناشی ہوتا ہے لور یہ ایسے ہی ہے قرآن کریم میں ہے وَاللّٰهُ وَرَسَولُهُ اَحَقَ اَنُ يَرَضُوهُ (سورہ التوبہ آیت ۱۲) اور سیویہ کے نزدیک اس جمعے موقع پر پہلے جملہ میں حذف ہوتا ہے جس پر دو سرا جملہ والت کرتا ہے تو اس کے نزدیک اصل عبارت اس طرح ہے اِنَ اللّٰهَ حَرَّمَ وَرَسَولُهُ حَرَّمَ وَرَسَولُهُ حَرَّمَ وَرَسَولُهُ اللّٰهِ عَرَّمَ وَرَسَولُهُ اللّٰهِ عَرَّمَ وَرَسَولُهُ حَرَّمَ وَرَسَولُهُ اللّٰہِ عَرَّمَ وَرَسَولُهُ اللّٰہِ اللّٰہِ عَرَّمَ وَرَسَولُهُ حَرَّمَ وَرَسَولُهُ اللّٰہِ اللّٰہِ عَرَّمَ وَرَسَولُهُ اللّٰہِ عَرَّمَ وَرَسَولُهُ وَرَسَولُهُ اللّٰہِ اللّٰہُ اللّٰہُ اللّٰہُ اللّٰہِ اللّٰہُ اللّٰہُ اللّٰہُ اللّٰہِ اللّٰہُ اللّٰہُ اللّٰہُ اللّٰہُ اللّٰہُ اللّٰہِ اللّٰہُ اللّٰہِ اللّٰہِ اللّٰہُ اللّٰہِ ال

قَوْلَهُ أَرَأَيْتَ شَعَوْمُ المَيْتَةِ فِإِنَّهُ يَطَلِّي بِهِ السَّفَنَّ

آپ کا مردار کی چانی کے ہارے میں کیا خیال ہے اس کے کہ وہ تو کشیوں کو ملی جاتی

اشكال اور اس كاجواب

ابو داؤد ج ٢ ص ١٣٤ كى روايت من يُطلَّى بِهَا السَّفَنَ كَ الفاظ بِن اس پر كوئى الشكل نبين اور ترفرى شريف من يَطلَّى به كَ الفاظ بِن اس پر الشكال به من مغير كا مرجع كيا ہے؟ ملا على قارى فرماتے بين كُد شَحَوم من جو شَحَم مفہوم ہے وہ اس كا مرجع كيا ہے؟ ملا على قارى فرماتے بين كُد شَحَوم من جو شَحَم مفہوم ہے وہ اس كا مرجع ہے۔ اور علامہ لمين نے فرمايا كہ بي على تاويل المذكور ہے يعنى جو ذكر كيا كيا ہے اس كو كشتيوں پر ملا جا آ ہے۔ (تحقة الاحوذي ج ٢ ص ١١٨٠) اور بيه سوال كرنے كى ضرورت ان كو كياں بين آئى اس كے بارے ميں معرت كناوى كے حوالہ سے بحث مو چى ہے۔ كيوں بين آئى اس كے بارے ميں معرت كناوى كے حوالہ سے بحث مو چى ہے۔ قو آله لا هد حرام

الم نووی فرائے ہیں کہ اس جملہ کا مطلب یہ ہے کہ تم اس کو نہ چھو اس لیے کہ یہ حرام ہے تو سے توافع کے حرام ہے تو سو ضمیر انتقاع کی طرف نہیں بلکہ تاج کی طرف اوئی ہے اس لیے شوافع کے ندویک اس سے انتقاع درست ہے اور جمور کتے ہیں کہ ضمیر کا مرجع انتقاع ہے اس لیے ان کے نزویک اس سے انتقاع درست نہیں ہے۔

مبارک پوری صاحب امام خطائی ہے نقل کرتے ہیں کہ جیسے مردار کا گوشت اپنے کتے کو کھلانا درست ہے اس طرح مردار کی چہلی کا استعمال کشتیوں کو ملنے دغیرہ کے لیے جائز ہے (تحفۃ الاحوذی ج ۴ ص ۲۵۵) گر امام خطائی کا یہ استدالال درست نہیں ہے اس لیے کہ کتا کہ کتا کہ کتا کہ نہیں ہے اور انسان کملف ہے اور کملف کے ذیر استعمال ہر چیز کے لیے انفاع اس کا انتفاع سمجھا جائے گا اس لیے کشتیوں کو کمنا بھی اس کے مالک کے حق میں اس سے انتفاع سمجھا جائے گا اس لیے کشتیوں کو کمنا بھی اس کے مالک کے حق میں اس سے انتفاع سمجھا جائے گا اور نجس انعین سے انتفاع درست نہیں ہے۔

بَابَمَا جَاءَفِي كَرَاهِيةِ الزَّجَوَعِ مِنَ الَهِبَةِ (بهدوايس ليخ كى رابيت كابيان)

ہد کا معنی ہے اِیک اَلشّی ولَلغَیْرِ بِمَا یَنفَعَهُ مَالَا کَانَاوَ غَیْرَهُ کی کو ایسی چیز دینا جو اس کو نفع پیچائے خواہ وہ مال ہویا کوئی اور چیز ہو۔ اور شریعت کی اصطلاح جی کیتے جیں تملیک اَلمَالِ بِلَا عِوضِ کسی کو حوض کے بغیر مال کا مالک بنانا۔ اور اس کا رکن ایجاب وقیول جیں اور قبضہ اس کی شرط ہے۔

معرت تنگوی فرائے میں بہہ معدرے استجم بنی المفعول ہو کراس چزیر بولا جاتا ہے جو بہد کی جلئے اگر سے مِن کے ساتھ استجال ہو جیسا کہ ترجمتہ الباب میں ہے تو اس

وفت سے مصدر ہوتا ہے اور آگر فی کے ساتھ استعل ہو جیسا کہ روایت کے متن میں ہے تو اس صورت میں سے مفعول ہوگا۔ (الکوکب الدری ص ۳۷۹)

يمال تين بحثيں بي-

#### البحث الاول

اگر کسی نے کوئی چیز ہد کی ہوتو وہ جبد کی ہوئی چیز کون واپس کے سکتا ہے اور کون واپس نہیں لے سکتا۔ اس میں ائمہ کرام کے اقوال مختلف ہیں۔

مبارک پوری صاحب فرماتے ہیں کہ امام شافعی کے نزدیک صرف باب اپنے بیٹے ہے وہ چیز داپس لے سکتا ہے جو اس نے اس کو جبہ کی ہو۔ اس کے علاوہ کی اور کے لیے داپس لینا حرام ہے۔ امام ابو حنیفہ فرماتے ہیں کہ باپ اپنے بیٹے ہے داپس نہیں لے سکتا اور اس کے علاوہ کسی نے اپنے ذا رخم محرم (قربی رشتہ دار) کو جبہ کیا ہو تو وہ بھی واپس نہیں لے سکتا۔ اس طرح میاں یوی نے ایک دو سرے کو جو جبہ کیا ہو او ہو بھی واپس نہیں لے سکتا۔ اس طرح میاں یوی نے ایک دو سرے کو جو جبہ کیا ہو تو واپس نے سکتا ہے (یعنی اور اجنبی کو یا ذا رخم محرم کے علاوہ کسی اور رشتہ دار کو جبہہ کیا ہو تو داپس نے سکتا ہے (یعنی ان سے واپس لینا حرام نہیں بلکہ مروہ ہے) اور امام مالک فرماتے ہیں کہ میاں بیوی نے آپس میں ایک دو سرے کو جو جبہ کیا ہو وہ واپس نہیں لے سکتے۔ اس کے علاوہ اگر کسی نے کسی کو کہتے جبہہ کیا ہو تو واپس نے سکتا ہو دہ واپس نہیں لے سکتے۔ اس کے علاوہ اگر کسی نے کسی کو کہتے جبہہ کیا ہو تو واپس نے سکتا ہے (تحفۃ الاحوذی ج ۲ ص ۲۵)

قاضی شوکائی فرماتے ہیں کہ ماں نے اگر اپنے بیٹے کو کوئی چیز ہمہ کی ہو تو اس کے بارے میں فقہاء کرام کا اختلاف ہے۔ بعض نے کما کہ اس کا تھم بھی باپ کی طرح ہے اور بعض نے کما کہ اس کا تھم بھی باپ کی طرح ہے اور بعض نے کما ہے کہ باپ اپنے بیٹے کو دیا ہوا ہمہ واپس لے سکتا ہے تو یہ تھم خلاف القیاس ہے اس لیے اس پر کسی اور کو قیاس نہیں کر سکتے۔ اور ما لکیہ نے کما کہ اگر اس بیٹے کا باپ زندہ ہو تو ماں اپنے کیے ہوئے ہمہ کو واپس لے سکتی ہے ورنہ نہیں۔ (نیل الاوطار ج ۲ میں)

اور المام احد كا نظرية قاضى شوكانى بيد نقل كرت جي وَقَالَ أَحَمَدَ لَا يَحِلَّ لِنُواهِبِ
اَنَ يَرْجِعَ فِي هِبَنِهِ مَطَلَقاً (ثَلَ الاوطار نَ ٢ ص ١٣) اور الم احد في هبنيه مَطَلَقاً (ثَلَ الاوطار نَ ٢ ص ١٣) اور الم احد في هبنيه مَطَلَقاً (ثَلَ النا ورست نهي ج-

علامہ کشمیری العرف الشذی ص ۱۰ سی ۱۰ ر ۱۱۵۰ محمد معدیق نجیب آبادی انوار المحدود ج ۲ ص ۲۵۵ میں فرمائے میں کہ احناف کے نزدیک بعض صورتوں میں بہدواپس لینا ممنوع

ہے جن کی جانب دمع خزقة کے حوف جن اشارہ کیا گیا ہے۔ وال سے مراد ہے زیادتی موہوب لہ (جس کو بید کیا گیا ہو) نے اس بید کی گئی چڑ جن زیادتی کر لی ہو جیسا کہ خالی جگہ تھی اور اس نے مکان تغیر کر لیا وغیرہ لیام خطابی فرماتے ہیں کہ اگر موہوبہ چڑ جن تغیر ہو گیا ہو تو امام مالک کے نزدیک رجوع نہیں ہو سکا۔ (معالم السنن ج ۵ ص ۱۸۹) اور جم سے مراد موت ہے لینی واہب (بید کرنے والا) یا موہوب لہ جن ہے کوئی مرجائے بین سے مراد ہے جوش لینی واہب نے اس موہوبہ چڑ کا عوض موہوب لہ سے لیا ہو۔ اور خاص سے مراد ہے خروج عن ملک الموہوب لہ لینی جب واہب نے اس بید کی گئی چڑ کی والیسی کا مطالبہ کیا تو اس وقت وہ چڑ موہوب لہ کی ملیت سے نکل چکی ہو خواہ اس نے بی دی ہو یا میں آپ کس ایک کسی کو بید کر دی ہو۔ اور زاء سے مراد ہے نور قاف سے مراد ہے قرابت لینی بید کر نے والی نہیں لیا کہ ہو والی نہیں لیک ہو والی نہیں لیا جا اور قاف سے مراد ہے قرابت یو ارد ہم محرم کی ہو لور ہاء سے مراد ہے برا کہ ہو یا لیک ہو والی نہیں لیا جا سکا)

الم ابو حنيفة كا نظريه اور دليل

لهم ابو حنیفہ فراتے ہیں کہ آگر کس نے اپنے ذا رخم محرم کو کوئی چیز ہبہ کی تو وہ اس سے واپس حمین میں میں اور ان کی پہلی دلیل حضرت سمرہ کی مرفوع روایت ہے جس میں بید الفاظ ہیں اِذَا کَانَتِ اَلِهِبُهُ لِذِی رَحْمِ مَحُرُم لَمُ يُرْجِعُ حضرت كُنُّونِي فرائے ہیں' رواہ البیقی والدار تعنی والحام (الکوکب الدری ج اص ۳۷۹)

#### اعتراض اوراس كأجواب

اس روایت پر اعتراض ہے کہ قامنی شوکانی فرماتے ہیں کہ ابن الجوزی نے کہا کہ سمرۃ کی مدیث ضعیف ہے۔ (نیل الاوطار ج ۲ ص ۴)

اس کے جواب میں صفرت مولانا محر ذکریا صاحب افظ ابن جرکی الدرایہ سے نقل کرتے ہیں کہ قال الداليہ بن جُعفَر عن الدرائي عن حَرَت مولانا محر ذکریا صاحب الله بن جُعفر عن الله بن جُعفر عن الله بن جُعفر عن الله بن حَمّادِ بن سَلَمَة عَن قَنَادَة عَنْهُ وَظُنَّ ابنُ الْجُوزِي اَنَهُ ابنُ الْمَدِينِي فَضَعَفَهُ وَلَيْسَ كَمَا ظَنَّ بَلُ هُو الرَّقَيُّ وَهُو ثِقَةٌ (حاشيه ٢ الكوكب الدري ج اص ٣٥٩)

حافظ ابن جر فرماتے ہیں کہ حضرت سموہ کی حدیث کو ایام حاکم نے صحیح کما ہے اور ایام دار تعلق کرنے میں عبد اللہ بن دار تعلق کے کما ہے کہ اس روایت کو عبد اللہ بن المبارک ہے نقل کرنے میں عبد اللہ بن جعفر متفرد ہے اور ابن الجوزی نے یہ خیال کر کے کہ یہ ابن المدی ہے اس روایت کو ضعیف قرار دیا ہے حالاتکہ ایسا نہیں ہے بلکہ یہ الرقی ہے جو کہ تقد ہے۔

لام صاحب کی دو سری دلیل

المَّمْ رَدِّى قُراح مِن وَالْعَمُلُ عَلَى هُذَا عِندَ بَعُضِ اَهُلِ الْعِلْمِ مِنُ اَصُحَابِ النَّبِيّ صَلَى الله عَلَيْهِ وَسَلّمَ وَغَيْرِهِمْ قَالُواْ مَنُ وَهَبَ هِبَةَ لِذِي رَحِم مَحُرِم فَلَيْسُ لَهُ اَنُ يَرْجِمَ فِي هِبَنِهِ جب المَّم رَدْى كَ قُرا وَاكَ بِعَنْ صَحَابً كَاسَ كَ مَطَابِقَ عَمَل اور نظرِي يَرُجِمَ فِي هِبَنِهِ جب المَّم رَدْى كَ قُرا وَاكَ بِعَنْ صَحَابً كَاسَ كَ مَطَابِق عَمَل اور نظرِي عَلَيْ وَمِن عَلَيْ اللهِ مَنِينَ كَ فَرِيلَ ہے۔ اور علامہ عَنی آئے فريل ہے كہ جو قول المَّم ابو صَنِينَة كا سَحَ وَبِي قُول سَعِيد بن المُسِبِّ عُربن عبد المعزيز شريح القاضي الاسود بن يزيد الحن المحمد على حضرت ابن عرص حضرت ابو مرية اور البحري المَّرَّ الحن صَحْرت ابن عرص حضرت ابو مرية اور صحرت ابو مرية اور صحرت فضالہ بن عبيد كا ہے۔ (عمدة القارى ج ١٣ ص ١٣٨)

الم شافعيٌّ كا نظريه اور دليل

لهم شافعی کے زریک باپ اپ بیٹے کو دیا ہوا ہد واپس لے سکتا ہے او ان کی پہلی دلیل سے سکتا ہے او ان کی پہلی دلیل صفرت ابن عرفی روایت ہے جس میں یہ الفاظ ہیں کہ نبی کریم طابعا نے فرمایا لا یکھیا کے ایک سکتا کے اُن یکھیلی وَلَدُهُ (تمدی ج اص ۱۳۳) مال نبیس ہے کہ کوئی آدمی اپنا ہبہ واپس لے 'بال باپ اپ بیٹے کو دیا ہوا ہبہ واپس لے سکتا ہے۔

جواب

حضرت كنگوى فرماتے بیں كه إلا الواليد استفاء منقطع بے اور باپ جو اپنے بیٹے كو دى بوئى چزلينا ہے اس كو رجوع نہيں كہتے اس ليے كه بیٹے كى ديگر اطلاك كى طرح يہ بھى اس كى طکیت ہو گئى اور بیٹے كى مكیت ہے باپ كو لینا جائز ہے۔ (الكوكب الدرى ج اص سے) اور قاضى شوكائی احتاف كى ترديد كرنے كے باوجود لكھتے ہیں وَدُوَيْدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَمُهُورُ اللّهَ حَادِيْتُ اللّهِ بَيْهُ فِي الْبَابِ الّذِيْ بَعْدَهُ هُذَا الْمُصَرَّحَةُ بِالْ الوَالدَ وَمَا مَلْكَ لِلْاَبِ فَلْبَسَ رَجُوعَهُ فِي الْبَابِ الّذِيْ بَعْدَهُ هُذَا الْمُصَرَّحَةُ بِاللّ الوالدَ وَمَا مَلْكَ لِلْابِيةِ فَلْبَسَ رَجُوعَهُ فِي الْبَابِ الّذِيْ بَعْدَهُ هُذَا الدَّارِ مِنْ الوالدَ وَمَا مَلْكَ لِلْابِيةِ فَلْبَسَ رَجُوعَهُ فِي الْبَيْهِ رَجُوعًا (ثل اللوظار ج ٢ ص ١٣) اور جمهور كى تائيد

وہ روایات کرتی ہیں جو اگلے باب میں آ ربی ہیں جن میں صراحت ہے کہ بیٹا بھی اور جو پھھ اس کی ملکیت میں ہے وہ اس کے باپ کی ہے تو اس کا رجوع (دی ہوئی چیز کو واپس لینا) دراصل رجوع نہیں ہے۔

#### اعتراض اور اس كاجواب

اس پر اعتراض ہے کہ آگر اِلاَ الوالد کی استثناء مصل نہیں تو اس کو یمال کیول بیان کیا گیا ہے؟

تو جواب میں حضرت گنگوئ فرماتے ہیں کہ جب حضور علیہ السلام نے اپنے بہہ کو والی لینے والے کے بارے میں فرمایا کہ وہ ایسے ہے جیسے قے کر کے چائیے والا تو ظاہر الفاظ کو دکھ کر محابہ کو پریشانی ہو علی تھی اس چیز کے بارے میں جو وہ اپنے بیٹوں کو جبہ کرتے تھے تو آپ نے یہ استثناء فرما کر ان کی پریشانی کو دور کر دیا گویا کہ ان کے لیے اپنے بیٹوں کی مکیت کو اپنی مکیت کو اپنی مکیت میں لانا جائز قرار دیا آگرچہ سے بہہ میں رجوع کی صورت میں ہی ہو۔ (الکوک الدری ج اس 124)

### اعتراض اور اس کے جوابات

حضرت سمرہؓ کی ردایت میں ہے کہ ذا رحم محرم کو اُکر جبہ کیا ہو تو رجوع نہیں کر سکتا اور ترفدی شریف و فیرہ کی حضرت ابن عمرؓ کی روایت میں ہے کہ باپ نے اگر اپنے بیٹے کو ہبہ کیا ہو تو رجوع کر سکتا ہے حالاتکہ جیٹا بھی ذا رحم محرم ہے تو دونوں روایتوں میں تعارض

پلا جواب: حضرت كنكوى في فرمايك إلا الواليد كى استناء منقطع ب الذا ذا رخم

مخرم کو دید ہوئے بہدیس رجوع نہیں ہو سکت۔

ووسرا جواب: حضرت سمرة والى روايت كو الم حاكم" في صحيح على شرط البخارى كما ب-(متدرك ج ٢ ص ٥٢) اور علامه ابن حجر"في بحى ابن الجوزي كا رد كرك اس كو صحيح تسليم كيا به جبكه حضرت ابن عمر والى روايت عمروً بن شعيب كى سند سے به و اگرچه صحيح به مر تعارض كى صورت ميں حضرت سمرة والى روايت كانى اعتبار ہوگا۔

امام شافعی کی دو سری دلیل اور اس کاجواب

حضرت نعمان بن بشرطی روایت ہے کہ میرے بلپ نے مجھے ایک غلام ویا تو حضور علیہ السلام نے اس سے پوچھا کہ کیا تو نے اپ دو سرے بیوں کو بھی اس طرح دیا ہے تو اس نے کما نہیں تو آپ نے فرملیا فَارَجِعَهَ اس کو واپس لے لے ( بخاری ج اص ۳۵۲) جب آپ نے فرایی تو اس سے معلوم ہوا کہ باپ اپنے بیٹے کو دیا ہوا بہہ واپس لے سکتا

اس کا جواب میہ ہے کہ تفصیلی روایت میں ہے۔ حضرت نعمان فراتے ہیں کہ آپ نے میرے باپ سے فرملا ایسٹرٹ اُن بَکونوا فی البر سواء فال بَلیٰ فال فلا إذا (بخاری ج ا می ۱۳۵۲ وغیرہ) کیا تجے میہ بات اچھی لگتی ہے کہ تیرے سارے بیٹے تیرے ساتھ اچھاسلوک کرنے میں برابر ہوں تو اس نے کما کیوں نمیں؟ تو آپ نے فرمایا تو پھر ایسانہ کر۔ (ایسی ان میں سے کی کو جہہ میں فضیلت نہ وے) اور بعض روایات میں ہے کہ آپ نے فرمایا فرانی لا انشھد علیٰ جور (بخاری ج ۲ می ۱۳۵۳۔ مسلم ج ۲ می ۱۳۵۷) پس بیشک میں ظلم بر گولو نمیں بنا۔

قاضی شوکانی فرملتے ہیں کہ اس روایت کا کئی طرح سے جواب دیا گیا ہے۔ ایک جواب یہ ہیں کہ باس معرت نعمان کو دے دیا تھا۔ یہ جواب ابن عبد البرسے منقول ہے۔ دو سرا جواب یہ ہے کہ یہ ابھی تک مشورہ کی حد تک تھا ہم نمیں کیا تھا تو آپ نے مشورہ دیا کہ ایسا نہ کر۔ یہ طبری سے منقول ہے۔ تیسرا جواب یہ ہے کہ حضرت نعمان بالغ شے اور انہوں نے ابھی تک ہمہ پر قبضہ نہیں کیا تھا تو باپ کے لیے رجوع جائز تھا۔ یہ بالغ شے اور انہوں نے ابھی تک ہمہ پر قبضہ نہیں کیا تھا تو باپ کے لیے رجوع جائز تھا۔ یہ ایام طحادی سے منقول ہے۔ اس کے علاوہ بھی کئی جوابات قاضی شوکانی نے نقل کیے ہیں۔ (نیل الاوطار ج ۱ ص ۹)

اس ساری بحث سے بید ظاہر ہو آ ہے کہ آپ مائلم کا فارجمة فرمانا خاص حکمت کے

پیش نظر تھا اور وہ یہ کہ دو سرے بیڑل کے ول بیں باپ کے بارے بیل کوئی برا خیال نہ آئے۔ علامہ بینی فرماتے ہیں کہ فار جنعه بی امروجوب کے لیے نہیں ہے بلکہ یہ ایسے بی ہے جیسے ایک آدمی حضور علیہ السلام کے پاس بیٹا ہوا تھا تو اس کا بیٹا آیا تو اس آدمی نے اس کو بوسہ دے کر گود میں بٹھا لیا اور پھر اس کی بیٹی آئی تو اس نے اپنے سامنے بٹھا دیا تو آپ نے فرمایا الله سنوی بٹھا دیا تو نول میں برابری کیول نہیں کی؟ اور یہ وجوب کے لیے نماری ج سام میں ایک کول نہیں کی؟ اور یہ وجوب کے لیے نمیں تھا بلکہ انساف اور احسان کے لیے تھا۔ (عمرة القاری ج سام م ۱۳۵)

امام احد کی دلیل اور اس کاجواب

اس کا جواب سے کہ جب صحیح روایات سے استثناء خابت ہے تو اس استثناء کا اعتبار کیا جائے گا۔

## المم مالک کا نظریہ اور دلیل

الم مالک کے پاس اپنے نظریہ پر کوئی روایت نہیں ہے کہ صرف میال ہوی آپس میں کے ہوئے ہیہ کو واپس نہیں لے سکتے اپنی لوگ لے سکتے ہیں۔ لام بخاری نے حضرت عمر بن عبد العزیز کا نظریہ نقل کیا ہے کہ انہوں نے فرملیا لا یرزجنمان (بخاری نی اص ۱۹۵۲) احتاف کے نزدیک بھی چو نکہ میال ہیوی آپس میں کے ہوئے ہیہ کو واپس نہیں لے سکتے اس لیے صاحب برایہ فرملتے ہیں لاک المتقصود فرینها العید کہ فرایت میں ہوتے ہیہ قرابت میں ج سام میں ۱۳۷۰) کہ بہہ میں مقصود صلہ رحی ہے جیسا کہ قرابت میں ہو تو جیسے قرابت میں صلہ رحی کا لحاظ رکھے ہوئے ہیہ کی واپس نہیں ہو سکتی اس طرح میال ہوی کے درمیان کیے سکتے ہیہ کی واپس نہیں ان کہ قطع رحی لازم نہ آئے۔

البحث الثانی ۔ بہہ واپس لینا حرام ہے یا طروہ؟

البحث الثانی ۔ بہہ واپس لینا حرام ہے یا طروہ؟

# الم ابو حنيفة كا نظريه اور دليل

لهم ابو حنیفہ فرماتے ہیں کہ جبہ والی لینا حرام قبیں ہے بلکہ مکروہ ہے اور باتی ائمہ فرماتے ہیں کہ جبہ والی لینا حرام ہے۔

## دیگر ائمہ کی پہلی دلیل اور اس کے جوابات

حضرت این عمال کی روایت ہے کہ بے فک نبی کریم طائع نے فرملیا اَلْعَائِدُ فِی اَلَّهُ اِللَّهُ اَلْعَائِدُ فِی الْمُعَائِدِ فِی قَبْدِهِ قَالَ قَنَادَةً وَلاَ نَعَلَمُ الْقَنْیُ اِلَّا حَرَامًا (ابو واؤد ج ۲ ص ۱۳۳) فرماتے ہیں کہ بید واپس لینے کو قے چائے ہے تشبید دی ہے اور قادہ نے کما ہے کہ قے حرام ہے تو اس سے مطوم ہوا کہ بید واپس لینا حرام ہے۔

اس كا پهلا جواب يہ ہے كہ اس متم كے الفاظ النے صدقد كو خريد ف والے كے بارے بيں آتے ہيں جيساكہ بخارى ج اص ١٥٥ يس ہے اور اس سے بالانفاق حرمت مراد

سیں ہے۔ علامہ ابن جُرِّ فرائے ہیں وَفَالَ ابنَ الْمُنْذِرِ لَیسَ لِاُحَدِ اَن یَنصَدُق تَمُ اَیسَتَریَهَا لِلنَهُی الثَّابِتِ وَیَلَزُمْ مِن دُلِکَ فَسَادَ الْبَیسَعِ الْاِ اَنْ ثَبَتَ الْاِجَمَاعٌ عَلَی جَوَازِهِ (فَحْ الباری ج م ص ۹۵) ابن المنذر نے کما ہے کہ کئی کے لیے درست سیں ہے کہ اپن مدقد کو فریدے اس لیے کہ اس بارے بی شی ثابت ہے اور اس سے بھ کا فساولازم آیا ہے گریشک اس کے جواز پر اجماع ثابت ہے۔ تو بھے اپنا صدقہ فریدنے کے معالمہ بیس قے بھائے کے ساتھ تثبیہ کو کراہت پر محمول کیا گیا ہے 'ای طرح بھل بھی کراہت پر بی محمول کیا گیا ہے 'ای طرح بھل بھی کراہت پر بی محمول کریں گے۔

دو سرا جواب بیہ ہے کہ قے کی حرمت کے ساتھ تشبیہ نمیں ہے بلکہ تشبیہ صرف اس کے گندا ہونے کی وجہ سے نفرت ولانے میں ہے۔ علامہ ابن حجر فرماتے ہیں قال القرطبی و کھذا ھو الظاھر من سیاق الحدیث ویتحتمل اَن یَکونَ التَشَبِیةَ لِلنَّنَفیر خَاصَةً لِکُونَ القَّرَى مِنَ ایسَتَقَلُر وَهُو قَوْلَ الاکثر (فَحَ الباری ج س م او) لهام قرطبی نے کہا کہ سیاق حدیث سے می ظاہر ہو آ ہے کہ اس سے حرمت ثابت ہے اور یہ بھی احمال ہے کہ سیاق حدیث سے می فاہر ہو آ ہے کہ اس سے حرمت ثابت ہے اور یہ بھی احمال ہے کہ سیاق حدیث اللہ میں اکثر کا قول ہے۔

کہ تشبیہ صرف نفرت ولانے میں ہو اس لیے کہ قے ان چیزوں میں سے ہے جن کو گندا سمجھا جا آ ہے اور میں اکثر کا قول ہے۔

جب تشبیہ صرف نفرت ولائے میں ہے کہ جیسے قے کو چائے سے نفرت کی جاتی ہے' اس طرح بہہ والیس لینے سے نفرت کی جائے تو نہ اس میں حرمت کے ساتھ تشبیہ ہے اور نہ اس سے حرام طابت ہو تا ہے۔

دیگر ائمه کی دو سری دلیل اور اس کاجواب

یہ حضرات کتے ہیں کہ جبہ واپس لینے کو کتے کی اپنی نے کو چائے ہے تشبیہ دی گئی ہے جیسا کہ ترفدی ج اص ۲۳۲ اور ابو داؤدج ۲ ص ۱۳۳ وغیرہ میں ہے۔

اس کے جواب میں علامہ طولوی فرماتے ہیں کہ کنا کملف نمیں ہے اور کتے کا اپنی فی اسے کو چاننا حرام نہیں ہے بلکہ ناپندیدہ فعل ہے تو اس سے حرمت ثابت نہیں ہوتی (طولوی ج ۲ ص ۱۹۸) علامہ ابن حجر فتح الباری ج ۲ ص ۱۹۸ میں امام طولوی پر گرفت کرتے ہوئے لکھتے ہیں کہ اس جیسی چیزوں میں مباخہ فی الزُجر مراد ہوتا ہے جیسا کہ حدیث میں ہے جس نے شطر نج کھیلا گویا اس نے خزر کے خون میں اپنے ہاتھ رنگے۔ علامہ ابن حجر کے جواب کو دیکھا جائے تو اس سے بھی احداف کی تائید ہوتی ہے اس لیے کہ بقول ان کے قے چاننا مراد

سی بلکہ مبلغہ فی الزَّج مراد ہے تو جب حقیقت مراد بی سیس جس پر شوافع کی دلیل کا مدار ہے تو جرمت کیے ثابت ہوگ؟

تيسري دليل اور اس كاجواب

حضرت ابن عباس کی روایت ہے جس میں یہ الفاظ ہیں لا یکول لا حدد اَن يَعطى عطيدَةُ فَيرَجمَ مِنهَا (ترفری ج ا ص ١٣٣- ابو واؤد ج ٢ ص ١٣٣ وغيره) فرماتے ہيں كه جب عطيد والى ليما طال نہيں تو اس سے جوازكى نفى ثابت ہوتى ہے۔

اس کے جواب میں امام طولوں ج ۲ می 194 میں فرائے ہیں کہ لا یکول لا کو جد مراو نفی جواز شیں بلکہ تحذیر عن الرجوع مراو ہے اور یہ ایسے بی ہے بھیے لا یکحل لیواجد کر ڈالسنانل لیعنی شخائش والے کو مناسب شیں کہ وہ سائل کو خالی ہاتھ واپس کرے۔ جیسے مہال لا یکجل کا معنی نفی جواز شیں ہے' اس طرح جبہ والی روایت میں بھی نفی جواز مراو شیں بلکہ کراہت مراو ہے۔ اس لیے کہ حضرت عبد اللہ بن عمرہ ہے کہ اپنی بلکہ کراہت مراو ہے۔ اس لیے کہ حضرت عبد اللہ بن عمرہ ہے اور اس کے آخر بہہ کو واپس لینے والے کی مثال اس کے جیسی ہے جو اپنی قے کو چاتا ہے اور اس کے آخر میں ہے قاداً استَرَد دُالوَاهِبَ فَلَیْوَفِفَ فَلَیْهُرِفَ بِمَا السَنَر دُنَّ الْمِدُونَ مَا وَهُبَ بِمِن اللهِ اللهُ وَاللهِ کُورا کرے جو واپس مائک میں اس رہا ہے' اس کی تشمیر کی جائے پھر اس کا جبہ واپس کر دیا جائے۔ اس روایت کے ابتدائی حصہ رہا ہے' اس کی تشمیر کی جائے پھر اس کا جبہ واپس کر دیا جائے۔ اس روایت کے ابتدائی حصہ کریں تو اشکال باتی شیں رہتا ورنہ روایت کے ابتدائی اور آخری حصہ میں تعارض ہوگا۔

البحث الثالث ۔ جبہ واپس لینے سے لیے قضاء قاضی کی ضرورت ہے یا شیس؟ البحث البحث الشائش کر دیا جائے ایک کی رضامت کی دونی جائے با جمیل کا البحث الشائش۔ جبہ واپس لینے سے لیے قضاء قاضی کی صرورت ہے یا شیس؟

احناف کتے ہیں کہ ہبہ واپس لینے کے لیے یا تو دونوں کی رضامندی ہونی جائے یا پھر قاضی رد کا فیصلہ کرے اور امام شافعیؓ اور امام احدؓ فرماتے ہیں کہ اس کی کوئی ضرورت نہیں

علامہ عینی فرماتے ہیں کہ جس کو مبد کیا گیا ہے اوہ موہوبہ چیز پر قبضہ کرنے کے بعد اس کا مالک بن گیا۔ اب اس سے واپس لینے کے لیے یا تو اس کا راضی ہونا ضروری ہے یا پھر واہب اس معاملہ کو قاضی کے سامنے چیش کرے اور قاضی موہوب لہ کو مبد واپس کرنے کا حقد دونوں کی رضا سے ہوا تھا تو اس کا شخ بھی دونوں کی رضا سے

ہوتا چاہے اور واہب کو موہوب لہ پر ولاءت نہیں اس لیے اس کے انکار پر اس مخص سے کم دلوائے جس کو اس پر ولاءت حاصل ہے اور قاضی کو ولاءت حاصل ہے اس لیے اس کے سائے معالمہ پیش کر کے اس سے رد کا تھم دلوائے اور لہم شافی اور لہم اجر قرائے ہیں کہ نہ دونوں کی رضا ضروری ہے اور نہ قضاء قاضی کی ضرورت ہے اس لیے کہ جب اس کو رجوع کا حق ہے تو وہ اپنا حق لے سکا ہے۔ علامہ عنی آگے فرائے ہیں کہ دونوں کی رضایا قضاء قاضی اس لیے ضروری ہے کہ رجوع فی الب کا مسلم علاء (آباجین) کے درمیان مخلف فضاء قضی اس لیے ضروری ہے کہ رجوع فی الب کا مسلم علاء (آباجین) کے درمیان مخلف فیہ ہے اور اس کے مقصود کے حصول یا عدم حصول میں خفاء فیہ ہے اور اس کے مقصود کے حصول یا عدم حصول میں خفاء آگر مقصود اس لیے کہ اس کا مقصود ہیں۔ تو قراب بھی ہو سکتا ہے اور جود و حقوت کا اظہار بھی۔ آگر مقصود آل ہے اس لیے کہ اس کا مقصود اس لیے رجوع خمیں ہو سکتا اور آگر مقصود اس کے علاوہ ہے تو وہ حاصل نہ ہوا اس لیے رجوع کر سکتا ہے تو جب یہ معالمہ حردد ہے تو قضاء قاضی کی ضرورت ہے تا کہ رجوع کے پہلو کو عدم پر ترجیح دی جا سکے (شینی شرح ہدایہ جا اس کے طلوء ہو کا محل کی خلوں کا کہ رجوع کے پہلو کو عدم پر ترجیح دی جا سکے (شینی شرح ہدایہ جا سے کا کہ رجوع کے پہلو کو عدم پر ترجیح دی جا سکے (شینی شرح ہدایہ جا اس کی سوم ۱۹۰۵ کا ۱۹ مغلما)

بَابٌمَا جَاءَفِى الْعَرَايَا وَالرَّخُصَةِ فِي ذَالِكَ (عرايا اور اس مِن رخصت كابيان)

دیتے اور اس کو منیک کتے ہیں۔ اس طرح باغات والے حضرات ان لوگوں کو جن کے باغات نہیں ہوتے تھے' ان کو آزہ پھل کھانے کے لیے چند درخت دے دیے تھے آ کہ وہ آزہ پھل کھائیں' اس کو عربہ کما جاتا ہے)

ائمہ اربعہ نے اپنے اپنے اجتماد کے مطابق عربہ کا معنی متعین کیا ہے۔ امام ابو حنیفہ کا نظریہ

المام ابو حنیفہ فرماتے ہیں کہ کوئی آدمی کسی دوسرے کو چند ورخت کھل کھانے کے لیے ہید کے طور یر دے اور ان کی طلیت اٹی بی رکھے پھراس کے اینے باغ میں آنے جانے کی وجہ سے تک ہو جائے اور اس کو درخت پر لکے ہوئے پھلوں کی جگہ ا آرے ہوئے م وے دے تو اس کو عربہ کتے ہیں۔ اس صورت میں احتاف کے زوریک یہ موگا کہ وابهب نے اپنے ببد کی نوعیت بدل دی ہے اس لیے کہ جس کو ببد کیا جائے وہ جب تک موہوبہ چیز پر قبضہ ند کر لے اس وقت تک اس کا مالک تبیں بنا اور اس کو جو درخت دیا مے تھ ان کا پھل ابھی تک درخوں پر ہے تو اس کا قبضہ نہ موك جب قبضہ نہيں تو ابھی تک وہ ان پھلوں کا مالک بھی شمی ۔ ایس صورت پر بھے کا اطلاق صرف صورة " یا مجازا" ہے۔ مولانا ظفر احمد حثانی فرماتے ہیں کہ مجمی تھے کا اطلاق ایک چیز کو وو سری چیز کے ساتھ صورة" بدلنے ير بھى كيا جاتا ہے آكرچہ حقيقاً استبدال نہ مو جيساكہ اللہ تعالى كا فرمان ہے اُولْنِکَ الَّذِيْنَ اشْتَرَوا الغَلَالَةَ بِالْهُدَى (سورة البَرْه آيت ١٨) (يي لوگ بي جنول في مات ك بدل مراى كو خريدا) (اعلاء السنن ج ١٣ ص ١٣٨) اى طرح إنَّ اللَّهُ اشْتَرى مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ أَنْفُسَهُمُ (سورة التوب آیت ۱۱) من ج- سال بھی حقیقاً استبدال نیس اس لیے کہ موہوب لہ کی جانب سے واہب کو پچھ نہیں ریا گیا بلکہ جو واہب نے خود اس کو دیا تھا' اس کو اس نے اتارے ہوئے چملوں سے بدل ریا ہے تو یہ صورة" استبدال ہے اور اس یر تع کا اطلاق مجازا "کیا گیا ہے اس لیے کہ موہوب لہ ایجی تک قضہ نہ ہونے کی وجہ سے ان پھلوں کا مالک بنائی شیں ہے۔

الم صاحب كى وليل

لام الحادي كے حضرت زيد بن البية كى روايت نقل كى ہے جس ميں انهوں نے عرب كى تغيير كى ہے اور اس ميں الفاظ ميں رَخْصَ في الْعَرَايَا أَى فِي النَّخُلَةِ وَالنَّخَلَتَيُنِ

تو هَبَانِ لِنَرْجُلِ (المحاوى ج ٢ م ١٥٥) كه آپ نے عرایا میں رخصت وى ہے لینی ایک یا وو ور فتوں میں جو آوى كو جبد كيے جائیں۔ حضرت زید بن ابات نه صرف يه كه هنی جي بلكه صاحب باغات بھی تنے اور باغات مرید میں بكورت تنے اس لیے ان كی تفیر رائح ہے۔ مولانا ظفر احمد عثانی اس روایت كو نقل كر كے لكھتے ہیں كه اس كی سند حسن صحح ہے (اعلاء السن ج ١٦ می ۱۳۳) اس طرح امام بخاری نے حضرت ابن عمر اور سفیان بن حسین سے السن ج ١٦ می کی تفیر نقل كی ہے جو امام ابو حنیف كرتے ہیں۔ (بخارى ج ١ می ١٩٣) اور امام ابو داؤد نے اسحاق اور عبد ربد بن سعید الانصاری ہے بھی عربہ كی يمی تفیر نقل كی ہے۔ (ابو داؤد ج ٢ می ١٣٢)

احناف کے نزدیک عرایا بیج کی قشم نہیں ہے

احناف کتے ہیں کہ عرایا بھے کی شم نہیں ہے اس لیے کہ اگر اس کو تھے تنظیم کیا جائے تو لغت کے بھی خلاف ہے اور پھراس میں رہا بھی پلا جاتا ہے۔

احناف پر پہلا اعتراض یہ ہے کہ اگر عرایا تھے کی فتم نہیں تو پھر الله العرابا ہے اس

کی استفاء کیوں کی گئی ہے؟

اس کا جواب یہ ہے کہ یہ استناء متعل نہیں ہے بلکہ منقطع ہے جیسا کہ وَاذَ قَلْنَا لِلمَلْاَکُةِ اسْجَدُوا لِاْ دَمَ فَسَجَدُوا اِلاَ اِبْلِيسَ (بقرہ آیت ۱۳۳) میں اِلاَ اِبْلِيسَ کی استناء طایحہ ہے یا یہ کہ مجازا" عربہ پر تج کا اطلاق کر کے استناء کی گئی ہے اس لیے کہ صورة" تج ہے اور پہلے مولانا ظغر احمد عثمانی کے حوالہ سے گزر چکا ہے کہ صرف صورة" تج کو تجے و شرا سے تعیر کرتے رہتے ہیں جیسا کہ اَولٰدِکَ الَّذِینَ اَسْنَرُوا الفَسَلالَة بِالْهَدٰی (بقرہ آیت ۴) ور بِنْسَ ما اَسْنَرُوا بِهِ اَنْفَسَهُمَ (بقرہ آیت ۴) وغیرہ میں ہے۔

احناف پر دو سُرا اعتراض یہ ہے کہ اگر عرایا ہبہ ہے تو اس کا انحصار پانچ وسق میں کیے درست ہوگا؟ اس لیے کہ ہبہ کی تو کوئی حد مقرر نہیں ہوتی۔

اس کے بواب میں امام طوادی قراتے ہیں کہ جن روایات میں خمسة اُوسَق کے الفاظ ہیں ان میں اتن مقدار میں عرب کا جواز طابت ہو تا ہے اور اس سے زائد کی نفی نہیں ہوتی ملکہ اس بارے میں روایت خاموش ہے۔ اگر بول ہوتا الاَ تَکَوُنَ الْعَزَائِةَ الاَ فِی خَمَسَةِ اُوسَقِ تَوْ تَبِ انْحَمَار ہوتا اور زائد کی ممانعت طابت ہوتی اور جب ایسا نہیں ہے تو اس میں انحمار اور زائد کی ممانعت نہیں ہے (طحاوی ج ۲ می ۱۵) نیزچونکہ یہ طاہرا " بی

ہے جس کو خلاف الاصل جائز قرار دیا گیا ہے تو اس میں مناسب می ہے کہ اس کی مقدار متعین کر دی جائے تا کہ معلمات ربویہ کے لیے ایک اصل نہ بن جائے۔

اور علامہ ابن الهمام فرماتے ہیں کہ یہ مقدار لوگوں کی عادت کو پیش نظر رکھتے ہوئے بیان کی گئی ہے اس میں انحصار نہیں ہے اس لیے کہ وہ لوگ خمسہ اوس کی مقدار پر عربہ کرتے تھے اس لیے اس کو خاص طور پر ذکر کر دیا گیا ہے (فتح القدیر ج ۵ ص ۱۹۱)

امام شافعی کا نظریه

المام شافی فرماتے ہیں کہ عرایا مزابنہ میں سے استثنائی صورت ہے لین ورختوں پر گلے ہوئ کی ادر ای ہیں سے ہوئے کچل کو اتارے ہوئے خلک کچل کے بدلے بیچنے کو مزابنہ کہتے ہیں اور ای ہیں سے پائج وسق یا اس سے کم مقدار کو عرب کہتے ہیں اور فرماتے ہیں کہ عرب کی عاوت تھی کہ غریب لوگ تازہ کچل کا شوق رکھتے گران کے پاس رقم نہ ہوتی اور خشک کچل ہو تا تو یہ لوگ خشک کچل و تق تو سے کر درختوں کا تازہ کچل لے لیتے تھے تو حضور علیہ السلام نے پانچ وسق تک اس کی اجازت دے دی۔

حضرت مدنی کی تقریر ترزی ص ۵۰۰ میں ہے کہ ساتھ صاع کا ایک وسق ہو آ ہے اور پانچ وسق تقریبا " چھ من ہو آ ہے۔

شوافع کی پہلی دلیل اور اس کاجواب

شوافع حفرات کتے ہیں کہ بھے مزابد ورست نہیں گر عرایا جائز اور ورست ہے۔ ان حفرات کی دلیل وہ روایات ہیں جن میں رخص فی العَرَایا ( بخاری ج اص ۲۹۳۔ مسلم ج ۴ ص ۸) اور الآ العَرَایا کے الفاظ ہیں۔ اس کا جواب پہلے گزر چکا ہے کہ عربہ لغت اور علاء کے اقوال کی روشنی میں بھے کی فتم نہیں ہے بلکہ بہہ ہے۔ چونکہ صورہ " بھے ہ اس کی رخص فی العَرَایَا کا ذَکر کر ویا گیا ہے اور اللّ العَرَایَا میں استثناء متصل نہیں بلکہ منقطع ہے۔

دو سری دلیل اور اس کاجواب

للم ترفی نے ج اص ۲۳۳ میں حضرت زید بن ثابت کی روایت چیش کی ہے جس میں ہے نَهلی عَنِ الْمَحَافَلَةِ وَالْمَزَابَنَةِ إِلاَّ أَنَّهُ قَدُ أَذِنَ لِاَّ هَلِ الْعَرَايَا أَنُ يَبِيتَعُوهَا بِمِثَلِ حَرَصِهَا كَهُ فِي كَرَمُ مِنْ اللَّهِ مِنْ تَعْ محافَلَهُ أُور مِرًا بِنَه ہے منع قرالِ ہے گرائل عرايا كو اجازت دی ہے کہ وہ تخمینہ کے مطابق خرید وفرو دت کر لیں۔ اس روایت سے ثابت ہو آ ہے کہ عرایا کی مزابنہ سے استثناء ہے۔

ر و اس کا جواب سے ہے کہ خود امام ترفری فرماتے ہیں کہ اس کی سند میں محمد بن اسحاق میں ہے۔ اس کا جواب سے ہے۔ (اس کی بد نسبت دو سری روایات میچ ہیں جن میں عرایا کی رخصت کا ذکر ہے استثناء مہیں ہے)

### تيسري دكيل اور اس كاجواب

قاضی شوکانی قراتے ہیں کہ شوافع صفرات نے اس روایت سے بھی ولیل کاری ہے جو المام شافعی نے مختلف الحدیث میں صفرت زید بن خابت سے نقل کی ہے کہ انسار میں سے کچے لوگوں نے آکر حضور علیہ السلام سے عرض کی کہ ہم نوگ مختل ہیں آزہ نچل کھانے کا ہمیں شوق ہو تا ہے گر نقد رقم نہیں ہوتی فَرَخَصَ لَهُمُ انْ یَبْنَا عُوا الْعَرَایَا بِخَرُصِهَا مِنَ اللّهَ مِنْ وَصُور علیہ السلام نے ان کو بھ عملیا کی اجازت دی کہ وہ اتارے ہوئے کھل کے بدلے میں شخینہ لگا کر در دفت پر گے ہوئے کھل کو خرید لیا کریں۔ اس سے معلوم ہوتا ہے بدلے میں شخینہ السلام نے اس پر بھی کا اطلاق فریلا ہے۔

اس کا جواب قاضی شوکائی نے علامہ ابن حزم سے نقل کیا ہے کہ لام شافعی نے یہ روایت بغیر سند کے بیان کی ہے اندا اس سے اشدالل باطل ہے (نیل الاوطار ج ۵ ص ۱۲۳) اور علامہ زیلعی فرماتے ہیں کہ لام موفق الدین نے فرمایا ہے کہ یہ روایت حدث کی کی مشہور کاب میں نہیں ہے اور امام شافعی نے بھی اس روایت کی کوئی سند بیان نہیں گا۔ (نصب الراب ج م ص ۱۲)

امام ترفدی فرماتے ہیں کہ اس مسئلہ میں امام احد اور الم اسحاق بن راہویہ کا نظریہ بھی امام شافعی کی طرح ہے۔ امام مالک کا نظریہ اللہ مالک کا نظریہ

المام مالک ہے عربہ کے بارے میں دو روایتیں ہیں۔ ایک روایت کے مطابق وہ عربہ کی تغییر وہی کرتے ہیں جو احتاف کرتے ہیں گر اس کو بھج کی ایک صورت قرار دیتے ہیں اس کے بھیر وہی کرتے ہیں کر اس کو بھیج کی ایک صورت قرار دیتے ہیں اس کے کہ جب کیا گیا ہے۔ کہ جب کیا گیا ہے۔ کہ جب کیا گیا ہے۔ کہ دو سرے کو درخت کا پھل جبہ کیا گیا ہے۔ کہ امام مالک کے نزدیک موجوب لہ (جس کو کوئی چڑ جبہ کیا گی

ہو) نے موہوبہ چیز (جو چیز ہبہ کی گئی) پر بے شک قبضہ نہ کیا ہو' تب بھی مالک بن جا آ ہے۔ پھر جب اس نے وہ پھل آثارے ہوئے پھل کے بدلے میں دے دیا تو یہ تھے ہے اس لیے لام مالک کے نزدیک یہ تھے کی قتم ہے۔ لام مالک کا یہ نظریہ لام بخاری نے ج اس ۲۹۳ میں میان کیا ہے۔

الم مالك سے دو مرى دوايت يہ ہے كہ وہ عرب كى تغيراس طرح كرتے إلى كہ ايك باغ كے كى افراد مالك بول ايك بورد ايك ك درخت كم اور دو مرے كے زيادہ بول اور يكل كے كئى افراد مالك بورد ايك ك درخت كم اور دو مرے كے زيادہ بول اور يكل كے كئے كے وقت عادت محى كہ درختوں والے الل وعيال سميت كھل چننے كے ليے جاتے شے تو زيادہ درخت والول كو ان كى وجہ سے مشقت المحانى پرتى تو وہ كم درخت والے كو كمہ وية كہ تم ايخ درخت پر كے ہوئے كھل كے بدلہ ميں جمع سے المارا ہوا كھل لے او تو اس كى اجازت دى كى ہے۔ الم مالك سے عرب كى تغير علامہ عيني نے الم طحادي سے نقل كى ہے۔ الم القارى ج الم مالك سے عرب كى تغير علامہ عيني نے الم طحادي سے نقل كى ہے۔ الم القارى ج الم مالك سے عرب كى تغير علامہ عيني نے الم طحادي سے نقل كى ہے۔

الم بخاری فی حرایا کا مستقل باب قائم کیا ہے اور اس میں ذکر کی گئی روایات میں بعض میں صراحتا" اور بعض میں اشارة" وی معنی طابت ہو آ ہے جو المام ابو صنیفہ فی بیان کا سے

بَابُ مَا جَاءَ فِي كُرَاهِ مِيةِ النَّجُشِ (جُثُ كَ مَرده مونے كابيان) بيث كَ مَرده مونے كابيان) بيث كي تعريف

علامہ ابن جُرِّ فرملتے ہیں کہ نجش نون کے فقہ اور جیم کے سکون کے ساتھ ہے (فخ الباری ج ۴ ص ۱۳۵۵) اور علامہ بینی فرملتے ہیں کہ جیم کے فقہ کے ساتھ بھی درست ہے (مہرة القاری ج ۱۱ ص ۱۳۲۱) علامہ ابن جُرِّ فرملتے ہیں کہ جُمُ اصل میں کہتے ہیں شکار کو ایک جگہ سے دو سری جگہ کی طرف بھگاتا آ کہ شکار کیا جائے اور اصطلاح میں جُمُ کئے ہیں کہ بائع اپنی چیز کی اس قدر تعریف کرے کہ مشتری اس کو لینے میں خواہ مخواہ رغبت کرنے گئے یا کوئی دو سرا آدی بائع کی چیز کی تعریف کرے یا اس میص کے جُمَن میں زیادتی میان کرے طلائکہ وہ اس کو خریدتا نہیں چاہتا بلکہ یہ کاروائی صرف مشتری کو پھنسانے کے ایک کرتا ہے تو اس کو جُمِش کہتے ہیں اور اس کی وجہ سے آدی گنگار ہو تا ہے۔

نجش والى بيع كانتكم

اس بیج کے بارے میں اختلاف ہے۔ علامہ مینی عمرة القاری ج ۱۱ ص ۲۲۱۳ میں اور علامہ ابن جر فتح الباری ج ۲۲ میں اختلاف ہے۔ علامہ ابن منذر ہے نفل کرتے ہیں کہ بعض محد ثین نے ایس بیج کو فاسد قرار دیا ہے اور یسی قول ہے الل ظاہر کا اور امام مالک کا بھی ایک روایت کے مطابق کی نظریہ ہے اور حنابلہ کا بھی مشہور قول کی ہے جبکہ دو سرا آدمی سے کاروائی بائع کی مرضی سے کرے اور اگر اس نے بائع کی مرضی کے بغیر ایسا کیا تو یہ آدمی گنگار ہوگا۔

اور الی صورت میں ما لکیہ کا مشہور قول میہ ہے کہ اگر مشتری کو پتہ چل جائے کہ بائع نے یا دوسرے آدمی نے میرے ساتھ نجش کا معاملہ کیا ہے تو مشتری کو خیار ہوگا خواہ سودا

باتی رکھے یا تھ کو شخ کردے۔

اور احناف اور شوافع کے نزدیک بخش گناہ ہے گراس کے باوجود بھے ہو جائے گی۔ المام ترزی نے الم شافعی سے بخش کی تعریف یہ نقل کی ہے کہ بائع کے علاوہ کوئی دو سرا آدمی مشتری کو دھوکا دینے کے لیے بائع کے سودے کو اصل شمن سے زائد شمن والا بیان کرے۔ اس کا جو شمن بتایا ہے ' مشتری اس کے مطابق لے لیے ) تو یہ بخش ہے۔

بَابِمَا جَاءَفِي الرَّجَحَانِ فِي الوَزَنِ (وزن يس يَحِم نياده ويخ كابيان)

آگر بائع خود اپنا سودا وزن کر کے دیتا ہے تو اس کے لیے متحب یہ ہے کہ مشتری کو طعے شدہ وزن سے کچھ زیادہ دے تا کہ کم سودا دینے کے دہال سے نی جائے اور آگر بائع خود ضیں توان بلکہ اس کا نمائندہ وزن کرتا ہے تو وہ بائع کی اجازت سے ایسا کر سکتا ہے ورنہ وزن بالکل برابر کرے اور کسی قتم کا شک نہ رہنے دے۔

فَوْلُهُ فَسَاوَمُنَا بِسَرَاوِيلَ

ترفری شریف کی اس روایت میں ہے کہ حضور علیہ السلام نے ہمارے ساتھ شلوار کا بھاؤ کیا اور نسائی ج ۲ ص ۲۲۳ کی روایت میں ہے فاشئری مِنَا سَرَاوِیَالا کہ آپ المجالا نے ہم سے شلوار خریدی۔ مبارک پوری صاحب لبام سیوطی سے نقل کرتے ہیں کہ آپ المجالا نے ہم نے شلوار خریدی محر بہنی نہیں اور ابن القیم سے نقل کیا ہے کہ آپ نے شلوار بہنی ہمی ہور ابن القیم سے نقل کیا ہے کہ آپ نے شلوار بہنی ہمی ہے۔ اور المجم اللوسط للفرانی اور مند ابی یعلی کے حوالہ سے حضرت ابو جریرہ کی بہنے بنند ضعیف روایت نقل کی ہے کہ حضور علیہ السلام نے بازار سے جار دراہم کی شلوار بسند سند بازار سے جار دراہم کی شلوار

خریدی تو میں نے کمایا رسول اللہ کیا آپ شلوار پینتے ہیں تو فرملیا بال سفر و حضر' رات اور وان میں پہنتا ہوں کونکہ جھے سر کا عم ریا گیا ہے اور میں اس سے زیادہ سر کس اور کیڑے میں نسيل يا آ (تحنة الاحوذي ج ٢ ص ٢٦٨)

قُوْلُهُ عِنْدِي وَزَانٌ يَزِنَ بِالْأَجْرِ

حضرت سوید بن قیس فرماتے ہیں کہ میرے پاس وزن کرنے والا تھا جو مزدوری لے کر وزن كريًا قلد نام خطائي فرمات بي كداس روايت من دليل ہے كد اجرت لے كروزن كريا اور مانا درست ہے اور تقتیم کرنے والے اور حماب کرنے والے کی اجرت کا بھی میں عظم

ے (معالم السنن ج ۵ ص ا)

مبارک بوری صاحب لکھے ہیں کہ سعید بن المستب تعتیم کرنے والے کی اجرت کو منوع اور الم احد اس كو محمده قرار دين جي- محرجب حضور عليه السلام نے اس كے عمل كو و کھ کر اس کو خطاب قربلاک زِنَ وَارْجَعْ کہ وزن کر اور مشتری کے جانب والے پاڑے کو جمكا (این کچ نیاده وے) تو به اس بات كى دليل ہے كه به عمل جائز اور ورست ہے۔ (تخفة الاحوذي ج ٢ ص ٢١٨) أكر اس كاعمل درست نه وه أنو آب الفائم اس كو اس عمل عي سے منع فرما دیتے حالاتکہ آپ ٹائیلم نے اس کو اجازت دی اور فرملیا کہ وارجنے کہ بلزا جمکا ر جمان اي قدر جوما چاہئے جتنا عرف ميں رائج جو يا بائع اس كو پند كرے۔

قَوُلُهُ فَقَالَ عَنَ أَبِي صَفُوَانَ

تذی شریف میں سفیان عن ساک بن حرب عن سوید بن قیس کی سند سے روایت تقل کی گئی ہے اور امام ترفری فرماتے ہیں کہ جب شعبہ روایت کرتے ہیں تو ایون نقل کرتے ہیں عَنَ سِمَاکِ بَنِ حَرْبِ عَنُ أَبِي صَفَوَان لِعِنى انہوں نے سويد بن قيس كے سجائے الى مغوان کیا ہے۔ مبارک بوری صاحب تحقة الاحوذي ج ۲ ص ۲۲۹ میں ابو عمر النصرى سے نقل کرتے ہیں کہ ابو مغوان حضرت سوید بن قیس بی کی کثیت ہے اور ابو مغوان کو مالک بن میرہ بھی کہتے ہیں۔ تو گویا ان کے نزویک دونوں روایتی ایک بی راوی سے ہیں۔ ایک روایت میں سوید بن قیس ہام ذکر ہے اور ود سری روایت میں ابو صفوان کنیت ذکر ہے۔

بابما جاءفي انظار المعسر والزفقبه

(ننگ دست کو مهلت دینے اور اس کے ساتھ نرمی کرنے کا بیان)

انسانوں کی زندگی ایک وو سرے کے ساتھ مربوط ہے۔ انسان پر مجمی ایسی حالت مجمی

آجاتی ہے کہ وہ دو مرے سے قرض لیتا ہے اور اوائیگی کے قاتل نہیں ہو آ تو شریعت نے ملاار کو ترغیب دی کہ یا تو الیسے آدی کے قرض سے پکھ معاف کر دے یا پھر اس کو مملت دے اور یہ کوئی معمولی عمل نہیں ہے بلکہ علق خدا پر ترس کھانے کی وجہ سے اس کا رتبہ بست بلند ہوگا۔

الم ترقدی نے اس باب کے تحت حضرت او جریے گی جو روایت نقل کی ہے' اس میں جگہ میں ہے کہ نگف دست کو مملت وینے والے کو قیامت کے دن عرش کے سایہ میں جگہ نفیب ہوگی۔ شریعت نے جس طرح قرض خواہوں کو نری کا تھم دیا ہے' اس طرح مقروض کو بھی تنبیمہ کی ہے کہ وسعت ہونے کے باوجود قرض کی ادائیگی میں تاخیر نہ کرے اور قربایا مطل العَنِیٰ ظُلُمُ کہ مالدار آدی کا قرض کی ادائیگی سے نال مول کرنا تالم شار ہوتا ہے۔ قرض خواہ اور مقروض دونوں کو شریعت نے آداب سکھلنے ہیں تا کہ معالمات درست طور ر ادا کیے جاتے رہیں۔

بَابَ مَا جَاءَ فِي مَطَلِ الْغَيْنِي ظُلَمْ اللهُ عَلَيْ مِنْ اللهِ اللّهِ اللهِ اللهِ المِلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المِلْمُ اللهِ اللهِ ال

(مال دار كابلا وجد قرض كى ادائيكى سے نال مؤل كرنا ظلم مونے كابيان) كى آدى كے ذمه دوسرے كامالى حق مو لور اس كو حق كى ادائيكى كى وسعت مجى مو تو

ی ادی نے ذمہ دو سرے قابل می ہو دور اس کو سی کی ادایتی کی وسعت بی ہو تو اس فو سی کی ادایتی کی وسعت بی ہو تو خواہ مخواہ نال مول کرنا اور ادائیگی میں تاخیر کرنا ظلم اور زیادتی ہے۔ نسائی ج ۲ می ۱۳۳۳ کی روایت میں ہے گئی اگواجد بہول عِرضه وَعَقَوْرَنَهٔ یعنی اگر وسعت والا آدمی ملل حق کی ادائیگی میں خواہ مخواہ بلا وجہ نال مول کرتا ہے تو اس کی بے عزتی کرنا اور اس کو سزا دینا جائز ہے۔ اور نقماء فرماتے ہیں کہ ایسے آدی کو قاضی جیل میں قید بھی کر سکتا ہے۔

قَوْلُهُ إِذَا ابَنَاعَ أَحَدُكُمَ عَلَى مَلِيْ فَلَيَتَبَعَ

اس جملہ کا معنی خود الم ترقدی کے یہ کیا ہے کہ جس آدی کے ذمہ حق ہے اگر وہ کسی ملدار کے حوالے کر دیتا ہے تو حق وصول کرنے والا یہ حوالہ قبول کرے۔ قاضی شو کائی شکل الاوطار ن د ص ۲۵۱ میں لکھتے ہیں کہ اہل ظاہر اور اکثر حنابلہ کے نزدیک یہ حوالہ قبول کرنا واجب ہے اس لیے کہ حدیث میں امر کا صیغہ ہے اور جمہور علماء اس امر کو استجباب پر محمول کرتے ہیں اور قاضی شو کائی لکھتے ہیں کہ جمہور کے نزدیک مالدار آدی کا خواہ مخواہ نال مطول کرنا فست کا موجب ہے لین اس کو فاست بنا دیتا ہے۔

قُولُهْ وَقَالَ بَعْضَ أَهُلِ العِلْمِ إِذَا آجِيَلَ الرَّجْلَ عَلَىٰ مَلِيْ فَاحَتَالُهُ فَقُدُ بَرِيً

۔ اور بعض الل علم نے کما ہے کہ جب قرض کسی مالدار کے حوالہ کیا جائے اور وہ اس حوالہ کو قبول کرلے تو حوالہ کرنے والا بری الذمہ ہو جاتا ہے۔

### حوالہ کی تعریف

علامہ ابن جُرُ فَعُ الباری ج ۵ ص ۳۷۰ میں فراتے ہیں کہ حوالہ ، تحویل یا حول سے مشتق ہے اور فقہاء کی اصطلاح میں حوالہ کتے ہیں نَقَلَ دَینِ مِنْ ذِمَّةٍ اِلَی ذِمَّةٍ یعنی قرضہ کا ایک آدی کے ذمہ سے دو سرے کے ذمہ کی طرف خطل کرنا مثلا ازید نے عمرہ کا قرض دینا ہو اور زید کے کہ میرا قرض بحرے وصول کرلینا اور بحراس کو تشکیم کرلے تو اس کو حوالہ کہتے ہیں اس لیے کہ زید کے ذمہ سے قرضہ بحرکے ذمہ کی طرف خطل ہو گیا۔

## حوالہ کے بارے میں ائمہ کرام کے اقوال

احناف کے نزدیک حوالہ کے میچ ہونے کی شرط یہ ہے جیسا کہ صاحب ہدایہ نے ج ۳ میں احداث کے نزدیک حوالہ کے میچ ہونے ک من ۱۰۰ میں لکھا ہے کہ محیل (لیمنی مقروض) اور محال (قرض خواہ) اور محال علیہ (جس کے ذمہ یہ قرضہ خطل کیا جا رہا ہے) یہ تیوں راضی ہوں تو حوالہ درست ہوگا اور جب ان کے درمیان عقد تام ہو جائے تو محیل (مقروض) بری الذمہ ہو جائے گا اور محال (قرض خواہ) اس قرضہ کا مطالبہ محال علیہ سے کرے گا۔

الم ابو حنیفہ فرماتے ہیں کہ اگر محتل علیہ (جس نے قرض ذمہ لیا ہے) اوائیگی سے قاصر ہو اور محتل کے مال ضائع ہونے کا امکان ہو تو ایس صورت میں محتل (قرض خواو) محیل (جس نے قرض لیا تھا) سے مطالبہ کر سکتا ہے۔

اور امام شافی فرماتے ہیں کہ جب ان کے درمیان عقد نام ہو کر محیل بری الذمہ ہو چکا ہے تو اب اس سے مطالبہ نہیں کر سکتا۔

## مخال علیہ کے دیوالیہ جو جانے کی صورت میں ائمہ کرام کے اقوال

اگر مخال علیہ کو قاضی نے مفلس (دیوالیہ) قرار دے دیا تو لیام ابو حنیفہ کے نزدیک چونکہ مال آنے جانے والی چیز ہے اور ان کے نزدیک قاضی کے مفلس قرار دینے کے باوجود تفلیس کا تھم جاری نہیں ہوتا تو الی صورت میں مخال مجیل سے مطالبہ نہیں کر سکتا بلکہ مخال علیہ سے بی مطالبہ کرے گا اور صاحبین (المام اور بوسف اور الم محمل کے زدیک چونکہ قاضی کے مغلس قرار دینے کی صورت میں علیس کا تھم جاری ہوتا ہے اس لیے ان کے زدیک ایس صورت میں مخال اپنا مال ضائع ہو جانے کے امکان کے چی نظر محیل سے مطالبہ کر سکتا ہے۔

لام الي فرات بي كه أكر حواله ك وقت قتل كو قتل عليه ك فن بون كاعلم الي فتل عليه ك فن بون كاعلم الي قتل الور وحوكه سه اس ك ساته به عقد كيا كيا تو الي صورت بي وه مجل سه مطالبه كر سكا هم اور باتى صورتون بي لام الي كا نظريه وى هم جو لام شافي كا هم كه كس صورت بي بحل عمل عليه سه تك كرك محاد مي بحل عمل عليه سه تك كرك كامطالبه في رقم كامطالبه في كرك كالم

الم احر اپنے نظریہ پر طعرت عمان کے قول کو دلیل بناتے ہیں جس میں ہے لَبسَنَ عَلَیٰ مَالِ مَسَلِم ذَوْی (تمذی ج اص ۱۳۳۳) کہ مسلمان کے مل پر ہلاکت نہیں ہے لینی اس کا ضیاع درست نہیں ہے اور وہ اس کی ہی صورت مراد لیتے ہیں کہ جب حوالہ کے وقت دھوکا کیا گیا ہو تو اس صورت میں مسلمان کے مل کا ضیاع ہو تا ہے۔

لور احناف بھی اپنے تظریہ پر حضرت عمان کے ای قول کو دلیل بناتے ہیں کہ اگر مختل کے مار عمال خاتے ہیں کہ اگر مختل کے مال خات نہ مختل کے مال خات نہ مختل کے مال کے مال کے مال کے مال کا مال خات نہ

بَابٌ مَا جَآءَ فِي المَنابَلَةِ وَالمّه لامسة ( عمنانه اور الماسه كاميان)

بيج المنابذه كي تغيير

علامہ بینی عمرہ القاری ج ا م عام میں اور علامہ این جر فتح الباری ج ۵ می ۱۳۹۳ یں فراتے ہیں کہ منابذہ کی ایک تغیریہ ہے کہ بائع اور مشتری یس سے ہر ایک انہا کیڑا دوسرے کی جانب پھینک وے حالاتکہ ان یس سے کمی نے بھی دوسرے کے کیڑے کو نہ دیکھا ہو۔ (چونکہ مید اور حمن دونوں کا وصف جمول ہے اس لیے یہ بھے درست نہیں) منابذہ کی دوسری تغیریہ ہے کہ بائع مشتری سے کتا ہے کہ جل یہ سودا تھ پر اتنے مثن پر ایک مثن پر ایک مثن پر ایک مثن کے بہتا ہوں اور جب جل تماری طرف اس کو پھینک دول تو یہ بھے تام ہوگی اور خیار نہ ہوگا (اس صورت میں چونکہ صرف ایجاب ہے واسری جانب سے قبول نہیں طال تکہ ایجاب وقبول دونوں بھے کے ارکان ہیں اس لیے یہ بھ درست نہ ہوگی)

منابذہ کی تیمری تغییر ہے ہے کہ نفس نبذیعن مجھنے کو بی تھ قرار دیں لیمنی ایسا کوئی کلے منابذہ کی تیمری تغییر ہے ہے کہ نفس نبذیعن مجھنے کو بی تھے قرار دیں لیمنک دی اور کلے جمعے اپنی چیز اس کی طرف چھنک دی اور اس چھنک دینے کو بی تھے جھنے لگے و مرے نے اپنی کوئی چیز اس کی طرف چھنک دی اور اس چھنک دینے کو بی تھے جھنے لگے تو یہ درست نہیں اس لیے کہ ایسا مینے ضوری ہے جو تھے پر والات کرتا ہوں۔

#### اشكال اوراس كاجواب

اس تغیر را اعراض ہے کہ بعض دفعہ ہوں ہو آ ہے کہ گابک دکاندار کے پاس جاکر چیز لے لینا ہے اور جمن اس کو پکڑا دیتا ہے حالانکہ دونوں بیس سے کس نے کوئی کلمہ نہیں کہا ہو آ اور الی بھے کو بھے المصاطاق کتے ہیں اور اس کو بہت سے مصرات نے جائز قرار دیا ہے جبکہ ڈکورہ تغیر کی دو سے الی بھے ناجائز قرار پائی ہے۔

تو اس احتراض كا جواب يه ب كه علامه ابن حجر فراح جي كه الكِن مَنَ أَجَازَ السّمَاطَاة قَيْدَهُمَا بِالسّمَةُ مَنَ أَجَازَ السّمَاطَاة قَيْدَهُمَا بِالسّمَةُ مَنَ أَجَازَ عَ ٥ السّمَاطَاة قَيْدَهُمَا بِالسّمَةُ فَيْ الْمَادَة بِالْدَهُ عَلَى السّمَاطَة وَالْمَادَة بِالْمُعَاطَة وَالْمَادَة بِالْمُعَاطَة عَلَى عَلَى السّمَالُة مَا مُن فَيْدِ لَكُانَى مِهُ كَمُ السّمَالُهُ مَعْمُولَى حَيْدُول مِن يا ان جيرول مِن ورست مِ جن مِن معاطاة كى عادت مو-

# يُنعُ الْمُلَامَةِ كَى تَعْرَيْف

ملامہ المس ہے ہور اس کی بھی تین تغیریں کی گئی ہیں۔ ایک تغیریہ ہے کہ نفس المس (الولنے) کو بی تھے قرار دیا جائے اور یہ ایسے بی ہے جسے بھے المنابذہ میں نفس نبذ کو بی تھے قرار دیا جائے۔

ور سری تغیریہ ہے کہ بائع مشتری ہے کے کہ تواس مید کو شل لے اور تیرااس کو اس کی دوسری تغیریہ ہوگا (جب شریعت کمن تیرا ہوگا (جب شریعت کے اس کرنا تیرے دیکھنے کے اس کو خیار نہ ہوگا (جب شریعت نے اس کو خیار رؤیت دیا ہے اور یہ آدی اس کے اس خیار کو ساقط کرنا چاہتا ہے اس لیے یہ سے سے حمیں ہے۔

لام شافی نے بھے الملا منہ کی ہی تغییر کی ہے۔ (یہنی شرح ہدایہ ج سام ۱۹۸)

اور بھے الملامہ کی تیسری تغییریہ ہے کہ بائع مشتری سے کے کہ بین یہ چیز تھے پر اتنے خس کے بدلے بھی یہ چیز تھے پر اتنے خس کے بدلے بھیا ہوں اور جب میں تھے کو اس کروں (ایسی چھو لوں) تو بھی تام ہو جائے گی اور پھر خیار نہ ہوگا۔ اور ای طرح اگر بائع کے بجائے مشتری کے تو تب بھی ہی تھم ہے۔ (اس صورت میں چو تکہ دو سمری جانب سے تبول نہیں ہے بلکہ ایک تی جانب سے دو سرے پر بھے مسلط کی جا رہی ہے اس لیے یہ درست نہیں ہے۔ امام ابو حنیفہ نے بھی الملامہ کی میں تغییر کی ہے۔ (اعلاء السنن ج ۱۲ م ۲۱ م ۱۹۱)

علامہ مینی فرماتے ہیں کہ بیج الملامہ اور مثلبذہ خرر (دھوکہ) والی بیوع میں سے ہیں اور قمار (جوا) ہیں اس لیے جائز نہیں ہیں (عمدة القاری ج ۱۱ ص ۲۷۵)

مملوكه غيرموجود چيزكي بيع كالحكم

اگر كوئى آدى اپنى الى مملوك چيز بيتا ہے جو عقد كرتے وقت اس كے پاس موجود نہيں بلكہ اس كے گجريا وكان ياكسى الى جگه پر ہے جمال سے وہ اٹھا كر مشترى كے حوالے كر سكتا ہے تو الى جے كاكيا تھم ہے؟

علامہ بینی اور علامہ ابن جُرِ فرماتے ہیں کہ اگر بائع اور مشتری نے کمی غیر موجود چیز کی بھے کی تو اگر وہ چیز الی ہو جس کو وصف سے واضح کیا جا سکتا ہو اور پھر مشتری نے اس کو وصف کے مطابق بی بلیا تو امام احمد کے نزدیک الی بھے درست ہوگی اور اگر بیان کروہ وصف کے مطابق نہ ہو تو مشتری کو بھے فح کرنے یا نہ کرنے کا خیار ہوگا۔ اور احتاف کے نزدیک ہر صورت بیل یہ وجہ درست ہوگی اور مشتری کو خیار رؤیت ہوگا۔ (یعنی دیکھنے کے بعد اگر پہند نہ کرے تو تھے کو رد کرنے کا خیار ہوگا۔ (یعنی دیکھنے کے بعد اگر پہند نہ کرے تو تھے کو رد کرنے کا خیار ہوگا)

اور امام شافعی کے اس بارے میں وہ قول ہیں۔ آیک قول کے مطابق ان کے نزدیک فیر موجود چیز کی بھے بالکل درست بی نہیں ہے اور یہ ان کا قول جدید ہے۔ اور امام مالک ہے دوایت ہے کہ آگر فیر موجود چیز کی انھی طرح وصف بیان کر دی گئی تو بھے جائز ہوگی اور امام شافع کا بھی قول قدیم ہی ہے۔ اور اعمی (تابیط) کی بھے کا بھی ذکر کیا گیا ہے کہ شوافع کے مشہور قول کے مطابق درست نہیں ہے اور امام مالک اور امام احیر فرماتے ہیں کہ آگر کمی دو سرے آدی نے اس کے سامنے اس چیز کی وصف بیان کر دی تو یہ بھے درست ہوگی ورنہ نہیں۔ اور احناف نے زدیک نابیط آدی کا بھے کرنا مطلقا اس درست ہے۔ (فتح الباری نے ۵ مس

سهيو ملخماً)

بَابَمَا جَاءَ فِي السَّلَفِ فِي الطَّعَامِ وَالثَّمَرِ (غلے اور پھلول میں سے سلم کابیان)

> بھے سلف کو ہی تھے سلم کتے ہیں۔ سلم کی تعریف

اور حضرت شاہ ولی اللہ صاحب محدث والوی معنی شرح الموطاج اس ۱۳۸۳ میں لکھنے اللہ علم اللہ ۱۳۸۳ میں لکھنے اس ۲۳۸۳ میں کلھنے اس کہ عالم اللہ حنیف اللہ حنیف کے خود کی سات شرفیں ہیں۔ (۱) مبعد کی صفت معلوم ہو (۲) آوع معلوم ہو (۳) جنس معلوم ہو (۲) قدر معلوم ہو (۵) دت معلوم ہو (۲) جس جگہ مبعد حوالے کرنا ہے وہ جگہ معلوم ہو (۵) رأس مال سلم معلوم ہو۔

حيوان ميں بيع سلف

احناف کے نزدیک حیوان (جاندار) میں تھے سلف کروہ ہے اور امام شافق اور امام احمد فرماتے ہیں کہ حیوان میں بھی تھے سلف جائز ہے۔

الم شافعيّ وغيره كي دليل

الم شافعی اور الم احد ولیل میں صرت عبد اللہ بن عمرہ کی روایت پیش کرتے ہیں جو ابو داؤد ج ۴ ص ۱۹۱ وغیرہ میں ہے جس میں ہے کہ نی کریم طابط نے افکر تیار کرنے کا تھم فرمایا۔ صدقہ کے جو اونٹ تھے وہ ختم ہو گئے تو آپ طابط نے فرمایا کہ بیت المال کی اونٹیوں کے بدلہ میں اونٹ خرید لے حال تکہ اس وقت اونٹیاں موجود نہ تھیں بلکہ وہ تو بعد میں حاصل ہوئی تھیں۔ اس روایت سے متعلق ضوری بحث باب کرابید کھی الحیوان یا لیکوان میں عرامی ہے کہ یہ روایت ضعیف ہے۔

المام ابو حنيفة كا نظريه اور دليل

اور المام ابو صنیفہ جو حیوان میں بچے سلم کو کروہ کہتے ہیں ان کی دلیل معدرک ج ۲ میں ہے اور دار تعلیٰ ج ۳ میں ان وغیرہ میں معقول حضرت ابن عباس کی مدایت ہے جس میں ہے آن النبیکی صلی اللہ عکیہ وَسَلْم نَهٰی عَنِ السَّلْفِ فِی الْحَیْدَوَانِ کہ نمی کریم طاقا میں ہے آن النبیکی صلی اللہ عکیہ وسلم نے منع فرمایا ہے۔ امام حاکم فرماتے ہیں کہ یہ روایت مجھ الاساو ہے اور امام ذہی قرماتے ہیں کہ یہ روایت می الساو ہے کمر اور امام ذہی قرماتے ہیں وارت نے کام کیا ہے کمر قاضی شوکانی کے مطابق ممافعت کی روایات رائے ہیں اور قاضی شوکانی سے اس کے مطابق ممافعت کی روایات رائے ہیں اور قاضی شوکانی سے اس کے مطابق ممافعت کی روایات رائے ہیں اور قاضی شوکانی سے اس کے مطابق میں اور تامی شوکانی سے اس کے مطابق بحث یا کیوان میں گرد چکی ہے۔

بَابَمَا جَاءَفِي اَرَضِ المَشَنزكِ يَرِيدَ بَعَضَهُمْ بَيَعَ نَصِيبِهِ (مشرَكه زمِن مِن عَلَ ابْناحمه بِيخ كَ مَعَاق بحث)

آگر کوئی زمین کئی آدمیوں کی مشترکہ ملیت میں ہو اور ان میں سے کوئی اہنا حصہ بھٹا چاہے تو ہاتی شرکاء کو ہلاتفاق شغد کا حق حاصل ہے کوئکہ وہ شریک ٹی المسم ہیں۔ اگر اس بیخ والے نے اپنے شرکاء کو اطلاع دیے بغیرانا حصہ کی اور پر بھ ویا تو ترفدی شریف ج اس ۱۳۵۵ کی اس روایت کی وجہ سے وہ گناہ گار ہوگا جس میں آیا ہے کہ مَن کَانَ لَهُ شَرِیْکُ فِی حَالَیْطِ فَلاَ یَبِیْعَ نَصِیْبَهُ مِنَ ذَالِکَ حَنیٰ یَعَرِضُهُ عَلیٰ شَرِیْکِ جو کی دوسرے کے

ماتھ باغ میں شریک ہے تو اگر وہ اپنا حصہ بنچا ہے تو اپیا آدمی اپنے شریک کو وہ حصہ نیش کے بغیرنہ بنچے لور اگر اس نے اپنے شرکاء کو وہ حصہ ٹیش کیا گران میں سے ہرایک نے لینے سے اعراض کیا تو ایسی صورت میں کیا ان کو شغعہ کا حق رہتا ہے یا نہیں؟

جمهور كانظريه

لام ابو منیقہ لام شافی اور الم مالک فراتے ہیں کہ ان کو شفعہ کا حق ہوگا اس لیے کہ شفعہ کا حق ہوگا اس لیے کہ شفعہ کا حق قو بابت بی اس وقت ہوتا ہے جبکہ اس کے شریک نے اپنا حصہ فی دیا ہو اور جب تک اس نے بھیا نمیں اس وقت تک شفعہ کا حق نمیں اور جب ایمی تک حق نمیں او لینے ہے اعراض شفعہ ہے اعراض نہ ہوگا۔

للم سفيان توري كا تظريد اور دليل

اور لام سغیان ٹوری فرماتے ہیں اگر شریک نے اپنا حصہ بیچنے سے پہلے اپنے شرکاہ کو وہ حصہ پیش کیا اور ان سے کہا کہ آپ میں سے کوئی خرید لے مگر ان میں سے ہر آیک نے اعراض کیا اور لینے سے انگار کر دیا تو اس حصہ کے بیچے جانے کے بعد ان کو شغد کا حق نہیں ہوگا۔

رب الله معیان توری ای ولیل میں ترفری شریف کی اس باب کے تحت ذکر کوہ حضرت جاری کی دوایت چین نوری ای ولیل میں ترفری شریف کی اس باب کے تحت وکر کوہ حضرت جاری کی دوایت چین کرتے چیں جس میں آیا ہے کہ فکلاً بیئیتے نعیت میں فالیک تحتلی تیمیت کے اپنے کہ ایک حملی میں کہ ایک حملی شریک پر چیش کے اپنے کہ شریک بر چیش کے اپنے کہ شریک ہائے۔

اس كاجواب

حرے گناوی فرائے ہیں کہ اس روایت سے قو صرف یہ فابت ہو تا ہے کہ بائع اپنا حمد اس وقت تک نہ بیتے جب تک اپنے شریک کو فیش نہ کرے قو اگر اس نے اپنے شریک کو فیش نہ کرے قو اگر اس نے اپنے شریک کو فیش نہ کرے وا تو گناہ گار نہ ہوگا ور اس کے اعراض کی وجہ سے واسرے پر نے ویا تو گناہ گار نہ ہوگا اور اس صدیف میں حق شفعہ کی وجہ سے لینے یا نہ لینے کا تو زرا اشارہ مجی نہیں ہے تو اس پر اس کو دلیل کیسے بنایا جا سکتا ہے؟ (الکوکب الدری ج ا

#### المم احدٌ كا نظريه

#### بَابُمَا جِاءُفِي المّخَابَرة وَالمّعَاوَمَةِ ( عَلَيه اور معاومه كابيان)

قُولَهُ نَهِى عَنِ المَحَاقَلَةِ وَالمُمْزَابَنَةِ وَالْمَخَابُرَةِ وَالْمَعَاوَمَةِ وَرُخْصَ فِي الْعَرَايُا ﷺ محافلہ اور مزاہد كى بحث پہلے بَابَ مَا جَاءَ فِي النَّهِيَ عَنِ المَحَاقَلَةِ وَالْمَزَابَنَةِ ﴿ مَنْ كُرْرَ فِي هِ اور ﷺ الْحَامِه كى بحث بَابَ مَا جَاءَ فِي النَّهِيَ عَنِ الثَّنْيَا مِن اور عرايا كى بحث بحث بَابَ مَا جَاءَ فِي الْعَرَايَا مِن كُرْرِ فِي جِد

اَلْمَعَاوُمُهُ عَامُ سے ہے جس کا معنی ہے سل۔ معاومہ کتے ہیں کہ کی سانوں کے لیے در ختوں کے پالوں کے اس لیے ناجائز کے در ختوں کے پالوں کو بچنا اور شریدنا۔ چو تکہ یہ معدوم چیز کی تاج ہے اس لیے ناجائز ہے۔ یعنی جس چیز کی تاج کی جاری ہے وہ تو ایجی پیدا بی نہیں ہوئی۔

#### بكب (قاضى اور حاكم كى جانب سے اشياء كے بھاؤ مقرر كرنے كابيان)

للم ترفی نے صرف بات کما ہے اور اس کے ساتھ کوئی عنوان قائم نہیں کیا مگر آمے جو روابت چیش کی ہے' اس سے معلوم ہو تا ہے کہ اس باب جس بحث بیہ ہے کہ کیا الم اور قاضی اشیاء کے بھاؤ مقرر کر سکتے ہیں یا نہیں؟

الم مالک فرماتے ہیں کہ امام اور حاکم جب جاہیں ' بھاؤ مقرد کر کتے ہیں۔ اور امام شافی فرماتے ہیں کہ اگر بھاؤ بہت چڑھ جائے تو مقرد کر کتے ہیں۔ احتاف کے نزدیک امام اور حاکم بھاؤ مقرد نہیں کر سکتے اور ان کی دلیل ترخی شریف کی بھی روایت ہے جس بی آ آ ہے کہ جب حضور علیہ السلام ہے اشیاء کے بھاؤ مقرد کرنے کو کما گیا تو آپ مظاہلا نے فرملیا وًانی کا کرنے وائی الفی ربی ولیسس اَحد مندکم بطلبت بمقطلبت فی دم والا مال (ترفری ج اللا محد میں موں کہ اپنے دب سے اس حال بی ملوں کہ تم بیں سے کوئی بھی بھی جس سے کوئی بھی جس ناحق خون یا مال کا مطالبہ کرنے والا نہ ہو۔ اور فرملیا کہ اللہ تعالی بھاؤ مقرد کرنے والا نہ ہو۔ اور فرملیا کہ اللہ تعالی بھاؤ مقرد کرنے والا نہ ہو۔ اور فرملیا کہ اللہ تعالی بھاؤ مقرد کرنے والا ہے بعن جب اشیاء واقر مقدار بیں ہوں گی تو بھاؤ کم ہوگا اور اگر کمیاب ہوں گی تو بھاؤ زیادہ ہوگا اور اشیاء کو کم یا زیادہ پیدا کرنا صرف اللہ تعالیٰ کے قبضہ قدرت بیں ہے۔ بھاؤ زیادہ ہوگا اور اشیاء کو کم یا زیادہ پیدا کرنا صرف اللہ تعالیٰ کے قبضہ قدرت بیں ہوں گی تو ادا کہ جو گا در اشیاء کو کم یا زیادہ پیدا کرنا صرف اللہ تعالیٰ کے قبضہ قدرت بیں ہون گا اور اشیاء کو کم یا زیادہ میں اور حاکم مسلماؤں کے امود کی حفاظت کے ذمہ وار ہوتے احتاف کرنے جی کہ دور کی حفاظت کے ذمہ وار ہوتے

بیں اور ان کے سلمنے بائع اور مشتری دونوں برابر بیں اور ایک کی رعایت رکھتے ہوئے دوسرے سے زیادتی درست نہیں اس لیے یہ بھاؤ مقرر نہیں کر کھتے۔

علامہ کشمیری فرائے ہیں کہ اہم ابد بوسف فرائے ہیں کہ آگر بھاؤ بہت منگا ہو جائے اور لوگوں کو بہت ضرر ہو تو اہم بھاؤ مقرر کر سکتا ہے اور اشیاء کی قیمتیں سستی کر سکتا ہے (العرف الشذی میں ۱۳۰۳) آج کے اس دور میں اہم ابد بوسف کے قول کے مطابق فتوی دیا جا سکتا ہے اور انصاف پند ماکم کو بھاؤ مقرر کرنے کا اعتبار ہوگا۔

بَابَ مَا جَآءَ فِي كُرَاهِ يَةِ الْغُشِّ فِي الْبَيَوُعِ (حُريد وفرونت مِن دموكه وملاث كي ممانعت كابيان)

مبارک بوری صاحب مراح کے حوالہ سے لکھتے ہیں کہ غِشَ کمو کے ماتھ ہو او اس کا معنی ہے خیائت کرنا۔ اور قاموس کے حوالہ سے لکھا ہے کہ غش کہتے ہیں کہ ظاہر کچھ اور ہو اور اندر کچھ اور ہو۔ (تخفۃ الاحوذی ج ۲ ص ۲۷۷)

اگر کوئی آدمی اصل چیز میں کسی اور چیز کی طاوت کرتا ہے یا وزن زیادہ کرنے کے لیے اس پر پانی و فیرہ چھڑکتا ہے تو سے خش ہے۔ پھر اگر کسی ایسی چیز کی طاوت کرتا ہے جو انسانی محت کے لیے معزہ تو یہ زیادہ جرم ہے اور فش کرنے والے کو درجہ بدرجہ تعزیر لگائی جا علی ہے۔ علی ہے درجہ کا جرم ہوگا اس کے مطابق مزادی جا سکتی ہے۔

بَابَمَا جَآءَ فِي اِسَتِقَرَاضِ الْبَعِيْرِ أَوِ الشَّيءِ مِنَ الْحَيْوانِ (اونث يا اور كوئى جانور كم بدك مِن قرض لين كابيان)

مولانا محد ذكريا صاحب اوج المسالك ج ١١ ص ٣٥٩ من فرمات بين كه اتمه الله الله الله علاق ك نزويك حيوان كر منية كل نزويك كوئى جانور كر بدل من قرض لينا جائز اور درست به الله الله عنية كري جانور كر بدل من قرض لينا درست نهيس ب

ائمه الله كانظريه اور دليل

ائمہ اللہ علاقہ کے نزدیک اگر جاریہ (اونڈی) کو وطی کے لیے نہ لیا جائے بلکہ کسی اور فدمت کے لیے لیا جائے بلکہ کسی اور فدمت کے لیے لیا جائز ہے۔ اور اگر وطی کے لیے ہو تو جائز ہے۔ اور الم مزنی کے نزدیک جاریہ سمیت تمام جانور قرض پر لینا جائز ہے۔

ائمہ ثلاث ان روایات سے استدالل کرتے ہیں جن میں آیا ہے کہ حضور علیہ السلام فی اونٹ قرض کیے۔ خود کیے جیسا کہ حضرت او جریرہ کی روایت میں ہے اور حضرت او جریرہ کی روایت میں ہے اور حضرت او میں اونٹ رافع نے حضور علیہ السلام کی اجازت کے ساتھ بیت المال کی اونٹیوں کے بدلہ میں اونٹ کے طلائکہ اس وقت اونٹیاں موجود نہ تھیں۔ اور ان روایات کو لام ترزی نے بھی اس باب کے تحت ذکر کیا ہے۔

#### احتاف کی طرف سے اس کے جوابات

پلا جواب ميہ كريد روايات رياوالى آيت نازل مونے سے پہلے كى يي اس ليے ميد روايات مفوخ ين-

دوسرا جواب علامہ کھیری قراتے ہیں کہ ان صورتوں ہیں حیوان کی حیوان کے بدلے تھے نہ تھی بلکہ ویے قرض تھا اور جب صاحب حق نے قبل از وقت اس کا تقاضا کیا تو آپ نے اپنے ذمہ شن کے بدلے اونٹ خرید کر دے ویا اور ایسا کرتا بالکل درست ہے رالعرف الثنری ص ۱۹۰۳) اور حضرت او رافع والی حدیث کے بارے ہیں بَابُ مَا جَاءَ فِی کَرَاهِیة بَیْعِ الْحَیْدُوانِ بِالْحَیْدُوانِ فَرِیْنَا اَلْمَیْ وَالْ حدیث کے بارے ہی بَابُ مَا جَاءَ فِی کَرَاهِیْنَة بی بحث گرر بھی ہے کہ لام خطائی اور قاضی شوکائی نے اس کو ضعیف بتایا ہے۔

تیرا بواب مولانا ظفر احم حلل فراتے ہیں کہ ہو سکا ہے کہ جس فحض سے آپ الھام نے یہ بچ کی ہو وہ حربی ہو (دار اسلام کا رہنے والا نہ ہو) اور بھے مینہ سے باہر کی الیک جگہ پر ہوئی ہو جو آپ کی ولایت کے تحت نہ ہو اور الیکی صورت کی الیک تھ احتاف کے

زريك مجى جازز ب (اعلاء السنن ج ١٣ ص ٢٠٩)

چوتھا جواب کام طلوی فرات ہیں کہ جن روایات پی استفراض البعیر (اون قرض لینے) کا ذکر ہے وہ روایات منسوخ ہیں اور نمی والی روایات نائخ ہیں جن بیل یہ الفاظ ہیں نہی عَنَ بَیْتِ الْحَدَوانِ بِالْحَدَوانِ نَسِیَنَهُ کہ اوحاد کی صورت بیل حیوان کی حیوان کے برلے تھے ہے آپ طابط کے منع فرایا ہے (طوف ی ج م ص ۱۸۹) اور پھر یہ بات بھی ہے کہ البت والی روایات میں اور ممافعت والی محرم ہیں اور قاعدہ کے مطابق محرم کو مسی پر ترجیح میں اور قاعدہ کے مطابق محرم کو مسی پر ترجیح میں اور قاعدہ کے مطابق محرم کو مسی پر ترجیح میں اور قاعدہ کے مطابق محرم کو مسی پر ترجیح میں اور قاعدہ کے مطابق محرم کو مسی پر ترجیح میں اور قاعدہ کے مطابق محرم کو مسی پر ترجیح

الم المحلوي في صرت عبد الله بن مسعود كا تظريد بيد تقل كيا به كم السّلف في كُلِّ شَي والله المنطقة في كُلِّ شَي والله المنطقة في الله المنطقة في المنطقة

باتی چیزوں میں بھ سلف میں کوئی حرج نہیں جبکہ اجل معلوم ہو۔ اور اس طرح کی روایت صفرت عرامے جس ہے۔

پانچواں جواب قرض میں اس کا حمل اوا کرنا ہوتا ہے اور حیواتات میں ایک دو سرے
کے ساتھ فاہری طور پر بھی نفاوت ہوتا ہے اور بالخنی طور پر تو بہت زیادہ نفاوت ہوتا ہے اور
ان کو وصف میں برابر قرار نہیں دیا جا سکتا اس لیے حیواتات آئیں میں مماثل نہیں ہوتے
اس لیے حیواتات کا استقراض (ایک آدی ابھی کوئی جانور لے لے اور اس کے بدلے میں بعد
میں کی وقت جانور دے دے) درست نہیں ہے۔

قُوَّلُهُ فَإِنَّ خَيَرَكُمُ أَحُسُنَكُمُ فَضَاءًا

پس بیک تم میں سے بمتروہ لوگ میں جو اپنے ذمہ قرضہ کی ادائیگی اجتھے طور پر کرتے

-01

آگر مشتری نے وہ کلو مسد کا بھاؤ مقرر کیا تو اگر یہ مشتری بائع سے زائد کا نقاضا کرتا ہے تو درست نہیں ہے۔ ای طرح بائع نے جو شن طے کیا ہے اس سے زائد نقاضا کرتا ہے تو درست نہیں ہے اور اگر ان بی سے کوئی بھی دو سرے کے نقاضے یا زیادتی کی شرط کے بغیر اپنی مرضی سے کچھ زائد دے دے تو اس بیں کوئی حرج نہیں ہے بلکہ ای کی ترغیب صدعث کے اس حصہ بیں دی گئی ہے۔

بب (معاملات میں آپس میں زی کرنے کابیان)

الم تذی نے کہ کہ دیا اس کے ساتھ کوئی عوان قائم نہیں کیا گر تحت الباب
دوایات سے معلوم ہو آ ہے کہ اس میں تھ وشراء میں آپس میں زی کرنے کا علم ہے۔ پہلی
مدے میں ہے کہ اللہ تعالی خرید وفروخت میں اور قرض کے نقاضے میں زی کرنے والوں کو
محبوب رکھتا ہے اور دو مری روایت میں ہے کہ پہلی امتوں میں سے آیک آدمی کو اللہ تعالی
نے اس لیے معاف کر دیا تھا کہ وہ خرید وفروخت اور اپنے حق کے نقاضے میں نری کیا کرتا

بَابُ النَّهُي عَنِ الْبَيَعِ فِي الْمَسَجِدِ (محير مِن خرير وفرونت كي ممانعت كابيان)

مجد میں خرید وفرودت منوع ہے۔ بعض فقہاء کرام نے فرمایا ہے کہ اگر آدی

اعتکاف کی حالت میں ہو اور اس کو خرید وفروخت کی ضرورت پیش آجائے تو سودا کو مسجد میں حاضر کیے بغیر بھے و شراء کر سکتا ہے۔ مساجد خالص اللہ تعالیٰ کی عبادت کے لیے بنائی جاتی ہیں اس لیے ان کو دنیاوی کاموں کے لیے استعمال کرنا درست نہیں ہے۔ اس لیے حضور علیہ السلام نے فرمایا جیسا کہ اس باب کے تحت ترفری شریف کی روایت میں ہے کہ جب تم ایسے آدمی کو دیکھو جو مسجد میں نہیں خرید وفروخت کرتا ہے تو تم کو کہ اللہ تعالیٰ تیری بھے میں نفع نہ کرے۔ اور جو مخض مسجد میں اپنی گمشدہ چیز کا اعلان کرتا ہے ' تو اس کو کمو کہ اللہ تعالیٰ تیری وہ چیز دائیں نہ لوٹائے (اس لیے کہ تو نے اپنی اس چیز کی خاطر مسجد کی ہے ادبی کی ہے) مسجد میں میت کے جنازہ کے اعلان کی حضرات فقماء کرام نے اجازت دی ہے۔

ام مالک فراتے ہیں کہ سمجہ میں آواز بائد کرنا خواہ وہ علم کی خاطر ہوا کروہ ہے۔ اور الم ابو حنیفہ فراتے ہیں کہ اگر علم کی وجہ ہے آواز بائد کرنا ہے کہ جو بیٹے ہوئے ہیں ان تک آواز پہنچ جائے تو درست ہے۔ اس طرح آگر قاضی سمجہ میں فیصلہ کر رہا ہو تو خصوصت کے دوران جو آواز طبعی طور پر بلند ہو جاتی ہے اس کی اجازت ہے کیونکہ اس میں مجبوری ہے۔ اس کی اجازت ہے جب سمجہ میں فیصلہ کرنا جائز ہے تو اس کی وجہ سے جو اس ضروری ہے اس کی بھی مخبوری ہے۔ اس کی جب کہ سمجہ میں بہ آواز بلند ذکر کرنا بھی ورست نہیں ہے سوائے ان مقالمت کے رکھبیرات تشریق یا تعلیم کی خاطر) جن کی اجازت خابت ہے۔ جہ سمجہ میں اور خاب مالکہ کرا جا گھر سرفراز خان صاحب واس عرب می کا کہ سرفراز خان صاحب واس عرب می کی گلب راہ سنت اور خکم الذکر ہا لیمر کا مطالعہ فرا کیں۔

#### تتميه

لام ترفی نے ابواب السوع میں بیوع کی جو اقسام ذکر کی بیں ' یِنفَظِهِ تَعَالَیٰ خَیْ اَلَمَعُور ان پر بحث کر دی گئی ہے۔ بھی کی بچھ اقسام الی بھی بیں جن کو امام ترفی نے ذکر نہیں کیا جبکہ وہ احادیث اور فقہ کی کہوں میں فرکور بیں اور موجودہ دور میں وہ رائج بھی بیں اس لیے متاسب خیال کیا کہ ان اقسام پر بھی مختمرانداز میں بحث کر دی جائے تا کہ کی قدر بیوع کی ان اقسام کے بارے میں بھی معلولت ہو جائیں۔

#### بنع العينة

لام ابو داؤد نے باب فی النهی عن العین قائم کیا ہے اور اس کے تحت روایت افل کی ہے کہ حضرت ابن عرف فرمایا کہ جس نے حضور علیہ السلام سے سنا آپ طابی فرما دے سے افا آبایکنٹم العینی فرا کو کر کنٹم البعیاد فرما کی ہے افا آبایکنٹم البعین فرا کو کنٹم البعیاد سلط الله عَلیکتم دلا لا یکنز عہ حنی ترجعکوا اللی دینیکئم جس زمانہ جس تم آجھ عند کیا کہ کے اور مویشیوں کی دیس کرد کے اور مویشیوں کی دیس تک تم پر ایسی داست مسلط کر دے گا کہ دہ اس دفت کرد کے اور جماد چھوڑ دد کے تو اللہ تحالی تم پر ایسی داست مسلط کر دے گا کہ دہ اس دفت کہ تم سے دور نہ ہوگی جب تک تم اپنے دین کی طرف نہ لوثو گے۔ (ابو داؤد ج ۲ مس

#### اعتراض اور اس كاجواب

اس پر اعتراض ہے کہ لام منذریؓ نے اس روایت پر جرح کی ہے کہ اس کی سند میں اسحاق بن اسید اور ابو عبد الرحمٰن الخراسانی جن کی حدیث قاتل احتجاج نہیں ہے اور اسی طرح عطاء الخراسانی پر بھی جرح ہے۔ (مختصر سنن ابی داؤدج ۵ ص ۱۰۲)

اس کے جواب میں علامہ ابن القیم فرماتے ہیں کہ اس فقم کی روایت مند اجر میں میں کہ اس فقم کی روایت مند اجر میں می می ہے جس کی سند اول ہے حَدِّثْنَا اَسَوَدُ بَنَ عَامِرِ حَدَّثَنَا اَبُورَكُرِ عَنِ الْاعْمُ شَعَیٰ عَنَٰ عَلَ عَطَاءِ بَنِ اَبِی رَبَاحِ عَنِ ابْنِ عَمَرَ اور ابو واؤد شریف کی سند حیوہ بن شریح تک صح ہے اور یہ دونوں سندیں ایک دو مرے کے ساتھ مل کر روایت حسن ورجہ کی ہو جاتی ہے۔ نیز فرائے میں کہ اس کی تیسری سند بھی ہے اور اس سے سے بلت واضح ہو جاتی ہے کہ اس روایت کا اصل ہے اور سے روایت محفوظ ہے (تهذیب سنن الی داؤدج ۵ ص ۱۰۹)

روبی اس کے وکائی فراتے ہیں کہ کی عند والی روایت طرائی اور ابن القطان نے بھی نقل کی ہے اور ابن القطان نے بھی نقل کی ہے اور ابن القطان نے اس کو سیح کما ہے۔ اور علامہ ابن جر نے فرایل ور جالہ ثبقات کہ اس کے راوی نقد ہیں نیز قاضی شوکائی فرائے ہیں کہ اس شم کی روایت حضرت عبد الله بن عمرو بن العاص ہے بھی مرفوعا ہے اس کی سند اگرچہ کرور ہے گر صفرت عائشہ کی روایت کی وجہ ہے اس کو تقویت حاصل ہو جاتی ہے و الهذه الطراق بشد بعضا بعضا دوایت کی وجہ سے اس کو تقویت حاصل ہو جاتی ہے و الهذه الطراق بشد بعضا کر دوایت کو مضبوط کر وہی (نیل الاوطار ج ۵ می ۱۹۹) اور یہ اساد ایک وو سرے سے مل کر روایت کو مضبوط کر وہی ا

بيع مِينَهُ كَي تعريف

قاضی شوکائی فراتے ہیں کہ مید عین کے کمو کے ساتھ ہے اور اس کی تعریف یہ کرتے ہیں کہ ایک آوی کی سے اوحار منگا سودا فرید نا ہے پھر اس کو نفذ ہیں ستا دے نظا ہے تو اس کو بھیج مید کتے ہیں اور اس کو مید اس لیے کما جاتا ہے کہ صاحب مید کو خمن نفذ مل جاتا ہے کہ صاحب مید کو حتم کی نفذ مل جاتا ہے کہ ایک آدی کو رقم کی ضرورت ہوتی ہے وہ کس سے قرض لینا چاہتا ہے گر قرض دینے والے قرض دینے ہے کور تے ہیں کوراتے ہیں کو تکہ اس سے ایک عرصہ تک ان کی رقم دو سرے کے پاس چلی جاتی ہے اور وہ ایل بھی نہیں کرتے کہ قرض دے کر رقم زائد کا مطالبہ کریں اس لیے کہ یہ مصلم کھلا سود ہوں بھی نہیں کرتے ہیں کہ اس آدی سے کہتے ہیں کہ ہمارے پاس مال موجود ہے وہ تم فرید لو تو وہ آدی مثلاً سمل بھر کی مسلت پر وہ مالی فرید لیتا ہے اور پھر وہی مال بائع کو پہلے مقرر شدہ خمن سے کم پر نفذ دے دیتا ہے اور نفذ رقم سے فائدہ اٹھا آ ہے تو یہ آیک تم کا غلط حیار ہے اور دھوکہ ہے۔

مع من ك بارك من المدكرام ك الوال

قاضی شوکائی فرائے میں کہ لام ابو صنیقہ لام مالک اور لام احر فرائے میں کہ بھے مینہ جائز شیں ہے اور لام شافعی اس کو جائز قرار ویے میں۔ قاضی شوکائی فرائے میں کہ مستقبلین علی البخواز بنما وَقَعَ مِنْ العاظِ الْبَيْعِ الْتِيْ لَا يُرَادَ بِهَا حَصَولٌ مَضْمُونِهِ

وَطَرَحُوا الْاَ حَادِيْتَ الْمُدَكُورَةَ فِي الْبَابِ (ثَلَ اللوطار ج ٥ ص ٢٢٠) جو حضرات جائز قرار دیتے ہیں و کتے ہیں کہ اس کا ذکر ہی کے الفاظ سے ہوا ہے۔ گر اس کا ذکر ہی کے الفاظ سے ہوا ہے۔ گر اس کا ذکر ہی کے الفاظ سے ہوا ہے جن سے اس کے مضمون کا حصول مراد نہیں لیا جا سکنا (بینی ان الفاظ سے ہی خامنہوم فابت نہیں ہوتا) اور انہوں نے اس باب میں ذکورہ احادث کو نہیں لیا۔ بی عینہ کی ممانعت کے دلائل

قاضی شوکانی سے نیل الاوطار میں اور علامہ ابن القیم سے تمذیب سنن ابی داؤدج ۵ ص ۱۰۰ تا ۱۰۸ میں تفصیل سے اس کی ممافعت کے دلائل بیان کیے ہیں۔

کیلی دلیل کہ اللہ تعالی نے رہا کو حرام قرار دیا ہے اور کیج مینہ رہا کا وسیلہ بنتی ہے۔
دوسری دلیل کہ علامہ ابن القیم نقل کرتے ہیں کہ حضرت ابن عباس ہے کیج مینہ
کے بارے میں پوچھا گیا تو انہوں نے قربلا اِنَّ اللّٰه لَا یَخَدَعُ هٰذَا مِنَا حَرْمَ اللّٰهُ وَرَسُولَهٔ
بیک الله تعالی کو وحوکہ نہیں دیا جا سکا اور یہ ایسی چیزوں میں ہے ہے جن کو اللہ اور اس
کے رسول نے حرام قرار دیا ہے اور می جواب حضرت انس نے دیا۔ علامہ ابن القیم قرار دیا ہے)
ہیں کہ جب صحابی کے حَرِّمَ رَسُولُ اللّٰهِ کَذَا (الله کے رسول نے اس کو حرام قرار دیا ہے)
ایک اُمرَ بکذا (اس کا علم دیا ہے) یا کے قضی بکذا (کہ اس میم کا فیصلہ کیا ہے) یا
کے اُمرَ بکذا (اس کو واجب قرار دیا ہے) تو صحابی کا یہ کمنا فی حکم الْمَرَفُوعِ اِتَفَاقاً
عَندَ اَهُلِ الْعَلْمِ اللّٰ اِنْحَدَدُ فَا اَفَاقَ ہے کہ صحابی کا ایسا کمنا علم مرفوع ہوتا ہے (یعنی مرفوع عوتا ہے) (تمذیب سنن الی داؤون کے میں اما)

تیسری ولیل وہ روایات ہیں جن میں تھ مینہ کی کراہت بیان کی گئی ہے جیسا کہ بعض روایات کی جانب اشارہ اور کر دیا گیا ہے۔

چوتھی ولیل وہ روایات ہیں جن بی آیا ہے کہ نمی کریم ظاہر نے نہائی عَن بَیْعَتَیْنِ

فری بَیْنَعَهِ ایک بیج میں وہ بیج ہے منع فرایا ہے اور بیج میند میں بھی وہ بیج ہو جاتی ہیں۔

موانا ظفر احمد حثائی فرائے ہیں کہ احادث میں بیج میند کی کراہت تو معلوم ہوتی ہے

مراس کی تغییر احادث میں جیس ہے البتہ حضرت این حباس کے اثر میں اس کی تغییر

موجود ہے کہ مثنا میک کوئی آدمی سودا سو ورہم کا بیچا ہے بھروی فض وہی سودا پہاس درہم میں

ٹرید لیتا ہے۔

مسكله تؤرق

علامہ ابن القیم فرماتے ہیں کہ اگر ایک آدی کو قرض کی ضرورت ہو گر اس کو قرض کی خورت ہو گر اس کو قرض کوئی نہ دے اور وہ کسی آدی ہے کم شن پر کوئی نہ دے اور وہ کسی آدی ہے اور اگر پہلا بائع نہیں خرید آ بلکہ اس کے علاوہ کوئی دو سرا آدی خرید آ جا تو یہ تورق ہے۔ یعنی یہ آدی جو نفذی کا مختاج ہے وہ مجبورا سے خرید و فروخت کرتا ہے تو یہ مجبورا سے خرید و فروخت کرتا ہے تو یہ مجبی محروہ ہے۔

اسی طرح اگر ایک آدی نقدی کا مختاج ہے اس کو قرض نہ لے اور وہ ایول حیلہ کرے
کہ مثلا " اپنا مکان تین لاکھ روپ کا بنچا ہے اور نقد رقم وصول کرتا ہے پھر وہی مکان وہ
ایک سال کی مملت پر چار لاکھ کا لے لیتا ہے تو علامہ ابن القیم فرماتے ہیں کہ امام احر ؓ نے
صراحت کی ہے کہ یہ بھی بھی بھے مینہ کی طرح ہے اور کروہ ہے۔ بھے مینہ اور اس میں فرق
صراف اتنا ہے کہ بھے مینہ میں قرض لینے کا مختاج سودا خرید تا ہے اور پھر ادھار پر خرید تا ہے۔ تورت اس صورت میں قرض لینے کا مختاج اپنی کوئی چیز بیچا ہے اور اس سے کہ آدی کا اصل
ورت سے ہے جس کا معنی ہے چاندی اور اس کو تورق اس لیے کہتے ہیں کہ آدی کا اصل
مقصد تو نفتدی ہوتی ہے اور یہ درمیان میں خرید وفروخت صرف مجبوری کی وجہ سے کرتا
ہے۔ (تہذیب سنن انی داورج ۵ می ۱۰۲ تا ۱۰۸ ملحقاً)

يَعَ الْعُرْبَانِ (بيعانه)

الم ابو داؤو نے کہان فی اُلغریان قائم کیا اور اس کے تحت روایت نقل کی ہے نہی رسکولَ الله صلی الله علیہ وسَلَم عَن بَیْم العَربَانِ (ابو داؤوج ۲ می ۱۳۸۸) اور اس قیم کی روایت مند اجر اور نسائی اور موطا الم مالک میں بھی ہے کہ ٹی کریم مالحیا نے بھ العربان سے منع فرمانی ہے۔ مولانا خلیل اجر سمارہوری فرماتے ہیں کہ عُربَان میں کے ضمہ کے ساتھ ہو اور اس کو عربون اس لیے کتے ہیں کہ ہو تا ہے اور اس کو عربون اس لیے کتے ہیں کہ اس کو عربون اس لیے کتے ہیں کہ اس کو عربون اس لیے کتے ہیں کہ اس میں بھے کی اصلاح اور فرا وی کا ازالہ ہو تا ہے اور یہ بیعانہ اس لیے ویا جاتا ہے تا کہ کوئی دو مرا آوی اس کو نہ خرید سکے۔ (بذل الجمودج ۵ می ۱۳۸۷) اور مولانا محر ذکریا صاحب فرماتے ہیں کہ عین کہ عین کے بجائے من و کی دو مرا آوی اس کو نہ خرید سکے۔ (بذل الجمودج ۵ می ۱۳۸۷) اور مولانا محر ذکریا صاحب فرماتے ہیں کہ عین کے بجائے من و کی داخل نے موالی نے معالم السنن ج ۵ می ۱۳۷۱ میں المسالک ج ۱۱ می سوم) اور می لفات اس میں لام خطائی نے معالم السنن ج ۵ می ۱۳۷۱ میں لکھی ہیں۔

بَيْعَ الْعَرَبِأَنِ كَي تَعْرِيفِ

لمام ابو داؤر کے امام مالک سے یہ تعریف نقل کی ہے کہ ایک آدی کسی سے کوئی چیز خرید آ ہے کہ ایک آدی کسی سے کوئی چیز خرید کا سے یا کرایہ بر لیتا ہے اور اس کو پکھ رقم دیتا ہے کہ اگر ش نے یہ چیز نہ خریدی یا کرایہ پر نہ لی تو جو رقم ش نے بجنے دی ہے وہ تیری ہو گئی (ابو داؤد ن ۲ ص ۱۳۹) اور حضرت شاہ دلی اللہ محدث دالوی فرماتے ہیں۔

نَهِيْ عَنِ الْعَرَبَانِ أَنَ يَقَدَّمَ الِنَهِ شَى ءَ مِنَ الشَّمَنِ فَإِنَ اِشْتَرَى حَسِبَ مِنَ الثَّمَنِ وَالْاَ فَهُوَ لَهُ مَجَّانًا وَفِيَهِ مَعَنَى الْمَيَسِرِ (حَجَدَ الله الباحدج ٢ ص ١٨)

" اولى كريم طائع من التلام في التلام في الله في الله

بيع العريان كالحكم

قاضی شوکائی نیل الاوطارج ۵ ص ۱۹۳ میں اور آیام خطابی معالم السنن ج ۵ م ۱۳۳ میں فرماتے میں کہ اتمہ ثلاثہ کے نزویک سے تاج باطل ہے اور آیام احمد اس کے جواز کے قائل میں۔ قاضی شوکائی فرماتے میں کہ وَالْاَ وَلَیٰ مَا ذَهَبَ الْبَهِ الْجَمَهُورُ لِأَنْ حَدِيَثَ عَمَرِو بَنِ شَعَيَبٍ قَدَ وَرَدَ مِنَ طَرَقٍ يُقَوِى بَعَضَهَا بَعَضًا وَلاَنَهُ يَنَضَمُنَ الْخَطَرُ وَهُوَ اُرْجَعَ مِنَ الْإِبَاحَةِ كَمَا تَقَرَّرُ فِي الْأَصُولِ كَه جَمور كَا يَمِب بَى بَمْرَ إِلَّ اللهِ كَهُ حضرت عمو بن شعيب والى روايت اليي الناوي وارد بحكه وه آلي بن مل كر روايت كو مضوط كر دي جي اور اس لي بهي كه اس بن ممافعت به اور محرم كو مي ير ترقيح موتى به جيساكه اصول بن بديات واضح به

اور معرت شاہ ولی اللہ نے فرمایا ہے کہ اس میں جوا کامعیٰ بلا جاتا ہے اس لیے ممنوع

الم احد ا كل وران كے جوابات

قاضی شوکائی فرماتے ہیں کہ مصنف عبد الرزاق میں حضرت زید بن اسلم کی رواعت ہے کہ نبی کریم مالینا سے عربان کے بارے میں یوچھا کیا تو انہوں نے اس کو طال قرار دیا۔

اس کے جواب میں قاضی شوکائی فرماتے ہیں کہ ایک تو سے روایت مرسل ہے اور دو سرا اس میں ایک راوی ابراہیم بن الی کی ہے جو کہ ضعیف ہے۔ دو سری دلیل کہ حضرت ابن عمر نے اس کو جائز قرار دیا ہے۔

اس کے جواب میں مولانا ظفر آجر عمالی لکھتے ہیں کہ سعید بن المسیب اور ابن سیرین فرمان کے فرمایا لا بَاتَسَ اِذَا كَرِهَ السَلَعَةَ أَنَّ يَرُدُهَا وَيُرُدُّ مَعَهَا شَبَّ الرَّ كُونَى آوى سودا خريد نے بعد سودے كو پند نہ كرے اور سودا والي كرنے كے ساتھ كوئى چيز ساتھ دے ديتا ہے (جبكہ يہلے سے بيد شرط نہ كى كئى ہو) تو اس ميں كوئى حرج نہيں۔ اور بيد صورة " فع ہے اور

حقیماً کا جدید ہے اور یہ ماری بحث سے فارج ہے (اس لیے کہ یہ عربان نہیں ہے)

تیسری دلیل۔ حضرت نافع بن الحارث نے حضرت عمر کے لیے صفوان بن امیہ سے چار ہزار کا دار المجن خریدا کہ اگر حضرت نے پند نہ کیا تو یہ چار ہزار صفوان بی کے مول محے۔ اس سے معلوم مو آ ہے کہ حضرت عمر اس کو جائز سکھتے تھے۔

اس کے جواب میں مولانا خفر احمد صاحب فرماتے ہیں کہ بد بھے عربان نہیں ہے اس لیے کہ عربون تو تب پلا جا آ جبکہ حضرت صفوان کو چار ہزار کے ساتھ دار بھی دیا جا آ حالاتکہ ابیا نہیں ہے۔ اور اس کی صورت بد تھی کہ نافع حضرت عرائے وکیل تھے اور وکیل بن کر دار خریدا اور کما کہ آگر حضرت عراکو پند نہ آیا تو پھر میں بد دار کے لول گا اور جو چار ہزار صفوان کو دیا ہے ' وہ اس کا رہے گا۔ اور پھر یہ بات بھی ہے کہ کل خمن کی ادائیگی کو عمان نہیں کہتے بلکہ اس کے کسی جزء کی اوائیگی کو کہتے ہیں اور یبل نافع نے کل ممن حضرت صغوان کو دیا تھا تو اس پر بھے عربان کا اطلاق ہی نہیں ہو سکتا۔ (اعلاء السنن ج ۱۳ ص ۱۸۸) ۱۲۹ ملحصا)

المام احر ؓ نے جن روایات میں بھے عربان کی منی کا ذکر ہے' ان پر جرح کی وجہ سے ان کو ترک کیا ہے گر اس کا جواب قاضی شوکانی ہے گزر چکا ہے کہ ان روایات کی اسناد ایک دو سرے سے مل کر روایت کو قوی بنا دیتی ہیں۔

بَيتع الإستيصناع (آرور برمل تار كانا)

شریعت میں غیر موجود چیز کی تا ممنوع ہے البتہ آنے سلم اور بیئم الاِستِصناع اس ممافعت کے تھم سے مستی ہیں۔ بیج سلم کے متعلق بحث ہو چک ہے اور بیع الاستصناع کے بارے میں صاحب بدایہ فرماتے ہیں جاز استِحسانا بالاِجماع الشابِت بالنّعامُل وفی القیباس لا یُجُوزُ لاِنَهْ بَیْکَ الْمَعَلُوم (بدایہ ج ۳ م س س) بیع الاستصناع جائز سے کو تک اس میں توال الناس کی وجہ سے اجماع فابت ہے اور قیاس تو یکی جاہتا ہے کہ یہ جائز نہ ہو کیونکہ یہ معدوم (غیر موجود) چیزی تا جے ۔

بَيتَ الاِسَنصَنَا عَى وَى شرائط مِن جو نَحْ مَلْم كى مِن كه الى چيز مِن جائز ہوگى جس كا وصف بيان كيا جا سكھ فَحْ مَلْم اور بيم الاستصناع مِن فرق بير ب كه فاح سلم مِن رقم سارى پہلے اوا كرتا ہوتى ہے جبكہ بينع الاستصناع مِن به ضرورى نہيں۔ اى طرح وَج سلم مِن اجل مقرر ہوتى ہے جبكہ بيم الاستصناع مِن اجل مقرر نہيں ہوتى۔ علامہ بيني فرماتے ہيں كہ فام زفر اور فام شافعي كے نزديك بيم الاستصناع جائز مير (اس ليے كہ يہ معدوم چيزى بج ج) اور باقى صفرات كے نزديك جائز ب (ميني شرح برايد ج سم مان م)

اگر بیسے الإستصناع میں آرڈر دیے والے نے آرڈر دیا اور ڈیکٹری یا کارگر نے وہ مال تیار کر دیا تو مال مطلوبہ معیار کے مطابق تیار نہیں ہوا تو اس کو لینے یا نہ لینے کا خیار ہوگا۔ اور اگر مطلوبہ معیار کے مطابق ہو تو ان دو تو ل فریقوں میں سے کوئی فریق انکار نہیں کر سکا۔ حضرت تعانوی فرماتے ہیں "البتہ معیار مطلوب کے مطابق نہ ہو تو بنوانے والا رد کر سکتا ہے اگر بنوانے کے بعد بنوانے والا نہ لے مطلوب کے مطابق ہو) تو اس کا بیعانہ کارگر کو روک لینے کی اجازت ہے۔" (الداد

الفتاوي ج ١٣ ص ١٧١)

نَیْجَ الْبِرَاءَةِ (سودے میں ہر قتم کے عیب سے بری ہو۔ نے کی شرط لگا کر بیچنا) الم عسل آج کل کر میتر میں قال قتم کا میں جا ہے کہ ا

(یا جیسا کہ آج کل کمہ دیتے ہیں کہ فلال قتم کا سودا جمال ہے ، جیسے ہے کی شرط پر بیجئے کے لیے موجود ہے)

الم محد فی البراءة كا عنوان قائم كرك دو روایات ذكر كی بیر ایک حفرت عبد الله بن عرفی که بیر ایک حفرت عبد الله بن عرفی كه بناغ غلاما كه بِشَمَانِ مِانَةِ دَوَاهِمَ كه انهوں فے بر هم كے عیب سے برى بوٹ كى شرط پر اپنا غلام آٹھ سو درہم بی بیچا اور دو سرى روایت حفرت زید بن بابت كى نقل كى كه انهول فے فرمایا كه مَن بَاع غَلامًا كه بِالبَرَاءَ وَ فَهُو بَرِئُ مِّنَ كَلَ الله بِالبَرَاءَ وَ فَهُو بَرِئُ مِّنَ كَلَ عَبِي الله مِن الدَّمه بونے كى شرط كے ساتھ اپنا غلام بیچا تو بائع بر هم كے عیب سے برى الذمه بوگ

#### احناف كانظريه اور دليل

لهم محر فرماتے ہیں کہ اما ابو حقیقہ اور جارے اکثر علماء کا نظریہ یمی ہے کہ ایمی بیج درست ہے اور الل مدینہ (ما لکیہ) نے کما کہ بائع جس عیب کو مید کے اندر نہیں جانہا اس سے بری الذمہ نہیں ہوگا۔ (موطا لمام محمد مس الذمہ نہیں ہوگا۔ (موطا لمام محمد مس

یہ فدکورہ روایات احتاف کی دلیل ہیں۔ علامہ ظفر احمد عثالی فرماتے ہیں کہ حضرت زید بن طابعت کا اثر امام طحادی نے اپنی کتاب اختلاف العلماء میں بھی نقل کیاہے۔ اس طرح یہ اثر امام بیمن نے اپنی سنن میں نقل کیا ہے اور اس پر تین اعتراضات کے ہیں۔

پلا اعتراض که اس کی سند میں شریک متفرد ہے۔

اس کا جواب مولانا ظفر احمد عثانی صاحب دیتے ہیں کہ شریک کا تفرد کوئی نقصان نہیں دیتا اس لیے کہ ہمارے نزدیک اس کی حدیث حسن درجہ کی ہوتی ہے اور وہ مسلم اور سنن اربعہ (ترمذی' ابو داؤد' نسائی' ابن ماجہ) کا راوی ہے۔

دوسرا اعتراض کہ شریک جب روایت کرتا ہے تو عاصم سے کرتا ہے طلائکہ اس کی کتاب میں عاصم کے بجائے اشعث بن سوار ہے (توجس کی تحریر میں راوی اور ہے اور نقل میں وہ اور راوی بیان کرتا ہے تو اس کی روایت کیے لی جا سکتی ہے؟)

اس کا جواب مولانا ظفر احمد صاحب دیتے ہیں کہ ہو سکتا ہے کہ شریک نے پہلے اشعث بن سوار سے بید روایت سی ہو اور اس کو کتاب میں لکھ دیا ہو اور پھر عاصم سے بھی سنا ہو اور عاصم سے بید روایت نقل کرتا رہا اور اشعث کو چھوڑ دیا ہو اور شریک کی شان اس سے بلند ہے کہ وہ حدیث کی سند میں جھوٹ ہولے۔

تیرا اعتراض کہ حضرت ابن عرق کا معالمہ جب حضرت عثان کے سامنے پیش ہوا تو انہوں نے حضرت ابن عمر سے فیا تو اس وقت انہوں نے حضرت ابن عمر سے فرالما کہ تم فتم اٹھاؤ کہ جب تم نے یہ فلام بیچا تھا تو اس وقت اس میں عیب تم نہیں جانے تھے تو حضرت ابن عمر نے فتم اٹھانے ہے انکار کر دیا۔ اس سے معلوم ہو آ ہے کہ حضرت عثمان کا نظریہ اس بارہ میں حضرت ابن عمر کے خلاف تھا تو حضرت ابن عمر کے نظریہ کو حضرت عثمان کے نظریہ پر کیسے ترجے دی جاسکتی ہے؟

اس كا ايك جواب مولانا ظفر احمد صاحب ديتے ہیں كه حضور عليه السلام نے قربایا ہے اُلَمَسَلِمَوْنَ عَلَى شَرَوَطِهِمَ كه مسلمان اپنی طے كردہ شرائط كو پورا كرنے سك پابند ہیں۔ بیہ روایت ابو داؤد ج ۲ ص ۱۵۰ اور ترفذی ج ۱ ص ۲۵۱ میں ہے۔ حضرت ابن عمر كا نظریہ چونكہ اس روایت كے موافق ہے اس ليے وہ رائج ہے۔

اور دو سرا جواب سے دیے جی کہ حضرت ابن عرق کا نظریہ قیاس کے مطابق بھی ہے اس لیے کہ بری کرنا مشتری کا حق ہے اور جب مشتری بائع کو ایسے عیوب سے بری کر سکتا ہے جن کو دہ جن کو نہ وہ جانتا ہے اور نہ بائع جانتا ہے تو ایسے عیوب سے بھی بری کر سکتا ہے جن کو وہ شیس جانتا اور بائع جانتا ہے۔ اور موالنا ظفر احمد صاحب فرماتے ہیں کہ عیوب سے بری ہونے کی شرط سے معقود علیہ کی صفت کی جمالت لازم آتی ہے اور یہ عقد کے جواز سے مائع نہیں جیسا کہ گذم کا ڈھر ہو اور پورے ڈھر کا سودا کر لیا گیا (اور ایسی بھے جائز ہے) حالانکہ اس ڈھر کی مقدار معلوم نہیں ہے۔ (اعلاء السنن ج ۱۲ ص ۹۳ میں ملحصا")

بَيْ الْحَرِ (آزاد آدي کي خريد وفروخت)

الم بخاری نے باب اِنَم مَنَ بَاع حَزَا قائم کیا ہے اور اس کے تحت دھرت ابو ہری آئی مفاری نے باب اِنَم مَنَ بَاع حَزَا قائم کیا ہے اور اس کے تحت دھرت ابو ہری آئی روعت نقل کی کہ حضور علیہ السلام نے فرمایا کہ اللہ تعالی فرماتے ہیں کہ قیامت کے دن تین حم کے آدمیوں کے ظاف میں فریق بول گا۔ ایک وہ آدمی جس نے میرے نام کی حتم اٹھا کر اس کو توڑا وَرَجَلُ بَاع حُرَّا فَاکَلَ ثَمَنه دو سرا وہ آدمی جس نے کسی آزاد آدمی کو جے کر اس کی قیمت کھائی اور تیمرا وہ آدمی جس نے مزدور سے کام تو لیا گر اس کو مزدوری

ند دی ( اخاری ج اص ٢٩٧) علام ابن جر فرات جی که پہلے قرف کے بدلے میں آذاد آدی کو بھا جا آ تھا بہاں تک که بد آیت تازل ہوئی وَانِ کَانَ ذَو عُسَرَةٍ فِنَظِرَةَ اللّٰی مُبَسَرَةً اللّٰی مُبَسَرَةً اللّٰی مُبَسَرَةً اللّٰم اللّٰهِ اللّٰہ اللّٰہ اللّٰہ اللّٰم اللّٰهِ اللّٰہ اللّٰ

انسانی اعضاء کی خرید و فروخت

علامہ این بخیم مصری قرائے ہیں وَشَعَرُ الْانسَانِ وَالْانْتِفَاعِ بِهِ أَى لَمْ يَجْزُ بَيْعَهُ وَالْانْتِفَاعِ بِهِ لِاَنَّ الْآدِمَى مُحَرَّمٌ غَيْرَ مُبَنَّ لَكُ فَلَا يَجُوزُ اَنَّ يَكُونَ شَى يَّ مِنَ اَجْزَاءِ هِ وَالْانْتِفَاعِ بِهِ لِاَنَّ الْحِر الرائق ج ٢ ص ٨) اور انسانی باوں کا بچنا جائز نہیں ہے اس لیے کہ اور میں کرم (ہاورت) ہے تو اس کے کس بھی جو و قعت کرنا ورست نہیں ہے اور علامہ شای نے باوں کی طرح انسانی نافنوں کی فرید وفروفت ہے منع فرالیا ہے۔ وکنا بنیع ما انفصل عَنِ الاحمیٰ کشعرِ وَظَفْرِ لاَنَهُ جُزُهُ الاحمیٰ ولینا وَجَبَدَدُونَهُ (شای ج ۵ ص ما انفصل عَنِ الاحمیٰ کشعرِ وَظَفْرِ لاَنَهُ جُزُهُ الاحمیٰ ولینا وَجَبَدَدُهُ (شای ج ۵ ص ما الله کا انفصل عَنِ الاحمیٰ کا جو اس کے جو اجزاء جدا ہوئے ہوں' ان کا پیخا بھی درست نہیں ہے جیسا کہ بال اور نافن۔ اس لیے کہ سے آدی کا جزو ہیں اس لیے ان کو دفن کرنا ضروری ہے اور جو تھم زندہ انسان کا ہے' وہی میت کا ہے اس لیے کہ حضور علیہ السلام کا ارشاد ہے کبیر عظم المقیت ککسرہ حینا (ابو داؤد ج ۲ ص ۱۳۳) مردہ کی بڑی تو ژنا ایسا میں ہے جیسا کہ زندہ کی بڑی تو ژنا۔

عورت کے دودھ بیچنے کے بارے میں ائمہ کرام کے اقوال

اماری ندکورہ بحث سے واضح ہو گیا کہ انسانی جم حرمت والا ہے اس کے اجزاء کی خرید و فروخت ورست نہیں ہے اجزاء کی خرید و فروخت ورست نہیں ہے البتہ عورت کا دورہ یہنے اور خریدنے کے بارے میں علاء کے اقوال مختلف ہیں۔

احیاف انسانی کریم کے پیش نظر اشد مجبوری کی حالت کے علاوہ منع کرتے ہیں۔ علامہ این مجیم معری فرات ہیں کہ پیش نظر اشد مجبوری کی حالت کے علاوہ منع کرتے ہیں۔ علامہ این مجیم معری فرات ہیں گئم یکٹر مُ عَنِ اللا بُحِینَالِ بِالْبَکِ (الحر الرائن ج ۲ ص ۸۱) یعنی عورت کا دورہ بیجنا درست نمیں اس لیے کہ وہ انسانی بڑے ہے اور انسان اپ تمام ابراء کے ساتھ بیج کے ساتھ بے حالت درست بھوٹے سے بلا اور کرم ہے۔

اور صاحب ہدائی گھے ہیں کہ وَلَا یَجُوزُ لَبُنْ اِمِرَاْ وَفَی قَدَح وَقَالَ الشَّافِعِی یَجُوزَ الْبَنْ اِمِرَا وَفِی قَدَح وَقَالَ الشَّافِعِی یَجُوزَ الْبَنْ اَمِرَا وَفِی قَدَح وَقَالَ الشَّافِعِی یَجُوزَ اللَّمِ شَافِیٌ اس کی بھے جائز قرار دیے ہیں اس لیے کہ وہ ایک پاکیزہ مشروب ہے (برتن ہیں ہونے کی قید اس لیے لگائی ہے کہ پتانوں ہیں تو بالانقاق بھیا درست نہیں ہے جیسا کہ دیگر جانوروں کا وودھ تعنوں ہیں ہوتے ہوئے بھیا جائز نہیں ہے اس لیے کہ اس میں فرر یعیٰ وحوکا پیا جاتا ہے) اور علامہ بینی فرماتے ہیں کہ لیام مالک اور لیام احر کا نظریہ بھی احتاف کی طرح ہے۔ (یعنی شرح بدایہ ج مس میہ)

علاج کی فرض سے بعض احتاف نے مورت کے دودھ کی خرید وفروشت کو جائز قرار دیا ہے۔ عالمگیری ج ا مس سے مس ہے لا بَانُسَ بِانَ يَسَعَطَ الرَّجُلِّ بِلَبِنِ الْنَمُرَاةِ وَيَشَعَرَيهِ لِلنَّوَاءِ اگر آدمی علاج کے لیے ناک کے ذریعہ سے عورت کا دودھ ٹیکا آ ہے اور اس کو خرید آئے تو اس میں کوئی حرج نہیں ہے۔

انسانی خون کی خرید وفروخت

ای طرح شدید ضرورت اور جان بچانے کی خاطر خون کا خریدنا اور اس کو دو سرے جم میں نظل کرنا بھی ورست ہے گریہ اس حالت میں ہے کہ ماہر طبیب وڈاکٹر کو تھن غالب ہو کہ اس کے بغیر مربیض کی جان بچانا مشکل ہے۔ عام حالات میں خون کا ایک جسم ہے دو سرے جسم میں نظل کرنا ورست نہیں ہے۔ حضرت مولانا مفتی محمد شفیج نے جواہر الفقہ میں جو بحث اس بارہ میں فربائی ہے 'اس کا ظامہ یہ ہے کہ جب خون بدن سے لکتا ہے تو وہ بلیک ہو جاتا ہے اور بلیک چیز کا کسی دو سرے جسم میں نظل کرنا درست نہیں ہے۔ اس طرح یہ خون انسانی جسم کا حصہ ہے اور انسانی بحریم کا تقاضا ہے کہ اس کے کسی حصد کو استعمال نہ کیا جائے اور جسے انسان کو جان بچانے کے لیے مردار اور خزیر کھانا درست ہے 'اس کی تفصیل کے اس طرح یہ بھی درست ہے اور یہ اضطرار کی خالت میں درست ہے (اس کی تفصیل کے لیے جواہر الفقہ کا مطالحہ فرمائیں)

اور حفرت مولانا مفتی رشید احمد صاحب لدهیانوی دام مجدہم فرماتے ہیں کہ محض واکٹری تعلیم کے لیے انسانی وهانجوں کو تحتہ مشق بنانا اور اپنی شختین کا ذریعہ بنانا درست نہیں ہے۔ جبکہ سائنس نے اس کے لیے متباول صورت بھی مہیا کر دی ہے اور معنوی واحائج تیار کر لیے گئے ہیں جن کے ذریعہ سے محمل معلومات حاصل کی جا سکتی ہیں (ملاحظہ ہو ان کا

#### رسالہ ڈاکٹری تعلیم کے لیے انسانی ڈھانچ) مرتے وقت اپنے اعطماء کا عطیہ دینا

جو لوگ مرنے سے پہلے اپنی آنکھوں کا عطیہ کر جاتے ہیں کہ ہمارے مرنے کے بعد کسی نامینا کو لگا دی جاکیں اور اس کو انسانی ہدردی سمجھا جاتا ہے تو یہ بھی درست نہیں ہے اس لیے کہ انسان کے پاس اس کا دجود اللہ تعالی کی لمانت ہے۔ اس لیے خود کشی کو حرام قرار دیا گیا ہے اور انسان قیامت کے دن اپنے اجزاء اسلیہ کے ساتھ ہی اٹھلیا جائے گا اور اجزاء اسلیہ ویا گیا ہے اور انسان کو اجازت نہیں ہے اسلیہ دہ ہیں جو پیدائش کے وقت تے 'ان میں ناجائز تصرف کی انسان کو اجازت نہیں ہے اس لیے اس بارے میں اختیاط بسرطل بمتر ہے۔ اور معدور حضرات کو فاکرہ پہنچانے کے لیے ساکنسی طور پر کوئی مبلول انتظام کرنا چاہئے جیسا کہ مصنوعی اعضاء تیار کرئے گئے ہیں اس طرح باتی معاملات کا حل بھی کرلینا چاہئے۔

والتد تعالى اعلم

#### أَبِيعُ الْمُضَفِّرِ (مجبور آدي كا خريد وفروخت كرنا)

الم ابو داؤد نے باب فی بھے المفطر قائم کیا اور اس کے تحت حضرت علی کی روابت نقل کی ہے جس میں میں الفاظ بھی ہیں وَقَدَ نَهِی النّبَیّ صَلْی اللّه عَلَیّهِ وَسَلّمَ عَن بَیْعِ الْمَضَطَر (ابو داؤد ج ۲ ص ۱۳۳ س) کہ نی کریم میں بالے نے تھے المفطر سے منع قربایا ہے۔ المضطر فرات میں کہ اس روایت کی سند میں ایک راوی مجمول ہے جس کے بارے میں کہم معلوم نمیں ہو سکا کہ وہ کون ہے۔

#### بيج المفغر كي صورتين

الم خطائی فرماتے ہیں کہ زمج المفطر کی دو صور تیں ہیں۔ پہلی صورت یہ ہے کہ کوئی اس کو خریدنے یا بیجنے پر مجبور کرے (بینی کی نے جان سے مار دینے کی دھمکی دی کہ یہ زمین یا مکان اتنے خمن کے بدلے میں بچے اور اس نے جان بچانے کے لیے بچے دیا) تو یہ عقد فاسد ہے۔

اور دوسری صورت یہ ہے کہ کئی آدمی پر قرض اس قدر ہو گیا کہ وہ اپنی ملکیتی چیز کو انتمائی کم قیمت پر مجبوری کی وجہ سے پیچنا ہے اور یہ بھے نافذ ہو جائے گی اور اس کو شیخ نہیں کیا جا سکنا لیکن بھتر یہ ہے کہ اس آدمی کو معلت دی جائے یا اس کے قرض کی ادائیگی میں اس کی مدد کی جائے (معالم السنن ج ۵ ص ۲۷) بیج المضطر کا تکم

علامہ عین فراتے ہیں کہ اگر کسی کو مجور کیا گیا اور اس نے ایسی حالت میں انتائی کم قیت پر اپنی قیتی چیز کے دی یا انتائی منظے داموں اس نے دو سرے سے معمول قیت کی چیز خرید کی اور میبعد کو لے لیا اور پیچنے کی صورت میں میبعد مشتری کے حوالے کر دیا تو ہمارے شیوں اسحاب (المام ابو حفیفہ الم ابو بوسف اور المام مجھی کے نزدیک ملک فاسد ثابت ہو جاتی ہے اور باتی بیوع فاسدہ کی طرح اس کو بھی شخ کیا جائے گا اور الم زقر فرماتے ہیں کہ ملک فاسد بھی ثابت نہیں ہوتی اس لیے کہ بھے میں بائع اور مشتری دونوں کی رضا ضروری ہے اور عمل ابھی تک رضا نہیں اس لیے بھے موقوف ہوگی (عینی شرح بدایہ ج سام ۲۱۲)

مولانا ظفر احمد صاحب ابن حرم کے اَلَمَحَلیٰ کے حوالہ سے لکھے بیں کہ وقد وافقت اَلَحَنفِیْون وَالمَالکِیون وَالشّافِعیْون عَلَی ابطال بینے المککرہ علی البیئے کہ حنی ' اللّی اور شافع سب کا اتفاق ہے کہ جس آدمی کو بیج پر مجبور کیا گیا ہو' اس کی بیج باطل ہے۔ اور مولانا ظفر احمد صاحب فرات بیں وَلَعَلَهٔ حَمَل قَوْلَنا بِالفَسَادِ عَلیٰ مَعَنی الْاِبطَالِ اور ہو سکتا ہے کہ ہم فیاو کا جو قول کرتے ہیں' اس کو اس نے ابطل کے معنی پر محتول کیا ہو۔ (اعلاء السنن ج ۱۳ ص ۲۰۵) اور حضرت مولانا محمد صدیق نجیب آبادی فراتے ہیں کہ ہمارے (احناف کے) نزدیک کرہ کی بیج منعقد ہو جاتی ہے گر نافذ نہیں ہوتی اس لے کہ ہمارے نزدیک قاعدہ یہ ہے کہ کرہ (جس کو مجبور کیا گیا ہو) اس کے قولی تعرفات اس لیے کہ ہمارے نزدیک قاعدہ یہ ہے کہ کرہ (جس کو مجبور کیا گیا ہو) اس کے قولی تعرفات منعقد ہو جاتے ہیں پر چو تعرفات شح کا احمال نہیں تو وہ لازم ہوں گے بیسا کہ طلاق' عماق' نکاح اور وغیرہ انوار المحدود ج ۲ می ۱۳۰۳)

ئيج بأطل

علامہ عینی فراتے ہیں وَ حَاصِلَ الْکُلامِ الْبَاطِلَ مَا لَا یَکُونَ مَشَرَوَعًا بِاَصَدِهِ وَوَصَفِه لِا نَتَفَاء رُکَنِه وَمَحَلِه (عَنَی شُرح ہدایہ ج سم ۲۵) ندکورہ بحث کا غلامہ یہ ہے کہ تج باطل وہ ہوتی ہے جو اپنے اصل اور وصف ہر لحاظ سے غیر مشروع ہو۔ اس کی ایک صورت تو یہ ہے کہ بج کے ارکان (ایجاب وقبول) ہیں سے کوئی نہ پلیا جائے اور ووسری

صورت یہ ہے کہ وہ چیز تھ کا محل نہ ہو کہ شریعت نے اس کو مال منقوم قرار نہ دیا ہو جیسا کہ مردار دغیرہ ہر حرام چیز کی تھے باطل ہے۔ اور ذی دوح چیزوں کی تصاویر بھی حرام چین ان کی تھے بھی کی تھے بھی باطل ہے اور فیر ذکی دوح درخت دغیرہ کی تصاویر جائز چین اور ان کی تھے بھی درست ہے۔ اور اس طرح آزاد آدمی کی تھے بھی باطل ہے اس لیے کہ یہ تھے کا محل نہیں درست ہے۔ تھے یاطل کا تھم یہ ہے کہ یہ مرے سے منعقد ہی نہیں ہوتی میں بدستور بائع کا اور مشتری کا رہتا ہے۔ چیک انہوں نے تبولہ کر کے قبضہ بھی کر لیا ہو۔

بيع فاسد

علامہ عینی فرماتے ہیں کہ وَالَفَاسِدَ مَا يُكُونَ مَشَرَوَعًا بِأَصَلِهِ دُونَ وَصَفِهِ وَيُثَبَّتَ بِهِ الْمَلَكَ إِذَا انْصَلَ بِهِ الْفَبَضَ ( عَنَى شَرح بدایہ ج سم ص ٥٩) اور تھ فاسد وہ ہے کہ جو این اسلامی کے لحاظ سے مشروع ہو اور وصف کے لحاظ سے غیر مشروع ہو اور اس کا تھم یہ ہے کہ جب مید پر مشتری قبند کر لے اور شمن پر بائع قبند کر لے و طابق ہو جاتی ہو جاتی

امام محمد فرماتے ہیں کہ ہر الیمی شرط جو تھے کی شرائط میں سے نہ ہو وہ بائع مشتری پریا مشتری پریا مشتری بائع بیت کہ ہر الیمی شرط جو تھے کی شرائط میں سے نہ ہو وہ بائع مشتری کو فائدہ ہو تو اس مشتری بائع یا مشتری کو فائدہ ہو تو اس شرط فاسد کی وجہ ہے تھے فاسد ہوگ۔ (موطا المام محمد میں ۱۳۳۲) اور فقہ کی تنابوں میں بھی سے بھی نہ کور ہے یا اس شرط کی وجہ سے منسعہ کو فائدہ پہنچتا ہو۔ الیم صورت میں یا تو اس شرط فاسد کو دور کریں یا بھرائی تھے کا شیخ کرنا (تو زنا) ضروری ہے۔

بيع فاسد كي اور صورتي بهي جي جو فقه كي كتابول مين مذكور بي-

سيع توليه

ماحب ہدایہ فرماتے ہیں کہ وَالنَّولِيَةَ نَقُلَ مَا مَلَكُهُ بِالْعَقَدِ اَلاَ وَلَ بِالشَّمْنِ اَلاَ وَلَ بِالشَّمْنِ اَلاَ وَلَ مِن عَيْرِ زِيَا دَةِرِيَحٍ لِعِيْ جِنْ عَيْرِ خَرِيدِي مِو اسْتَ كَي بِي ﴿ وَ الْمَا وَلَا مَا اللَّهُ مِن اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّ

يج مرابحه

صاحب بداید فرماتے میں المر ابعد نقل ما ملکہ بالعقد الاول بالشّمن الاول مع من الله والله من الله والله من الله والله من الله من الله من الله من الله من الله الله من ا

نیز فرماتے ہیں وُلا نصبح المر ابحه والتولیة جنی یکون العوض مما له مِثل که بی مرابحه اور بی ولا نصبح الممر ابحه والتولیة بختی یکون العوض مرابحه اس وقت می بول کی جب وه چیز مثل بوجس کو اس مید کا عوض مقرر کیا گیا ہے۔ نیز فرماتے ہیں والبیکان جائزان لاستیجماع شرائط الجواز اور بی مرابحہ اور بی وزیر جائز ہیں اس کے کہ ان میں جواز کی تمام شرائط پائی جاتی ہیں۔ (درابی ج مس ۲۸)

تَبْعُ السَّابِ (جس دستاویزیر کوئی چیز دینے کا اقرار نامہ ہو' اس کا بیمنا)

المام مالک نے اُلعینی و ما یک بیک الطّفاع و بیک الطّفاع و بال کے تحت روایت کمی ہے کہ مروان بن الحکم کے زمانہ میں حکومتی سطح پر جو دستاویزات جاری کی جاتی تعیں 'ان کو خرید کر اشیاء کو وصول کرنے سے پہلے بی لوگوں نے ان دستاویزات کو آگے بیٹا شروع کر دیا تو حضرت زید بن ٹابت اور صحابہ میں سے ایک اور مخصیت مروان کے پاس تشریف لائے لور کما کہ کیا تو رہا کو طال سجمتا ہے؟ تو اس نے کما کہ میں تو اس سے اللہ کی پاد ما نگا ہوں۔ معالمہ کیا ہے؟ تو انہوں نے فرمایا هذه الصّکورَک بنایک مانیک مرابق مل وصول کرنے سے پہلے بی بیج رہے جس تو مروان نے اس پر پابندی لگا در موطا الم مالک می هموں کرنے سے پہلے بی بیج رہے جس تو مروان نے اس پر پابندی لگا دی۔ (موطا الم مالک می هموں)

اس روایت کی تشریح میں اہم ذرقائی فرماتے ہیں کہ صکوک مک کی جمع ہے اس طرح مک کی جمع مکاک بھی آتی ہے اور مک کتے ہیں اس کلفذ کو جس پر محمران مستحق کے لیے طعام لکھ کر دیتا ہے کہ اتباطعام اس کو دے دیا جائے۔ (ذرقانی شرح موطاح ۳ مس

مولاتا ظفر احمد صاحب فرماتے ہیں کہ موطا کے محتی نے لکھا ہے کہ اس سے یکی بات واضح ہوتی ہے کہ یہ دستاویز یا ٹوکن جاری کرتا بھی درست ہے اور جس کو دستاویز جاری کی ہے وہ اس کے مطابق مال پر قبضہ کرنے سے پہلے بھی دستاویز کو چ سکتا ہے۔ اور جس نے وہ خریدی ہے وہ اس کے مطابق مال پر قبضہ کرنے سے پہلے خمیں چ سکتا (اس لیے کہ روایت کے الفاظ ہیں کھندہ الصّدگوگ تَبَا يَمُهَا النَّاسَ ثَمَّ بَاعُوهَا کہ ان سکوک کو لوگ خریدتے ہیں اور پھر ان کو قبضہ سے پہلے بیچ ہیں۔ تو پہلی جے درست ہوئی اور دو سری مردی م

اور حضرت ابو ہررہ کی روایت سے میہ طاہر ہو آ ہے کہ پہلی بھے ہی درست نہیں ہے گر درست بہلی بھے ہی درست نہیں ہے گر درست بات کی ہے کہ پہلی بھے درست ہے اور دوسری ممنوع ہے اس لیے کہ جس کو میر اقرار نامہ جاری کیا گیا ہے ' وہ تو اس کا مستقل مالک ہے ' مشتری نہیں ہے تو اس کے لیے بھند سے بہلے بھنا ممنوع نہیں ہے جیسا کہ وراثت میں اپنا حصد پانے والا اس پر قبضہ سے پہلے اس کو بھی سکتا ہے۔ اس طرح یہ مک بھی بھی سکتا ہے۔

اور المام نووی قرات میں کہ والا صَحْ عِنكُنا جَوَازُ بَيْعِهَا وَهُو قُولُ مَالِكِ كَ الله الله نووی قرات میں کہ والا صَحْ عِنكُنا جَوَازُ بَيْعِهَا وَهُو قُولُ مَالِكِ كَ جَارِ الله الله كا بھی ہى نظريہ ہے۔ علامہ ظفر احمد صاحب مزيد لکھتے ہیں کہ اگر دستاويز يا ٹوکن لينے والے نے اس پر لکھی کی اشیاء يا رقم سے کی بيشی کے ساتھ وہ ٹوکن ليا تو ورست نہيں ہوگا اور اگر اس کے مطابق ليا تو يہ استقراض اور حوالہ كى ير بين شال ہوگا اور جائز ہوگا۔ (اعلاء السنن ص ١٣٥٠ تا ٢٣٣ معلاء)

اور امام محریہ فرماتے ہیں کہ ان صکوک کا بیخنا درست نہیں ہے اور یکی قول ہے امام ابو حنیفہ کا اس لیے کہ معلوم نہیں کہ اس ٹوکن کے مطابق مل حاصل ہو آ بھی ہے یا نہیں اس لیے اس میں غرر پلیا جا آ ہے (موطا امام محمد می ۱۳۵۳) آج کل بینک کی جانب سے چیک دیا جا آ ہے۔ اگر کوئی آدمی چیک بیچنا ہے تو درست ہے اور اگر خریدنے والا آگے بیچنا جاہے تو درست نہیں ہوگا۔

ای طرح ایک متعین مال کے لیے کوئی فیکٹری ٹوکن جاری کرتی ہے کہ جس آجر کو سے
ٹوکن جاری کیا گیا ہے' وہ اتنا مال فلال وقت لے لیے اور سے تاجر وہ ٹوکن کا وحال ہو سے
ورست ہے اور جس نے بید ٹوکن خریدا ہے' جب تک وہ اس کے مطابق مال وصول نہیں کر
لیتا' اس وقت تک نہیں کا سکنک واللہ تعالی اعلم

يَعَ الدِّين (قرض كا فروخت كرنا)

زید نے عمود سے پانچ سو روپ لینا ہے اور زید خلد سے کہنا ہے کہ میں نے :و قرض لینا ہے اور زید خلد سے کہنا ہے کہ میں نے :و قرض لینا ہے ، وہ تجھ پر بنچنا ہول یا عمود خلد سے کہنا ہے کہ میرے ذمہ جو قرض ہے ، وہ تو خرید اسے اگر خلد نے وہ قرض پانچ سو روپ کے بدلے میں خریدا تب بھی درست نہیں اور آگر اس سے کی بیشی سے خریدا ، تب بھی درست نہیں اس لیے کہ روپ کا روپ سے تبادلہ ہے اور اس کو بیچ صرف کہتے ہیں اور اس میں دو شرفیں ضروری ہیں۔ ایک سے کہ دونوں جانب اور اس کو بیچ صرف کہتے ہیں اور اس میں دو شرفیں ضروری ہیں۔ ایک سے کہ دونوں جانب

برابری ہو اور دو مرابیہ کہ ادھار کی جانب سے نہ ہو۔ کی بیش کی صورت میں برابری شیں پائی جا رہی اور برابری کی صورت میں ایک جانب سے ادھار ہے کہ عمرو فی الحال رقم شیں دے رہا ورنہ وہ قرض بیچنے کی بجائے زید کوئی دے دیتا اس لیے بید درست شیں ہے۔

اگر زید نے بحرے قرض وصول کرنا ہے اور بحرنے خلد سے وصول کرنا ہے تو آگر بحر زید سے کمہ دے کہ تم میرے ذمہ کا قرض خلد سے لینا اور زید بھی تشلیم کرے اور خلد بھی تشلیم کرے اور خلد بھی تشلیم کرے تو یہ حوالہ ہے اس کو قرض بیچنا نہیں کہتے اور یہ آج کل عام ہے کہ ایک پارٹی ایپ ذمہ کی رقم وو سرے کے حوالہ کر دیتی ہے اور حوالہ کی بحث باب ما جَاءَ فِی مَنْ الْغِیْ ظَلَمْ مِیں گرز چکی ہے۔

نَيْعَ الْكَالِيَ بِالْكَالِي (بالع اور مشترى دونول كى جانب سے ادھاركى صورت ميں جے)

قاضی شوکائی نے وار قلنی کے حوالے سے حضرت ابن عمر کی روایت نقل کی ہے کہ فی کریم طابعہ نے نہای عن بَینے الکالی بالکالی سے منع فرمایا ہے۔ قاضی شوکائی فرماتے ہیں کہ امام حاکم نے اس روایت کو علی شرط مسلم صحح کما ہے گر حاکم کا تعاقب کیا گیا ہے کہ اس میں ایک راوی موک بن عبیدہ ہے اور روایت کرنے میں متفرد بھی ہے۔ اس کے بارے میں امام احد نے فرمایا کہ میرے نزدیک اس سے روایت لینا صحیح نہیں ہے۔ اس بارے میں اگرچہ کوئی روایت صحح نہیں ہے گر اس پر اجماع ہے کہ الا ینجوز بینے دین اس بارے میں اگرچہ کوئی روایت محمح نہیں ہے گر اس پر اجماع ہے کہ الا ینجوز بینے دین بندین کہ قرض کو قرض کے بدلے میں بچنا جائز نہیں ہے اور آگے فرماتے ہیں کہ اس کا مطلب ہے بینے النتین بالنتین فرائع مید دینے میں اوحار کرتا ہے اور مشتری مطلب ہے بینے النتین بالنتین فرائع مید دینے میں اوحار کرتا ہے اور مشتری مطلب ہے بینے النتین بالنتین مین الجائی بانکالی بانکالی بانکالی کئے میں۔ ٹیل الاوطار ج ۵ میں ۱۲۱ مائی ا

ٱلْمَبَيَّةُ عَنِدَ أَوْانِ الْمَمَعَةِ (جمعه كي اذان كے وقت خريد و فروخت)

موالنا ظفر احمد صاحب محقف اقوال نقل كرنے كے بعد فرماتے بي وبالجملة فالنداء للا عكرم هو الا ذان الا ول بعد الزوال سنواء كان على المنارة او بين يدى الخطيب وهو المتخرم للبيع الموجب للشعى لقول ابن عباس اس ذكوره بحث كا فاصد بي به كد دوال كے بعد جو بهلى اذان ہے "اس كا اعتبار به خواه وه بيناره پر دى جائے يا خطيب كے سامنے كى جائے اور بى اذان تاج كو حرام كرتے والى اور جعد كى جائب سى كو واجب كرتے والى اور جعد كى جائب سى كو واجب كرتے والى ہور جعد كى جائب سى كو واجب كرتے والى ہور جود كى جائب سى كو واجب كرتے والى ہور اس پر دليل حصرت ابن عباس كا قول ہے۔

#### جعہ کی ازان کے بعد خرید وفروخت کا عکم

مولانا ظفر اجر صاحب فراتے ہیں کہ لمام الک قرائے ہیں کہ جعد کی اذان کے بعد ک بوار کے والی بھے فاسد ہے۔ اور احتاف کے اقوال نقل کرنے کے بعد فرائے ہیں کہ ہمارے بزدیک اذان جعد کے وقت اور اس کے بعد (نماز جعد سے فارغ ہونے تک) بھے کروہ تحرکی ہے اور البحر الرائق کے حوالہ سے لکھتے ہیں کہ البی بھے کا فتح کرنا (اوڑنا) ضروری ہے۔ اور آگے البحر الرائق کے حوالہ سے لکھتے ہیں (کہ قرآن کریم میں فاستعوا اللی ذکر الله وذروا البیت فروہ مورد واللہ سے الله کہ تران کریم میں فاستعوا اللی دیکر الله وذروا البیت عراد مرف خرید وفروخت نہیں بلکہ ہر ایسا عمل ہے جو جعد کی جانب سمی سے رکاوٹ بے اور ہر ایسا عمل کروہ ہوگا (اعلاء السنن ج ۱۲ می ۲۰۱ تا ۲۰۱۳ ملحقاً) جعد کی اذان کے وقت ہی جانب سمی میں رکاوٹ بے جو ایسے کہ ایس احت کر جعد کی نماز سے فارغ ہونے تک ہر ایسے عمل کو چھوڑنا ضروری ہے جو وقت میں کی گئی تھے کا فتح ضروری ہے تو ایسے وقت میں کی گئی تھے کا فتح ضروری ہے تو ایسے وقت میں کی گئی تھے کا فتح ضروری ہے تو ایسے وقت میں کی گئی تھے کا فتح ضروری ہے تو ایسے وقت میں کی گئی تھے کا فتح ضروری ہے تو ایسے وقت میں کی گئی تھے کا فتح ضروری ہے تو ایسے وقت میں کی گئی تھے کا فتح ضروری ہے تو ایسے وقت میں کی گئی تھے کا فتح ضروری ہے تو ایسے کہ اس کا متجد کیا ہوگا؟

نَيْعَ الْحَيْوَانِ بِاللَّهُمْ (جانور كو كوشت كي بدل من بيخا)

ہو جاتا ہے۔ اور جب قدر مختلف ہو تو بیشک جنس ایک ہو' اس میں کی بیشی ممنوع نہیں

ور الم محر فراتے ہیں کہ اگر جس آیک نہ ہو بلکہ مثلا" آیک جانب بری ہے اور دو سری جانب بری ہے اور دو سری جانب ایک جانب بری ہے اور دو سری جانب ایک جانب بری کا گوشت ہے تو ایسی تھے ہر حال میں جائز ہے اور آگر جنس آیک ہو مثلا" آیک جانب بری ہے اور دو سری جانب بری کا گوشت ہے تو یہ گوشت زیادہ ہونا چاہئے تا کہ بری کے گوشت کے بدلے میں گوشت ہو جائے اور زائد گوشت پائے کی گیا ہوگا۔ اور او جھڑی وغیرہ کے بدلے میں ہو جائے اور آگر الیا نہ ہو تو ان کے نزدیک ہے رہا ہوگا۔

آگر جانور اور گوشت ایک بی جنس کے ہوں لینی ایک جانب بھری اور دو سری جانب بھری کا گوشت ہو تو ایام مالک ایم شافعی اور ایام احر کے نزدیک الیم بھی درست بی نہیں۔ اور اگر جانور اور گوشت ایک بی جنس کے نہ ہوں بلکہ ایک جانب بھری اور دو سری جانب گلئے کا گوشت ہو تو ایام مالک اور ایام احر کے نزدیک یہ بھے جانز ہے اور ایام شافعی کے الیم حالت میں دو قول جیں۔ ایک قول کے مطابق جائز ہے اور دو سرے قول کے مطابق جائز ہم سال اللہ جنس اور اس بارے میں نہلی عَن بَنِع السَحَیوَانِ باللّحِم میں نمی کو عموم کے لیتے ہیں کہ نمی عام ہے ہم میں کہ جانور کی تھے ہم میں کے گوشت کے بدلے ممنوع ہے (النّعَلِيَقَ المَّمَتَةَد حاشیہ موطا ایام محمد ص ۱۳۵۷)

قاضی شوکان نے ان روایات میں فردا معف ابت کیا ہے جن میں اُنے الحیُوانِ اِللّٰم کی ممانعت آئی ہے اور پھر اَنھے ہیں کہ تمام اساد کو طاکر وریث قابل استداال بن جاتی ہے۔ اور فرط نے ہیں وَقَالَ اُبدّ حَنیفَة بَحْوَزُ مَطَلَقاً وَاسَنَدَلَ عَلَی ذَالِکَ بِعَمْومِ قَولِهِ بَعَالَی وَاحَلُ اللّٰهُ الْبَیْعَ (مُل الاوطار ج ۵ ص ۲۱۱) اور امام ابو صنیعہ فراتے ہیں کہ مطلقا جاز ہے (بحنیہ ہو یا بغیر جنیہ) اور انہوں نے اللہ تعالیٰ کے اس فرمان وَاحلُ اللّٰهُ الْبَیْعَ کو دکیل بیا ہے۔ اور موانا ظفر احمد صاحب قرماتے ہیں بَل مَبنناه عَندَهُم نَصَوصَ الْبَیْتَعَ کو دکیل بیا ہے۔ اور موانا ظفر احمد صاحب قرماتے ہیں بَل مَبنناه عَندَهُم نَصَوصَ حَرَمَةِ الرّبِنَا فِی الْمَقَذَرُاتِ الْمَجَانِسَاتِ (اعلاء السنن ج ۱۲ ص ۲۱۱) ان حصرات رامام ابو عنیفہ وغیرہ) کے نظریہ کا درار ان نصوص پر ہے جن میں ثابت ہے یہ حرمت رہا تب بائی جاتی ہے جب ہی مورونی کے نظریہ کا درار ان نصوص پر ہے جن میں ثابت ہے یہ حرمت رہا تب بائی جاتی ہے جب ہی مورونی کے اور دو سمری غیرمورونی)

بعض وفعہ یوں ہو آ ہے کہ لوگ محض فرضی تھے کر لیتے ہیں طال نکہ ان کا مقصود خرید وفروخت نہیں ہو نکہ صرف لوگوں میں طاہر کرنا ہو آ ہے کہ ہم نے آپس میں بھے کی ہے۔ اگر سے کسی کو دھوکا دینے کی خاطر ہو تو یہ فعل کروہ ہوگا۔ ایس بھے بسرصل نہیں ہوتی اس لیے کہ ان کا مقصد بھے نہیں اور اس میں تراضی بھی نہیں پائی جا رہی۔ فقہی اصطلاح میں الی بھے کو تابید کتے ہیں۔ چنانچہ الفتاوی الهندیہ میں ہے

ٱلتَّلَجِّةُ هِيَ ٱلغَقَدُ الَّذِي يَنَشُهُ لِضَرُّوْرَةِ أَمَرٍ فَيَصَيَرَ كَالَمَدَفُوعِ الَيْهِ وَانَهُ عُلَى ثَلاَثَةِ أَضَرَبِ أَحَدَهَا أَنَ يُكُونَ فِي نَفْسِ الْمَبِيَعِ وَهُوَ أَنَ يَقُولُ لِرَجُلِ اِنِي أَظُهُرَ أَن بِعَتَ دَارِي مِنْكَ وَلَيْسَ بَيْعًا فِي الْحَقِيَقَةِ يَشَهِدَ عَلَىٰ ذَالِكَ ثَمْ يَبَيْعَ فِي الظَّاهِرِ

فَالَبْنِيَةَ بَاطِلٌ (الفتاوي المنديدج ٢٠٥)

تنجنہ خرید وفروخت کے اس معاملہ کو کہتے جی جس کو کسی ضرورت کی بنا پر کیا جائے جیسا کسی کو اس پر مجبور کر دیا گیا ہو اور اس کی تنین اقسام جیس۔ ان جی سے ایک یہ ہے کہ خود تج جیس یہ بات چیش آئے اس طرح کہ ایک آدمی دو سرے آدمی سے کے کہ جیس ظاہر کروں گاکہ جیس نے اپنا مکان تم پر فروخت کر دیا ہے حالانکہ حقیقت جیس خرید وفروخت نہ ہو اور وہ اس معلموہ پر گواہ مجی بنا لے۔ پھر یہ ظاہر کرے کہ مکان فروخت کر دیا ہے تو تج باطل ہوگی۔ جب تج باطل ہے تو اصل مالک برستور مالک رہتا ہے اور وہ مید اس کی طکیت سے شیس لکا۔

اسی طرح بھے تلخد کی یہ صورت بھی ہے کہ بائع اور مشتری آپس میں خفیہ طور پر آیک چیز کا خمن آیک جرار مقرر کرتے ہیں۔ تو اس صورت میں جو خمن انہوں نے خفیہ طور پر طے کیا ہے 'وبی ہوگا۔ اور امام ابو ایاسف نے فربایا کہ جو خمن وہ ظاہر کر رہے ہیں' وہ ہوگا۔ اس طرح بائع اور مشتری اندرونی طور پر آیک فربایا کہ جو خمن وہ ظاہر کر رہے ہیں' وہ ہوگا۔ اس طرح بائع اور مشتری اندرونی طور پر آیک چیز کا خمن بڑار درہم مقرر کرتے ہیں گر ظاہری طور پر سو دینار پر بھے کرتے ہیں تو یہ بھی بھے تلجنہ ہے۔ امام ابو حقیقہ کے نزدیک یہ بھے تلجنہ موقوف ہوگی۔ اگر ان دونوں بائع اور مشتری نے آیک خمن پر بھے کو نافذ کر دیا تو جائز ہوگی اور اگر انہوں نے رد کر دیا تو باطل جوگی۔ الله اندیہ ج سام اس

بَيَّ الوَفَاءِ (واليس كردين كي شرط س زي كنا)

بعض لوگ بوں کرتے ہیں کہ کسی سے قرض لیتے ہیں۔ اب قرض وینے والا رقم میں

زیادتی کا تقاضا نہیں کرتا کہ سے سود ہے گراس کی صورت سے کر لیتے ہیں کہ قرض لینے والا اپنا مکان اس پر بھے دے اور جب قرض واپس کرے گا تو اپنا مکان واپس کے مثلا" زید نے تئین لاکھ روپسے بکر سے قرض لیا اور اپنا مکان اس کے عوض بکر کو دے ویا اور شرط سے رکھی کہ جب میں تمہارا قرض واپس کروں گا تو اپنا مکان واپس لے اول گا۔ الی بھے کی ضرورت اس لیے پیش آتی ہے کہ اگر زید اپنا مکان رہن کے طور پر رکھے تو بکر اس سے فائدہ نہیں اٹھا ملکا اور جب اس نے اس پر بھیا تو وہ اس سے فائدہ اٹھا سکتا ہے۔ اس فائدہ کی خاطر الی بھی کی جاتی ہے۔ اس فائدہ کی خاطر الی بھی کی جاتی ہے۔ ایس بھی اصطلاح میں بھی الوفاء کہتے ہیں۔ چانچہ علامہ شامی فرماتے کی جاتی ہے۔ ایس بھی عامہ شامی فرماتے

أَلَّبَيَعُ الَّذِي تَعَارُفُهُ أَهُلُ زَمَانِنَا احَنِيَالًا لِلرِّبَا وَسَمْوَهُ بِبَيْعِ الوَفَاءِ وَهُو رُهُنَّ فِي الْحَقِيَقَةِ لَا يَمَلِكُهُ وَلَا يُنْتَفِعَ بِهِ اللَّا بِاذْنِ مالِكَهِ وَهُوَ ضَامِنَ لِمَا أَكُلَ مِن ثُمْرة وَأَتْلَفَ مِنَ شَجَرة (فَاوَى ثَاكَى جَ٣٣ صُ ٣٣٣)

وہ بیج جس کا آج کل ہمارے زمانے میں سود سے بیخے کے لیے حیلہ کیا جاتا ہے اور اس کو بیج بس کا مالک نہیں بنآ اور نہ اس کو بیج الوفاء کتے ہیں' یہ ورحقیقت رہن ہو تا ہے۔ لینے والا اس کا مالک نہیں بنآ اور نہ اس کے مالک کی اجازت کے بغیر اس سے فائدہ ہی اٹھا سکتا ہے۔ اگر اس نے کوئی پھل یا ورخت ضائع کیا تو اس کا ضامن ہوگا۔

اُنِيَّ الْحَقَوْق - كون سے حقوق كى خريد وفروخت موسكتى ہے؟

حعرَت موانا محر تقی عالی صاحب دام مجرہم نے اپ رسالہ "حقوق مجروہ کی خرید وفروخت" میں (جو کہ فقی مقالت کے عوان سے دیگر مقالت کے ساتھ شائع شدہ ہے) اس پر سیر حاصل بحث کی ہے۔ اس کا خلاصہ یہ ہے کہ بعض حقوق انسان کو صرف اس لیے دیے جی جی کہ وہ کسی ضرر سے نکی جائے جیسا کہ شفعہ کا حق ' بچ کی پرورش کا حق وغیرہ۔ یہ حقوق انسان کو ضرورہ" دیدے گئے ہیں۔ اگر جس کا حق بنا ہے وہ اپ حق سے دست بردار ہو جائے تو پجر اس کا حق نہیں رہتا ہیے حقوق کی خرید و فروخت درست نہیں ہے۔ اور بعض حقوق انسانوں کو ایسے حاصل ہیں جو اصال " انسان کو حاصل ہیں مگروہ کی دو سرے کی طرف خط نہیں ہو سے جیسا کہ ولاء کا حق اور مرد کو عورت پر ملیت نکاح کا حق اور حق قصاص وغیرہ تو ایسے حقوق سے دست بردار ہونے کے لیے اگر معاوضہ طلب کرتا ہے تو درست نہیں ہے اور اس کی دلیل وہ روایات ہیں جن میں وَلاء کی چے اور جبہ سے منع کیا گیا

ہے اور اگر صاحب حق اور جس کے ذمہ حق ہے وہ آپس میں صلح سے معاوضہ طے کرلیس تو معاوضہ لینا ورست ہوگا جیسا کہ مقتل کے ورجاء اگر حق قصاص کے عوض دعت لے لیس یا مرد عورت سے ملکیت نکاح کے حق کے عوض بدل خلع لے لے تو یہ درست ہے اور بعض حقوق ایسے ہیں جو انسان کو اصالیا" حاصل میں اور دوسرے کی طرف منتقل بھی ہو کتے میں جیسا کہ حق ایجاد (کہ کسی نے کوئی چیز ایجاد کی تو اس کو آگے چلانے کا اس کو حق ہے) حق الف (كركسي في كولى كتاب لكسي اور اس ير محنت كي تو اس ير اس كاحق ہے- كوكى دوسرا اس کو این نام سے منسوب نیس کر سکتا) حق طباعت ربعنی جو آدی مسودہ کا مالک ہے 'جس نے تالیف کیا ہے وہی اس کی طباعت کا حق رکھتا ہے۔ آگر وہ اس حق کو بیچتا ہے تو جائز ہے۔ اگر بیچنا نمیں بلکہ وقتی طور پر کسی کو طباعت کی اجازت دیتا ہے تو وہ جب جاہے اناحق والس لے سکتا ہے) رجشرؤ یا ٹریڈ مارک (جو کوئی فیکٹری یا پارٹی اپنے کاروبار کے لیے منظور كروا لتى ب) تويد الي حقوق بي جو صاحب حق كو اصالاً ماصل ہوئے بين اور دوسرے کی طرف معقل ہو کتے ہیں تو صاحب حق ان حقوق کو بچ سکتا ہے اور معاوضہ لے سكتا ہے۔ اى طرح أكر وہ ان حقوق كى كسى كو اجازت نبيس دينا اور حقوق اين باس محفوظ ر کمتا ہے تو اس کا حق ہے اور کس ووسرے کا اس میں وظل اندازی کرنا حقوق کا غصب كملائے گا۔ (دار العلوم ديوريم كے مفتى صاحبان سميت بندوستان كے جيد علماء كرام نے مجى اس نظریه کی تائید کی ہے۔ ملاحظہ ہو جدید فقهی مباحث مطبوعہ ادارة القرآن والعلوم الاسلامید کراچی)

گذول (نامول کی رجشریش)

کوئی اوارہ اپنے نام کو قانونا" محفوظ کر لیتا ہے اس لیے کسی دو سرے کو اس نام سے فاکدہ اٹھانے کی مخبائش نہیں رہتی' اس کو اصطفاح میں گڈول کہتے ہیں۔ اس میں اپنے مفادات کا شخفظ بھی ہو تا ہے اور عوام کو دھوکے سے بچانا بھی ہو تا ہے اور تجارتی منفعت بھی ماصل ہوتی ہے اس لیے اس کی خرید و فروخت جائز ہوگی۔ چنانچہ حضرت مولانا اشرف علی تھانوی فرماتے ہیں "اپنے کاروبار کا کوئی نام رکھنے کا ہر مختص کو حق حاصل ہے نیمن اگر ایک مفاوضہ نے اپنے کاروبار کا نام عظر ستان یا گلشن اوب رکھ لیا اور اس سے اس کا تجارتی مفاو وابستہ ہو گیا تو کسی دو سرے مختص کو وہ نام رکھنے کا حق نہیں رہا اور جب کہ ایک خاص نام کے ساتھ مستقبل میں شخصیل مال اور تجارتی منفعت مقصود ہے تو گڈول کا معلوضہ لینا جائز

ہے۔" (حوادث الفتاوي بحوالہ فقى مسائل ج اص ٢٢٢ مصنفه مولانا خلد سيف الله رحمانی) مفتخه مرادنا خلد سيف الله رحمانی) مفتخه رابندی كاكاروبار)

فيروز اللغات مي ب مَفْتَم مَفْتَم كامعرب ب (فيروز اللغات فارى ج ٢ ص ٣٦) ليني

غیر عربی میں سَفَتَ ہے اور عربی میں سَفتی کما جاتا ہے۔
سفتی ہیں سَفتہ ہے کہ ایک فخص کسی کو قرض دے اور کسی دو سرے شہر میں جمال وہ جاتا
ہاہتا ہے ' دہل جاکر قرض وصول کرے تا کہ راستہ میں رقم ضائع ہو جانے کے خطرات سے
مخفوظ رہ سکے۔ اس کی ایک صورت یہ ہوتی ہے کہ مثلا " ایک آدی گو جرانوالہ سے کراچی
جانا ہاہتا ہے اور گو جرانوالہ ہی کے ایک ایسے آدی کو رقم دے دیتا ہے جس کا کاروہاری رفیق
کراچی میں ہے اور جس کو رقم دی ہے ' وہ تحریر یا فون کے ذریعہ سے اپنے کراچی والے
رفتی سے کہ دیتا ہے کہ اس آدی کو اتن رقم دے دیتا اور یہ آدی اس سے شوت لے کر
کراچی چلا جاتا ہے اور شوت ہیں کر کے اس سے رقم لے لیتا ہے تو اس کو سفتی کما جاتا

علامه مجد الدين فيروز آبادي لكصة مين-

وَهِيَ أَنَ تُعطَى مَالًا لَرِجل لَه مال في بلد تريد أن تسافر اليه فَتَأْخَذُ مَنَهُ خَطْ اللهَ وَمَالُ فَي ذَالك البلد ان يعطيك مثل مَالك الذي دفعنه اليه قَبُلُ سَفرك (القاموس المحيط ج اص عه بحواله فقى مسائل جَ اص ٢٣٢)

اور وہ یہ ہے کہ تم کسی کو مال دو جس کا مال کسی اور شریس ہو۔ تمہارا مقصد یہ ہو کہ دہاں کا مال کسی اور شریس ہو۔ تمہارا مقصد یہ ہو کہ دہاں کا سنر کرو چنانچہ تم اس سے اس شخص کے نام ایک تحریر لو جس کے پاس اس دو سرے شہر میں اس کا مال ہو کہ وہ تم کو اتنا ہی مال دے دے بقت مال تم نے اس کو اپنے سفر ہے پہلے دیا تھا۔ اگر اس میں کالا دھن نہ ہو یا حکومتی شعبوں کو نقصان پنچانا مقصود نہ ہو تو یہ بیج درست جمیں ہے۔

#### شيئرزى خريد وفروخت

اس پر بھی مولانا محمد تقی علی صاحب دام مجدہم نے تفسیل سے بحث کی ہے جس کا خلاصہ میہ ہے کہ ان کی تحقیق کے مطابق شیئرز فریدنے والا اس سمپنی کے اسنے حصہ کا مالک بن جاتا ہے جتنے جصے اس نے فریدے ہیں۔ مولانا محمد تقی علیٰ صاحب فرماتے ہیں کہ چار شرائط کے ساتھ ان کی خرید و فروخت جائز ہے۔ پہلی شرط میہ ہے کہ جس مکہنی کے شیئر زیبہ آدمی خرید رہا ہے ' وہ کمپنی کھلے حرام کاروبار میں ملوث نہ ہو لیعنی سودی بک یا جوا پر مبنی انشورنس كميني يا شراب وغيره كاكاردبار كرنے والى كميني نه ہو-

و مری شرط سے سے کہ اس مینی کے اوائے بلڈنگ یا زمین یا مشینری وغیرہ کی صورت میں ہول افقدی کی صورت میں نہ ہول اس لیے کہ اگر نقدی کی صورت میں ہول کے تو ان کا کی بیشی سے خریدنا جائز نہیں ہے۔ اس لیے کہ کی بیشی کے ساتھ وہ سود بن جائے گا۔

تیسری شرط میہ ہے کہ اگر الی کمینی ہے جس کا بنیادی کاردیار مجموعی طور پر حلال ہے اور اس میں حرام کا اختلاط بھی ہو اور حرام کم ہو تو یہ آدی جس نے شیئرز خریدے میں باتی حصہ داروں کے سامنے اس حرام کے خلاف آواز اٹھائے اور حرام کو بند کرنے پر زور وے أكرچه اس كي آواز مسترد كردي جائے۔

چوتھی شرط یہ ہے کہ یہ شیئرز خریدنے والا جب منافع تقتیم ہو تو بہ معلومات کر کے کہ اس سمینی کے کس قدر مصے حرام ذرایعہ سے حاصل ہوئے ہیں تو یہ آدمی اینا منافع وصول كرنے كے بعد اپنے حصد ميں جو تاسب حرام كے ذريعہ سے حاصل شدہ منافع كا بو سكا ہے۔ اس تاسب سے رقم نکال کر حرام سے بچنے کی نیت سے صدقہ کر دے۔ چو تک یہ حرام مل كا صدقد ہے اس ليے اس ميں تواب كى نيت نميں كرنى جائے جيسا كه فقه كى كتابوں اور فآلوی جلت میں اس کی صراحت موجود ہے۔

شیئرز کے کاروبار کی تفصیل کے لیے مولانا محمد تق عثانی صاحب وام مجد ام کے فقہی

مقالات كامطالعه كريس-

شیئرز کے بارے میں ندکورہ شرائط کو دیکھا جائے اور شیئرز ہولڈر حضرات کے روب کو دیکھا جائے تو مسئلہ مشکل ہو جاتا ہے اس لیے کہ آج کل کوئی سمپنی بھی اپنے بارے میں واقعاتی معلومات فراہم نہیں کرتی خواہ اس کے جتنے مرضی حصے خرید کیے جائیں اس کیے دین داری اور اختیاط کا تقاضا می ہے کہ اشد مجبوری کے بغیر ایسے کاردبار سے اجتناب ہی کیا جائے واللہ اعلم بالصواب

دعاء کی درخواست

الله تعالى كے فضل وكرم سے بيوع سے متعلق حتى المقدور بحث كر دى منى ہے۔ بعض بزرگ اساتدہ کا مشورہ بھی ہے اور خود اپنا بھی ارادہ ہے کہ ترفدی شریف کی اس کے بعد م ابواب کی بھی بحث کر دی جائے آ کہ ترفی شریف کمل ہو جائے۔ طلبہ کرام سے خصوصا اور اس کتاب کے دیگر قار کین کرام سے عموا "درخواست ہے کہ احقر کے لیے دعاء فرائیں کہ اللہ تعالی اس محنت کو قبول فرائے اور بخشش کا ذریعہ بنائے اور باتی کام کمل فرائیں کہ اللہ العالمین – کرنے کے لیے صحت وعافیت و فرصت نصیب فرائے۔ آجن یا اللہ العالمین – کرنے کے لیے صحت وعافیت و فرصت نصیب فرائے۔ آجن یا اللہ العالمین – القدوس قاران

## مراجع ومصادر

ه.ن	نام مصنف	
	تزآن کریم	
مکتشب امداد مکنان	امام الوداؤد سليان بن أشعث	٧ ابوداؤد شرایت
طبع دهای	علام محدصداً في بخيب آبادي	٣ انوارالمحمود
ادارة الفراك العلم الاسميركري		م اعلارالسنن
اداره تاليفات الترفيه ملتان		ه اوجزالسانك
ایج ایم سیدکمینی کماچی	امام محدين يزيرين ما حير	۲ ابن ماجه شرکیف
محتيدادانعسلوم كاجي	علامه ظفراحد عثماني	٤ المردالاكام
مكتبه اشرون العلوم كراجي	افادات مولا تأكد النرف في عنا نون	٨ المادالفناوي
كتب فانهجيديه لمثان	الشيخ عدالحق دمكون	و اشغذ اللمعات
محتيه اما دبرملتان	نظام الدين الشاشي	١٠ اصول الشاشي
قدين انتب تا مذكرا جي	الام محدين الملبل البخاري	۱۱ بخاری شریف
مكتبه فاسميدملتان	علامه خبيل احدسهارن بوري	١٢ بذل المجهود
مكنبه مسطفى النابي ممسر	طام محد بن احد بن رمست لآ	١٣ يداية المجتهد
مطبعه جائبيمسر	المام الوجوين سعور الكاساني	١٣ ابدائع السنائع
فيع مصر	علامه ابن مخيم المصري	۱۵ البحرافرائق
الكتبة الامراديرفيل آباد	علام محووين احدالنيني	١٦ البناية شرح الهداية للعيني
ایج ایم سعید کمینی کراچی	المام محد بن عيسى المرزندي	۱۲ ترمذی شریف
		/-

نشراك تتة ملتان مكتبة الستة المكية فورمحداصح المطابع كراجي ایج - ایم سیدکمینی کراچی كتب فانه مجيديد طآل اصلامي كتب فانه دلومند مكتبه وارالعلوم كراجي ادارة القرآك العلوم الأسكي كري صبيب الشفيتق بك لخلي لابور دائرة المعارف جيراً با ووكن ایکی ایم سعید کراچی المكتبة السلغية لابور دارالمي سن الطباعة فاهره شركة الطباعة الفنبة سقوياكب دائرة المعارف جبراً باددكن المكتسبة الاثرب لابور انچ ایم سید کمپنی کراچی مكتبه رخيب دلوبب طع بيروسن مكتبرر حيمب دلوبند اداره نشرايت إسلاكم الابحور مكتبهمصطف البابي مصر مكتبه املاديه ملتان كتب فالزمظهري كراجي مطائع الرياض

علامه عبدالرحن مبادك بوري علامه ابن القيم الجوري علامه عيدالحي تخصنون علامرجمودالحس الديوبندئ مرتبه مفتى عبدالقادرصة قاسمي مولانا محدالوالحسن صاحب مفتى الممفتى محد شفيع صاحب مرنبهمولأنا مجا بدالاسلام قاسمى مولانا خالدسيف التدرخاني علامهلي عان المارديني علامرعبدالحي كنفسون المم الشاه ولى التوالدصوركي الم على بن عمر الدار تطني ا المم محدين عيد الوحل الدارمي المام محد الزرقان المام الويخ إحمدين لحسين البينقي علام محدين أمعيل الاميريياني المام محدين عيسي الترمذي ً امام احمد بن محد الطخاون علام محووبين احدالعيني علام محدانورشا كشميري مولانا سستدامبيرعلي علامها بن حجرعسفلاني افادامي لأامفتي وريالرمن صاب مفتي محودس كنگوس فيخ الاسلام احدين تيمية

۱۸ تخفتالاوذی ١٩ تنذيب نبي الى داؤد به التعليق المحيد ٢١ تغريز ترمذي يخ الهند ا ۲۲ تقریر تعمدی للمدنی ٢٣ تنظيم الاستشات ٢٧ جابرالفقه ٢٥ جديدنقتى مباحث ٢٧ مديدفقىمسائل ٧٤ الحريرالنقي ٢٨ ماشيرترح الوقاير ٢٩ حجة التراليالغر ۳۰ دارقطنی ام وارحى ٣٧ قدقاني شرح المؤطا ٣٣ سنمث التجري للبينتى ٣٧ مسبل الشلام ۲۵ شائل ترمذی ۳۲ طحادی شرکیب العدة القادى ۲۸ العرف الشذى ٣٩ عين المداب به فتح البارى ام فأذى دارالعلوم ۲۲ فتاوی محمودیر ۲۳ فآدی این تیمید

ابل مديث اكادمي لاجور كمنتبر ماحدب كوشط مكتبدومشيديه كونترطه سين اسلامك مبليشرز كواجي المطيعة الاسلامية انسعوديرلابح الجام سعيدكمين كراجي إدارة القرآن والعام الاسلاميراجي محتبه تجيؤ بيسهارن لور المكتبنة الاملادير مكرمكرمر قديمي كمتب خانه كراجي مكتبة الشيئة المكيه نورمحداصح المطالع كراجي . . . . . . مكتبدمعر مئتب املاديه ملتان بليع ببروست لمبع قاہرہ طبع بيروست مطبعة السعادة مصر مطبع تعليى لابور مكتبه حفيظيه كوجرانواله مطبع المجيدى كانبور

مولانا نذير حسين دماوي علامه شامي مرتبه لأنافكا وعجامن على والهسنه مولانامفتي محد تقيعناني دام مجديم علامرمحد الورشاه كشميري علام محدبن عبدادامد (ابن الهمم) مكتبه مصطفى محدممر علامه محدعيدالعليم كفنوي المم محدين أوركسيس الشافعي المام محدين الحسن الشيباني مولانا درشيدا حد گنگوسي علامرالوزكريا محديكي اصدلقي المم لم بن الحجاج المام الوسيليان الحظالي المام مالك بن النسس امام محدبن الحسن الشيباني علامدأ بن حزم الظاهري علامر ملّا على قارئ امام احد بن منبل ام الممليل بن تحيي المزني المأم الجسيدين على دح الم سليمان ابن احسيره المم الويجرعبدالرزاق بن بمام الامتلمس الذين السخوسي مولأنامحد تعيقوب البناني مولانا احددمنا بجؤدئ مولاناعبدالي تصنوي

مهم فأولى نذيريه ۲۵ فآوی شامی ۲۲ فآدی عالمگیری يهم فقهى مقالات ٨٨ فين البارى وم فتح العت دير ٥٠ تمرالاتهارماشيد نورالانوار ۵۱ كناسب الام ٥٢ كماب الآثار كمحد ۵۳ انگوکب الدّری 40 اللائع الدّرادي ۵۵ مسلم نثرلین ٥٦ معالم السينن ٥٥ مؤطا ألمم مالك ۵۸ مؤطاام مخسمد ٥٩ المحلي لاين حرم ٧٠ مرفات شرح ملشكؤة الا مستداحد ١٢ مخترالمزني ٧٢ مستدا بي كعلل المعجمانكبيرالطباتي ۲۵ مصنف عبدالرزاق 44 الميسوط للسخشي ١٤ الموادى على الحسامى ۲۸ مقدمرافدارالباری 49 مقدمه بدايد اغري

الم الجعيدالله محدالنيسالي ري الشيخ الأبيم بن محدالبيج ري المام منذري الموالي المام منذري الشيالي والمحدوث الشاه ولى المدالدهلوي المنا أن المام محدين على الشوائي المام محدين على الشوكاني المام محدين على الشوكاني الموان عبدالحق حقاني المشيخ المغرب على الشوكاني الشيخ المغرب على الشوكاني المشيخ المغرب على المناسين والمناسين المناسين والمناسين المناسين ال

م متدوک ما کم الموابه اللانبیه الموابه اللانبید به مختر نمن ابی دا دُد به المصلی شرح الموطل می نسانی شرع الموطل می نسانی شرع سلم می نسان الا وطار می المانی علی الحسامی الوارد الشذی می المواید ۱۸ الورد الشذی



امام ابلسنت حفزت مولا نامحد سرفراز خان صفدردام مجد ہم کی کتابوں پر غیر مقلد عالم مولا ناار شادالحق اثری صاحب کی جانب سے کئے گئے اعتر اضات کے مدلل جوابات مولا ناار شادالحق اثری صاحب کا مجذوبانہ واو بلا

مجزوبا نهواويلا

پرغیرمقلدعالم مولاناارشادالحق اثری صاحب کے اعتراضات کے جوابات

تصور بڑی صاف ہے بھی جان گئے بحاب

آئینہانکودکھایاتو برامان گئے

امام اعظم امام ابوحنیفہ پر بے بنیا داعتر اضات کے جواب میں علامہ کوٹری مصری کی کتاب تا نیب الخطیب کا اردوتر جمہ

امام ابوحنيفة كاعادلا نهدفاع

عمرا كادمى نز د مدرسه نصرة العلوم گھنٹه گھر گوجرا نواليه

### جنت کے نظار ہے

یہ کتاب علامہ ابن القیم کی کتاب حادی الادواح الی بلاد الافواح کااردوتر جمہ ہے جس میں جنت اوراسکی نعمتوں کاذکر صحیح احادیث کی روشنی میں کیا گیا ہے اور جنت سے متعلق اس قدر معلومات دی گئی ہیں جوشاید ہی کسی اور کتاب میں مل سکیس

الدروس الواضحه في شرح الكافيه

درس نظامی میں شامل علم نحو کی مشہور کتاب کا فعید کی آسان اردونقار برکا مجموعہ جس سے طلباء کو کا فیہ کے ساتھ ساتھ شرح ملاجامی کا سمجھنا بھی آسان ہوجائیگا انشاءاللہ العزیز

تقارىر\_مولا نا جا فظ عبدالقدوس قارن مدرس مدرس نفرة العلوم گوجرانواله

درس نظامی میں شامل علم مناظرہ کی مشہور کتاب دشیدیه کااردوتر جمہ ومخضر تشریح حصیدیه عمرا کادمی نز دمدرسہ نصر قالعلوم گھنٹہ گھر گوجرانوالہ

# غیرمقلدعالم مولوی محدامین محدی صاحب کے طلاق ثلاثه کے موضوع پرمقالہ کامال جواب جواب مقالہ

غیرمقلدین کے بخاری شریف کی احادیث پڑمل کی بجائے دوسری روایات کورجے دینے کامخضر سانمونہ

بخارى شريف غير مقلدين كى نظر ميں

حنفی شافعی وغیره اختلا فات کا طعنه دینے والوں اور فقه کواختلاف کا سبب کہنے والوں کی اندر و نی واستان

غیرمقلدین کے متضادفتوے

اہل سنت والجماعت کے وضوء میں پاؤں دھونے کے نظریہ پرشیعہ حضرات کے اعتراض کامدل جواب وضوء کا مستون طریقہ

ازقلم: حافظ عبدالقدوس قارن عمرا کا دمی نز دمدرسه نصرة العلوم گھنٹه گھر گوجرا نواله

# احناف کارسول الله علیه سیانته سیافتها میا غیر مقلد مین کی بد دیانتیون اور جهالتون جری داستان این مقلد مین کارشاف حفیقت انگیشاف حفیقت

رمضان المبارک کے آخری جمعہ میں دونو افل کو قضاء عمری قرار دینے والوں کے نظریہ کی مدل تروید پرمولا ناعبدالحی لکھنوی کی کتاب ردع الاخوان کاار دوتر جمہ

# مروجه قضاء عمرى بدعت ہے

الم المل سنت حضرت مولانا محد سرفراز خان صاحب صفدردام مجد بم کی رو بدعات پر مدلل اور لا جواب کتاب راه سنت پر لفواور لا بعن قتم کے اعتراضات پر مشمل کتاب مصباح سنت کا مسکت اور مدلل جواب ایسا رح سنت جلداول بجواب مصباح سنت جلداول بجواب مصباح سننت جلداول اول بواب اول بواب کا مصباح سننت جلداول بواب او قلم مصباح سننت جلداول

عافظ عبدالقدوس خان قارن .....درس مدرسة نفرة العلوم كوجرانواله عمرا كا دمى نز دمدرسه نصرة العلوم گھنشہ گھر گوجرانواليه

# مكتبه صفدريير نزد گفته گھر گوجرانواله كى مطبوعات

ازالةالريد الكلامالمفيد تسكين الصدور حسن الكلام خزائن السنن متلظم فيب بدال بحث ملاحلت الكايدال بحث متل قاتح فلف اللهام متذهب يدلل بحث الإروز الما المح موا كدلايث معطم ارشادالشيعه طائفهمنصوره احسان البارى راوسنت فيدكل عالدل جاب تهاست إلفا سارك والمالية عدري كالعالمات متلعاضروناظر يدلل بحث دو بدعات يراد جواب كاب عادات آكابر تبليغ اسلام اكايطامه يويتدكي ميارات مروريات دين يرفظر يحث ياعرانات كالالت متذقرباني قرياني كأفشيلت ادرايام قر فير المسالم والالا كالرحل emission than table the the L'ANKERT SUN الكراس الإافات كالماء أتوضيح المرام حلية المسلم اتماماليرهان عيبائيت كالجن عر فى زول تعطياللام روتو كالبان قرآ ل ومنت كي روشي عمر میں کول کے الا تھالاد الكاآاالحادي ملاعلى قارى سادات كيليخة زكاة وفيره ليخ كالماكي يحث يرت يرفقرر مال راهجن موروري شاب ثمن طلاقول كاسئل حفرات يريلوب شوق جهاد مقا الى عنيفة الصوف يا الا مولاناارشادالحق اثرى كا امرزاني كاجنازه اطب الكلا محدو باندواوبلا وكرآ يستدكرنا طابئ ااورمسلمان

نص احس الكلاك غير قلدين حمياديه جنت کے نظالہ ر خرائن ا الم الوصفية -00 Sex brod ملاماتن الحم كي كراب بخاري سريف عادلاندوفاح والبوريكا المدافرة たかいなひいからか جلددوك كاب المعيع امرووقضائعمري الدروس لواضحه مِّن قانول ك فيدنى جاب عطارات والماراد الله عالمال - HEREITAGE الضاح سنت متله يمقالدكا かしきいんであり وضؤكا جواب مقال مُافِ مِقْيقة